المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا ـ فرع اللغة



حاشية الحفيد على التوضيح

تحقيق ودراسة

(من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز)

لشهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن عبدا لله بن يوسف بن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٨٣٥ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص / النحو والصرف

إعداد الطالب:

محمد فال الشيخ زيدان

إشراف الدكتور:

فتحي أحمد مصطفى علي الدين

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعياً): محمد غالب الجيلاني زيدان .... قسم: اللغة العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الماجستير ...... في تخصص: النحو والصرف

عنوان الأطروحة: « حاشية الحفني على أوضح المسالك .... »

الحمد لله رب العالمين، والصلاةوالسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناءًعلى توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ / / ١٤ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تمَّ عملُ اللازم، فإنَّ اللجنة تُوصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه، والله الموفق .

(أعضاء اللجنة)

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: فتحي أحمد مصطفى	الاسم: د/ سعد الغامدي	الاسم: د/ صابر عبد الكريم
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

١٢ / ١ / ١٤١٧هـ

رئيس قسم الدراسات العليا

١٢/١/١٤١٨

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

بسم الله الرحمن الرحيم

(ملخَّصُ الرِّسَالة)

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعده، وبعد:

فهذا بحثٌ بعنوان (حاشية الحفيد على التوضيح) (تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز) لشهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد ا لله بن يوسف بن هشام الأنصاري المتوفى سنة (٨٣٥هـ)، قد تقدمت به إلى قسم الدراسات العليا العربية، فرع اللغة، لنيل درجة الماجستير، وقد اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى قسمين: الدراسة والنص المحقق .

أما الدراسة فقد جاءت في فصلين تسبقهما مقدمة تبين سبب اختيار الموضوع وأهميته:

الفصل الأول: دراسة المؤلف، وتحدثت فيه عن: اسمه ولقبه ونسبه، ومولده، وأسرته، ومنزلته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ووفاته .

الفصل الثاني: دراسة نص الكتاب، وفيه تحدثت عن: أسلوبه ومنهجه، وشواهده، ومصادره، وموقفه من مشاهير العلماء، ومذهبه النحوي، ثم قمت بموازنة بين حاشية الحفيد وشرح التصريح .

القسم الثاني: تحقيق القسم الأول من كتاب حاشية الحفيد على التوضيح، ويتكون من فصلين: الفصل الأول: وفيه تحدثت عن: توثيق نسبة الكتاب، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق، ومنهجي في تحقيق هذا الكتاب .

الفصل الثاني: النص المحقق .

وقد اجتهدت في إخراجه وفق المناهج التي ارتضاها شيوخ الصنعة، ثم أعقبته بفهارس فنية كاشفة عن مضمونه، و لله الحمد والمنة .

الباحث	المشرف	عميد الكلية
محمد فال الشيخ زيدان	د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين	أ. د. حسن بن محمد باجودة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي نَزَّلَ الكتاب بلسان عربي مبين، وتكفل بحفظه إلى يوم الدين، فقال عزَّ من قائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] .

والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته الغر الميامين .

وبعد، فإن بحثي هذا يتناول تحقيق نص من تراثنا النحوي العظيم، وهو تراث يقوم على خدمة ديننا الحنيف، ولغته المجيدة، التي نزل بها أشرف كتاب على الإطلاق .

ولقد بحثت طويلاً في فهارس المخطوطات وغيرها عن نص مناسب، فلم أعثر على ما يفي بالغرض، إلى أن أسعفني أستاذي سعادة الدكتور رياض حسن الخوام بنسخة مصورة عن كتاب « حاشية الحفيد على التوضيح » للإمام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام المتوفى سنة ٨٣٥ هـ .

ولقد كتب العلماء على أوضح المسالك عدة حواش، غير أنه لم يطبع منها حسب علمي إلا كتاب «التصريح بمضمون التوضيح» للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ

ولا يخفى أَنَّ الطالبَ الذي يدرس كتاب « أوضح المسالك » بحاجة ماسة إلى الاطلاع على ما كُتِبَ عليه من شروح تجلّي غَوَامِضَه، وتكشف نُكَتَهُ .

لذا آثرت أن يكون بحثي لنيل درجة الماجستير هو تحقيق ودراسة القسم الأول من حاشية الحفيد على التوضيح (من بداية الكتاب إلى نهاية باب التمييز)، مدفوعاً إلى ذلك بعدة دوافع منها:

---

(١) سورة الحجر: الآية: ٩ .

١ ـ يقيني أن هذه الحاشية جديرة بالتحقيق والدراسة؛ لأنها تفسير كثيراً من غوامض كتاب أوضح المسالك، الأمر الذي يجعلها مرجعاً مهماً لطلاب العلم والباحثين .

٢ ـ إن تحقيق هذا الكتاب يكشف لنا حياة رجل لم يعط حقه من الدراسة والبحث، ولا أعلم له كتباً غير هذا الكتاب الذي حشد فيه آراءه القيمة، وتعليقاته المفيدة .

٣ ـ ما وجدته في كتب التراجم من الثناء على الحفيد وكتابه .

٤ ـ أن هذا الكتاب مليء بالمناقشات العلمية الجادة، وقد أكثر فيه المؤلف من النقل عمن نقل عن النحاة الأوائل مثل: سيبويه والكسائي والفراء والأخفش والزجاج وغيرهم .

٥ ـ ما لوحظ أن كثيراً من المتأخرين نقل عن الحفيد، وهذا دليل على أهمية هذا الكتاب وتأثيره فيمن جاء بعده من العلماء .

٦ ـ ما حفل به الكتاب من كلام العرب وأشعارهم إلى غير ذلك من الفوائد التي أفصحت عنها الدراسة .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين:

أولاً: الدراسة .

وثانياً: النص المحقق .

أما الدراسة فقد جاءت في فصلين تسبقهما مقدمة تبين سبب اختيار الموضوع وأهميته:

الفصل الأول: دراسة المؤلف شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن هشام، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسمه ولقبه ونسبه .

المبحث الثاني: مولده .

المبحث الثالث: أسرته .

المبحث الرابع: منزلته العلمية .

المبحث الخامس: شيوخه .

المبحث السادس: تلاميذه .

المبحث السابع: آثاره .

المبحث الثامن: وفاته .

الفصل الثاني: دراسة نص الكتاب، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: أسلوبه ومنهجه .

المبحث الثاني: شواهده .

المبحث الثالث: مصادره .

المبحث الرابع: موقفه من مشاهير العلماء .

المبحث الخامس: ميوله النحوي .

المبحث السادس: موازنة بين حاشية الحفيد وكتاب التصريح .

القسم الثاني: تحقيق القسم الأول من كتاب حاشية الحفيد على التوضيح، ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: وفيه المباحث الثالثة:

المبحث الأول: توثيق نسبة الكتاب .

المبحث الثاني: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

المبحث الثالث: منهجي في تحقيق هذا الكتاب .

الفصل الثاني: النص المحقق .

وقد اجتهدت في إخراجه وفق المناهج التي ارتضاها شيوخ الصنعة .

وبعد، فلله الحمد والشكر، وله المنة والفضل على ما يسر وأعان من إنجاز هذا العمل

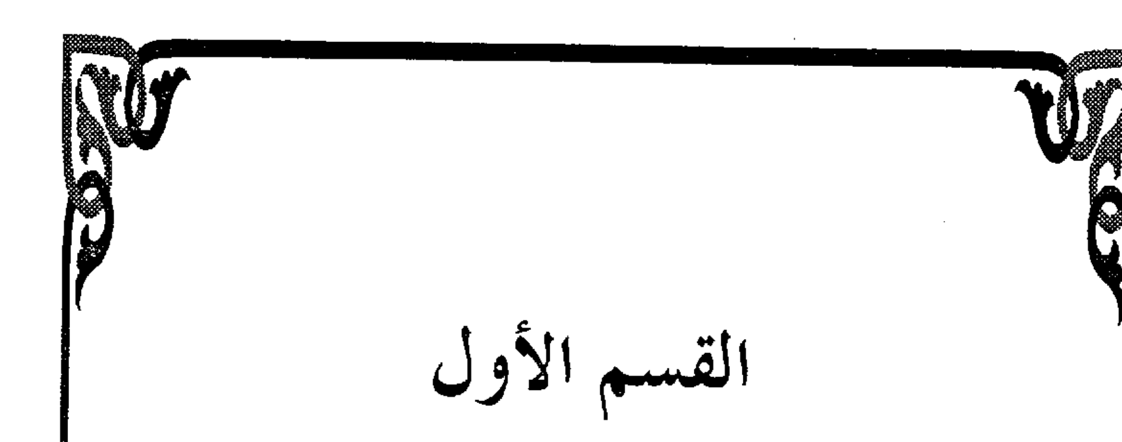
في بلده الحرام، ومن شكر الله تعالى شكر عباده، فـ« من لم يشكر الناس لم يشكر الله»[1].

فالشكر لجامعة أم القرى التي أتاحت لي فرصة إكمال دراستي العليا في رحابها وبجوار بيت الله العتيق، وشكري أيضاً لكلية اللغة العربية، وأخص بالشكر قسم الدراسات العليا العربية والعاملين فيه على ما بذلوه ويبذلونه من جهود مشكورة في خدمة طلبة العلم وتسهيل ما يعترض مسيرتهم .

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين على ما بذله طوال مدة إشرافه على هذا البحث من نصح وتوجيه ومتابعة جادة، نسأل الله تعالى أن يثيبه ويجزيه عني خيراً .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(١) مسند الإمام أحمد ٢/٢٥٣ .



القسم الأول

الدراسة

وفيه فصلان

١ ـ الفصل الأول:

شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن هشام (الحفيد)، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسمه ولقبه ونسبه .

المبحث الثاني: مولده .

المبحث الثالث: أسرته .

المبحث الرابع: منزلته العلمية .

المبحث الخامس: شيوخه .

المبحث السادس: تلاميذه .

المبحث السابع: آثاره .

المبحث الثامن: وفاته .

المبحث الأول

اسمه ولقبه ونسبه

هو شهاب الدين[1] أحمد بن تقي الدين عبد الرحمن بن عبد ا لله بن يوسف بن جمال الدين محمد بن هشام، الأنصاري القاهري الشافعي، وقد جاء ذكر اسمه في مقدمة نسخ المخطوط هكذا: « الشيخ شهاب الدين أحمد بن هشام » .

أخو الولوي، والولوي هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد ا لله بن يوسف، ولد سنة ٧٨٠ هـ بالقاهرة، ونشأ بها، وتوفي سنة ٨٦٦ هـ .

وأما الحفيد فمولده سنة ٧٨٨ هـ، واشتغل الحفيد بالعلوم كثيراً، وأول ما أخذ العربية عن الشيخ شمس الدين الشَّطْنوفِيّ، ولم يلبث معه إلا يسيراً حتى برع فيها، ثم أخذها عن ابن عمه الشَّمْسُ الْعَجْمِيُّ سِبْطَ ابن هشام، وكان الْعَجْمِيُّ هذا عالماً في الفقه والأصول والعربية، وعَظَّمَ الحفيد جداً حتى إنه لما قدم العلاء البخاري ولازمه، قال له: إنك لم تستفد منه أكثر مما عندك، فقال: أوليس صرنا فيه على يقين، وكذلك لازم العز بن جماعة وغيره، وقد فاق أقرانه في العلوم وخاصة العربية لدرجة أنه تصدى للإقراء، وكان ثاقب الذهن، نافذ الفكر، لم يشتغل بشيء من وظائف الفقهاء، سوى ما ذَكَرْتُهُ

(١) أخباره في:

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٣٢٩/١ .
- إنباه الغمر لابن حجر ٢١٣/٨ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٥/١ .
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢١٢/٧ .
- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي ٥٧/١ .
- بغية الوعاة للسيوطي ٣٢٢/١ .
- الأعلام للزركلي ١٤٣/١ .
- معجم المؤلفين لرضا كحالة ٢٦٦/١ .

بَعْضُ كتب التراجم من أنه ولي خزن كتب الأشرفية، ثم أعرض عن ذلك لخلاف وقع بينه وبين ابن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد العلامة كمال الدين المولود سنة ٧٩٠ هـ، والمتوفى سنة ٨٦١ هـ .

وكان رحمه الله غاية في الذكاء مجيداً للعب الشطرنج، بل كان غالية فيه، مع حسن الشَّكَالَةِ، ومزيد الكرم .

ولم يكن اشتغاله في العلوم إلا وهو كبير، يقال: إن الشهاب الريشي[(١)] واجهه وهما يتلاعبان الشطرنج بقوله: "يا عَامِّيُّ فَحَمِيَ من ذلك، واشتغل من ثم بالعلوم، وفاق فيها.

والحفيد يعرف كسلفه بابن هشام، واشتهر بالحفيد؛ لأنه حفيد ابن هشام، أصله من مصر، من أهل القاهرة، سكن دمشق، ومات بها في ضحوة يوم الخميس رابع جمادى الأخيرة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة بالإسهال شهيداً، وحضر جنازته العلاء البخاري والقضاة والأعيان، رحمه الله تعالى وإيانا .

(١) الشهاب الريشي هو أحمد بن غلام الله بن أحمد بن محمد، الشهاب الريشي، بكسر أوله نسبة إلى كرم الريش من القاهرة، كان يشتغل في فن النجوم ، وصار يكتب التقاويم، واشتهر بذلك، توفي عام ٨٣٦هـ. انظر الضوء اللامع ٢/٦٢ .

المبحث الثاني

مولده

ذكرت أكثر كتب التراجم أنه ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، وأرخ بعضهم مولده سنة سبع وتسعين وسبعمائة .

والأرجح هو الرأي الأول لكثرة القائلين به، بخلاف الرأي التاني، فإنني لم أقف عليه إلا عند السخاوي في الضوء اللامع، وذكره بصفة تجعله مرجوحاً لديه، وهي قوله: وأرخ بعضهم مولده سنة سبع وتسعين وسبعمائة، وأنه مات عن نحو أربعين سنة .(1)

---

(1) الضوء اللامع ١/ ٣٠.

المبحث الثالث

أسرته

قال البرهان البقاعي: كان شريف النسب، وهذا يدل على أنه من أسرة عريقة في الشرف، ويكفي أن نعرف أنه حفيد العلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري، وكانت الأسرة مشتغلة بالعلوم وفي مقدمتها علم العربية، ويوضح ذلك أن رأس الأسرة هو ابن هشام .

وممن اشتهر في الأسرة بالعربية قريب الحفيد وشيخه الشمس العجمي سبط ابن هشام[1]، وكذلك له أخ يسمى محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ويعرف كسلفه بابن هشام، درس العربية على عمه المحب محمد[2]، ولد سنة ثمانين وسبعمائة بالقاهرة ونشأ بها، وتوفي سنة ست وستين وثمانمائة[3].

فهو إذاً من أسرة عريقة كانت مهتمة بالعلوم، مما جعله يتميز في هذا الفن، ويتقن جوانبه .

---

(١) الضوء اللامع ٣٢٩/١ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، محب الدين ابن الشيخ جمال الدين النحوي ابن النحوي، ولد سنة ٧٥٠هـ وكان أوحد عصره في تحقيق النحو، قيل: إنه كان أنحى من أبيه، قرأ على والده وغيره، روى عنه الحافظ ابن حجر، توفي في رجب سنة ٧٩٩هـ. البغية ١٤٨/١ .

(٣) الضوء اللامع ٢٩١/٧ .

المبحث الرابع

منزلته العلمية

هناك عدة مسائل يتضح لنا من خلالها منزلته العلمية .

١ ـ أولاً: ما نقلته لنا كتب التراجم من الثناء عليه وعلى كتابة الحاشية، فلقد قال عنه السخاوي في الضوء اللامع: وأول ما أخذ العربية عن الشمس الشطنوفي، و لم يلبث معه إلا يسيراً حتى برع فيها، ثم أخذها عن قريبه الشمس العجمي سبط ابن هشام وعظمه جداً .

وقوله أيضاً: وتقدم في الفنون سيما العربية بحيث فاق أقرانه فيها، وتصدى للإقراء[1].

وهذا أيضاً يدل على منزلته حيث ذكر أنه تصدى للإقراء، وذكر أنه قرأ عليه كثير من الناس .

انظر تلاميذه[2] كما ذكرت كتب التراجم أنه كانت له دروس في بيت ابن البارزي، استفاد منها خلق كثير .

٢ ـ ثانياً: نقول المتأخرين عنه:

هناك كثير من المتأخرين نقل عن الحفيد، وهذا دليل على رسوخ قدمه في علم العربية، وتأثيره فيمن جاء بعده من العلماء، ومن الذين نقلوا عنه الشيخ يس العليمي في

---

(١) الضوء اللامع ٣٢٩/١ .

(٢) انظر ص: ١٩ .

حاشيته على التصريح، حيث قال في ١/٤٥: قوله: « أوهي حرف نحو كلا » قال الحفيد: لا نسلم أنها تدل على الأمر، بل على الردع والزجر، وليس بأمر[1] .

وقال في ١/٣٧٢:

« قوله: (لأن اللفظ فيها[2]مراد غير معناه الحقيقي)، قال الحفيد: قال أولاً: أحدها ما دل على تشبيه ولا شك أن المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه، ولا تنافي بينهما؛ لأن كل واحد من زيد وأسد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم: كر زيد أسداً، نعم إذا أريد من أسد شجاع يكون مجازاً، إلا أنه لا تشبيه فيه، وبهذا يظهر بطلان قوله: أي شجاعاً؛ لأنه مناف للتشبيه، وكذلك الكلام في: بدت الجارية قمراً ... » .

وقال في ١/٣٨٢:

قوله: « في ست مسائل » قال الحفيد: بقي عليه أن يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها، نحو: والشمس طالعة جئتك، فإنه لا يقال: وإنما لا يتقدم مراعاة لأصل الواو، فإن أصها العطف والمعطوف لا يتقدم، ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها أن ابن مالك، قال: العامل فيها الجملة؛ لما فيها من معنى الإسناد، وعلى هذا يكون من الأحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها . وغير ذلك كثير في هذا الكتاب .

كما نقل عنه الشيخ محمد عبادة العدوي المتوفى سنة ١١٩٨هـ في حاشيته على شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، فقد قال في ٢/٦ : « قوله: (مع مبتدأ) خرج الفاعل ونائبه والوصف فإنه إنما تحصل به الفائدة مع الفاعل أو نائبه كأقائم الزيدان، وما مضروب العمران .

---

(١) يقصد قول الأزهري: « أو اسم فعل كنزال ودراك ، أو هي حرف نحو (كلا) » .

(٢) يقصد المثال: « كر زيد أسداً» .

والأحسن ما قاله الحفيد من أنه خرج به بقية المرفوعات ما عدا مرفوع الوصف...».

وقوله في ٢/٢٢: « وقال الحفيد : إن قلتَ: هلا جاز فتح إن إذا وقعت خبراً عن اسم عين...

٣ ـ ثالثاً: اعتراضاته على كبار النحويين كابن هشام وغيره:

لقد تبين من خلال دراسة هذا الكتاب أن الحفيد له شخصيته المستقلة، وليس مجرد ناقل، ذلك أنه كثيراً ما يخالف مشاهير النحويين، ويصوب بعض أرائهم مستدلاً بالشواهد والبراهين الدالة على صحة ما ذهب إليه، من ذلك قوله مثلاً في الصفحة: ٤:

« قوله: (كزيد قائم) تمثيله به لما تألف من اسمين ليس كما ينبغي، لأنه مركب من ثلاث كلمات، كلمتان قد صرح بهما، وأخرى مستترة في (قائم)، والأولى التمثيل بزيد عدل، لا بمعنى عادل » .

وقوله في صفحة: ٩ :

« قوله: (تنوين التعويض) يسميه بعضهم: تنوين العوض، وهو ظاهر؛ لأن العوض عن الشيء هو: ما يكون بدلاً عنه، بخلاف التعويض، فإنه فعل الفاعل، وليس عوضاً عنه أصلاً، فالأولى ما قاله بعضهم .. » .

وقوله في صفحة: ١٩ :

« قوله: ظاهر عبارة المصنف أن الضمائر بنيت لمشابهتها الحروف في الوضع، وهو لا يتمشى في كلها؛ لأن « نحن » من جملتها، وليس بناؤه؛ لأنه مشبه بالحرف وضعاً، بل لمشابهته الحرف من جهة المعنى، وهو أنه تضمن معنى التكلم الذي هو من معاني الحروف، فالأولى أن تجعل الضمائر كلها من قسم ما أشبه الحرف شبهاً معنوياً، أي: مما تضمن معنى من معاني الحروف .

كما أنه اعترض على غير ابن هشام من العلماء، فمثلاً اعترض على ابن أم قاسم[1] وابن مالك في الصفحة ٩٠-٩١ قال: « أكثر النحويين على أن المشار إليه إما قريب أو متوسط أو بعيد، وخالفهم في ذلك جماعة منهم ابن مالك، ورد عليهم بأشياء ذكرها في شرح التسهيل وقال ابن أم قاسم: إن هذا الوجه[2] أقواها، وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتميميين أن لا يعلمه غيرهم .

ومن اعتراضاته أيضاً: اعتراضه على اختيار ابن مالك في الصفحة ١٢٣-١٢٤ وهو قوله: « واعلم أنهم اختلفوا في الضمير الذي كان[3] مع العامل هل حذف تبعاً أم انتقل إلى الظرف والجار والمجرور، فالمحققون على أنه انتقل إلى الظرف والجار والمجرور، وغيرهم يرى أنه حذف تبعاً ... واختار ابن مالك المذهب الأول مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله .

هذه مجرد نماذج، والكتاب مليء بمثلها، وذكرها يضيق عنه المقام، وا لله أعلم .

وبهذه المسائل تتضح لنا منزلة هذا العالم الرفيعة، ومكانته الراسخة، وشخصيته المتميزة .

---

(١) هو الحسن بن قاسم، المرادي، النحوي، صاحب كتاب: توضيح المقاصد، المتوفى سنة: ٧٤٩هـ .

(٢) أي: أن أسماء الإشارة لها مرتبتين، قريبة، وبعيدة فقط .

(٣) يقصد الخلاف في نوع العامل المقدر للجار والمجرور إذا كان خبراً .

المبحث الخامس

شيوخه

نقلت لنا كتب التراجم أنه اشتغل بالعلم كثيراً، وتعلم على يد نخبة من علماء عصره، قال السخاوي في الضوء اللامع: « أول ما أخذ العربية عن:

١ ـ الشمس الشطنوفي، ولم يلبث معه إلا يسيراً حتى برع فيها، والشطنوفي هو: محمد بن إبراهيم بن عبد الله، شمس الدين النحوي، اشتغل بالفقه، ومهر في العربية، وانتفع به طلبة العلم، وكان كثير التواضع، مشكور السيرة، توفي سنة: ٨٣٢ هـ[١] .

٢ ـ ثم أخذها أيضاً عن قريبه الشمس العجمي سبط ابن هشام، وهو: أحمد بن عبد الماجد بن علي الشمس القاهري النحوي، سبط ابن هشام، كان عالماً بالفقه والأصول والعربية، توفي سنة ٨٢٢ هـ[٢] .

٣ ـ والعلاء البخاري هو: محمد بن محمد البخاري علاء الدين، فقيه من كبار الحنفية، ولد بإيران، ونشأ ببخارى، ورحل إلى الهند، ثم إلى مكة فمصر واستوطنها، ثم انتقل إلى دمشق فأقام فيها إلى أن مات فيها سنة ٨٤١ هـ[٣] .

٤ ـ ولازم العز بن جماعة، وهو: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز أبو عبد الله عز الدين الكناني الحموي ثم المصري الشافعي المعروف بابن جماعة، عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان، أصله من حماة، ثم انتقل إلى القاهرة وتتلمذ على ابن خلدون، وتوفي بالقاهرة بالطاعون سنة ٨١٩ هـ[٤] .

---

(١) الضوء اللامع: ٣٢٩/١ .

(٢) بغية الوعاة ١٦٢/١ .

(٣) شذرات الذهب ٢٤١/٧، والضوء اللامع ٢٩١/١، والأعلام ٤٧/٧ .

(٤) والضوء اللامع ١٧١/٧، والأعلام ٥٦/٦ .

٥ ـ **وأخذ عن البرماوي** وهو: محمد بن عبد الدائم بن موسى العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله شمس الدين، عالم في الفقه والحديث، شافعي المذهب، مصري أقام مدة في دمشق، وتصدر للإفتاء والتدريس بالقاهرة، وتوفي في بيت المقدس سنة ٨٣١ هـ(١) .

٦ ـ **وأخذ عن الشمس البساطي**، محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي، أبو عبد الله شمس الدين، فقيه مالكي من القضاة، استمر في القضاء في القاهرة عشرين سنة إل أن مات سنة ٨٤٢ هـ(٢) .

٧ ـ **وقرأ أيضاً على النظام يحيى الصيرامي**، يحيى بن يوسف بن محمد بن عيسى نظام الدين الصيرامي المصري الحنفي، عالم بالعقليات كالمنطق والمعاني والبيان وبالفقه وغيره، توفي سنة ٨٣٣ هـ(٣) .

٨ ـ **وحضر دروس الولي العراقي** وإملاءاته، وأثبت اسمه في بعضها سنة ثمان عشرة وثمانمائة، والولي العراقي هو: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين قاضي الديار المصرية، توفي بالقاهرة سنة ٨٢٦ هـ(٤) .

٩ ـ **وكان يقول: قرأت على البرهان حجاج الأبناسي** في المنطق، ولم أفهم منه شيئاً، ثم لما صار يبحث معه فيه كان يحمد الله على ذلك، والبرهان هو: إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي ثم القاهري، فقيه شافعي، ولد بمصر وسمع الحديث في مكة والشام، توفي سنة ٨٠٢ هـ(٥) .

---

(١) الدرر الكامنة ٣/٤٩٤، والأعلام ٦/١٨٨ .

(٢) الضور اللامع ٧/٥، وشذرات الذهب ٧/٢٤٥ .

(٣) الضوء اللامع ١٠/٢٦٦، والأعلام ٨/١٧٨ .

(٤) والضوء اللامع ١/٣٣٦ .

(٥) الضوء اللامع ١/١٧٢، وشذرات الذهب ٧/١٣ .

المبحث السادس

تلاميذه

ذكرت لنا كتب التراجم أن الحفيد تصدر للإقراء، وقرأ عليه كثير من طلاب العلم في عصره، ومن أشهر من قرأ عليه:

١ ـ الكمال بن البارزي .

وهو محمد بن محمد بن محمد بن عثمان بن عبد الرحيم الحموي ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن البارزي، يقال: إنها نسبة إلى باب إبرز ببغداد، وخفف لكثرة استعماله، ولد سنة ٧٦٦هـ، بحماة ونشأ بها في كنف أبيه، فحفظ القرآن، وصلى بالناس في سنة ٨٠٩ هـ، بالقاهرة حين كان فيها مع أبيه، وكان إماماً عاملاً ذكياً عاقلاً كريماً صبوراً حسن الخلق والخلق، متواضعاً محباً للفضلاء وذوي الفنون، مكرماً لهم ولا سيما الغرباء، حتى صار محطاً لرحالهم، راغباً في اقتناء الكتب النفيسة، محباً لطلبة العلم ومقدراً لهم، حتى أنه أجرى على كثير منهم المرتبات الشهرية والسنوية، وقد ذكر السخاوي في الضوء اللامع أن ابن البارزي قام بكفالةالحفيد مما جعله يتفرغ للعلم وتدريسه، و لم يشتغل بشيء من وظائف الفقهاء، وكان يدرس طلابه في بيت ابن البارزي[1].

توفي الكمال ابن البارزي يوم الأحد السادس عشر من صفر سنة ٨٥٦ هـ، رحمه الله تعالى[2].

٢ ـ وحضر دروسه الشهاب ابن المجدي بن طيبقاء .

---

(١) الضوء اللامع ٣٣٠/١ .

(٢) الضور اللامع ٢٣٦/٩ .

وهو أحمد بن رجب، أبو العباس شهاب الدين ابن المجدي، عالم بالحساب والفرائض والفلك، مولده ووفاته بالقاهرة، قال السخاوي: أشير إليه بالتقدم، وصار رأس الناس في الحساب والهندسة والفرائض وعلم الوقت بلا منازع، له تصانيف كثيرة منها: إبراز لطائف الغوامض في إحراز صناعة الفرائض، وإرشاد الحائر إلى تخطيط فضل الدوائر في علم الهندسة، وسماه زاد المسافر، وإرشاد السائل إلى أصول المسائل .

ولد سنة ٧٦٧ هـ وتوفي سنة ٨٥٠ هـ[1].

٣ ـ وقرأ عليه العز السنباطي:

وهو عبد العزيز بن يوسف بن عبد الغفار بن عبد الوهاب الجمال، التونسي الأصل، السنباطي ثم القاهري الشافعي، ولد سنة ٧٩٩ هـ، وتوفي سنة ٨٧٩ هـ، له ترجمة مطولة في الضوء اللامع[2].

٤ ـ ومن تلاميذه: المحوي يحيى الدمياطي:

وهو يحيى بن محمد بن أحمد المحوي الدمياطي ثم القاهري الشافعي، ويعرف بالدمياطي، ولد تقريباً في أوائل القرن التاسع الهجري بالقاهرة، حفظ القرآن الكريم والعمدة والمنهاج الفرعي وجامع المختصرات وجمع الجوامع والتسهيل وألفية النحولابن مالك وتلخيص المفتاح، وعرض على جماعة مثل العز بن جماعة الولي العراقي، وله كتب منها: شرح تنقيح اللباب في الفقه، وشرح مقدمة الخناوي في النحو، وشرح جامع المختصرات لم يتمه، وتوفي سنة ٨٧٩ هـ[3].

---

(١) الضوء اللامع ١/٣٠٠، والبدر الطالع ١/٥٦، والبغية ١/١٣٢، وكشف الظنون ١/٦٤، والأعلام ١/١٢١ .

(٢) الضوء اللامع ٤/٢٣٧ .

(٣) الضوء اللامع ١٠/٢٤٤، والأعلام ٨/١٦٧ .

المبحث السابع

آثاره

لقد ذكرت جميع كتب التراجم التي ترجمت للحفيد، وكذلك الكتب التي تعنى بالمؤلفات المطبوع منها والمخطوط . أن للحفيد حواشيَ نافعةً على كتاب جده جمال الدين ابن هشام، جردت في كتاب مستقل غزير الفائدة[1]. و لم أقف له على غير هذا الكتاب الذي حشد فيه أراءه النافعة، وتعاليقه الجادة، مما جعل منه مرجعاً مهماً يستفيد منه طلبة العلم والباحثون في هذا المجال .

---

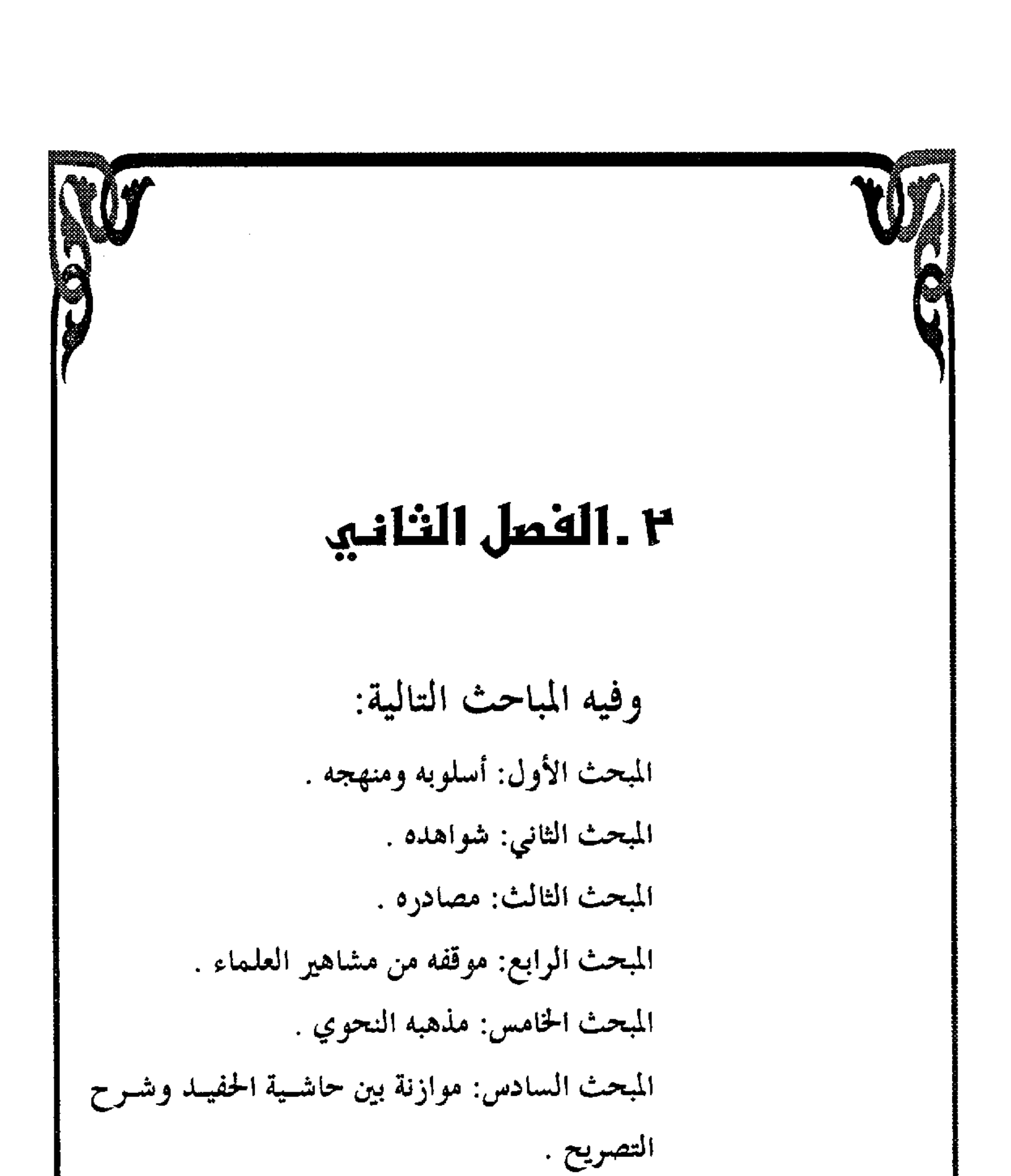
(١) الأعلام ١٤٧/١، وكشف الظنون ١٥٥/١، وتاريخ الأدب العربي ٢٧٩/٥ .

المبحث الثامن

وفاته

ذكر السخاوي في الضوء اللامع: أن الحفيد توفي في دمشق يوم الخميس رابع جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين [وثمانمائة] بالإسهال شهيداً، وذفن بباب الصغير، وكان قدمها لزيارة الكمال بن البارزي، وحضر جنازته العلاء البخاري والقضاة والأعيان[1]، وجميع كتب التراجم مجمعة على أن وفاته كانت سنة خمس وثلاثين وثمانمائة .

(١) الضوء اللامع ١/٣٣٠، وبغية الوعاة ١/٣٢٢، وشذرات الذهب ٧/٨٣٥ .



٣ - الفصل الثاني

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: أسلوبه ومنهجه .

المبحث الثاني: شواهده .

المبحث الثالث: مصادره .

المبحث الرابع: موقفه من مشاهير العلماء .

المبحث الخامس: مذهبه النحوي .

المبحث السادس: موازنة بين حاشية الحفيد وشرح التصريح .

المبحث الأول

أسلوبه ومنهجه

منهج المؤلف في هذا الكتاب يتلخص في الآتي:

عرض عبارة من نص التوضيح، ثم القيام بشرحها من جميع جوانبها أحياناً، حيث يتعرض لأصل الكلمة، والخلاف فيها إن وجد، وترجيح الوجه الأرجح عنده، مبيناً سبب ترجيحه ومستدلاً بالأدلة النقلية والعقلية .

مثال ذلك قوله في الصفحة ١:

« قوله: (وآله): الآل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، واختلف في أصله، فقيل: أأل، وقيل: أهل، سمع أعرابي يقول: آل وأويل وأهل وأهيل، ولا يستعمل إلا فيمن له خطر ، يقال: آل الله لحملة القرآن، ولا يقال: آل الخياط، بل يقال أهله .

وقوله في صفحة ١٤ :

« قوله: (الخامسة: الإسناد إليه) أولى من قول بعضهم: الإخبار عنه؛ لأن الإخبار ظاهر فيما يحتمل الصدق والكذب، فلا يشمل الإنشاء، بخلاف الإسناد، فإنه شامل للأخبار والإنشاء ، وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم؛ لأن المسند إليه لا يكون إلا لفظاً دالاً على معنى في نفسه[1] مطابقة وهو الاسم .

وقوله في الصفحة ٣١٢-٣١٣:

« قوله: (والثالث نحو دخلت الدار): اعلم أنهم اختلفوا في « دخلت » من: دخلت الدار في أنه متعد إليها بنفسه، وأنها مفعول به، أو أنه عدي إليها توسعاً، ذهب الجرمي إلى الأول، والجمهور إلى الثاني، وهو الصحيح؛ لأن مصدره فُعُول، وهو من المصادر اللازمة غالباً .

وقد يكتفي في بعض الأحيان بإعراب النص فقط، مثل قوله في صفحة ٣١٢:

---

(١) هكذا أوردها المصنف، ولم يظهر لي مقصوده من ذلك .

« قوله: (وناصب « حيث » « يعلم » محذوفاً): ناصب: مبتدأ، وحيث: مضاف إليه، ويعلم: خبر المبتدأ، ومحذوفاً: حال .

وأحياناً يسهب في الشرح لزيادة الإيضاح مثل قوله:

« ونحو: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ اعلم أن « أما » موضوعة للتفصيل، وفيها معنى الشرط؛ لأنها لاستلزام شيء لشيء بمعنى أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، وهذا المعنى ـ أعني الاستلزام ـ لازم لها في جميع مواقفها، وأما التفصيل فقد يكون لمجمل سابق، كقولك: جاءني القوم أما العلماء فكذا، وأما السفهاء فكذا، وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الإشعار بزيادة اعتناء بشأن المذكور بعد « أما » فيما سبق له من الكلام كقوله تعالى: ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾، وتعقبه بقوله: ﴿ والراسخون في العلم ﴾ لأن المقصود الأول هو ذم الزائغين، وقد يكون تفصيلاً لمتعدد في الذهن، وقد يسبقه ما يدل على المتعدد كقوله تعالى: ﴿ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً ﴾ .

وقد لا يسبقه كقولهم في صدر الكتب والرسائل: أما بعد، وفيه إفادة زيادة توكيد، لأن تفصيل المجمل واختيار دمل أو جملة مخصوصة بما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشأن المذكور بعد « أما » .

واعلم أيضاً أنها لما كان فيها معنى الشرط لزمتها الفاء في جوابها إلا في ضرورة الشعر، وأما قوله تعالى: ﴿ وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ﴾ فالأصل : فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول واستغنى عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً » انظر صفحة ٢٤٩ فما بعدها .

وكان رحمه الله تعالى دقيقاً في تحليل النصوص وآراء العلماء، يلحظ ذلك جلياً خلال النص التالي:

« قوله: (الثالث يجب كون المقدر) إلى آخره. اعلم أن الشيخ قال في المغني: إنا إذا قدرنا العامل المحذوف في باب الاشتغال تقدره مقدماً على الاسم المنصوب؛ لئلا يلزم

مخالفة الأصل من وجهين: حذفه وتقديره مؤخراً بلا ضرورة تدعو إلى تأخيره، ثم نقل عن البيانيين أنهم يجوزون ذلك ، ثم قال: « وفيه نظر » .

وينبغي أن يفصل فيقال: إن كان المقام يقتضي الحصر والقصر فالظاهر ما قاله البيانيون من أنه يقدر مؤخراً، بل الظاهر أن تقديره مؤخراً عند إرادة الحصر واجب لا جائز، وإن لم يكن المقام يقتضي الحصر، فلا يقدر إلا مقدماً كما قال الشيخ[1]» .

فانظر كيف أنه نقل نَقْلَ الحاذق المتبصر الذي يناقش ويصوب ويرجح، ويفصل ويستدرك على من نقل عنه، فهو لا يكتفي بمجرد النقل، بل ينقل نقل العالم المتقن الذي يعرف ما يأخذ وما يدع .

وأحيانا يذكر الحادثة التي كانت سبباً في ورود بعض الشواهد، مثل قوله:

إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِي آلَ بَدْرٍ فَأَدُّوهَا وَأَسْرَى فِي الوَثَاقِ
وإِلاَّ فَاعْلَمُوا أنَا وأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ

واعلم أن سبب هذا الشعر أن قوماً من آل بدر من الفزاريين جاوروا بني لأم من طيئ، فعمد بنو لأم إلى الفزاريين فجزوا نواصيهم، فقالوا: قد مننا عليكم، ولم نقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك، فيقول بشر بن أبي خازم: قد جززتم نواصيهم فاحملوها إلينا، وأطلقوا من أسرتم منهم، وإن لم تفعلوا فاعلموا أنا نبقى متعادين أبداً[2]» .

وقوله:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ

يروى بفتح التاء وهو الظاهر؛ لأن شخصاً من الشعراء هجا ملكاً من الملوك، فبلغه ذلك، فحلف الملك ألا يطعمه حب العراق، كناية عن عدم سكنى العراق؛ لأنه لا يقدر على إقامة بها من غير أن يأكل الحنطة، فبلغ الشاعر يمينه فقال البيت مخاطباً للملك[3]» .

---

(١) الحاشية: ٢٧٧ .

(٢) الحاشية: ١٩٨-١٩٩ .

(٣) الشرح ٢٨٤ .

المبحث الثاني

شواهده

يلاحظ أن الحفيد في هذا الكتاب قد أكثر من الشواهد، حيث بلغ ما استشهد بـه في هذا النص المحقق من الآيات القرآنية ١٣٢ آية، ولا شك أن هذا الكم الكبير من الآيـات القرآنية المستشهد بها في هذا الكتاب، يدل على اهتمام المؤلف بالقرآن الكريم، وحفظـه له، وقدرته على توثيق النصوص النحوية به .

وكان المؤلف رحمه الله تعالى مقلاً من الاستشهاد بالحديث الشريف، حيـث بلغـت الأحاديث المستشهد بها في هذا النص خمسة عشر حديثاً فقـط، ولعـل ذلـك راجـع إلى الخلاف المعروف في جواز الاستشهاد بالحديث في النصوص اللغوية .

وأما الشواهد الشعرية فقد استشهد بكم كبير من الأبيات الشعرية والرجزية، حيـث بلغت أكثر من مائةوثمانية وأربعين شاهداً .

وذلك يدل على تمكنه وعنايته بالشواهد الشعرية .

المبحث الثالث

مصادره

لقد اعتمد المؤلف في هذا النص[1] على مجموعة من المصادر النحوية واللغوية تجاوزت سبعة وعشرين كتاباً، إلا أن الدارس لهذا الكتاب يلحظ أنه اعتمد اعتماداً كلياً على كتب معينة أكثر من غيرها، ويتبين ذلك بالرجوع إلى فهرس الأعلام، وعدد المرات التي ذكر فيها صاحب الكتاب إن لم يرد ذكر الكتاب منصوصاً عليه من قبل المؤلف، أو بالرجوع إلى فهرس الكتب الواردة في المتن .

فمن القسم الأول مثلاً كتاب سيبويه، فلقد ورد ذكر سيبويه أكثر من اثنين وأربعين مرة، ولم يرد اسم الكتاب مصرحاً به إلا مرتين فقط، ومن المعروف أن آراء سيبويه مأخوذة من الكتاب .

ومن النوع الأول أيضاً ابن الحاجب، فلقد ورد ذكره أكثر من عشرين مرة، وآراؤه مأخوذة من كتابه الكافية في النحو، وكذلك الشخ الرضي، فلقد ورد اسمه أكثر من خمسين مرة، ولم يرد ذكر الكافية ولا شرحها .

وأما النوع الثاني وهو الكتب التي ورد ذكرها كثيراً في هذا النص هي: مغني اللبيب لابن هشام حيث ورد ذكره أكثر من ثلاثين مرة، وكذلك كتاب التسهيل وشرحه لابن مالك، حيث ذكر أكثر من خمس وعشرين مرة في هذا الجزء.

ومن هذا النوع أيضاً كتاب اللباب للأسفراييني، وشرحه للسيد الغالي وهو العباب في شرح اللباب .

أما الكتب التي اعتمد عليها، هي باختصار:

---

(١) نقصد بكلمة (النص) هذا الجزء من الحاشية الذي حققته .

١ - الكتاب لسيبويه .

٢ - الكافية لابن الحاجب .

٣ - شرح الكافية للرضي .

٤ - المغني لابن هشام .

٥ - التسهيل وشرحه لابن مالك .

٦ - اللباب للأسفراييني .

٧ - شرح اللباب للسيد عبد الله الغالي .

وهناك بعض الكتب الأخرى التي ورد ذكرها في النص، لكنها أقل من الكتب السابقة مثل:

١ - شرح الكافية لابن مالك .

٢ - شرح الفصول لابن إياز .

٣ - الغرة لابن الدهان .

٤ - الكشاف للزمخشري .

٥ - حاشية الدماميني على المغني .

٦ - شرح الجمل لابن عصفور .

٧ - أمالي ابن الحاجب .

٨ - البغداديات للفارسي .

٩ - شرح الشذور لابن هشام .

١٠ - شرح الألفية لابن أم قاسم .

وغير هذه الكتب مما ورد ذكره مرات قليلة، هذه هي مصادره النحوية .

وأما مصادره اللغوية فإنه اعتمد على كتاب الصحاح اعتماداً كاملاً، ينسب إليه أحياناً، وينقل ويأخذ منه أحياناً أخرى بلا نسبة .

المبحث الرابع

موقفه من مشاهير العلماء

لا شك أن المؤلف قد أفاد ممن تقدمه من النحويين وغيرهم، ونقل عنهم كثيراً كغيره من علماء عصره وغيرهم، وما أود التطرق إليه هنا هو موقفه من هؤلاء العلماء، فهل يعني اعتماده عليهم أنه ارتضى كل ما نقل عنهم، أو أنه ناقشهم وخالفهم في بعض ما نقل عنهم ؟

الحق أن الحفيد وقف من هؤلاء العلماء موقفاً معتدلاً، فمع إقراره لهم بالسبق والفضل وموافقته لهم في كثير من الآراء، نراه يتريث عند بعض تلك الآراء مناقشاً ومعقباً ومتمماً، ويتبين ذلك في مناقشته لجده ابن هشام في بعض المسائل وتخطئته في بعضها مثل قوله: (كزيد قائم) تمثيله به لما تألف من اسمين ليس كما ينبغي ...[1]

ونراه يذكر الخلاف ويصوب ويرجح مثل قوله:

قوله: [إلا إن أضيف]، ظاهر في أن الاسم إذا كان غير منصرف، وأضيف أو دخلته أل يكون غير منصرفه، وفي المسألة مذاهب:

أحدها: أنه يصير منصرفاً مطلقاً .

وثانيها: أنه يكون غير منصرف مطلقاً .

وثالثها: إن كان في حالة الإضافة أو دخول أل عليه شيء يقتضي منع صرفه فهو غير مصروف، وإلا فلا، وكلام المصنف ماش على المذهب الثاني، إلا أن الأرجح الثالث[2].

ويلاحظ على الحفيد أنه دقيق في النقل وتحليل النصوص، حيث إنه يعين غالباً

---

(١) الحاشية : ٤ .

(٢) الحاشية : ٥٣ .

الكتاب والباب والموطن واسم المؤلف، ويشير إلى انتهاء النص بقوله: « انتهى » وهذا منهج اضطرد له حيث يكاد يضع يد الباحث على الموضع الذي نقل منه من ذلك مثلاً في الصفحة ١٢٠:

وقال في المغني عند الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

وقوله في الصفحة ١٢٢:

« قال في المغني في روابط الجملة لما هي خبر عنه في الباب الرابع والخامس » .

وقوله في الصفحة: ١٢٣:

وقال في المغني في الباب الثالث في الكلام على حكم الظرف والجار والمجرور إذا وقع بعدهما مرفوع ما نصه...

وقال في الصفحة ٢٤:

قال الرضي عند الكلام على الأمثلة الخمسة، وتحذف هذه النونات الخمسة مع نوني التوكيد .

وقال في صفحة ٤٠:

وقال الرضي في باب الجمع: والعلم الذي يبن جزؤه الأول .

وقال في صفحة ١٥٦:

وقال في المغني قبيل الجملة الخامسة من الجمل ذات المحل عند الكلام على الجملة بعد « لدن » وريث: زعم ابن مالك ...

ومثل هذه النماذج كثير يلحظه كل ناظر في هذا الكتاب، وا لله أعلم .

المبحث الخامس

ميوله النحوية

خلال دراسة هذا الكتاب ظهر أن الحفيد يميل إلى رأي البصريين، يستخلص ذلك من كلامه في النصوص التالية:

قوله: فائدة: سميت مصادر لأن الأفعال صدرت عنها، أي: أخذت منها كـ«مصدر الإبل» للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه[١].

وقوله: وأما ليس فالصحيح فعليتها، ولا إشكال فيها[٢].

وقوله: وقال الكوفيون: « إلا » في الاستثناء المنقطع بمعنى « سوى » وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل، وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع تلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في: « لكن » ، وفي « سوى » لا يلزم ذلك[٣].

ومن ذلك أيضاً قوله:

« وعندنا أن « هذا طليق » الخ منع صاحب المفصل من تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة، وبه يصح استدلال الكوفيين عنده، إلا أن تخريج البصريين له على ما ذكره الشيخ ظاهر في الرد على ما يقوله صاحب المفصل[٤].

ومنه قوله:

---

(١) الحاشية: ٢٩٧ .

(٢) الحاشية: ٣٢٦ .

(٣) الحاشية: ٣٣٤ .

(٤) الحاشية:١٠١-١٠٢ .

« وتدخل لام الابتداء ..إلى آخره مذهب البصريين أن لام الابتداء لا تدخل على شيء مما في حيز هذه الحروف ، إلا « إن » بكسر الهمزة، وأما الكوفيون فإنهم قالوا: إن « لكن » كـ « إن » في دخول اللام على الخبر .

والحق ما ذهب إليه البصريون؛ لأنه كان القياس أنها لا تجامع « إن » المكسورة أيضاً لسقوطها معها عن التصدر الذي هو مرتبتها، لكن جامعها لمناسبتها لها معنى، بخلاف « لكن » فإنها لم تناسبها معنى، ولأنه لو جمع بينهما لجمع بين حرفين: أحدهما يقتضي الاتصال، وهو « لكن » لأنه متوسط بين كلامين، تعلق كل منهما بالآخر، والآخر: يقتضي الانفصال وهو اللام؛ لأنه يقطع ما بعده عما قبله »[1] .

وكعادة الحفيد في مناقشة الآراء وتحليل النصوص نراه قد استدل على ترجيحه لرأي البصريين بالأدلة المرجحة والبراهين التي تدل على تصويب ما ذهب إليه البصريون .

ومنه قوله:

« قوله: (واختار الكوفيون[2]) الخ، إنما كان قولهم مرجوحاً؛ لأنه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، والعطف على الشيء قبل كماله، بخلاف مذهب البصريين، فإنه سالم عن هذين[3]» .

ومنه قوله:

« قوله: (وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه)... وخالف الكوفيون فجوزوا في السعة تقديم المستثنى في المفرغ على المستثنى منه والحكم معاً نحو: إلا زيداً ضربت القوم، وكذلك جوزوا تقديم الاستثناء المفرغ على الحكم نحو: إلا زيداً لم أضرب،و

---

(١) الحاشية ١٨٧-١٨٨ .

(٢) أي: إعمال العامل الأول في باب التنازع .

(٣) الحاشية: ٢٩٢ .

مذهب البصريين أولى لعدم سماع هذا، ويمنعه القياس أيضاً، وذلك لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً، ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً ...»[1].

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على أن هذا العالم كانت نزعته بصرية في كثير من الأحيان .

---

(١) الحاشية: ٣٣١

المبحث السادس

موازنة بين حاشية الحفيد وكتاب التصريح

لقد أشرتُ سابقاً[1] إلى أنني لم أقف على شرح لأوضح المسالك مطبوعاً سوى كتاب التصريح بمضمون التوضيح للإمام الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ)، لذلك أحببت أن أوازن بينه وبين حاشية الحفيد على أوضح المسالك، فأقول وبالله التوفيق:

لا شك أن الدارس لهذين الكتابين يتبين له من أول نظرة أن لكل من الرجلين منهجه وأسلوبه المختلف كل الاختلاف عن الآخر، ولا عجب في ذلك، فالأسلوب المتبع عند العلماء في الشروح يختلف عن الأسلوب المتبع في الحواشي، فلكل منها أسلوبه الخاص به، ومنهجه الذي اتبعه، فمثلاً حينما نرى الأزهري في هذا الشرح يتقيد بنص التوضيح، ولا يتخطى منه جملة واحدة بدون أن يذكرها ويتناولها بالشرح بإيجاز تارة، وبإسهاب تارة أخرى - وهذا هو منهج الشراح غالباً - ، نجد بالمقابل أن الحفيد لا يتقيد بجميع نص التوضيح، بل يختار وينتقي من المسائل ما يراه محتاجاً إلى الشرح والتوضيح والمناقشة، ويترك ما سوى ذلك مما يرى أنه لا يحتاج إلى توضيح - وهذا أيضاً هو المنهج الغالب عند أصحاب الحواشي - ، وها هي ذي بعض الأمثلة على ذلك:

باب شرح الكلام وما يتألف منه

يقول الأزهري: « والكلام في اصطلاح اللغويين: عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه كما ذكره في القاموس .

---

(١) ينظر صفحة ٣ من المقدمة .

وفي اصطلاح المتكلمين: عبارة عن المعنى القائم بالنفس .

وفي (اصطلاح النحويين: عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة)، والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة﴾[1] أي: أنه ﷺ أسوة حسنة كما قاله في الكشاف، والمعنى: الكلام في نفسه اللفظ والإفادة، إلا أن هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة، ولو قال: عبارة عن اللفظ والإفادة كما قال الناظم: « لفظ مفيد » كان أجود .

واللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحى الدقيق إذا رمته إلى خارج، (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ، وهو (الصوت) من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقاً) كزيد، (أو تقديراً) كألفاظ الضمائر المستترة .

وسمي الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها إطلاقاً لاسم السبب على المسبب، قاله الفخر الرازي .

والإفادة: مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقةً، (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أي: لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أي على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظراً لشي، وعلم من تفسير المفيد بما ذكر: أنه لا يحتاج إلى قولهم: المركب؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب، ولا إلى قولهم: المقصود؛ لأن حسن سكون المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به.

وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل: زيد قائم، ويوجد اللفظ بدون الإفادة كما في المفرد، وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة، وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه، يجعل أحدهما جنساً والآخر فصلاً، فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره، فيحترز باللفظ من الدوال الأرفع وهي:

---

(١) سورة الأحزاب: الآية: ٢١ .

الإشارة والكتابة والعقد والنصب[1]، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ، ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد، والإضافي نحو: غلام زيد، والمزجي كبعلبك، والإسنادي المسمى به كبرق نحره، والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والأرض تحتنا، إذ كل لفظ وليس بمفيد[2] » .

فها هو ذا شرح الشيخ الأزهري لنص التوضيح الذي هو (الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه)[3] .

وهو أول نص في أوضح المسالك، وبالنظر إلى شرح الشيخ الأزهري لهذا النص، نرى أنه أورد كامل النص حيث يذكر عبارة ابن هشام، ثم يقوم بشرحها شرحاً تفصيلياً مورداً للأمثلة وما يتعلق باللغة والاصطلاح، ذاكراً مرجعه اللغوي، موضحاً المعنى الإجمالي للعبارة، ثم يذكر العبارة التي تليها، وهكذا حتى يأتي على جميع نص التوضيح بدون أن يتخطى كلمة واحدة منه .

بينما نجد الحفيد يتعرض للنص السابق على النحو التالي:

قوله: « الكلام في اصطلاح النحويين[4]» : يشير إلى أن للكلام إطلاقاً آخر .

قوله: « اللفظ » : هو في الأصل مصدر بمعنى الرمي، ثم خص بالمرمي من الفم، ثم أطلق على المرمي من الفم، من باب إطلاق المصدر على المفعول، كقولهم: خَلْق للمخلُوقِ، وصار هذا حقيقة عرفية، لا يتبادر إلى الذهن في الاصطلاح عند إطلاقه غيره،

---

(١) النصْب والنُصُب: العلم المنصوب، وفي التنزيل: ﴿ كأنهم إلى نصب يوفضون﴾ اللسان (نصب) .

(٢) التصريح ١/١٧ .

(٣) أوضح المسالك ١/١١ . ط دار الفكر، تحقيق محمد محيي الدين .

(٤) تنظر الحاشية ص ٤ فيما سيأتي . (قسم التحقيق)

وليس المراد باللفظ الملفوظ بالفعل، بل المراد أعم من ذلك؛ وهو أن يكون لفظاً بالفعل، أو في قوة الملفوظ به أو مقدراً، وهذا اصطلاح لهم .

قوله: « والمراد بالمفيد » ...الخ: الفائدة حيث وقعت قيداً للفظ: المراد بها الفائدة التامة التركيبية؛ لأن الفائدة الإفرادية غير معتد بها في نظرهم .

هذا كل ما كتبه الحفيد حول هذا النص، ونلاحظ أنه يختلف كل الاختلاف عن منهج الأزهري، فهو لم يتناول جميع النص بالشرح والتحليل، بل اختار من النص بعض الفقرات، ثم تناولها بالشرح المختصر، وإن كانت قضية الاختصار هذه غير مطردة في منهجه كما هو ملاحظ في هذا النص مقارنة مه شرح الأزهري، فهو في كثير من الأحيان يسهب في الشرح لزيادة الإيضاح وتجلية المعنى كما في صفحة ٢٤٩ مما سيأتي في قسم التحقيق، وقد أشرت إلى ذلك فيما تقدم في مبحث (أسلوب المؤلف) ص: ٢٤ من الدراسة .

فالشيخ الأزهري أكثر ارتباطاً بنص التوضيح من الشيخ الحفيد الذي لم يرتبط إلا بما يراه محتاجاً إلى التوضيح والبيان . وسأحاول أن أوازن بين منهج كل من الرجلين في نقاط معينة منها:

١ ـ العناية بالجانب اللغوي .

٢ ـ العناية بالشواهد .

٣ ـ الاهتمام بالمسائل الخلافية .

٤ ـ موافقة الموضح أو مخالفته .

٥ ـ مصادرهما .

وسأعرض بعض المسائل التي توقف القارئ على طريقة تناول كل من الحفيد والشيخ خالد الأزهري لمسائل التوضيح، وليس هدفي أن أعرض كل مسائل الأبواب، وأوازن بين طريقة تناول الرجلين لها؛ لأن هذا يصلح أن يكون بحثاً مستقلاً، وإنما غايتي ههنا الإشارة باختصار إلى ما يلقي الضوء على منهج المحشي والمصرح .

باب الأسماء الستة :

فلو نظرنا إلى ما كتب كل واحد منهما في باب الأسماء الستة نجد أن هناك مسائل قد اتفقا فيها، وأن كل واحد منهما قد انفرد بذكر أشياء لم يتطرق إليها الآخر .

فمن المسائل التي اتفقا فيها مثلاً الاتفاق في ذكر الشروط اللازمة لإعراب هذه الأسماء بالحروف، والاعتذار عن ابن مالك أنه استغنى باللفظ بهذه الأسماء مفردة مكبرة عن ذكر ذلك صراحة، إلا أننا نجد الحفيد[1] يذكر ذلك على صيغة استدراك على المؤلف، ثم يبحث له عن عذر يخرجه عن الخطأ، فهو مثلاً يقول: (قوله: ويشترط في غير ذو ...) الخ، بقي عليه شرطان:

أحدهما: أن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات .

الثاني: أن تكون مفردة، أي: غير مثناة ولا مجموعة؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع، والعذر للشيخ أنه لفظ بها كذلك، فاعتمد عليه .

بينما نجد لأزهري يذهب رأساً إلى أنه استغنى عن هذين الشرطين؛ لأنه لفظ بها مكبرة ومفردة .

قال الأزهري: واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعاً لأصله، حيث اقتصر على قوله:

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا للياء ... ...

لكونه ذكرها كذلك[2] .

ونجد الحفيد يورد شرطاً في « الحم » لم يتطرق إليه الأزهري، وهو: ألا يكون على مثال قَرَءٍ .

---

(١) الحاشية: ٣٠ .

(٢) التصريح ٦٣/١ .

كما أننا نجدهما قد اتفقا في ذكر بعض الشواهد، وهي الحديث الشريف: « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » ، وكذلك المثل: « مكرةٌ أخاك لا بطل».

ونجد أن الأزهري كان أكثر عناية بالجانب اللغوي، فقد عني بشرح غريب اللغة في الشواهد، وشرح كثيراً من مفرداتها، وبين وجه الاستشهاد .

ففي الحديث « من تعزى » ... الخ نجد أن الحفيد عندما ذكره لم يزد على العبارات التالية: « قوله: « ومن الحديث » قال في الصحاح: « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » يعني: بنسب الجاهلية، وتعزى أي: انتمى وانتسب[1]» .

بينما نجد الأزهري قد بسط القول فيه ، وتناوله من عدة جوانب فقال: « قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي: من انتسب وانتمى، وهو الذي يقول: يا لفلان؛ ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل .

فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة، أي: قولوا له: أعضض على هن أبيك، أي: على ذكر أبيك، أي: قولوا له ذلك استهزاء، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده، أي: تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك، فأما نحن فلا نجيبك .

ولا تكنوا أي: لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن، بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأير .

تكنوا: بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون .

والشاهد في قوله: « بهن أبيه » إذ استعمله منقوصاً، وإذا استعمل الهن غير مضاف

---

(١) الحاشية ٣١ فيما سيأتي .

كان بالإجماع منقوصاً، تقول: هذا هن، ورأيت هناً، ومررت بهن، وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغيرهما، وقيل: عما يستقبح التصريح بذكره، وقيل: عن الفرج خاصة، قاله الموضح في شرح القطر[1] .

وفي المثل: « مكره أخاك لا بطل » نجد الأزهري قد ذكر في شرح المثل ما لم يذكره الحفيد .

فكل الذي ذكره الحفيد هو قوله: « وقول بعضهم: مكره أخاك لا بطل » هذا من قول أبي حنش خال بيهس، وذلك أن بيهساً بلغه أن ناساً من أشجع في غار يشربون، وهم قاتلو إخوته، فقال لخاله: هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى قام على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضرباً أبا حنش، فقال: بعضهم إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: « مكره أخاك لا بطل » وهذا المثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه[2] .

ويقول الأزهري: وقول بعضهم وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه أن ناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلوا إخوته: هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضرباً أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: « مكره أخاك لا بطل » فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه .

وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة علي ﷺ، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه .

وذكر الأخ للاستعطاف، فـ « أخاك » مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف،

---

(١) التصريح ٦٤/١ .

(٢) الحاشية: ٣١ - ٣٢ فيما تقدم .

و « بطل » معطوف بلا على « مكره » ، و « مكره » اسم مفعول خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون « مكره » مبتدأ، و « أخاك » نائب عن الفاعل سد مسد الخبر؛ لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون[1] .

وبالنظر إلى هذين المثالين من هذا الباب نجد أن الأزهري أكثر من الحفيد بسطاً للمسائل، وإيراداً للمذاهب والأقوال، وإن كان ذلك غير مطرد في جميع الكتابين، فأحياناً نجد الحفيد أكثر اعتراضاً على المؤلف من الأزهري كما تقدم ذكره قريباً، ومما يدل على أن الأزهري كان أكثر من الحفيد بسطاً للمسائل وإيراداً للمذاهب والأقوال ما يلي:

١ ـ لم يذكر الحفيد في هذا الباب أكثر من شاهدين فقط هما الحديث والمثل السابقان، وقد عرفنا طريقة تناول كل منهما لهذين الشاهدين، بينما نجد الأزهري قد استشهد بست آيات من القرآن الكريم، وحديثين شريفين، وخمسة أبيات من الشعر، ومثلين من أمثال العرب .

٢ ـ المذاهب والأقوال:

بالمطالعة في هذا الباب نجد أن الحفيد لم يتعرض كثيراً للمذاهب والأقوال، بل اقتصر على مسألتين أو ثلاث، ولم يبسط الكلام فيما تناوله مثل قوله: « وذو ملازمة للإضافة لغير الياء » ظاهره أنها تضاف حتى للضمير الذي ليس ياء، وهو رأي لبعضهم، وبعضهم يمنع إضافتها إلى الضمير، وهو ظاهر كلامه[2] في باب الإضافة حيث قال: وما يختص بالظاهر كأولى وأولات وذي وذات وهو صريح في أنها لا تضاف إلى الضمير، سواء

(١) التصريح ١/٦٤ .

(٢) أي/ ظاهر كلام ابن هشام = أوضح المسالك ٣/١١٢ .

كان ضمير مخاطب أو غائب[1] .

وقوله بعد ذلك: وما حكاه الكوفيون وهو: شربت مًا، فشاذ، ولم يذكر من أقوال العلماء في هذا الباب سوى قول ابن مالك في التسهيل: « فصل يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير » .

بينما نجد الأزهري قد أورد آراء كثير من العلماء في مسائل هذا الباب: ابن مالك والزمخشري والفراء وثعلب والأخفش، ومذهب البصريين والكوفيين في عدة مسائل .

أما ذو فقال الأزهري فيها: « (ذو) حالة إفرادها (ملازمة للإضافة لغير الياء) من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات، (فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها)؛ لأنها حاصلة، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل، وإذا كانت (ذو موصولة) بمعنى الذي وإخوته (لزمتها الواو) في الأحوال الثلاثة غالباً، والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رَأَيْتَهُمْ (فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)

هكذا رواه أبو الفتح بن جني بالياء معرباً ورواه غيره بالواو على البناء، وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب، وقيد ابنُ الضائع ذلك بحالة الجر؛ لأنه محل السماع[2].

٣ ـ مما تقدم نلاحظ أيضاً أن الأزهري يقوم بشرح ما استشهد به من الشواهد، ويذكر معاني العبارات المختلفة فيه، ويقوم بإعراب ما يحتاج إلى إعراب، يتضح ذلك في الحديث والمثل السابقين، بخلاف الحفيد فإنه يشير إشارة خفيفة في بعض الأحيان إلى معاني بعض الكلمات، ولم يتعرض للإعراب .

---

(١) الحاشية: ٣٠ فيما سيأتي .

(٢) التصريح ١/٦٣ .

باب المثنى:

وهذا نص من باب المثنى، وهو قول ابن هشام: (الباب الثاني المثنى وهو: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان والهندان، فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها[1]) .

قال الحفيد في تناوله لهذا النص:

« قوله: (باب المثنى): إن قيل: ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين المثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي من يعقل وما لا يعقل؟

قيل: إن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين، والجمع ليس كذلك، فإن الجمع يحتمل أن يكون المراد به الكثرة والقلة، فكأن ما يعقل وما لا يعقل واحد في المثنى دون الجمع، فحينئذ لم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين في المثنى.

قوله: (ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها) حق الياء أن تكون أمارة للجر، إذ دليله الكسرة التي هي بعضها، وجعل الياء علامة للنصب فرع على جعلها علامة للجر، وإنما حمل النصب عليه دون الرفع؛ لأن الجر إعراب مختص بالاسم، فكان أولى بالحمل عليه، بخلاف الرفع؛ فإنه مشترك بينه وبين الفعل، والتابع أنقص من المتبوع منزلة، فلو حمل النصب على الرفع، لحمل على مساويه في الاشتراك، وأيضاً كل واحد منهما فضلة مستغنى عنه، يستقل الكلام بدونه، وإنما كان ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً؛ لأن أحد حرفي التثنية ألف، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، فلما وجب ذلك لأحدهما حمل الآخر عليه فيه، أو لأن النون مكسورة، فلو كسر ما قبل الياء لوقعت الياء بين كسرتين، وهو

---

(١) أوضح المسالك ١/٥٠ .

مستثقل جداً »[1] .

هذا هو كل ما ذكر الحفيد في هذا النص .

أما الأزهري فقد قال في هذا النص:

« من أبواب النيابة (المثنى)، وهو في الأصل المعطوف، من ثنيت العود إذا عطفته، وفي الاصطلاح: (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فـ(ما وضع): جنس، و(لاثنين): فصل أول مخرج لما وضع لأقل كرجلان للماشي، أو أكثر كصنوان، وأغنى عن المتعاطفين: فصل ثان مخرج لنحو: كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج، وزكاً[2] بالتنوين اسم للشيئين، ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر، قال الموضح في شرح اللمحة: والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى؛ لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز، وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى، ودخل فيه أيضاً تثنية المفرد المذكر اسماً كان أو صفة كـ(الزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان، وتثنية الجمع المكسر كالجمالان، وتثنية اسم الجمع كالركبان، وتثنية اسم الجنس كالغنمان، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله، وهو الرفع، واقترانها بأل المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية، وجميع ذلك معرب على الأصح .

وقدم الجر على النصب؛ لأن الجر أصله، والجر هنا محمول عليه، وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني.

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط:

---

(١) الحاشية ٣٣ .

(٢) زكاً: الشفع، يقال: خساً وزكاً، والعرب تقول للفرد: خساً، وللزوجين اثنين: زكاً؛ لأن اثنين أزكى من واحد. اللسان (زكا) والصحاح (زكا) .

أحدها:الإفراد، فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما نحو: ذان وتان واللذان واللتان، فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين .

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقياً على علميته، بل ينكر ثم يثنى .

الخامس: اتفاق اللفظ وأما نحو: الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب .

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: القلم أحد اللسانين فشاذ .

السابع: ألا يستغنى بتثنية شيء عن تثنيته، فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا.

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم: القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ..".[1]

هذا هو كلام الشيخ خالد الأزهري في هذا النص، وبالنظر في كلام الرجلين يتضح أن كل واحد منهما تناول النص من زاوية لم يتناولها الآخر، فمثلاً نرى الحفيد قد بين العلة من جريان المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين المثنى العاقل وغيره كما في الجمع، فأورد ذلك في صيغة سؤال، ثم أجاب عنه، و لم يتعرض الأزهري إلى هذه المسألة في شرحه .

كما أن الحفيد قد تعرض لعلة حمل النصب على الجر دون الرفع، و لم يتعرض الأزهري لذلك .

---

(١) التصريح ٦٧/١ .

وكذلك علة جعل ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً، ذكره الحفيد، ولم يذكره الأزهري.

وفي المقابل نجد الأزهري قد تناول أشياء كثيرة لم يتناولها الحفيد، ففـي بدايـة الكـلام على هذا النص نراه يذكر تعريف المثنى في اللغة وفي الاصطلاح، ويذكر ما يخرج بذلـك التعريف، وما يدخل به، ولم يتعرض الحفيد لشيء من ذلك .

كما أننا نرى الأزهري يرجع في بعض الأحيان إلى نص الألفية، بخلاف الحفيد .

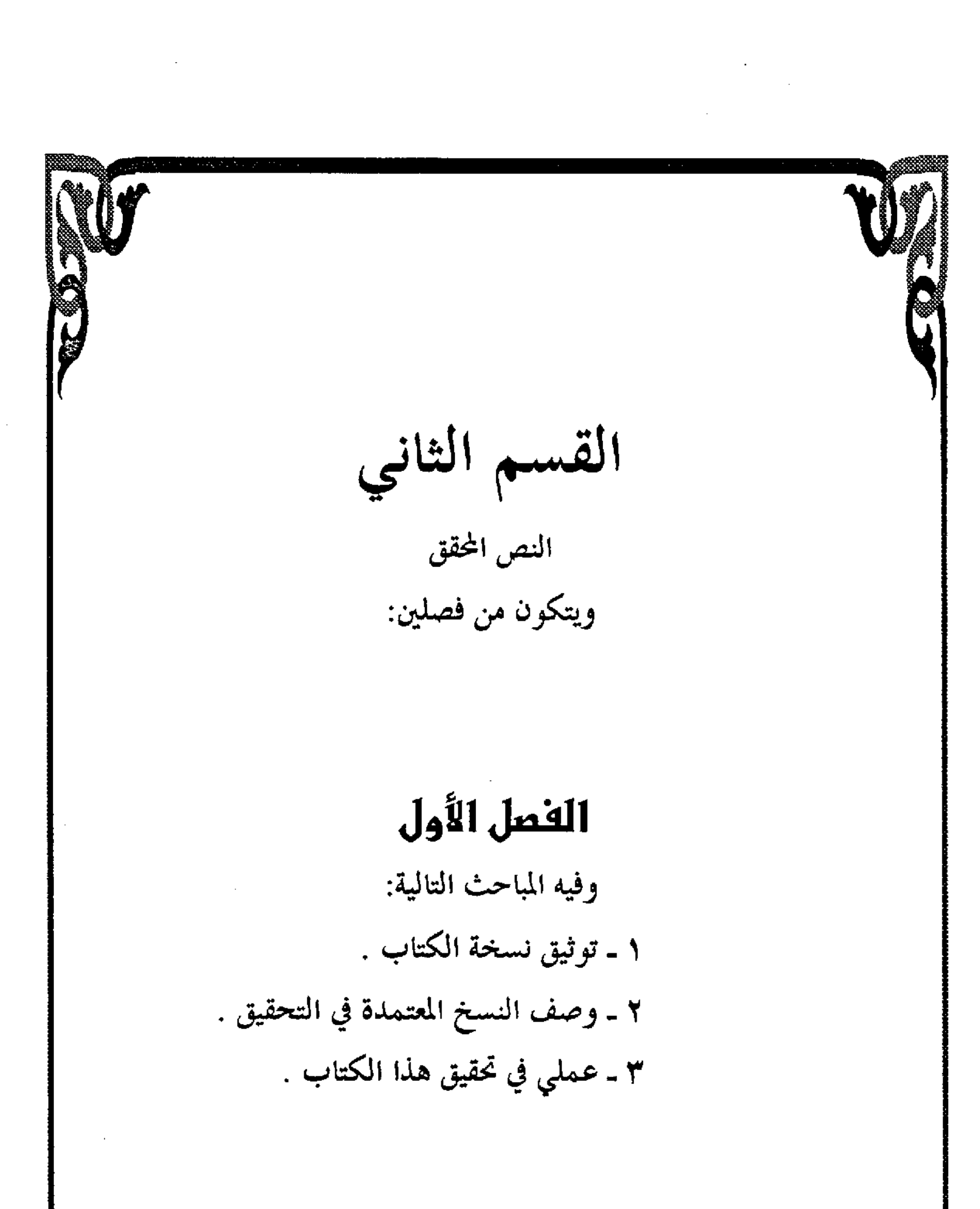
وقد ذكر الأزهـري ثمانيـة شـروط للمثنـى لم يذكرهـا الحفيـد، كمـا أنـه تطـرق إلى مذهبين آخرين للعرب في المثنى هما: لزوم الألف والإعراب بالحركات المقـدرة، أو لازم الألف والإعراب بالحركات الظاهرة على النون[1].

ونلاحظ هنا أن الأزهري يستخدم مصطلحات المناطقة في شرح تعريـف المثنـى مثـل قوله: (فما وضع جنس، ولاثنين فصل)، وهذا يدل على صحة ما ذكرنـاه سـابقاً مـن أن كلا من الرجلين قد تناول النـص بطريقـة مخالفـة للآخـر، غـير أن الأزهـري كـان أكـثر ارتباطاً بالنص، والله أعلم .

ونكتفي بهذا القدر من الموازنة وذلك للأسباب التي سـبق ذكرهـا، وهـي أن الهـدف من هذه الموازنة هو أن يقف القارئ على طريقة تناول كل من الحفيد والأزهري لمسـائل التوضيـح، وليـس الهـدف أن أعـرض كـل مسـائل الأبـواب، وأوازن بـين طريقـة تنـاول الرجلين لهما؛ لأن هذا يصلح أن يكون بحثاً مستقلاً، وإنما غايتي ههنا أن أشـير باختصـار إلى ما يلقي الضوء على منهج المحشي والمصرح، والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) التصريح ١/٦٦-٦٨ .



القسم الثاني

النص المحقق

ويتكون من فصلين:

الفصل الأول

وفيه المباحث التالية:

١ ـ توثيق نسخة الكتاب .

٢ ـ وصف النسخ المعتمدة في التحقيق .

٣ ـ عملي في تحقيق هذا الكتاب .

المبحث الأول
توثيق نسبة الكتاب

كتاب حاشية الحفيد على أوضح المسالك الذي بين أيدينا ثابت النسبة إلى شهاب الدين، أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام، بالأمور التالية:

أولاً: ثبوت اسمه في صدر النسخة الأصل، والنسخة (أ) و (ب) و في آخر النسخة الأصل .

ثانياً: الكتب التي ترجمت للحفيد ذكرت أن له حواشيَ على كتاب جده، جُردت في كتاب مستقل يصفه بعضهم بقوله: غزير الفائدة، وبعضهم بقوله: كثير الفائدة. انظر قول السخاوي في الضوء اللامع ١/٣٣٠: كتب على نسخته من توضيح الألفية: لجده حواش جردها في تصنيف مستقل الشمس[1] البلاطنسي في مجلد، انتفع به الفضلاء، وما ذكره ابن العماد في شذرات الذهب ٧/٢١٢، وحاجي خليفة في كشف الظنون ١/١٥٥، والزركلي في الأعلام ١/١٤٧، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/٢٧٩.

ثالثاً: نقول بعض المتأخرين عن الحفيد مثل الشيخ يس في حاشيته على التصريح، والشيخ محمد عبادة العدوي في حاشيته على شذور الذهب كما تقدم ذكر ذلك سالفاً، وغيرهما من العلماء الذين أفادوا من حاشية الحفيد، وبهذه الأدلة يتضح أن نسبة هذا الكتاب إلى الحفيد ثابتة، و لم أقف على أي قول يشكك في نسبة هذا الكتاب لصاحبه، والله أعلم .

---

(١) لم أقف له على ترجمة .

المبحث الثاني

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

لقد حصلت بتوفيق من الله على أربع نسخ من مخطوط حاشية الخفيد على أوضح المسالك، عن طريق المراسلة، وهذا وصفها:

١ ـ نسخة مصورة عن مكتبة القدس، تحت رقم ١٨٨، وتقع في ١٠٢ لوحة، وعدد الأسطر في الصفحة ٢٥ سطراً، بمعدل ١٨ كلمة في السطر الواحد، وهي مكتوبة بخط جيد دقيق، وقد سقطت منها اللوحة رقم ٥، وفيها سقط آخر بمقدار لوحة من بداية اللوحة رقم ١٥، وفيها أيضاً تقديم ما يقارب لوحة من المخطوط في باب المبتدأ، وإقحامها في باب العلم في نصف اللوحة رقم ١٥ ونصف اللوحة ١٦، ولا تحمل هذه النسخة اسم الناسخ، ومثبت في آخرها تاريخ النسخ حيث قال الناسخ: وكان الفراغ من هذه الحواشي عشية الخميس مستهل ذي القعدة سنة ٩٥٩ هـ .

وقد جعلت هذه النسخة الأصل؛ لقلة ما فيها من الأخطاء بالنسبة لغيرها من النسخ، ولثبوت تاريخ النسخ في آخرها ، وكان الناسخ يكتب أحياناً كلمة: « حينئذ » : « ح »، وكلمة: « المقصود » : « المقص » ، وكلمة: « أيضاً » : « أيض »[1] .

٢ ـ كما أني حصلت على نسخة مصورة من المكتبة الظاهرية في دمشق ،وهي النسخة (أ) تحت رقم: ٦٦٢٧٧ .

وتقع هذه النسخة في ٢٤٤ لوحة، وعدد الأسطر في كل صفحة ١٧ سطراً، ومعدل الكلمات في كل سطر ١١ كلمة، وهي مكتوبة بخط ممتاز خالية من السقط، والأخطاء فيها قليلة، مثبت في آخرها تاريخ النسخ، حيث قال الناسخ الذي لم يذكر اسمه: وذلك

(١) انظر صفحة: ١٢ من المخطوط الأصل، وصفحة: ٦٩ – ٧٠ من التحقيق .

في الثامن عشر من المحرم الحرام من شهور عام سبع وخمسين وتسعمائة .

٣ ـ كما أنني حصلت على نسخة أخرى مصورة عن المتحف البريطاني تحت رقم ٥٠٦٥٠٥، ذكرها بروكلمان[1]، وتقع هذه النسخة في ١١٧ لوحة، وعدد الأسطر في كل صفحة ٣٤ سطراً، ومعدل الكلمات في كل سطر ١٧ كلمة، وكتبت بخط وسط، توجد فيها بعض الأخطاء، وفيها محوٌ ورطوبة في بدايتها وحتى اللوحة ١٥، ومثبت فيها تاريخ نسخها وهو سنة ٨٩٤هـ، وهذه النسخة هي النسخة (ب).

٤ ـ كما أنني حصلت على نسخة مصورة عن مكتبة كوبريلي باستنبول برقم ٥٦٢.

وتقع هذه النسخة في ٢٢٦ لوحة، وعدد الأسطر في كل صفحة ١٧ سطراً، ومعدل الكلمات في كل سطر ١٠ كلمات، وكتبت بخط حسن، وهي كثيرة الأخطاء، ولا تكاد تخلو لوحة منها من أخطاء، وهي ناقصة من بدايتها حتى الكلام على المجموع بالواو والنون، أي حتى اللوحة ٣٩ من المخطوط، وفيها سقط أيضاً في اللوحة رقم ٧٢ من آخر باب « لا » العاملة عمل إن، إلى أول باب الاشتغال، وسقط آخر في اللوحة ٨٣ يبدأ من آخر باب التنازع، وينتهي آخر باب المفعول به، وسقط في اللوحة ٨٤ أيضاً، وسقط في اللوحة رقم ٩٥، وقد جعلت هذه النسخة (ج)، وقد ذكر في هذه النسخة اسم ناسخها وتاريخ النسخ حيث قال: وكان الفراغ من كتابته في يوم الأربعاء الرابع عشر من رجب الحرام أحد شهور سنة ٨٩٨ هـ غالباً على يد.. محمد بن أبي علي .

(١) تاريخ الأدب العربي ٢٧٨/٥ .

المبحث الثالث

عملي في تحقيق هذا الكتاب

١ ـ حاولت ما وسعني الجهد إخراج النص سليماً مبراً من التصحيف والتحريف والسقط، و لم أتدخل فيه بزيادة أو نقص أو تعديل ما لم تدع الحاجة إلى ذلك .

٢ ـ قابلت بين النسخ الأربع المذكورة، وأثبت الفرق في حواشي التحقيق، وفي أحيان قليلة أثبت ما في غير الأصل من النسخ في أصل النص، حيث دعت الضرورة مشيراً إلى فروق الأصل في الحاشية .

٣ ـ جعلت نص التوضيح بين علامتي تنصيص بخط مغاير للشرح، وأخذت عناوين الأبواب والفصول من أوضح المسالك .

٤ ـ دَلَّلْتُ على مواضع الآيات في المصحف الشريف، وخرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات، والأحاديث الشريفة من كتب الحديث، والأمثال والأقوال من كتب الأمثال واللغة، والشعر من دواوين الشعراء والمجاميع الشعرية وكتب النحو واللغة والأدب .

٥ ـ وثقت الآراء والنقول النحوية من كتب أصحابها، وإلا من كتب اللغة والنحو القديمة قدر المستطاع .

٦ ـ شرحت في بعض الأحيان ما رأيته محتاجاً إلى الشرح من المفردات اللغوية، معتمداً في ذلك على كتب اللغة والمعاجم .

٧ ـ ترجمت لعدد من الأعلام الواردة في الكتاب مما رأيت أن الحاجة تدعو إلى التعريف بهم، مشيراً إلى بعض مراجع الترجمة .

٨ ـ أتبعت النص المحقق بفهارس كاشفة تسهل الانتفاع به .



نماذج مصورة من المخطوط

صورة الورقة الأولى من النسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ... على القوم الظالمين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فان الشيخ جمال الدين ابن هشام

الله رحمه واسكنه فسيح جنته كتب على الموشح تصنيف حواشي نافعة ما ردت ان اجمعها حفظا لها عن الضياع [illegible]

معنى الخالق المنشئ الموجد ... احسن الخالق والخالق ... والطبيعة ... الاسم ... [illegible] لفظه والخالق

في ... قال ... وقيل اهل سمع اعرابيا يقول ... واهل واهيل ولا تستعمل الا فيمن له خطر ... الزكاة

ولا يقال ... بل يقال اهله وقال الاعلم لا يضاف الى المضمر فلا يقال اللهم صل على محمد واله وانما يقال على آل محمد

... على اهل ونقل عن الكسائي والنحاس والزبيدي ... واضافته الى المضمر ... وقيل

... رسول الله ... الى يوم ... في فوائده وقال ... القارئ

... والذي ... وكذا قول عبد المطلب وانصر على آل الصليب ... اليوم آلك

... على ... عن المقصود باقل من عبارة متعارف الاوساط ... جمع

وهو الكلام المعنى ... اي يقرب ... في ... اي ... به ... الكلام

اي معرفة ... تركيبه اي مركباته ... ما يبنى عليه ... يقال ... الطالب

وحلا ... من كلام الله تعالى او من كلام نبيه صلى الله عليه وسلم او من كلام العرب الفصحاء

... تلك القاعدة فالشاهد اخص مطلقا ... الجمهور الا ... هو

التمييز ... يحتمل وجهين احدهما ان يكون بمعنى امنع ... يتعدى الى مفعولين ... احدهما لعدم تعلق

الغرض به والتقدير ولم امنع احدا جهدا والثاني ان يكون بمعنى انقص ولا حذف مفعول وانما حذف حرف الجر

الفعل ... لان التقدير بحسب الاصل ولم اقصر ... جهدا ... بفتح الجيم وضمها وهو ... الاجتهاد ...

الطاقة ... المستفيد ... الكلام في اصطلاح النحويين ... اطلاقا ... اللفظ هو في الاصل ...

الذي ... المفعول كقولهم ... المخلوق ...

... الاصطلاح ... وليس المراد باللفظ الملفوظ بالفعل بل المراد اعم من ذلك ...

لفظا بالفعل ... والمراد ... التركيب

لان ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

... [illegible]

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الأصل

لو بقي ما حركته بنقله عارضة لان الناقصة بصدد الزوال ومن ذلك نظرا الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مختصا بالماضي

دون المضارع والامر على انه نظير من الصحيح عورة ولا يعتد بالعارض غالبا تنبيه نقول اذا اسندت الى الضمير [illegible]

[illegible] كما تقول [illegible] اذ الاصل حييوا وعييوا فنقلت الضمة من الياء التي هي لام [illegible] التي هي عين

[illegible] فبقي الياء المنقول عنها [illegible] ساكنة مع واو الضمير فسقط فبقي حيوا وعيوا واما اذا ادغمت فان الياء التي هي عين

تسكن [illegible] الياء التي هي لام على اعلال الضمة لسكون ما قبلها كما [illegible] هذا [illegible] ما اجريته مجرى الصحيح لسكون ما قبله قوله

انما قال [illegible] اوله لانه بالنظر الى الاصل فيهما [illegible] قوله [illegible] في الابتدا حرف احدى الياءين فيما ذكر لاجل

[illegible] علما [illegible] توالي مثلين [illegible] مخالفة للقياس من قوله [illegible] بالرفع على [illegible]

قوله واسند لضمير المصدر انما قال هذا القايل واسند لضمير المصدر ليلا يخلو الفعل عن الفاعل لان [illegible] لا يصلح للفاعلية

لانه منصوب [illegible] على صحة اقامة المصدر مقام الفاعل مع ان اقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة واقامة ضمير المصدر

كذلك [illegible] وهي لغة تميم وعليه قوله تعالى في سورة [illegible] على قراءة ابي عمرو

وابن كثير والكوفيين خاتمة قوله [illegible] احصى من الكافية الخلاصة ربما يتوهم انه اراد بهذا انها اكثر مسايل من الكافية

وليس كذلك فانه [illegible] والذي يظهر ان احصى فعل ماض ومنه ضمير يعود على ما في قوله وما جمعه [illegible]

وان الخلاصة مفعول به [illegible] من الكافية حال منه والمعنى ان ما جمعه [illegible] خلاصة ما في الكافية وعلى هذا فليس

المراد بالخلاصة اسم هذا النظم بل [illegible] ما في ذلك المتن والله اعلم بالصواب

هذا اخر حواشي التوضيح للعلامة جمال الدين

بن هشام وهي للشيخ شهاب الدين احمد بن هشام

رحمهما الله تعالى ونفع بعلومهما في الدنيا والاخرة

وكان الفراغ من هذه الحواشي [illegible]

٩٥٩

حاشية على كتاب التوضيح
للشيخ العلامة
الفقيه

صورة صفحة العنوان من النسخة (أ)

صورة صفحة العنوان من النسخة (ب)

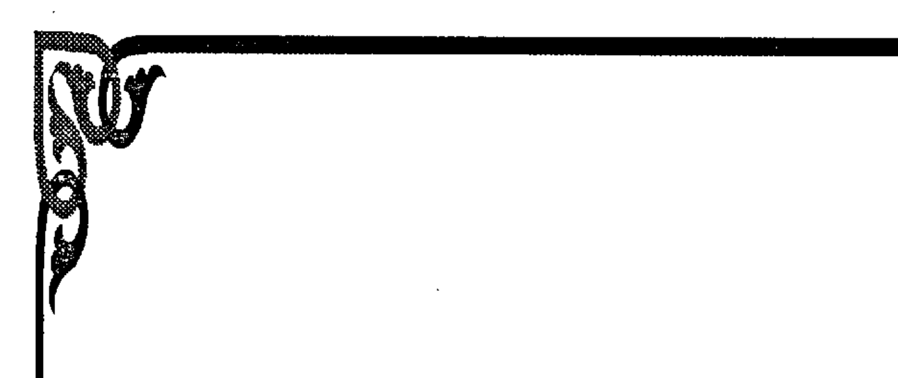
صورة الصفحة الأولى من النسخة (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا الى يوم الدين قال الشيخ الامام العالم العلامة الشيخ
شهاب الدين بن هشام تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته كتبت على التوضيح
تصنيف شيخنا حواشي نافعة فاردت ان اجمعها حفظا لها عن الضياع قوله
مفتتح الكلم المثني المجيد قوله بحسن الخَلْق والخُلُق السجية والطبيعة
قوله الهادي الى الآل اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في اشتقاقه فقيل
الآل وقيل اهل جمع لسر ابدل فقيل آل واويل واهل واهيل ولا يستعمل الا في ذي خطر
[illegible] كالنبي والرسول كما قال العرب ولا يقال آل الحائط بل يقال اهله وقوله الاعلم لا
يضاف الى المضمر فلا يقال اللهم صل على محمد وآله وانما يقال وعلى آل محمد
وان ورد [illegible] في قوله ومثله شرح الكتاب والنحاس وقال ابن مالك
قلت [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم من آلك يا رسول الله فقال
آل كل تقي [illegible] ابن هشام في فوائده وقوله بعده
[illegible] وان كان حقيقة الكلام
[illegible] يصلح على الشيء قوله الايجاز هو التعبير عن
المقصود [illegible] قوله والالفاظ جمع لفظ
[illegible] قوله [illegible] في الجمع قوله بما يره

اي

او ادغام مخالف للقياس قوله ومنه وكذلك حكى اى ومنه ونزل الملائكة بالرفع
على تقدير ونزل قوله واسند لضمير المصدر انما قال هذا القايل واسند لضمير
المصدر ليلا يخلو الفعل عن الفاعل لان المومنين لا يصلح للفاعلية لانه منصوب
ثم ان المصنف اقتصر على صحة اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل مع
ان اقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنع واقامة ضمير المصدر كذلك
قوله وبالادغام وهي لغة تميم وعليه قوله تعالى في سورة الحشر ومن
يشاق الله ورسوله ومن يرتد منكم في المايدة على قراءة ابي عمرو
وابن كثير والكوفيين خاتمة قول ابن مالك احصى من الكافية الخلاصة
ربما يتوهم انه اراد بهذا انها اكثر مسايل من الكافية وليس كذلك فانه
يصير مكررا مع ما في الحسن والذي يظهر ان احصى فعل ماض وفيه ضمير
يعود عليها في قوله وما بجمعه عنيت قد كمل وان الخلاصة مفعول به
وقوله من الكافية حال منه والمعنى انه ما جمعه عني جمع خلاصة ما في
الكافية وعلى هذا فليس المراد بالخلاصة اسم هذا النظم بل احتوى ما في
وذلك الشي تمت بحمد الله وعونه وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وذلك في [illegible] من عشر المحرم الحرام من شهور
سنة سبع و... لطالبه غفر الله لكاتبها ومالكها وقارئها والناظر فيها ولمن دعا



الفصل الثاني

النص المحقق

حاشية الحفيد على التوضيح

(من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز)



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1] على القوم الظالمين

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، فَإِنَّ الشَّيخَ: شِهَابَ الدِّينِ أحمدَ بن هشامٍ، تغمدهُ الله برحمته، وأسكنه فسيحَ جنته، كتب على التوضيح ـ تَصْنِيفَ جَدِّه ـ حَوَاشِيَ نافعةً، فأردتُ أن أجمعها حفظاً لها عنِ الضَّياعِ[2].

[المقدمة]

قوله: « مُنْشِئُ الخَلْقِ » المنشئ: المُوجِدُ .

قوله: « بِأَحْسَنِ الخُلُقِ[3] » والخُلُق[4]: السجية والطبيعة .

[**قوله: « وَآلِهِ[5] »**] الآلُ: اسم جمع لا واحد له من لفظه، واختلف في أصله فقيل: أَأَلٌ، وقيل: أَهْلٌ، سُمِعَ أَعْرَابِيٌّ يقول: آلٌ وأُوَيْلٌ، وأَهْلٌ وَأُهَيْلٌ، ولا يستعمل إلا فيمن له خطرٌ، يقال: آلُ الله لِحَمَلَةِ القرآن، ولا يقال آل الخياط، بل يقال: أهله .

---

(١) في (أ): « رب يسر يا كريم » .

(٢) في (أ): « عن الضياع » .

(٣) في الأصل: « قوله: حسن الخلق » .

(٤) في (ب): « الخُلُقُ والخُلْقُ: السجية، وفي(أ) مثل ذلك . انظر : اللسان: (خلق) .

(٥) ساقط من الأصل، ومن: (ب) .

وقال الأعلمُ[1]: لا تضاف إلى المضمر، فلا يقال: اللهم صل على محمد وآله، وإنما[2] يقال على آل محمد، وإنْ أردتَ الإضمارَ قلتَ: على أهله، ومثله عن الكسائي (والنحاس والزبيدي[3]، حتى عَدوا إضَافَتَهُ إلى المضمر مِنْ لَحْنِ العامةِ[4])[5] .

« وقال ابن مالك[6]: قلتُ: إضَافَتُهُ إلى المضمر[7]]، وقيل: لرسول الله ﷺ : مَنْ آلكَ يا رسولَ الله؟ فقالَ: « آلي كُلُّ تقيٍّ إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ[8]» أخرجه أبو تمام في فوائده » .

وقال ندبة[9]:

أنَا الْفَارِسُ الحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي ... وَآلِي كَمَـا تحْـمِي حَقِيقَةَ آلِكَا

[10](وكذا قول عبد المطلب:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ[11]

والحقيقة: بقافين ما يجب على الشخص حمايته) .

قوله: « الْإِيجَازُ » : هو التعبير عن المقصود بِأَقَلَّ مِنْ عِبَارَةِ[12] مُتَعَارَفِ الْأَوْسَاطِ .

[قوله][13]: « وَالْأَلْغَازُ »: جَمْعُ لُغْزٍ، وهو الكلام الْمُعَمَّى .

قوله[14]: « يُدَانِيهِ » . أي: يَقْرُبُ مِنْهُ في الحجم .

---

(١) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، الشنتمري، المتوفى سنة: ٤٧٦هـ . انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٣٥٦/٢ .

(٢) في (أ): « وإنما يقال: وعلى آل محمد » .

(٣) انظر همع الهوامع ٢٨٦/٤ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٥) في الأشموني مع الصبان: ١٣/١: يقول الأشموني: « واختلف في جواز إضافة: « آل » إلى الضمير فمنعه الكسائي والنحاس، وزعم أبو بكر الزبيدي صاحب مختصر العين، أنه من لحن العوام، والصحيح جوازه .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٨) انظر البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث لابن حمزة الحسيني ٧/١ . ط:دار الكتاب العربي - بيروت.

(٩) من الطويل. انظر شرح التسهيل ٢٤٤/٣، والمساعد ٣٤٧/٢ دون نسبة فيهما .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(١١) من مجزوء الكامل. انظر الهمع ٥٠/٢، والمساعد ٣٤٧/٢، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ دون نسبة .

(١٢) في (ب) : بأقل من عبارته معارف .

(١٣) سقطت كلمة « قوله » من الأصل (ب) و (ج) .

(١٤) سقطت كلمة « قوله » من (ب) .

قوله: « يُسَايِرُهُ » : أي يَمْشِي مَشْيَهُ.

[قوله] [١]: « وَيُبَارِيهِ » : أي: يَأتِي بِمِثْلِ مَا يَأتِي بِهِ.

قوله: « أَحُلُّ بِهِ أَلْفَاظَهُ » : أي: مُفْرَدَاتِهِ.

قوله: « تَرَاكِيبَهُ » : أي: مُرَكَّبَاتِهِ.

قوله: « وَمَبَانِيهِ » : أي: مَا تُبْنَى عَلَيْهِ تِلْكَ المَسَائِلُ .

قوله[٢]: « وَأَعْذَبُ بِهِ مَوَارِدَهُ » : يقال: عَذُبَ المَاءُ[٣]: طَابَ وحَلاَ، وأَعْذَبْتُهُ أَنَا .

قوله: « مِنْ شَاهِدٍ » : والشاهدُ[٤] هو: مَا يُذْكَرُ من كلامِ الله تعالى، أو من كلامِ نَبِيِّهِ ﷺ ، أو من كلام العربِ المُحْتَجِّ بِهِ[٥] لِأَنْ تَثْبُتَ بِهِ تلك القاعدةُ الكليةُ، والمثالُ ما يذكرُ لإيضاحِ تلك القاعدةُ [الكليةُ][٦]، فالشاهدُ أخص مطلقاً .

قوله: « وَلَمْ آلُ جُهْداً » : آلُ: من الأَلْوِ، وهو التقصيرُ، وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أن يكون آلُ بمعنى أَمْنَعُ وهي على هذا تتعدى إلى مفعولين، لكن حُذِفَ أَحَدُهُمَا لعدم تعلق الغرض به، والتقديرُ: وَلَمْ أَمْنَعْ أَحَداً جهداً .

والثاني: أن يكون آلُ بمعنى: أَقْصُرُ ولا حَذْفَ مفعولٍ، وإنما حُذِفَ حرف الجر، وأُوصِلَ الفعلُ إليه بنفسه؛ لأن التقديرَ بحسب الأصلِ: وَلَمْ أَقْصُرْ فِي كَذَا .

وجُهْداً: يجوز فيه فتحُ الجيمِ وضَمُّهَا، وهو بمعنى الاجْتِهَادِ، وعن الفراءِ[٧] بالضم الطاقةُ، وبالفتح المشقةُ.

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل وب و (ج) .

(٢) هذا النص وشرحه ساقط من (أ) و (ب) .

(٣) في غير الأصل من النسخ: عذب الماء وطاب وحلا ، وانظر: اللسان: (عذب) .

(٤) سقطت كلمة « والشاهد » من الأصل .

(٥) سقط ما بين القوسين من (أ) و (ب)، والأصل .

(٦) سقطت كلمة « الكلية » من (أ) .

(٧) انظر معاني القرآن ١/٤٤٦، وشرح التسهيل ٣/٢٤٣ ، وانظر : اللسان: (جهد) .

هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه

قوله: « **الْكَلَامُ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِينَ** » : يشير إِلَى أَنَّ لِلْكَلَامِ إطلاقاً[١] آخر .

قوله: « **اللَّفْظُ** » : هو في الأصل مصدرٌ بمعنى الرَّمْيُ، ثم خُصِّص بالرَّمْيِ [مِنَ][٢] الفَمِ، ثم أطلق على الْمَرْمِيِّ من الفم[٣]، من باب إطلاقِ المصدرِ على المفعولِ، كقولهم: خَلْق لِلْمَخْلُوقِ، وصار هذا حقيقة عُرْفِيَّةً، لا يتبادر إلى الذهن في الاصطلاح عند إطلاقه غَيْرُهُ، وليس المراد باللفظ الْمَلْفُوظَ بالفعلِ، بل المراد أعم من ذلك؛ وهو أن يكون لفظاً بالفعلِ، أو في قوة الملفوظِ به أو مقدراً، وهذا اصْطِلَاحٌ لَهُمْ .

قوله[٤]: « **والمراد بالمفيد** » إلى آخره: الفائدةُ [حَيْثُ وَقَعَتْ قَيْداً لِلَّفْظِ: الْمُرَادُ بِهَا[٥]] الفائدةُ التَّامَّةُ التَّرْكِيبِيَّةُ[٦]؛ لأنَّ الفَائِدَةَ الإِفْرَادِيَّةَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بها في نظرهم .

قوله: « **كَزَيْدٌ قَائِمٌ** » : تَمْثِيلُه بِهِ لِمَا تَأَلَّفَ من اسمينِ ليس كما ينبغي؛ لأنه مركب من ثلاثِ كلماتٍ؛ كلمتانِ قد صرح بِهِمَا، وأخرى مُسْتَتِرَةٌ في « قَائِمٌ » ، والأَوْلَى التَّمْثِيل بـ(زَيْدٌ عَدْلٌ) لا بمعنى عَادِلٍ .

[قوله: « **ومن ضمير المخاطب**[٧] » : يشير إلى أن جُزْئَيِ الكلامِ قد يصرحُ بِهِمَا، وقد لا يصرح بهما، فقد يقدران كما في الجمل المقدرة بعد أَحْرُفِ الجواب، وقد يصرح

---

(١) في (ب) : « اصطلاحاً آخر » .

(٢) سقطت كلمة « من » من الأصل .

(٣) قوله: « من الفم » ساقط من (ب) .

(٤) سقطت كلمة « قوله » من (ب) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٦) في الأصل: « وهي التركيبية » ، وكلمة « التركيبية » ساقطة من (أ) و (ب) .

(٧) هذا النص كاملاً بشرحه ساقط من الأصل ومن (أ) و (ب).

بأحدهما .

قوله: / « **الْمُقَدَّرِ بِأَنْتَ**[١] » : ليس بجيدٍ بل الصوابُ أَنْ يقولَ: الْمُفَسَّرُ في المعنى بأنت، أو الْمُؤَكَّدُ إذا أريدَ تَوْكِيدُهُ بأنت وما أشبه ذلك، وقال الرضيُّ: قَوْلُ النُّحَاةِ: إِنَّ الفاعلَ في نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ، وَهِنْدٌ ضَرَبَتْ، هُوَ وَهِيَ؛ لِضِيقِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِمْ؛ لأنه لم يُوضَعْ لِهذينِ الضميرينِ لَفظٌ، فعبرُوا عنهما بلفظِ الضميرِ المنفصلِ؛ لكونهِ مرفوعاً مثلَ ذلك[٢] .

قوله: « **الاسمُ** » إلى آخره: لم يذكر تعريف شيءٍ منها، والاسمُ: مَا دَلَّ عَلَى معنىً في نفسهِ غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ .

والفعلُ: مَا دَلَّ على حدثٍ وزمانٍ معينٍ .

والحرفُ: ما لا يدلُ على معنىً لا في نفسهِ بل في غيرهِ.

قوله: « **وَمَعْنَى كَوْنِهِ اسمَ جِنْسٍ جَمْعِيٍّ** » ...الخ، لا يقال: يَرِدُ عَلَيْهِ[٣]، سَيَّارَةٌ وَسَيَّارٌ[٤]، وَمَيَّارَةٌ وَمَيَّارٌ[٥]، وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ[٦]، وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ[٧]، فإن المقرونَ بالتاءِ من هذه يَدُلُّ على الجمعِ، والمجردُ يدل على الواحدِ؛ لِأَنَّا نقولُ: هو لم يفسر اسم الجنسِ الجمعيَّ من حيث هُوَ[٨] هُوَ، بل فسر نوعاً منه .

قوله: « **وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَفْسِيرِ الْكَلَامِ مِنْ أَنَّ شَرْطَهُ الإِفَادَةِ** » : لا يقال في

---

(١) هذ النص ساقط من (أ) .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٤١٣/٢ .

(٣) في (أ) : « لا يقال يرد على قوله » .

(٤) السيارة: القافلة. انظر الصحاح ٦٩١/٢ (سير)، وفي الأصل: « وميادة ومياد » .

(٥) الميرة: الطعام، وجمع المائر: ميار وميارة. الصحاح ٨٢١/٢ (مير) .

(٦) الكمأة واحدها كمء، على غير قياس، وهو من النوادر، وهو نوع من النبات. الصحاح ٧٠/١ (كمأ) .

(٧) الجبء: واحد الجبأة، وهي الحمر من الكمأة .الصحاح ٣٩/١، (جبأ) .

(٨) سقطت كلمة: « هو » من الأصل و (ب) .

قَوْلِهِ: « مِنْ أَنَّ شَرْطَهُ الإِفَادَةَ[1] » نَظَرٌ؛ لأنه قد جعل الإفادة جُزْءاً، فلا تكون شرطاً؛ لأنا نقولَ أرادَ بالشرطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وما لا بدَ منه أعم من أن يكونَ شرطاً أو جزءاً .

قوله: « بَلْ الأَرْبَعَةَ[2] » : لينبهَ على أنه قد وُجِدَ ما هو أَخَصُّ جُزْءاً مِنْ أَقَلَّ مَا بِهِ[3] يَحْصُلُ الكَلِمُ .

قوله: « والقَوْلُ عِبَارَةٌ » : ... الخ، أي: يصدق بدون واحدٍ[4] من الكلامِ والكلمِ والكلمةِ، كما في: « إِنْ قَامَ » من: « إِنْ قَامَ زَيْدٌ » ؛ لأن « إِنْ قَامَ » ليس بكلامٍ ولا كلمٍ ولا كلمةٍ[5].

قوله: « وَتُطْلَقُ الكَلِمَةُ لُغَةً » : يشير إلى الاعتراضِ على الناظمِ؛ حيثُ أطلقَ ولم يقيد، فالظاهرُ مِنْ إطلاقهِ أَنَّ هذا عند النحويينَ، وليس كذلكَ، بل عند أهلِ اللغةِ، وكان ينبغي له أَنْ يُبَيِّنَ أن إطلاقَ الكلمةِ على الكلامِ عند من يُطْلِقُهُ ليس حقيقةً، بل هو مجازٌ، صرح بذلك ابن قاسم[6] وغيره .

قوله: « وَيُرَادُ بِهَا » ... الخ: « يريد أنه مجازٌ لُغَوِيٌّ لا حَقِيقَةٌ، وهو المنقولُ عنهم .

قوله: « وَذَلِكَ كَثِيرٌ » . يشيرُ به إلى المناقشةِ مع الناظمِ، حيثُ عَبَّرَ بِقَدْ[7]، وهي في عرفِ المصنفينَ للتقليلِ، (ويحتملُ أيضاً أن تكون للتحقيقِ لا للتقليلِ، وتمثيله بقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا[8] ﴾ أولى

---

(١) كلمة « الإفادة » ساقطة من الأصل ومن (أ) .

(٢) هذا النص مع شرحه ساقط من (ب) ، والنص كاملاً هو: (فنحو: « زيد قائم أبوه » كلام لوجود الفائدة، وكلم لوجود الثلاثة بل الأربعة) .

(٣) سقطت كلمة « به » من الأصل و (أ) .

(٤) في (أ) و (ب) : « دون أحد » .

(٥) قوله: « ولا كلمة » ساقط من الأصل و (ب) .

(٦) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المولد، النحوي اللغوي الفقيه البارع، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، واسمها زهراء، عرفت بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، له شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني في حروف المعاني ، توفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر البغية ٥١٧/١ .
وانظر توضيح المقاصد ٢٢/١ .

(٧) يقصد قول الناظم:

* وكلمة بها كلام قد يؤم *

(٨) سورة المؤمنون: الآية: ١٠٠ .

من التمثيل بـ ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا ﴾[1] . لأن المصدرية وما بعدها في تأويل مفرد[2]) .

قوله: « **وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَرْفَ الْجَرِّ** » : أي: دخول حرفِ الجرِ، وإلا فهذا مما لا يقولُ به أحدٌ حتى يُنْفَى، ولا يسبقُ إليه وهم أحدٍ، والدليلُ على ما قلناه: أنه قال في التعليل: لأنه قد يدخل على ما ليس بِاسْمٍ.

قوله: « **بَلِ الْمُرَادُ بِهِ: الْكَسْرَةُ** » : ولم يقل مَا يُحْدِثُهُ العاملُ؛ لأنها الأصلُ، فالاقتصار، عليها لا يضرُ.

قوله: « **سَوَاءٌ** »...الخ: أي: عند من يقول: إنَّ الإضافةَ هي العاملةُ، لا عندَهُ فإنه لا يرتضيه، بدليل ما صرحَ به في باب الإضافةِ[3]، وليس[4] في كلامه مَا يُعَيِّنُ حَمْلَهُ على أنه[5] يعتقد ماقاله هنا، [وإنما مرادُهُ التَّقْرِيبُ على الْمُبْتَدِئِ، ثم يأتي تحقيقُ ذلك في موضعه[6]]

فائدة[7]:

وإنما اخْتَصَّ[8] الْجَرُّ بالأسماءِ؛ لأن المجرورَ مخبرٌ عنه من جهة المعنى، والمخبر عنه لا يكون إلا أسماً، ولأن إعرابَ الفعلِ محمولٌ على إعرابِ الاسمِ، وعاملُ الرفعِ والنصبِ قويٌّ، فجاز أَنْ يَشِيعَ، بخلافِ عاملِ الجرِ، فإنه ضعيفٌ؛ لأنه يحتاج إلى ما يتعلق به، فلا يَشِيعُ.

قوله: « **أَمْ تَبَعِيَّةً** » : ليس المرادُ مطلقَ التبعيةِ، بل تبعيةٌ مخصوصةٌ وهي: كونه صِفَةَ

---

(١) سورة آل عمران: الآية: ٦٤ . وتمام الآية ﴿ إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ﴾

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ و ب .

(٣) حيث قال هناك: (ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقاً لسيبويه لا بمعنى اللام، خلافاً للزجاج) أوضح المسالك: ٣/٨٤ .

(٤) في الأصل: « ولأن في كلامه » .

(٥) في (أ) : « على أن يعتقد » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من(أ) و (ب)

(٧) كلمة « فائدة » سقطت من الأصل .

(٨) في (ب) : « قوله وإنما اختص » .

كذا، ...الخ .

قوله: « فَخَرَجَ بِقَيْدِ السُّكُونِ النُّونُ في ضَيْفَنٍ لِلطُّفَيْلِيِّ، وَرَعْشَنٍ [لِلْمُرْتَعِشِ][1] » :

وهي خارجة بقوله: لا خطاً، مع زيادة شيء آخر وهو النون اللاحقة لآخر القوافي، فعلى هذا تكون [لَفْظَةُ][2] سَاكِنَةٍ لتحقيق الماهية، لا لِلْاحْتِرَازِ، وكذلك قوله: « تلحق الآخرَ » مستغنٍ عنهُ؛ لأن مَا يُخْرِجُهُ يَخْرُجُ بقوله: « لا خطاً »؛ لأنه مرسوم خطاً، ويُخْرِجُ أيضاً نون التوكيد الواقعةِ بعد الضمة والكسرة، فإنها ترسم خطاً، فلا حاجة إلى إخراجها بقوله: « لغير توكيد » ، ولا حاجة أيضاً إلى الاحتراز عن نون التأكيد الواقعة بعد مد[3] الفتحة مطلقاً، نحو:[4] ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[5] بل يقال: إن كان رَسْمُهَا ألفاً يَلْتَبِسُ بألف الضمير كقولك: اضْرِبَنْ، فتكون نوناً لا ألفاً فَتَخْرُجُ بقوله: « لا خطاً »، وإن لم يكن رَسْمُهَا يُلْبِسُ بألف الضمير فإنها ترسم بألف، وحينئذ يُحْتَاجُ إلى إخراجها .

قوله: « النون في : ضَيْفَنٍ » : أي: النون الأولى لا الثانية؛ فإن حد التنوين صادق عليها، وكذلك القول في رَعْشَنٍ .

قوله: « الثانية[6] ... الخ: صواب الحد أن يقول: نون لفظاً لا خطاً لغير توكيد لما تقدم .

قوله: « ولَتَضْرِبَنَّ[7] يَا هِنْدُ » : الصواب ذكره بعد قوله: « لا خطاً » [لأن كلاً

---

(١) سقطت كلمة « للمرتعش » من الأصل و (أ) .

(٢) سقطت كلمة « لفظة » من الأصل .

(٣) سقطت كلمة « مد » من الأصل و (أ) .

(٤) قوله: « نحو ﴿ لنسفعاً ﴾ سقط من الأصل ومن (أ) .

(٥) سورة العلق: الآية: ١٥ .

(٦) يقصد العلامة الثانية وهي التوسيه

(٧) تكررت كلمة « لتضربن » في (أ) و (ب) .

منهما يثبت خطأ[١]

قوله: « **للدلالة على التنكير** » : لِقَائِلٍ أن[٢] يقول: إن اسم الفعل العَارِيَ من تنوين التنكير مِنْ أَيِّ أَقْسَامِ المعارف؛ لأنها مَحْصُورَةٌ، وهو[٣] في الظاهر ليس شيئاً منها[٤] ؟

وجوابه: أنه مِنْ قَبِيلِ الْمُعَرَّفِ بلام العهد، يَدُلُّ عليه قَوْلُه[٥]: وَإِيهِ إذا اسْتَزَدْتَ مُخَاطَبَكَ من حديث معين، فيكون بمنزلة حدث الحديثَ المعهودَ .

واعلم أن تنوين التنكير يلحق الْعَلَمَ مختوماً بـ «وَيْـهٍ» قياساً، وأما نحو صَهٍ[٦] اسم الفعل[٧]، فموقوف على السماع .

قوله: « **الثالث: تنوين المقابلة** » : الْجُمْهُورُ على أنه [للمقابلة كما ذَكَرَ[٨]، واستدلوا على أنه[٩]] لَا جَائِزٌ أن يكون للتمكين بأنه[١٠] يثبت حالة التسمية بجمع المؤنث السالم، ولو كان للتمكين لذهب لأجل منع الصرف للعلمية والتأنيث، ولا جائز أن يكون للعوض؛ لأنه لم يحذف شيءٌ حتى يعوض عنه، ولا جائز أن يكون للتنكير؛ لأن تنوين التنكير إِنَّمَا يَلْحَقُ المبنياتِ لا المعرباتِ، فلم يبق إلا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لِمُقَابَلَةِ النُّونِ التي في جمع المذكر السالم، وهو معنىً مناسبٌ .

قوله: «**لِنَحْوِ مُسْلِمَاتٍ**»: لَمْ يُرِدْ به جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السالمِ فحسب، بل أراده وما ألحق به.

---

(١) سقطت هذه العبارة من الأصل .

(٢) سقطت « أن » من (ب) .

(٣) في الأصل: « وهي » .

(٤) في حاشية الأصل: أي من المعارف .

(٥) كلمة : « قوله » سقطت من الأصل . وهو يعني ابن هشام

(٦) في الأصل: « وقه » والتصويب من شرح الكافية للرضي ١٣/١ . لأن الكلام منقول منه

(٧) كلمة « الفعل » غير [illegible] في الأصل .

(٨) في (أ) : « ذكره » .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(١٠) في الأصل: « بل أنه » .

قوله: « تنويــن التعويـض » : يسـميه بعضهـم[١]: تنويـن العـوض، وهـو ظـاهر؛ لأن العوض عن الشيء هو ما يكون بدلاً عنه، بخلاف التعويـض؛ فإنـه فعـل الفـاعل، وليـس عوضاً عنه أصلاً، [فالأولى ما قاله بعضهم[٢]] .

قوله: « وَهُوَ اللاَّحِقُ لِنَحْوِ جَوارٍ وَغَوَاشٍ »...الخ[٣]: اعلم أنه إذا اجتمـع في الكلمـة موجب الإعلال وموجب منع الصرف، أنهم يبـدءون بموجـب الإعـلال، فـأصل جـوار: جواري، أعل إعلال قاض، ثـم وجـدوه في حالـة النصـب علـى صيغـة منتهـى الجمـوع، فحذفوا تنوين الصرف، وقالوا: رأيت جواريَ، وأما في حالتي الرفع والجـر فـلا جـائز أن يبقى [التنوين؛ لأنه[٤]] تنوين صرف، ولا جائز أن يحذف؛ لأنه لو حـذف لعـادت اليـاء في بناء مستقل، فأذهبوه لفظاً، وزادوا تنويناً للعوض، وكذلك الكلام في غواشٍ.

ولا يجوز أن يكون منع الصرف مقدماً على الإعلال، كما ذهب إليـه بعضهـم؛ لأنـه لو قدم على الإعلال لزم أن يكون الجر تابعاً للنصب، وجمهور العرب على أن الجر تـابع للرفع، فدل على اعتبار تقديم الإعلال على منع الصرف .

وقولي: « قيل: ولا جائز أن يحذف » أي: من غير تعويـض، وإلا فحذفـه لا بـد منـه؛ لأنه تنوين صرف.

ثم اعلم أن تنوين العوض قد يكون عوضاً أيضاً عن حرف / زائد، نحو: جندل أصله جنادل، وعن اسم نحو[٥]: جَاءَنِي الْقَوْمُ الْكِرَامُ، وَأَكْرَمْتُ كُلاًّ؛ لأن التقدير كلهم.

قوله: « وزاد جماعة تنوين الترنم » : قال السـيد[٦] في شـرح اللبـاب: إنمـا سمـي هـذا

---

(١) سماه ابن هشام في المغني ٣٤٠/٢ عوضاً، وكذلك الأشموني ٣٥/١ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و (ب) .

(٣) سقطت كلمة « الخ » من (أ) و (ب) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل و (ب) .

(٥) في (أ) : « نحو قولك » .

(٦) انظر العباب في شرح اللباب للسيد عبد الله الغالي ـ مخطوط ـ مطلب التنوين لوحة (٨) .

التنوين تَنْوِينَ التَّرَنُّمِ؛ لأنه إنما جيء بها لوجود الترنم، وهو ترجيع الصوت، يقال: ترنم بكذا، أي: رَجَّعَ صوته به مطرباً مغنياً، وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب[١]، وذلك لأن حرف الْعِلَّةِ مدة في الحلق، فإذا أبدل منها التنوينُ حَصَلَ الترنم؛ لأن الترنم[٢] غنة في الخيشوم .

- قوله: « **وهو اللاَّحِقُ لِلْقَوَافِي الْمُطْلَقَةِ**[٣] » : ينبغي أن يقول: وَالْأَعَارِيضُ الْمُصَرَّعَةِ أي: الْأَعَارِيضُ الِتي غُيِّرَتْ [لِتُوَازِي] ضُرُوبَهَا عِنْدَ [حَذْفِ] حرف الإطلاق، والعَرُوضُ اسم لآخر[٤] جزء من[٥] النصف الأول من البيت، والضَّرْبُ: اسم لآخر جزء من البيت، وإلا فكيف يصح التمثيل بقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والْعِتَابَنْ[٦]

البيت. لما هو تنوين الترنم، وكذلك قوله: « وهو اللاحق لآخر[٧] القوافي المقيدة زيادة على الوزن » .

قوله: « **فَجِيءَ بِالتَّنْوِينِ بَدَلاً مِنَ الْأَلِفِ لِتَرْكِ التَّرَنُّمِ** » : فإن قيل: بين هذا وبين قوله أولاً: تنوين الترنم تَخَالُفٌ، قيل: إِنَّ مَعْنَى (قوله: تَنْوِينُ[٨]) التَّرَنُّمِ أي: التَّرَنُّمُ الْحَاصِلُ مِنَ

---

(١) في جـ: « للطرب » .

(٢) في (أ) : « لأن التنوين غنة » .

(٣) شرح التصريح ٣٦/١ . حيث عرّف هذا النوع من التنوين

(٤) في الأصل: « لآخر النصف » وفي (ب) : « اسم لآخر النصف » .

(٥) في (أ) : « في النصف » .

(٦) صدر بيت من الوافر، قائله جرير، شرح ديوانه ٦٤، ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٠٥/٤، والنوادر ١٢٧، والمقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ١٧١/١، وابن الشجري ٣٩/٢، والخزانة ٣٤/١ . وعجزه:

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

(٧) سقطت كلمة « لآخر » من (أ) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

الخيشوم، ومعنى قوله: « لترك الترنم » : أي: الترنم الحاصل من أحد حروف الإطلاق، فلا تخالف .

قوله: « وَزَادَ بَعْضُهُم التَنْوِينَ الغَالِيَ » : أنكر الزجاج والسيرافي ثبوته؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يزيد « إنْ » في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامعُ أن النونَ تنوينٌ، واختار ابن مالك هذا القول[١]، وزعم أبو الحجاج[٢] أن ظاهر كلام سيبويه[٣] في المسمى تنوين الترنم أنه نون عوضت[٤] من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التحفة أن تسمية هذين أي اللاحق للقوافي المطلقة والمقيدة [تنويناً][٥] مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا تختص بالاسم، وتجامع الألف واللام، وتثبت في الوقف، وفيه بحث؛ لأن الذي حكاه[٦] سماه تنويناً[٧] [لأنه[٨] إنما يقدح فيه [حذفها في الوصل[٩]] ويثبت في الوقف فيبقى كونه يجامع الألف واللام مع أن التنوين لا يجامعهما .

---

(١) عبارة ابن مالك: « وقد ذكر أيضاً تنوين سادس يسمى الغالي كإنشاد بعضهم:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

ذكره الأخفش في كتب القوافي، وهو أيضاً غير خاص بالأسماء؛ لأنه يلحق الروي المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه في غير روي، وقد أنكر السيرافي الغالي، ونسب روايته إلى الوهم . انظر شرح التسهيل ١/١١ .

(٢) في (ب) : « وزعم الحجاج » . وانظر النكت على كتاب سيبويه ٢/١١١٩ وما بعدها .

وأبو الحجاج هو يوسف بن سليمان بن عيسي الشنتمري الأندلسي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٩٨ بولاق .

(٤) في الأصل: « عرضت » .

(٥) سقطت كلمة « تنويناً » من الأصل وفي (ب) : « تنوين » .

(٦) في الأصل: « لأن الذي حكاه تنويناً » .

(٧) في (أ) زيادة: « وهذا دليل على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، وهذا البحث غير مفيد؛ لأنه إنما يقدح في أحد الدليلين، وهو قوله: يثبت الخ...، بين كلمتي « تنويناً » و « يثبت » .

(٨) سقطت كلمة « لأنه » من (ب) .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .ومن الأصل .

وَزِيدَ تَنْوِينٌ شَاذٌ، وهو كَقَوْلِ بَعْضِهِم: هَؤُلَاءٍ قَوْمُكَ بالتنوين، وفائدته: مجرد تكثير البنية، كما في قَبَعْثَرَى .

وزيد تنوينٌ آخر وَيُسَمَّى تنوينُ الحكاية، مِثْلَ أَنْ تُسَمِّي رجلاً بِعَاقِلَةٍ لَبِيبَةٍ، فإنك تحكي اللَّفْظَ الْمُسَمَّى بِهِ، لكن لِقَائِلٍ أن يقول: إن هذا اعْتِرَافٌ بأنه تنوينُ الصَّرْفِ؛ لأنه الذي كان قبل التسمية، والذي يظهر أن هذا التنوين سُلِبَ الدَّلَالَةَ على مسماه .

وزاد بعضهم تنويناً آخرَ وهو تنوين الضرورة، كقوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ[1]

وقوله:

سَلَامُ اللهِ يَامَطَرٌ عَلَيْهَا[2]

لأن المصنف[3] اختار في المغني[4] أن هذا مُخْتَصٌّ بِالْأَسْمَاءِ؛ لأن الضرورة تَرُدُّ الأشياءَ إِلَى أُصُولِهَا، فيكونَ تَنْوِينَ صَرْفٍ عنده، أو نقول: إنه ليس بتنوينِ صَرْفٍ، ولكن الشاعر اضطر إلى حرف فزاده ضرورة مع أنه مختص بالأسماء .

قوله[5]: « للقوافي » : الْقَافِيَةُ مِنْ آخِرِ مُتَحَرِّكٍ في البيت إلى أَوَّلِ سَاكِنٍ يليه مع المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هذا مذهب الخليل[6]، وعند غيره آخر كلمة في البيت .

قوله: « يَا مَكْرَمَان » : هو بفتح الراء وهو نقيض قولك مَلْأَمَانِ، [قاله في الصحاح[7]] .

---

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة، ديوانه: ١١، وعجزه:

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

انظر المغني ٣٤٣/٢، وشرح التصريح ٢٢٧/٢، والخزانة ٤١٠/٣ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر وهو للأحوص كما في الكتاب ٢٠٢/٢، والأصول ٣٤٤/١، والخزانة ٢٩٤/١، والدرر ١٤٩/١، وشعر الأحوص ١٨٣، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣ . وعجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(٣) في الأصل: « لأن المصنف » .

(٤) المغني ٣٤٣/١ .

(٥) في (أ) : « فائدة » بدل كلمة « قوله » و في (ب) : « القافية: هي من آخر » .

(٦) انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل ١١٧ .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وانظر الصحاح - كرم .

قوله: « الرَّابِعَةُ: أَلْ » : بعضهم يطلق في أل ولا يقيدها بِكَوْنِهَا غَيْرُ الموصولة، ويحمل ما جاء منه على الضرورةِ، [وظاهر كلام المصنف أن دخولها على المضارع ليس ضرورة(١)] وهو قول ابن مالك(٢) أيضاً، كذا قيل، والصواب أَنَّ الْمُصَنِّفَ لا يرى ذلك، وإنما قيد كلام الألفية بذلك؛ لأن ابن مالك يرى جواز وصلها بالجملة الفعلية نثراً ونظماً.

[**قوله: « فَأَمَّا الْمَوْصُولَة »**]: قال في المغني(٣): الموصولة هي التي تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول(٤) بالفعل، [ثم قال: وربما وصلت بظرف أو جملة اسمية أو فعلية(٥)] . ثم قال: والجميع(٦) خاص بالشعر خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير .(.)

قوله: « الْخَامِسَةُ الإِسْنَادُ إِلَيْهِ » : أولى من قول بعضهم: الإخبار عنه؛ لأن الإخبار ظاهر فيما يحتمل الصدق والكذب، فلا يشمل الإنشاءَ، بخلافِ الإسنادِ فإنه شاملٌ لِلأَخْبَارِ والإنشاءِ، وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم؛ لأن المسند إليه لا يكون إلا لفظاً دالاً على ذاتٍ(٧) في نفسه مُطَابَقَةً وهو الاسم .

قوله في علامات الفعل: « إحداها: تاء الفاعل » : قد ذهب بعض النحويين إلى أن تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ليستا(٨) من الخواص للفعل، فلهذا ذهب إلى حرفية ليس وعسى [من ذهب(٩)]، وإلى اسمية نعم وبئس من ذهب .

الذي(١٠) ذهب إلى حرفية (ليس) أبو بكر وأبو علي في أحد قوليه؛ لعدم تصرفه،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .
(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١/١٦٢ .
(٣) المغني١/٤٩ نقله بتصرف يسير .
(٤) في (ب) : « فلا دخول بالفعل » .
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .
(٦) في الأصل « والجمع » .
(٧) كلمة « ذاتٍ » غير واضحة في الأصل ، [illegible]
(٨) في الأصل: « ليست » .
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وعدم دلالته على الحدث والزمان، ودلالته على معنىً في غيره؛ لأنه لنفي الحال .

والكلام في عسى كالكلام في ليس، ولا يقال: « قوله: تاء الفاعل » يلزم منه الدَّوْرُ؛ لأن الفَاعِلَ قد أخذ الفِعْلَ في تعريفه، والْفِعْلُ لا يُعْرَفُ إلا به، وأيضاً يصدق هذا على التاء من (أنت) من قولك: ما قام إلا أنت؛ [لأنها][1] منسوبة إلى (أَنْ) التي هي الفاعل؛ لأنا نقول الإضافة بَيَانِيَّةٌ، والمراد بالفاعلِ: الفاعلُ المعنويُّ، فلا دَوْرَ .

قوله: « **هَاتِ وَتعال** » : (هَاتِ) إذا أَمَرْتَ به مذكراً يكون بِنَاؤُهُ على حذف حرف العلةِ، وهو الياءُ، وإذا أمرت به مؤنثاً فقلت: هاتي يكون بِنَاؤُهُ على حذف النونِ؛ لأن بِنَاءَ الأمرِ على مَا يُجْزَمُ به مُضَارِعُهُ، وكذلك (تَعَالَ) .

قوله: « **الرابعة: نون التوكيد** » : إنما اختصت نون التوكيد بالفعل؛ لأنها وضعت لِلْمُبَالَغَةِ في معناه، فلا تدخل إلا عليه .

قوله: « **وَيُعْرَفُ الْحَرْف** » : ...الخ الأولى أن يقول: بِأَنْ لَا يَحْسُنَ فيه شيءٌ من عَلَامَاتِهِمَا؛ لأن العلاماتِ ليست منحصرةً فيما ذكر، ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلاماتِ عدم قبوله لجميع العلامات .

قوله: « **بِأَنْ لَا يَحْسُنَ فِيهِ شَيْءٌ** » : مُرَادُهُ أَنْ لَا يَقْبَلَ عَلَامَاتِهَا[2] .

قوله: « **كَهَلْ** » : لا يقال: هذا مخالف لما ذكره في باب الاشتغال[3]؛ لأنه قال فيه: إن النصب يجب فيما إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد ما يختص بالفعل، ومثل له بِهل، فظاهره أن "هل" مُخْتَصَّةٌ بالفعلِ؛ لأنا نقول: "هلْ" لها حالتان:

إحداهما: ألا يكون في حيزها فعل .

---

(١) سقطت كلمة « لأنها » من الأصل .

(٢) في (أ) : « أن لا يقبل شيئاً من علاماتها » .

(٣) انظر أوضح المسالك ١٦١/٢ .

وَالثَانيَةُ(١): أَنْ يكُونَ، فإن كان الأَوَّلَ فلا إشكال فيه وإن كان الثَانِيَ فلا يدخل إلا عليه، ولا يجوز أن يفصل بينهما وبينه بِشَيْءٍ، فلا يُقَالُ: هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ، إلا في الشعر وفاقاً لسيبويه(٢) .

قوله: « أَحَدُهَا: الْمُضَارِعُ » : اعلم(٣) أن سيبويه في كتابه أَخَّرَ الْمُضَارِعَ، وَقَدَّمَ المَاضِيَ، وَوَجَّهَهُ بأن الماضيَ والأمرَ قد يكونَانِ مجردينِ، والمضارعُ لا يكون إلا بالزيادة، والمزيد فيه فرع عن المجردِ، وقدم الماضي؛ لأنه جاء على الأصلِ؛ لأنه متفق على بنائه، وَلَزِمَ على هذا توسيطُ الأمرِ، ومنهم من فعل مثل المصنفِ(٤)؛ لأنه لما شابه الاسم قَوِيَ وَشَرُفَ، وأخر الماضي؛ لأنه متأخر في الوجود؛ لأنه مسبوق بالحال والاستقبال، وَلَزِمَ على هذا تَوْسِيطُ الأمر .

قوله: « وَإِنَّمَا(٥) سُمِّيَ مُضَارِعاً لمشابهته الاِسْمَ » : أي في الإبهام والتخصيص، وقَبُولِ لام الابتداء .

وزاد بعضهم: جَرَيَانَهُ على حركات اسم الفاعل وسكناته، وَابْنُ مَالِكٍ(٦) لم يعلل بشيء منها وردها، أَمَّا الأَوَّلَ: فلأن الْمَاضِيَ يَقْبَلُهُ، تقول: زيد ذهب، فيحتمل قُرْبَ الذَّهَابِ وَبُعْدَهُ، فإذا أدخلت «قد» فَقَدْ تَخَصَّصَ .

وأما الثَانِيَ: فقال: إنَ الاسمَ والْمَاضِيَ يشتركان في قبول اللام إذا وقع جواباً لـ « لو »

وأما الثالث: فليس بمطرد، ولو سلم، فالماضي أيضاً يجري على الاسم كَفَرِحَ فهو فَرِحٌ، وَأَشِرَ فهو أَشِرٌ، وغَلَبَ غَلَباً(٧)، وجَلَبَ جَلَباً، ثم علل بأن إعرابه لاعتوار المعاني

---

(١) في الأصل: « والثاني » .

(٢) انظر الكتاب ١/١٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أي: قدم المضارع .

(٥) سقطت كلمة « إنما » من الأصل و (أ) .

(٦) ابن مالك علل في شرح الكافية الشافية ١/١٦٩ حيث قال: « وسمي مضارعاً؛ لأن المضارعة المشابهة، وقد شابه الاسم في أشياء منها: قبول اللام المؤكدة بعد إن... ومنها: الاختصاص بعد الإبهام .

(٧) غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلْباً وَغَلَباً، وهي أفصح. اللسان (غلب) .

المختلفةُ عليه كالاسمِ، ومثاله: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ[١]، فإنه يرفعُ إنْ قُدِّرَتْ الواو للابتداءِ[٢]، وينصبُ[٣] إن قُدِّرَتْ للمعية، ويجزم[٤] إنْ قُدِّرَتْ عاطفةً، لَكِنَّ الْمَعَانِيَ الْمُعْتَوِرَةَ على الاسمِ لا يزيلها إلا[٥] الإعرابُ، والتي على الفعل يمكن إزالتها بجعل اسمٍ مكانه، فلذا[٦] صار أصلاً[٧] في الاسم، فرعاً[٨] في الفعل .

قوله: « **فَهِيَ اسْمٌ** » : أي: اسم فعل[٩] .

قوله: « **إِنْ دَلَّتْ عَلَى الْأَمْرِ** » :...الخ يلزمه أن يقول باسْمِيَةِ (كَلَّا)؛ لأنها تدل على الأمر، ولا تقبل النُّونَ، وفيه نظرٌ؛ لِأَنَّا لا نسلمُ أنها تدل على الأمر، بل على الرَّدْعِ والزَّجْرِ، وهو ليس بأمر .

قوله: « وهذا أولى من التمثيل بـ(صَهْ) و (حَيَّهَلْ) » : يقال عليه: الْأَوْلَى ألا يمثل بقوله قَبْلُ: أَوَّهْ وَأُفٍّ؛ لأن اسْمِيَّتَهُمَا معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين .

---

(١) ويروى: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً. انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/٣٤، ١٥٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٦٨، ٢/١٣٧، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٦٩، [illegible]، والكشاف ١/١٥٢، والمساعد ٣/٩٣، ٩٥، [illegible]

(٢) المقصود بالابتداء ههنا الاستئناف .

(٣) في الأصل: « أو تنصب » .

(٤) في الأصل: « وتجزم » .

(٥) في (ب) : « لا يزيلها الإعراب » .

(٦) في (ب) : « فلهذا » .

(٧) في (أ) : « فلذا صار اسماً أصلاً في الاسم » .

(٨) في الأصل: « فرعاً في غيره الفعل » .

(٩) في (أ) : جاء بعد قوله: أي اسم فعل: « وكذا قوله فهي اسم كهيهات » .

[هذا باب شرح المعرب والمبني]

قوله[١]: « الْمُعْرَبَ وَالْمَبْنِيَّ » حصر الاسمَ في المعربِ والمبنيِّ بناءً على أنه لا واسطة بَيْنَهُمَا[٢]، وهو الصحيحُ وأما ما ذهب إليه بعضهم من ثُبُوتِ واسطةٍ بينهما فليس بشيءٍ، وكان اللَّائقُ أن يَذْكُرَ الإعرابَ والبناءَ، ثم يذكرَ المعربَ والمبنيَّ؛ لأنهما مشتقان من الإعرابِ والبناءِ، ومعرفة المشتقِ موقوفة على معرفة المشتق منه .

قوله: « وَأَنْوَاعُ الشَّبَهِ ثَلَاثَةٌ » : قد قال في بناءِ أسماء الأصواتِ: إنَها إنما بنيت لكونها أشبهت الحروفَ المهملةَ[٣] من حيث إنها لا تقعُ عاملةً ولا معمولةً، فزاد نوعاً آخر وهو الشبهُ الإهماليُّ[٤] [كذا قيل، وجوابه: أن الشبهَ الإهماليَّ داخلٌ في تعريف الشبهِ الاستعماليِّ، فهو قسم منه، لا زائد عليه حتى يلزمَ قِسْمٌ آخرَ[٥]] .

قوله: « أَحَدُهَا: الشَّبَهُ الوضعيُّ » : إن قال قائلٌ: لِمَ لَمْ يُعْرَبْ[٦] الحرفُ عند مشابهته الاسمَ كما بُنِيَ الاسمُ لمشابهته الحرفَ[٧]، قيل: إنما[٨] لم يعرب لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي لإعرابه[٩]؛ لأنه لَا تَعْتَوِرُهُ الْمَعَانِي حتى يعرب لبيان ما أُريدَ منها .

قوله: « وَإِنَّمَا أُعْرِبَ نَحْوُ: أَبٍ » ...الخ: اعلم أن المرادَ بقولهم: إنَّ الاسمَ إذا كان على حرف أو حرفين بُنِيَ كونُه وُضِعَ كذلك، وعلى هذا فلا يَرِدُ نَحْوُ: أَبٍ وَأَخٍ؛ لأنه ليس

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٢) جمهور النحاة من البصريين والكوفيين أن الاسم ضربان: معرب ومبني، ولا واسطة بينهما، وذهب بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم قسم ثالث لا معرب ولا مبني ...
انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد . أوضح المسالك: ٢٩/١ .

(٣) في (ب) : « الحروف المعتلة » انظر أوضح المسالك ٩٣/٤ .

(٤) في (ب) : « الشبه الاستعمالي » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ب)

(٦) في (ب) : « لِمَ لَمْ تعرب الحروف » .

(٧) سقطت كلمة « الحرف » من (أ) و (ب) .

(٨) في (أ) : « قيل: إنه إنما » .

(٩) في (أ) : « لعدم المقتضي إعرابه » .

موضوعاً كذلك، وأما بالنظر إلى ظاهر قوله: أَنْ يَكُونَ الاسْمُ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ وَنَحْوِهِمَا فَوَارِدٌ بِالنَّظَرِ إلى الصورة .

قوله: « فَالأَوَّلُ: كَتَاءِ قُمْتُ » ...الخ: ظاهر عبارة المصنف أن الضمائر بنيت لمشابهتها الحرف في الوضع، وهو لا يتمشى في كلها؛ لِأَنَّ نَحْنُ من جُمْلَتِهَا، وليس بِنَاؤُهُ لأنه مشبهٌ للحرفِ وضعاً، بل لمشابهته الْحَرْفَ من جهة المعنى(١)، وهو أنه تضمن معنى التكلم الذي هو من معاني الحروفِ، [فَالأَوْلَى أن تُجْعَلَ الضَّمَائِرُ كُلُّهَا من قسمِ ما أَشْبَهَ الحرف شبهاً معنوياً، أي: مما تضمن معنىً من معاني الحروفِ(٢)]؛ لأن هذا شامل لكل ضمير، [لأن كل ضمير متضمن(٣)] إما للتكلم، أو للخطاب، أو للغيبة، والجواب: أنهم اختلفوا في علة البناءِ، فقيل: شبهُ الحرفِ(٤) وضعاً كما في التاءِ، ثم حُمِلَ(٥) ما ليس كذلك طرداً للباب على سَنَنٍ واحدٍ، وقيل: شبهه من حَيْثُ(٦) الافْتِقَار إلى مُفَسِّرٍ، أعني الحضورَ للمتكلمِ والمخاطبِ، وَتَقَدُّمَ الذِّكْرِ للغائبِ، وقيل: لعدم موجبِ الإعرابِ فيها؛ لأنها مستغنيةٌ باختلافِ صِيَغِهَا؛ لاختلاف المعانِي عن الإعراب.

قوله: « فَالأَوَّلُ كَمَتَى » : أي: الاسم المتضمن معنى حرف قد وضعتِ العرب لذلك المعنى حرفاً .

قوله: « وَالثَّانِي نحو: هُنَا » : أي: الاسم الذي تضمن معنى [حرف لم تضع العرب

---

(١) في (ب) : « من حيث المعنى » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل (ب) .

(٤) في (أ) : « الحرف » .

(٥) في الأصل: « ثم حمل على ما ليس كذلك » .

(٦) في (أ) : « من جهة » .

لذلك المعنى حرفاً[١]، قال الرَّضِيُّ[٢] (بُنِيَتْ عند الأكثرين لِتَضَمُّنِهَا معنىً[٣]) الإشارة؛ لأنها معنىً من المعاني في الاستفهام، كان حقها أَنْ يُوضَعَ لَهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عليها؛ وذلك أَنَّ عَادَتَهُمْ جَارِيَةٌ في الأغلب في كل معنىً يدخل في الكلام أو الكلمة بعد ثبوتها أن يوضع له حرف يدل عليه في الاستفهام في: أَضَرَبَ زَيْدٌ؟ وهل زَيْدٌ ضَارِبٌ؟، والنفي في: مَا ضَرَبَ عَمْرٌو، والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وَغَيْرِهَا المَوْضُوعِ لَهَا[٤] نَحْوُ: لَيْتَ وَلَعَلَّ ومِنْ وإلى [وَهَا][٥] والكافَ، أَوْ يُوضَعُ[٦] لها[٧] مَا يَجْرِي مُجْرَى الحروفِ[٨] في الاحتياج إلى غيره، كالإعراب الدَّالِ على المعاني المختلفةِ، وكياء النِّسْبَةِ وكتغيير الْبِنْيَةِ وَحْدَهُ في نحو: غُرْفَةٍ وَغُرَفٍ، وكَسْرَةٍ وكِسَرٍ، وكتغيرها مع زيادة حرف كما في التصغير، وبعض جموع التكسير.

وقولنا: « في الأغلب » احترازٌ عن أسماء الإشارة.

وبقولنا: « تدخل في الكَلِمِ[٩] بعد ثبوتها » يَخْرُجُ مَعَانِيَ المصادرِ المُشْتَقِّ منها الأفعالُ

---

(١) في (أ) جاءت زيادة بعد كلمة « حرفاً » وهي: « اعلم أن ضابط الشبه المعنوي هو أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف، وتلك المعاني ضابطها هي المعاني الطارئة على أصل الكلمة والكلام، ألا ترى أن الاستفهام طارئ على أصل الكلام كما في قولك: هل قام زيد، فإن الاستفهام خارج عن جري الكلام، فإذا وجدنا كلمة تضمنت معنى هذه المعاني، أي: صار مدلولها بحكم بنائها ما لم يعارضه معارض، وعلم أيضاً أن أسماء الإشارة، قال الرضي: ... » .

(٢) انظر شرح الكافية ٢٩/٢ . بتصرف .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) سقطت « لها » من (ب) .

(٥) سقطت « وها » من الأصل و (أ) .

(٦) في الأصل: « أن يوضع ما يجري » وفي (ب) : « أو موضع ما يجري مجرى » .

(٧) سقطت « لها » من (أ) .

(٨) في الأصل و (أ) : « الحرف » .

(٩) في (أ) : « وفي الكلمة » .

والأسماءُ[1]؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَعَانِيَ لا تدخلُ الكلمةَ بعد وَضْعِهَا . انتهى .)

فإن قيل: الكلمةُ المتضمنةُ لمعنىَ الحرفِ متضمنةٌ لِمَعْنَى اسم معرب، فَلِمَ رُجِّحَ جَانِبُ الحرف على جانب الاسم المعرب ؟

قيل: إنما رُجِّحَ جَانِبُ الحرفِ على جانبِ (الاسم)[2] المعرب؛ لِأَنَّ الحرفَ قَارٌّ في بابه لم يَتَزَلْزَلْ عما يستحقه، ولا كذلك الاسمُ؛ لأنه قد بني منه كَثِيرٌ[3]، وما كان قاراً في بابه كان أَوْلَى مما تزلزل، قَدَمُهُ عَمَّا يستحقه .

واعلم أن بِنَاءَ الاسمِ الْمُتَضَمِّنِ لمعنىَ حرفٍ لم تضع العرب له حرفاً أَوْلَى من بناء ما تَضَمَّنَ معنى حرف مَوْضُوع؛ لأن الْأَوَّلَ قام مَقَامَهُ من كل وجه بخلاف الثاني .

قوله: « عَلَى صُورَةِ المثنى » : إنما قال: على صورته؛ لأنهما لَيْسَا مُثَنَّيَيْنِ؛ لأن التنكير شرط في الاسم الذي يُثَنَّى، وهو مفقود في هَذَانِ وَهَاتَانِ، لأن تَعْرِيفَهُمَا بالإشارة، و هي ملازمة لهما، ولا كذلك الأسماء التي هي أعلام، فإنه يمكن تقدير تنكيرها .

قوله: « الثَّالِثُ: الشَّبَهُ الِاسْتِعْمَالِيُّ »...الخ: دخل فيه الشبه الإهمالي، وإن كان بعضُهم يعده قسماً آخر، والْأَوْلَى ما فعل المصنفُ؛ لأنه عَرَّفَهُ فقال[4]: بأن يلزم الاسم طريقة من طرائقِ الحروف، وهو أعم من أن يكون من طرائق الحروف المعملة أو المهملة. فافهم .

قوله: « وهو مع هذا مُعْرَبٌ[5] » : وذلك لِأَنَّهُ منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوباً .

إذا علمتَ ذلك علمتَ أَنَّ قَوْلَهُ: بعد ذلك (لأنه يدخل) الخ، ليس من باب المصدر

---

(١) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٢) سقطت كلمة « الاسم » من الأصل .

(٣) في (أ) و (ب) : « لأنه بني منه شيء كثير » .

(٤) في (أ) : « بأن قال بأن يلزم » .

(٥) يقصد قول ابن هشان: « ضرباً زيداً، فإنه نائب عن اضرب، وهو مع ذلك معرب » أوضح المسالك ٣٢/١

الواقع بدلاً من اللَّفْظِ . بالفعلِ، فلا يستقيم التمثيل به .

وقوله: « وَالثَّانِي كـ« إِذْ » وَ« إِذَا » : فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ إِذْ وَإِذَا مُلَازِمَـانِ لِلْإِضَافَـةِ[(١)] مـع بنائهما والقياس يقتضي إِعْرَابَهُمَا كما أُعْرِبَتْ أَيٌّ لملازمتها الْإِضَافَةِ، قُلْتُ: إِضَافَتُهُمَـا كَلاَ إِضَافَةٍ؛ لأنهما مضافان إِلَى الْجُمَلِ، والإضافة إليها في تقدير الانفصال فكأنهما غـير مضافين .

قوله: « وَاحْتَرَزَ بِذِكْرِ الْجُمْلَةِ »...الخ: اعلم أنه لو اكتفى بقوله: افتقاراً مُتَأَصِّلاً كمـا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ لكفاه، ولا يَرِدُ عليه « سُبْحَانَ » و « عِنْدَ »؛ لأنهما وإن كانا مفتقرين افتقاراً متأصلاً لكن إلى مفرد، فَقَوِيَ جانب الاسمية .

قوله: « لِضَعْفِ الشبه بما عارضه من المجيء على صـورة التثنيـة » : إنمـا قـال: على صورة التثنية، ولم يقل: إنهما مثنيان؛ لأنه لا يثني من الأسماء إلا ما يقبلُ التنكير، ألا ترى أَنَّ الْعَلَمَ إذا ثُنِّيَ فإنهم يدخلون "أل" عليه ويقولون[(٢)] في تثنية زيدٍ: الزيدانِ، ولا يقـال[(٣)]: زيدانِ، ولو كان باقياً على التَّعْرِيفِ الأول لم يجز إدخال أل عليه، والموصـولات لا يمكـن تقدير تنكيرها؛ لأنها معـارف بالصلـة، وهـي لا تفارقهـا، وكذلـك الكـلام على هـذان وهاتان؛ لِأَنَّ تعريفهما بالإشارة، وهي ملازمة لهما[(٤)]، إِلَّا أَنَّ هذا الكلام الذي ذكره في هذان وهاتان واللذان واللتان مخالف لمـا ذَكَرَهُ في بـاب الموصـول[(٥)]، فإنـه قـال هنـاك: وكان القياس في تثنية[(٦)] ذا وتا والذي والتي : ذَيَّانِ وَتَيَّانِ واللَّذَيَّانِ واللَّتيَّانِ، فحكم بأنهـا مثناة، وهو قول لبعض النحويين، اللهم إلا أن يقال: إن معنى قَوْلِهِ: وكان القيـاس... الخ أنه عند من يقول بأنها مثناة؛ لأنَّه يرى ذلك .

قوله: « والفعل ضربان: مَبْنِيٌّ وهو الأصل » : إنما كان الأصل في الفعل الْبِنَـاءَ؛ لِأَنَّـهُ

---

(١) في الأصل: « بالإضافة » .

(٢) في (ب) : « ويقول » .

(٣) في (ب) : « ولا يقول » .

(٤) في (ب) : « لها » .

(٥) انظر أوضح المسالك ١٣٩/١ .

(٦) سقطت كلمة « تثنية » من (ب) .

لا ضرورة تدعو إلى إعْرَابِه، وَعْلَمْ أنَّهُمْ اختلفوا فيمايبني عليه الماضي على أقوال: فمنهم من قال: إنه مبني على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك، وعلى الضمِّ فيما إذا أسند إلى الواو، وعلى السكون إذا أسند إلى الضمير المرفوع المتحرك، أو على الفتح في جميع الأحوال، وهو ما ذهب إليه المصنف، أو على الفتح والسكون، وهو ما ذكره في شرح الشذور[1]

قوله: « **والثاني: الأمر** » ...الخ: اعلم أنهم اختلفوا[2] في بناء الأَمْرِ وإعرابه على قولين: فمذهب الكوفيين إلى أنَّهُ معرب، وأن أصل اضرب لِتَضْرِبْ، لكنهم حذفوا اللام؛ لأن أمر المخاطب كثير، والكثرة يناسبها الحذف، ثم حذفوا التاء؛ لئلا يلتبس الأمر بالمضارع الصحيح اللام حالة الوقف عليه، لأنهم لو لم يحذفوا التاء وقالوا: تضرب ساكن الآخر للوقف، لم يعلم أن هذا أمر أو مضارع، فحذفوا التاء للفرق، وَحُمِلَ ما لا لبس فيه على ما فيه لَبْسٌ طرداً للبابِ على سَنَنٍ واحد .

وقال البصريون: إنه مبني على السكون[3]، وإنما حُذِفَ حرفُ العلةِ من المعتل الآخِرِ تشبيهاً له بالمضارع المقترن بلام الأمر .

وقال بعضهم: إنه مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو ما ذهب إليه الشَّيْخُ[4]

قوله: « **بشرط سلامته من نون الإناث** »: نقل ابن إياز: أنَّ في الفعل المضارع المتصل به نون الإناث قولين:

الأكثرونَ على أنه مَبْنِيٌّ بالْحَمْلِ على ضَرَبْنَ .

والثاني: أنه معرب،[5] وإنما لم يختلف آخره باختلاف العوامل لسكون آخره[6] باتصال

---

(١) شرح الشذور ٦٩

(٢) انظر الإنصاف ٢/٥٢٤ .

(٣) في (أ) : « مبني على السكون دائماً » .

(٤) أوضح المسالك ١/٢٧

(٥) في (ب) : « وإنما منع من اختلاف آخره اختلاف العوامل » .

(٦) سقطت كلمة (آخره) من (ب)

الضمير به فحركات الإعراب فيه مقدرة تقديرها في المقصور[١].

قوله: « ونون التأكيد المباشرة » : قال الرضيُّ[٢] عند الكلام على إعراب الأمثلة الخمسة: (وتحذف هذه النونات الخمسة مع نُونَيْ التوكيدِ .

أما عند من قال: الفعل معها مَبْنِيٌّ فظَاهِرٌ، وأما عند من قال بإعراب الفعل معها؛ فَلاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ فيكون الإعراب معها مقدراً كما في قاضٍ .)

وذكر[٣] ابن إياز في شرح الفصول[٤] أن ابن الدهان يرى أنه معرب، وذكر فيه أيضاً أن النحويين اختلفوا في العلة التي بني الفعل لها عند اتصال نون التوكيد به فقيل: بني لأنهما لَمَّا لَحِقَنَاهُ أكدا فيه الفعلية .

وأصل الفعل البناء، فَرَدَّاهُ إلى أصله .

وقيل: بني (على الفتح[٥]) لتركيبه مع أَحَدِ النُّونَيْنِ (كتركيب خَمْسَةَ عَشَرَ[٦]) .

وقيل: بني؛ لأن حركاتِ آخرِ الفعل صارت دالةً على المعاني، فالفتحةُ دَالَّةٌ على الواحد، والضمةُ دالة[٧] على الجمع، والكسرة [على الواحدة[٨]] نحو: يَضْرِبَنَّ[٩]

---

(١) في (ب) : « في الموصول » .

(٢) شرح الكافية ٢٤/٤ . ط قاريونس . <٣/٢>

(٣) في (أ) : « واعلم أن ابن إياز في شرح الفصول نقل عن ابن الدهان أنه يرى أن الفعل مع نون التوكيد المباشرة معرب » .

(٤) انظر المحصول في شرح الفصول لوحة (١٨) مخطوط .
والذي جاء في كتاب الفصول لابن الدهان خلاف هذا حيث قال: « المبني: الفعل المضارع الذي يتصل به نون جماعة المؤنث نحو: يضربْن ونونا التوكيد نحو: هل يضربَن ويضربنَّ » انظر الفصول لابن الدهان ٣ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) و (ب) .

(٧) سقطت كلمة « دالة » من (أ) .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) .

(٩) في (أ) (تضربَنَّ وتضربُنَّ وتضربِنَّ)

وبضْرِبُنَّ وتضْرِبِنَّ فلو أُعْرِبَ لالتبس بعضها ببعض[1] .

قوله: «نحوُ[2]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[3] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[4] ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾[5]» : التمثيل بالمثالين الأخيرين لما هو معرب تقديراً مع نون التوكيد غيرِ المباشرةِ [غَيْرُ مستقيمٍ[6]]، فإنهما[7] لا يطابقان ما هو بصدده؛ لأن كلاً منهما معربٌ بحذفِ النونِ لأجلِ الجازمِ، وهو غيرُ الإعراب التقْدِيريِّ، ولك أن تقولَ: لم يقصد المصنفُ[8] بذكرهما أن يكونا مثالينِ لما هو بصدده، بل لَمَّا كان قَوْلُهُ أولاً: « وأما غير المباشرةِ فإنه يعرب معها تقديراً » : ظاهره[9] التعميمُ في كل صورة، وليس الأمر كذلك[10]، ذَكَرَ هَذَيْنِ المثالينِ؛ لِيُنَبِّهَ بِهِمَا على أن العموم ليس مراداً، وإنما هذا، أعني كونه مع غير المباشرة يعرب تقديراً في بعض الصور كما في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ .

واعلم أن أصل ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ لَتُبْلَوُونَنَّ تحرك حرف العلةِ، وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، ثم حُذِفَ لأجل التقاء الساكنين، ثم حذفت نون الرفعِ لتوالِي الأمثالِ، فاجتمع ساكنان:

---

(١) في (أ) : « بعضها ببعض.فيلتبس كل من الواحد والواحدة والجمع بغيره، واعترض على المصنف ولده رحمهما الله تعالى في تمثيله بقوله تعالى: ﴿ فإما ترين ﴾ و﴿ لا تتبعان ﴾ » .

(٢) سقطت كلمة « نحو » من (ب) .

(٣) سورة آل عمران: الآية: ١٨٦ .

(٤) سورة مريم: الآية: ٢٦ .

(٥) سورة يونس: الآية: ٩٣ . وفي (ب) : « ﴿ ولا تتبعان ﴾ اعترض على المصنف ولده رحمه الله في تمثيله بقوله: ﴿ فإما ترين ﴾ ﴿ولا تتبعان﴾ لما هو معرب ... » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) .

(٧) في (أ) : « مع أنهما لا يطابقان » .

(٨) في (أ) : « المصنف رحمه الله تعالى » .

(٩) في (ب) : « ظاهر التعميم » .

(١٠) سقطت كلمة « بل » من الأصل وب و (ج) .

الواو التي هي فاعل، والنون المدغمة، لَا جَائِزٌ أن تُحْذَفَ الوَاوُ؛ لأنها ليست بِمَدٍّ، ولا جَائِزٌ أن تَبْقَى سَاكِنَةً؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين على غير حَدِّهِ، فحركت بحركة مجانسة وهي الضمة، فوزن لتبلون: لَتُفْعَوُنَّ .

و﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ ﴾: أصله: تَرْأَيِينَنَّ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت، وتحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ثم حذفت لاجتماع الساكنين، ثم حذفت النونُ لِأَجْلِ الجازم [فاجتمع ساكنان: ياء المخاطبةِ، والنونُ المدغمةُ، فحركت الياء بحركة مجانسةٍ لها، فوزنه : تَفْيَنَّ[1]] .

قوله: « **وأنواع البناء** »: اختلف في البناء على قولين؛ هل هو مَعْنَوِيٌّ؟ وهو مذهب المتقدمين[2]، أو لَفْظِيٌّ؟ وهو مذهب ابن مالكٍ[3] ومن تَبِعَهُ، وهو في اللغة عبارة عن وضع الشيء على الشيء على صِفَةٍ يُرَادُ بِهَا الثُّبُوتُ كبناء الجدار، ولهذا سَمَّى النَّحْوِيُّونَ ما ثبت آخره على شيء لم يكن لعاملٍ بِنَاءً[4]، وكذلك القولان في الإعراب.

والإعراب: مصدر أَعْرَبَ، وذُكِرَ في أصله أربعةُ أوجهٍ:

أَحَدُهَا: أنه من أَعْرَبَ[5] عَنْ حَاجَتِهِ، إِذَا أَبَانَهَا .

وثَانِيهَا: أنه من أَعْرَبَ إذا تكلم بالعربية، ومنه قول الْكُمَيْتِ:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حاميم آيَةً ... تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ[6]

---

(١) سقط ما بين المعقوفين من (أ) .

(٢) انظر شرح المفصل ٨٠/٣ . لابن يعيش

(٣) انظر شرح التسهيل ٥٣/١ وعبارته: « وما جيء به لا لبيان مايقتضي العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخليصاً من سكونين فهو بناء ... » .

(٤) في الأصل و (ج) زيادة كلمة « خبر » بعد كلمة « بناء » .

(٥) في (أ) : « من إعراب » .

(٦) هذا البيت للكميت من الطويل، ولم أجده في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه. انظر الكتاب ٢٥٧/٣، والمقتضب ٢٣٨/١، ٣٥٦/٣، والخزانة ٢٠٩/٢ .

أَيْ: متكلم بالعربية، فإن قيل: المتكلم بالبناء يَتَكَلَّمُ[1] أيضاً بالعربيـة، لأن البنـاء مـن جملة لغتهم، قلنـا[2]: اَلْبِنَـاءُ لاَ يَخْتَـصُّ بلغـة العـرب، بخـلاف الإعـراب، [فإنـه مخصـوص بلغتها].

ثالثها: أنه من أَعْرَبَتْ[3] مَعِدَةُ اَلْبَعِـيرِ، إذا فسـدت، وعلـى هـذا[4] فـإعراب الكلمـة مَعْنَاهُ[5]: إزالة فسادها، مِثْلُ: أَشْكَيْتُهُ[6] أي: أزلت شِكَايَتَهُ.

ورابعها: أنـه مـن قولهـم[7]: امـرأة عـروب[8]، إذا كـانت متحببـة إلى زوجهـا؛ لأن الكلام إذا فُهِمَ قَرُبَ من قلب سامعه، وإذا لم يفهم نَفَرَ عنه .

والأقرب هو اَلأَوَّلُ؛ لأن العرب لم تُعَرِّبْ لتحسينٍ ولا تغيير .

وقدم المصنفُ البناءَ على الإعـرابِ؛ لأن أصـل البنـاءِ السـكونُ، وهـو عـدم الحركـةِ، والعدم سابق على الوجود؛ لأن الإعراب أمر وُجُودِيٌّ.

واعلم أنهم في الإعراب مختلفون، هل هو مُقَارِنٌ لِلْكَلِمَةِ، أو أنهـم تكلمـوا أولاً بغـير إعراب، ثم أتوا بالإعراب [لإزالة اللبس[9]]، وفي أَنَّ حركـاتِ البنـاءِ أصـلٌ، وحركـات الإعرابِ فرع، أو كل منهما أصل ؟

فقال بعضهـم[10]: حركـاتُ البنـاءِ أصـلُ حركـاتِ الإعـرابِ؛ لأن حركـاتِ البنـاءِ

---

(١) في (أ) : « متكلم » .

(٢) في (أ) و (ب) « قيل » .

(٣) في (ب) « من أعربت معدته إذا أبدت »، وفي (أ) « أنه من عربت معدته إذا فسدت » .

(٤) في (ب) « وعلى هذا بني إعراب »، وفي (أ) « وعلى هذا فمعنى أعرب الكلمة » .

(٥) سقطت كلمة « معناه » من (ب) .

(٦) في (أ) : « أشكيته إذا أزلت شكايته » .

(٧) سقطت كلمة « قولهم » من (ب) .

(٨) والعروب من النساء: المتحببة إلى زوجها، والجمع: عُرُب، ومنه قوله تعـالى: ﴿عرباً أتراباً﴾ . الصحاح (عرب) .

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) و (ج) .

(١٠) سقطت كلمة « بعضهم » من (ب) .

لازمة، وتلك متنقلة، وما هو لازم أقوى، فهو بالأصل أولى، [وذهب] بعضهم إلى أن حركات الإعراب أصل؛ لأنها لِعِلَّة، ولا كذلك حركاتُ البناء.

وقال بعضهم[1]: إن كلاً منهما أصل في بابه، قال الأَنْدَلُسِيُّ: وهو الصحيح؛ لأن العرب تكلمت بكل منهما، وفيه نظر؛ لأنه[2] لا يلزم من كونها تكلمت بكلٍّ أن لا يكون أحدهما أصلاً.

قوله: « أَحَدُهَا: السكون »: وهو الأصل، وإنما كان الأصل لأنه أخف من الحركة، ولأنه نقيض[3] الإعراب، والأصل فيه الحركة، ولذا لا يعدل عنه إلى الحركة إلا لِمُوجِب.

قوله: « والرَّافِعَةُ[4] اسْمٌ[5] »: هذا على قول من يقول: إنها في محل رفع بالابتداء، وسيأتي للمصنف[6] حكاية ثلاثة أقوال فيها.

[أنواع الإعراب]:

قوله: « وأنواعه أربعة[7]: رفع »... الخ: البصريون هم الذين يفرقون بين ألقاب

---

(١) في (أ): « إلى أن كلاً ».

(٢) في (ب): « يلزم من كونها تكلمت بكل أولاً أن تكون أحدهما أصلاً ».

(٣) في (ب): « ولأنه يقتضي الإعراب ».

(٤) في (ب): « فالرافع اسم ».

(٥) يقصد قول ابن هشام: « ونحو « منذ » في لغة من جر بها أو رفع، فإن الجارة حرف، والرافعة اسم » أوضح المسالك ١/٣٨.

(٦) في باب حروف الجر قال: « أن يدخلا على اسم مرفوع نحو: ما رأيته منذ يومان، أو منذ يومُ الجمعة، وهما حينئذ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، قيل: ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة » انظر أوضح المسالك ٣/٦٠.

(٧) سقطت كلمة « أربعة » من الأصل و (أ) و (ج).

الإعراب والبناء، فيقولون[١]: رفع ونصب وجر وجزم في الإعراب، وضم وفتح وكسر وسكون[٢] في البناء . وأما قولهم: فالرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة؛ فلأجل القرينة الْمُبَيِّنَةِ لِلْمُرَادِ .

قوله[٣]: « **وجزم في فعل** »: إنما اختص الْجَزْمُ بالفعلِ؛ لأنه لو دخل على الاسم لأدى وجوده إلى عدمه، وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلاً، وبيان ذلك: أنه لو دخل الجزمُ الِاسْمَ - وهو عبارة عن حذف الحركة التي في آخر الاسمِ - فيلزم من ذلك اجتماع الساكنين، وهما الآخِرُ الذِي حُذِفَتْ حَرَكَتُهُ والتَّنْوِينُ، ولا بد من تحريك أَحَدِهِمَا وهو الأولُ، فيذهبُ الجزمُ، هذا في الاسم الذي فيه تنوينٌ؛ وحملٌ ما لاتنوينَ فِيهِ [عليه][٤] طرداً للباب على سَنَنٍ واحدٍ .

---

(١) في (جـ) [illegible] « فيقولون: رفع ونصب وجر وجزم [illegible]

(٢) سقطت كلمة « سكون » من (ب) .

(٣) سقطت كلمة « قوله » من (ب) .

(٤) سقطت كلمة « عليه » من الأصل .

باب الأسماء الستة

قوله: « **في الأسماءِ السِّتةِ** » : والْحَمُ يُشْتَرَطُ في إعرابه هذا الإعـرابَ شـرطٌ آخرُ وهو: ألا يكون على مثال قَرْوٍ[1] أَوْ قَرْءٍ أو خَطَأٍ .

قوله: « **ويشترط في غير ذو** »...الخ : بقي عليه شرطان:

أحدهما: أن تكون مكبرةً، فإن صغرت أعربت بالحركات .

الثاني: أن تكون مفردة ، أي: غير مثنـاة ولا مجموعـة؛ لأنهـا إذ ذاك تعـرب إعـراب المثنى والمجموعِ، والْعُذْرُ لِلشَّيْخِ[2] أنه[3] لفظ بها كذلك، فَاعْتَمَدَ عَلَيْه .

قوله: « **وذو مُلَازِمَةٌ للإضافةِ لِغَيْرِ الياءِ** » : ظاهره أنها تضـاف حتـى للضمـير الـذي ليـس[4] يـاءً، وهـو رَأْيٌ لبعضهـم، وبعضهـم يمنـع إِضَافَتَهَـا إلى الضمـير، وهــو ظــاهر كَلَامِهِ في باب الإضافة، حيث قال:(وما يختص بالظاهرِ كـ«أُولَى»و«أُولاتِ»،وذي،وذاتٍ)[5] وهو صريح في أنها لا تضـاف إلى الضمـير سـواء كـان ضَمِـيرَ مُخَاطَبٍ أو غَـائِبٍ، وإنمـا كانت ذو ملازمة للإضافةِ؛ لأنهم لَمَّا حذفوا لامها اعْتِبَاطاً صـارت علـى حرفـين ثَانِيهِمَـا حرف علة، فلو أفردت لَجَرَىٰ الإعرابُ علـى عينهـا الْمُعْتَلَّـةِ، كمـا جـرى علـى عـين أَبٍ وَأَخٍ؛ لأن كلاً منهما اسم معرب منصرف، حذفت لامه اعتباطاً، وحينئذ تسـكن عَيْنُهَـا لاستثقال الضمة والكسرة عليها، وتُحْذَفُ بعدذ لك لسـكونها وسـكون التنويـنِ، فيبقـى

---

(١) في الأصل وج : « قور » ، والقرْو: شبه حوض ممدود مسـتطيل إلى جنـب حـوض ضخـم، يفـرغ فيـه مـن الحوض الضخم، ترده الإبل والغنم. انظر اللسان (قرو) .

(٢) يقصد ابن مالك في الألفية . أراد أنه يقصد ابن هشام والمعنى : والعذر لابن هشام أن ابن مالك نطق بها كذلك

(٣) في (أ) : « لأنه » .

(٤) في الأصل: « الذي لغير ياء » .

(٥) انظر أوضح المسالك ١١٢/٣ .

الاسم مع تمكنه على حرف واحد، وهو الذَّالُ، وهو غَيْرُ جَائِزٍ .

وأما ما حكاه الكوفيون وهو: شَرِبْتُ ماً، فشاذ .

قوله: « **ومنه الحديث** » : قال في الصحاح: « مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا[1] » يعني بنسب الجاهلية، وتعزى أي: انتمى وانتسب .

قوله: « **وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ في التثنية: أَبَانِ وأَخَانِ** »: ذكره دليلاً على النقص حالة الإضافة، وفيه بحث؛ لأن المثنى لا يدل إلا على أن ما قبلَ أَلِفِ التثنية[2] كان مُعْتَقَبَ الإعراب، لا ... أنهم حذفوا اللام عند الإضافة، اللهم إلا أن يقال: إن عَدَمَ التَّمَامِ في التثنية لازمٌ لِعَدَمِ التمام في الإضافة، وبِانْتِفَاءِ اللَّازِمِ ينتفي الْمَلْزُومُ، وقد انتفى التَّمَامُ في التثنية، فيلزم منه قطعاً انتفاء التمامِ في الإضافةِ، وما أُجِيبَ به عن هذا الْإِشْكَالِ هو ما قالهابنُ مالكٍ في التسهيلِ[3]، حَيْثُ قال[4]: « فصل يتم في التثنية مِنَ الْمَحْذُوفِ اللَّامِ ما يتم في الإضافة لا غير » .

قوله: « **وقول بَعْضِهِمْ: مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَلٌ[5]** »: هذا من قول أبي حنش، خال

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في جامع المسانيد ١/٥، وأحمد ٥/١٣٦، رواه أحمد والترمذي عن أبي بن كعب: (إذا رأيتم الرحل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنو) وانظر الجامع الصغير ٢٤، وكشف الخفاء للعجلوني ٢٤٠ والصحاح ٦/٢٥٣٦

وتعزى: انتسب وانتمى، ويقصد به من يقول: يا لفلان ليحرك الناس إلى القتال في الباطل.

ولا تكنو: أي: قولوا له: اعضض بأير أبيك، ولا تكنو عن الأير بالهن .

(٢) سقطت كلمة « التثنية » من (ب) .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/١٠٤ .

(٤) سقطت كلمة « قال » من (ب) .

(٥) هذا من كلام أبي حنش خال بيهس الملقب بنعامة . يريد أنه محمول على ذلك، لا أن في طبعه شجاعة . وهو مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه . انظر مجمع الأمثال ٢/٣١٧، وقد ذكر قصة بيهس بكاملها في باب الثاء . والرواية في مجمع الأمثال (مكره أخوك) وعليه فلا شاهد فيه على ما ذكره الجنيد

بيهس، وذلك[١] أن بيهساً بلغه أن أناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته، فقال لخاله: هل لك في غار فيه ظِبَاءٌ لَعَلَّنَا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامَ على فم الغار، ثم دفعه في الغار، فقال: ضرباً أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لَبَطَلٌ، فقال أبو حنش: مكره أخوك لا بطل هذا المثل يضرب لمن يُحْمَلُ على ما ليس من شأنه.

قوله: « وقولهم للمرأة: حَمَاة » : إن قيل: هو في مقام الاستشهاد على القصر في « الحم » فكيف يذكر الحماة ؟

قيل: لأنها تستلزم حماً بالألفِ كَفَتَاةٍ، فإنها تستلزم فتىً .

(١) في الأصل : « ولك » .

[باب المثنى]

قوله: « بابُ المُثَنَّى » فإنْ قِيلَ: ما الحكمةُ في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مُثَنَّى العَاقِلِ وَغَيْرِهِ، كما فُعِلَ في الجمعِ، حيث فُرِّقَ(١) فيه بين صِيغَتَيْ جَمْعِ ما يَعْقِلُ وما لا يعقلُ، قيل: إن المثنى لَمَّا كان لا يَصْلُحُ إلا لوجهٍ واحدٍ، فلم يكن مُسْلِمَانِ لِأَكْثَرَ مِنْ اثنين، وَالْجَمْعُ ليس كذلك، فإن الْجَمْعَ يحتملُ أن يكون المراد به(٢) الْكَثْرَةَ أو القلة، وكَأَنَّ ما يَعْقِلُ وما لا يعقلُ واحد في المثنى دون الجمع، لم يُحْتَجْ إلى(٣) الفرق بين الصيغتين في المثنى .

قوله: « وَيجُرُّ وينصب بالياءِ المفتوحِ ما قَبْلَهَا » : حَقُّ الياء أن تكون أَمَارَةً للجر، إذ دليله الْكَسْرَةُ التي هي بعضُها، وَجَعْلُ الياءِ علامةً للنصب فرع على جعلها علامةً للجر، وإنما حمل النصبُ(٤) [عليه] دون الرفعِ؛ لأن الْجَرَّ إعرابٌ مُخْتَصٌّ بالاسمِ، فكان أولى بالحمل عليه، بخلاف الرفع، فإنه مشترك بينه وبين الفعل .

والتابع أنقص من المتبوع منزلة، فلو حُمِلَ النَّصْبُ على الرَّفْعِ لحَمَلَ على مساويه في الاشتراك، وأيضاً كل واحد منهما فضلة مستغنىً عنه، يستقل الكلام بدونه، وإنما كان ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً؛ لأن أحد حرفي التثنية ألف، وما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، فلما وجب ذلك لِأَحَدِهِمَا حُمِلَ الآخَرُ عليه فيه(٥)، أو لأن النون مكسورةٌ فلو

---

(١) في الأصل: « فرقا فيه » .

(٢) سقطت « به » من (ب) .

(٣) سقطت « إلى » من (ب) .

(٤) في الأصل: « وإنما حمل النصب على [الجر] دون الرفع » .

(٥) أي: في الحكم

كسر ما قبل الياء لوقعت الياء بين[١] كسرتين، وهو مستثقل جداً .

قوله: « **وحملوا عليه أَرْبَعَةَ ألفاظٍ** » : كان ينبغي أن يذكر من الملحقات أيضاً بالمثنى[٢] ما سمي به منه، كما ذكره في جَمْعَيْ التصحيح .

واعلم أن المثنى إذا سمي به، منهم من يعربه إعراب المثنى، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف، فتبقى الألِفُ في الأحوال كلها، ويعربه بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وجراً .

وَبَقِيَ عَلَيْهِ أَلْفَاظٌ أُخَرُ مُلحقة لَمْ يَذْكُرْهَا .

فائدة[٣]:

لا تحذف تاء التأنيث لأجل التثنية، وتحذف في الجمع المؤنث بالألف والتاء نحو: ضاربات؛ لئلا يحصل اللبس بين تثنية المذكر والمؤنث إلا في خِصْيَانِ وإِلْيَانِ، فإنه يجوز حذفها منهما، ويجوز باتفاق خِصْيَتَانِ وإِلْيَتَانِ، إلا أن أبا عمرو[٤] قال: الْخِصْيَتَانِ: الْبَيْضَتَانِ، والْخُصْيَانِ: الْجِلْدَتَانِ اللَّتَانِ فيهما البيضتان، وحينئذ لا حاجة إلى الاستثناء .

قوله: « **الباب الثالث** »...الخ: قال في التسهيل[٥]: الْجَمْعُ: جَعْلُ الِاسْمِ الْقَابِلِ دَلِيلَ[٦] ما فوق اثنين[٧] ـ كما سبق ـ بتغيير ظاهر أو مقدراً، وهو التكسير، أو بزيادة في الآخر مقدراً انفصالها لغير تعويض، وهو التصحيح[٨]. انتهى .

---

(١) سقطت كلمة « بين » من (ب) .

(٢) في (ب) : « إذا سمي به » .

(٣) في (ب) : « قوله » بدل « فائدة » .

(٤) هو أبو عمرو الشيباني. انظر الفهرست لابن النديم ١٠١ــ١٠٢، وانظر كلامه هذا في اللسان (خصا) ٢٣١/١٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٦٩/١ .

(٦) في (أ) : « جعل الاسم القابل دليل على ما فوق » .

(٧) نص التسهيل: « ما فوق الاثنين » .

(٨) في الأصل: « وهو الصحيح » .

قوله: « **الاسْمَ** » : احْتَرَزَ به عن الْفِعْلِ والْحَرْفِ .

وقوله: « **القَابِلِ** » : احْتَرَزَ به عن غير القَابِلِ، ومن ذلك: كل اسمٍ لَا ثَانِيَ له في الوجود، والمعرفة التي لا يمكن تَنْكِيرُهَا، والأسماءُ المختلفةُ الْأَلْفَاظِ، إلا أن يغلب بَعْضُهَا على بَعْضٍ كَالْأَشَاعِثَةِ فِي الْأَشْعَثِ وَقَوْمِهِ .

وقوله: « **ما فوق اثنين** » : احترز به عن المثنى فإنه دَلِيلُ[١] اثنين لَا غَيْرُ .

وقوله: « **كما سبق**[٢] » : إشارةٌ إلى ما ذَكَرَهُ في المثنى وهو الاتفاق في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي .

وقوله: « **بتغيير ظاهر** » : يعني به[٣] نَحْوَ: رِجَالٍ .

وقوله: « **مَقَدَّرٍ** » : يعني به نَحْوَ: فُلْكٍ وَهِجَانٍ جمعاً فإنه وإن لم يكن فيه تغيير ظاهر لكنه مقدرٌ، فضمة فُلْكٍ جمعاً كضمة حُمْرٍ، ومفرداً[٤] كضمةِ بُرْدٍ، وكسرة هِجَانٍ جمعاً ككسرة رِجَالٍ، ومفرداً ككسرة كِتَابٍ .

وقوله: « **بزيادة في الآخر مقدراً انفصالها لغير تعويض** » : يعني به الزِّيَادَةَ[٥] في نَحْوِ: زَيْدِينَ وَمُسْلِمِينَ، وذلك لأنها علامة الإعراب، وهي مقدرة الانفصال، وليست عوضاً عن شيء، وهو حسنٌ من جِهَةِ أَنَّهُ لا يرد عليه صِنْوَانٌ؛ لأن زيادته ليست في ، تقدير الانفصال، ووجه كونها في تقدير الانفصال من جهة أن النون تحذف للإضافة، وتحذف

---

(١) في (ب) : « فإنه لا دليل » .

(٢) هذا النص وشرحه ساقط من (ب).

(٣) سقطت « به » من الأصل .

(٤) في الأصل « ومفرد » .

(٥) في الأصل: « يعني به في الزيادة » .

العلامة بأسرها للنسب .

وقال ابن الحاجب[١]: المجموع ما دل على آحادٍ مقصودَةٍ بحروفٍ مفردةٍ بتغيير ما، فَنَحْوُ: تَمْرٍ ورَكْبٍ ليس بجمع على الأصح، ونحو: فُلْكٍ جمع[٢]. انتهى .

وقال الرضي[٣]: معنى قوله: « مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما » أي يَقْصِدُ تِلْكَ الآحادِ، وَيَدُلُّ عليها بِأَنْ يُؤْتِي بِحُرُوفِ مُفْرَدِ ذَلِكَ الدَّالِ عليها، مع تغييرها في تلك الحروف، إما تَغْيِيرٌ ظَاهِرٌ أو مقدرٌ، فالظاهرُ إما بالحرفِ كَمُسْلِمُونَ، أو بالحركة كَأُسْدٍ في أَسَدٍ، أو بهما كرِجَالٍ وغُرَفٍ، والتغيرُ المُقَدَّرُ كهِجَانٍ وفُلْكٍ .

ثم قال: ودخل في قوله « بتغيير ما » جمعا السلامة؛ لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه، وكذا الأَلِفَ والتَّاءَ، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة إلى صيغة أخرى .

وخرج بقوله: « مقصودة بحروف مفردة » : اسم الجمع[٤] نحو إِبِلٍ وغَنَمٍ، ثم قال: ويخرج أيضاً اسم الجنس .

وقال ابن الحاجب[٥] أيضاً: وهو صحيح ومكسر، والصحيح لِمُذَكَّرٍ ومؤنث، والمذكر ما لَحِقَ آخِرَهُ واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة؛ ليدل على أن معه أكثر منه، ثم قال: جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجالٍ وأَفْرَاسٍ، وجمع القلة أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَةٌ[٦] وفِعْلَةٌ والصحيح، وما عدا ذلك جمع كثرة. انتهى[٧] .

---

(١) انظر الكافية ١٧٤ .

(٢) سقطت كلمة « جمع » من (ب) .

(٣) انظر شرح الكافية ٢/١٧٧

(٤) في (أ) : « اسم الجمع نحو: إبل » .

(٥) الكافية ١٧٤ .

(٦) سقطت كلمة « وأفعلة » من (ب) .

(٧) سقطت كلمة (انتهى) من (أ)

قال الرضي[١]: لا شك أن جمع السَّلامَةِ بالواوِ والنونِ يتغيرُ بِنَاءُ واحِدِه أيضاً بسبب الزِّيَادَتَيْنِ؛ لأنك بَنَيْتَه[٢] بناءً مستأنفاً، فالمفرد صار كلمة أخرى بذلك، كما أَنَّ الثَّمانيَةَ إذا ضممت إليها الاثنين صارت عشرةً، ويكون الْمَجْمُوعُ الثانيُ[٣] غَيْرَ الْمَجْمُوعِ الأَوَّلِ، وهذا هو التغيير، فقد تغير أيضاً في جمع السلامة بناءُ الواحد، ولهذا قال في حد الجمع: « بتغيير ما » فدخل[٤] فيه جمع السلامة...

فالأَوْلَى في حَدِّ جَمْعِ[٥] السَّلامَةِ أَنْ يُقَالَ: هو الجمعُ الذي لم يُغَيَّرْ مُفْرَدُهُ إلا بإلحاق آخره علامة الجمع، وجمع التكسير مَا غُيِّرَ بغير ذلك .

ثم قال: « وجمعا السلامة[٦] عندهم من جموع القلة » استدلالاً بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد، وليس بشيء، إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً[٧] لا تقتضي مشابهته له معنى أيضاً[٨]، ولو ثبت مَا نُقِلَ أَنَّ النَّابغةَ قال لِحَسَّانٍ[٩] لَمَّا أنشده قوله:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى   وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا[١٠]

---

(١) شرح الكافية ٢/١٩٠ .

(٢) في (أ) : « لأنك بنيته بهما بناء » .

(٣) في الأصل: « ويكون المجموع الثاني في غير المجموع الأول » .

(٤) في جميع النسخ: « يدخل فيه » والتصويب من نص الرضي انظره في ٢/١٩٠.

(٥) سقطت كلمة « جمع » من (ب) .

(٦) في (أ) و(ب) : « وجمعا السلامة منها أيضاً استدلالاً » . [والتصويب من (ج)]

(٧) سقطت كلمة « لفظاً » من (ب) .

(٨) في الأصل : « وأيضاً لو ثبت » والتصويب من نص الرضي ٢/١٩١ . [وبقية النسخ]

(٩) في الأصل: « لحيان » .

(١٠) البيت لحسان في ديوانه ٤٢٤، وهو [من بحر الطويل] من شواهد سيبويه ٣/٥٧٨.

والجفنات: القصاع، والغر: البيض من كثرة الشحم وبياض . يصف حسان قومه بالندى والبأس =

قَلَّتْ[١] جِفَانُكَ وسُيُوفُكَ، لَكَانَ[٢] فيه دليلٌ على أن المجموعَ بالألفِ والتاءِ جَمْعُ قِلَّةٍ.

وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما. انتهى .

---

(١) في الأصل: « تلك جفانك » .

(٢) هذا جواب لو في قوله قبل: ولو ثبت .

[إعراب المجموع بالواو والنون]

قوله: « فإنه يرفع بالواو » ... الخ: إنما اختص المثنى في الرَّفْعِ بالألف، والمَجْمُوعُ فِيهِ بالواوِ؛ لأن المثنى أكثرُ دوراناً في الكلام من الجمعِ، والألف خفيفةٌ، والواو ثقيلةٌ بالنسبة إليها، فجعلوا الخفيفَ في الكثيرِ والثقيلَ في القليلِ، ليكثرَ في كَلَامِهِمْ ما يَسْتَخِفُّونَ، ويقل ما يَسْتَثْقِلُونَ .

وإنما ضُمَّ ما قبل الواو ليكون دليلاً على شدة الامتزاج، ولْيَسْلَمَ من التغيير والانقلاب، وَكُسِرَ ما قبلَ الياءِ لِمَا ذَكَرْنَا في ضم ما قبل الواو .

قوله: « وَيُشْتَرَطُ[١] في كُلِّ مَا يُجْمَعُ » : أي[٢] سواء كان علماً أو صفة بالشروط المذكورة فيهما .

[شروط ما يجمع بالواو والنون:]

قوله: « أَحَدُهَا[٣]: الخُلُوُّ من تاء التأنيث » : لأن التاء لو بقيت لاجتمع عَلَامَتَا التذكير والتأنيث، ولو حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء، وإنما لم يقل عن علامة التأنيث ليدخل فيه نَحْوُ: حُبْلَى وحَمْرَاءَ علمين لرجلين، فإنهما يجمعان هذا الجمعَ بحذف المقصورة، وقلب الممدودة واواً .

[٤]واعلم أنه قد قيدها صاحب التسهيل[٥] بقوله: المغايرة لما في عِدَةٍ وثُبَةٍ علمين،

---

(١) سقطت كلمة « ويشترط » من أ .

(٢) سقطت « أي » من أ .

(٣) سقطت كلمة « أحدها » من أ .

(٤) في أ : « وقوله: تاء التأنيث قيدها صاحب التسهيل » .

(٥) انظر شرح التسهيل ٧٦/١ .

فيجوز عند ابن مالك أَنْ تجْمَعَ بالواو والنون: ما حُذِفَتْ فَاؤُهُ أو لَامُهُ وَعُوِّضَ عنهـا هَـاءُ التأنيث، ثم سمي به .

وقال أبو حيان: هذا القيدُ فيما فيـه تـاءُ التَّأْنِيثِ قَـلَّ مـا ذكـره أحـد مـن أصحابنـا، وذكره ابن السراج، وذلك أن ما لحقته تاء التأنيث عوضاً من فاء الكلمة نحـوَ: عِـدَةٍ، أو لامها نحو: ثُبَةٍ، وسميت به رجلاً، فيجوز[1] لك[2] إن لم يُكَسَّرْ قبـل التسـمية ولم تَعْتَـلَّ لامه أن تجْمَعَهُ بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جـراً ونصبـاً، وبـالألف والتـاء فتقـول: جاء عِدُونَ[3] وثُبُونَ، وجاء عِدَاتُ[4] وثُبَاتُ، فإن كُسِّرَ قبل العلمية نحو: شَفَةٍ فإنك إذا سميت به رجلاً لا يجوز إلا تَكْسِيرُه، وإن أُعِلَّتْ لَامُهُ نحو: دِيَةٍ وسميت به رجلاً فلا يجـوز جمعه إلا بالألف والتاء .

قوله: « **الثاني: أن يكون لِمُذَكَّرٍ** » : وذلك لمناسبة بينهمـا مـن حيـث إنَّ السَّـلَامَةَ في الجمع أشرفُ من التكسير، كما أن الْمُذَكَّرَ أشرفُ من المؤنث .

[[5]**قوله:** « **فلا يجمع نحوُ: زَيْنَبٍ** » : يفهم منه أَنَّ زَيْنَبَ إذا كـان اسمـاً لرجـل يجمـع هذا الجمع، أي: بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جراً ونصباً، والحكم كذلك .

وقوله: « **لعاقل** » : وذلك للمناسبة أيضاً .]

قوله: « **إما علماً** » : وذلك لأنّ العلـمَ لَمَّا لَحِقَـهُ الضَّعْـفُ بـزوال العلميـةِ عنـه لأجـل الجمـع، جُـبِرَ ضَعْفُـهُ بـالتصحيح؛ ولأن المحافظـة على العلم مـن التصرف واجبـة بقـدر الإمكان، فحوفظ عليه بالتصحيح؛ لأن في جمع التكسير تَصَرُّفَاتٍ كثيرةٍ .

قوله: « **ولا مزجياً** » : قال الرضي[6] في باب الجمع: والعلم الذي يبنَى جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ للـتركيب، إن لم يكـن جُزْؤُهُ الثانيَ مبنيـاً كَبَعْلَبَـكَّ أو معـدي كـرب ثُنِّيَ وجمـع نحْـوُ:

---

(١) سقطت كلمة « يجوز » من ب .

(٢) في الأصل وب : « فيجوز ذلك » وفي أ : « فيجوز إن لم يكسر » .

(٣) في أ : « عسرون » .

(٤) في أ : « عمروات » .

(٥) هذا النص والذي بعده ساقطان من الأصل .

(٦) شرح الكافية ٢/١٨٦ .

ٱلْبَعْلَبَكَّانِ وٱلْبَعْلَبَكُّونَ؛ لأن الجزئين ككلمة(١) معربة [والتثنية](٢) والجمع للمعربات، وأما اللذانِ واللتانِ واللذينِ واللتينِ وذان وتان وذين وتين فَصِيَغٌ مستأنفة(٣)، وإن كان الثاني مبنياً إما للتركيب كخمسة عشر أو لغيره كسيبويه، فالقياس أن يقال: ذَوَا سيبويهِ وَذَوُو سيبويهِ، وكذا ذَوَا خمسة عشرَ [وذَوُو خمسة عشر(٤)]، وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها: ذَوَا تأبط شراً، وذَوُو تأبط شراً اتفاقاً(٥)، وَذَوَا شاب قرناها، [وَذَوُو شاب قرناها(٦)]؛ لأن الجُمَلَ تَجِبُ حكايتها، فلا يلحقها(٧) علامتا التثنية والجمع، وكذا تقول(٨) في المسمى بها إذا لم تُجْعَلْ نُونَيْهَا مُعْتَقَبَ الإعراب نَحْوُ: جَاءَنِي ذوا مُسْلِمَيْنِ [وذو مُسْلِمِينَ(٩)]؛ لئلا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحرف .

وَشَذَّ في الإثنين: ٱلأَثَانِينَ، وإضافة ذو ومتصرفاته ههنا من إضافة ٱلْمُسَمَّى إلى اسمه، كما في ذَاتَ مَرَّةٍ(١٠).

والمبرد(١١) يجيز في نحو سيبويهِ: السَّيبَوَيْهَانِ، والسَّيبَوَيْهُونَ، مع بناء الجزء الثاني، وكذا يلزم

(١) سقطت كلمة « ككلمة » من ب .

(٢) سقطت كلمة « والتثنية » من الأصل و ب .

(٣) في ب و ج : « فصيغ مثناة » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والتكملة من نص الرضي. انظره في ١٨٦/٢، ويقتضيها السياق.

(٥) في ب : « وذو شاب قرناها » ، وفي ج : « وذوا شاب قرناها، وذوات شاب قرناها » .

(٦) تتمة يقتضيها السياق، وهي في نص الرضي ١٨٦/٢: « وذوا شاب قرناها، وذوات شاب قرناها » .

(٧) في الأصل: « ولا يحقها » وفي بقية النسخ: « ولا يلحقها » والتصويب من نص الرضي ١٨٦/٢ .

(٨) في نص الرضي: « وكذا يلزم أن يقول في المثنى والمجمع على حده المسمى بهما » شرح الكافية ١٨٦/٢ .

(٩) تتمة يقتضيها السياق، وهي موجودة في نص الرضي ١٨٦/٢ وفي ج .

(١٠) في الأصل: « كما في ذات امرأة » .

(١١) انظر المقتضب ٣١/٤، وعبارته هناك: « وأما قولهم: عمرويه وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء، إلا أن آخره مكسور... وأما كسرة آخره فلأنه أعجمي، فبني على الكسرة... وتثنى وتجمع، فتقول فيه اسم رجل: عمرويهان وعمرويهون؛ لأن الهاء ليست للتأنيث...

تجويزه في خمسة عشر علماً، وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما[١] في بعلبك ومعدي كرب[٢]، والعلمُ المركبُ[٣] تركيباً إضافياً يثنَّى ويجمع منه المضاف نَحْوُ: عَبْدَا مَنَافٍ، وعَبْدُو مَنَافٍ، فإذا كان كُنْيَةً جاز تثنيةُ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إليه معاً، كقولك في أبو زيد: أَبـو الزَّيْدَيْنِ، وآبَاءالزَّيْدِينَ، والاقْتِصَارُ على تثنية المضاف وجمعه فيها أولَى. انتهى. وفيه مخالفة لما ذكره الشيخ.

قوله: « فلا يجمع نَحْوُ: جَرِيحٍ وصَبورٍ »[٤]: قال المصنف في باب التأنيث: فصل الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمٍ وقائمةٍ، ولا تدخل هذه التاء في خمسةِ أَوْزَانٍ:

أحدها: فَعُولٍ بمعنى فاعل كرَجُلٍ صَبُورٍ وامرأة صَبُورٍ، ثم قال: ولو كان فعولٌ بمعنى مَفْعُولٍ لَحِقَتْهُ التَّاءُ نَحْوُ: جَمَلٌ رَكُوبٌ وناقة رَكُوبَةٌ.

الثاني: فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ نَحْوُ: رَجُلٌ جَرِيحٌ وامْرَأَةٌ جَرِيحٌ، ثـم قـال: فإن كان بمعنى فاعل لَحِقَتْهُ نَحْوُ: امْرَأَةٌ رحيمةٌ وظريفةٌ، فإن قلت: مَرَرْتُ بِقَبِيلَةِ بَنِي فُلَانٍ أَلْحَقْتَ التاءَ خَشْيَةَ الالتباس؛ لأنك لم تذكر الموصوف. انتهى[٥].

وهو مخالف لما أطلقه هنا، فإن قُلْتَ: أَجْمَعُ في باب التوكيد الذي يجمع بالواو والنون

(١) سقطت « كما » من أ.

(٢) في ب: « ومع معدي كرب ».

(٣) في الأصل: « والعلم والمركب ».

(٤) في(أ)زيادة شرح بعد تمام النص، وهي: [محل هذا في جريح إذا جرى على موصوفه، أما إذا لم يجر على موصوفه وخيف اللبس فإن التاء تلحقه كما في: مررت بقبيلة بني فلان، فلا يصح الإطلاق بأنه لا تقبل تاء التأنيث وعلم أن] المصنف قال في باب التأنيث: فصل ...

(٥) انظر أوضح المسالك ٤/٢٨٧

من أي القبيلين؟[1] أهو من قبيل العلمية؟ أم الصفة؟

قُلْتُ: الذي يظهر أنه من قبيل القِسْمِ الثَّاني، أعني الوصفية، نظراً إلى أصله؛ لأنه في الأصل أَفْعَلُ التفضيل، وكأن معنى: قَرَأْتُ الْكِتَابَ أَجْمَعَ، أَتَمَّ جمعاً قراءتي من كل شيء، ثم أزيل عنه معنى الوصفية، وجعل بمعنى جميعه .

تنبيه:

بقي عليه من الشروط [أن يقول: و[2]] : ألا يكون معرباً بحرفين، كما في التسهيل[3]، ليحترز عن المسمى بـ«زَيْدَيْنِ» و «زَيْدِينَ» و «اثْنَيْنِ» و«عِشْرِينَ» ونحوها .

[فصل: الملحق بجمع المذكر السالم في الإعراب]:

قوله: « وهي أُولُو وعَالَمون »...الخ: أولو: اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه، قال الرضي[4]: ومنها أولو، فإنها جمع ذو[5] على غير لفظه .

وعالمون: اسم جمع أيضاً؛ لأن واحِدَهُ أعم من العاقل وغَيْرِهِ، والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه، وقال في الصحاح[6]: والعَالَمُ: الْخَلْقُ، وَالْجَمْعُ الْعَوَالِمُ، وَالْعَالَمُونَ: أَصْنَافُ الْخَلْقِ، وهذا يدل على أنه ليس مختصاً بالعقلاء .

وقال الرضيُّ : ومنها العالمون؛ لأنه لا وصف ولَا عَلَمُ، وأما الْعَقْلُ فيجوز أن

(١) في الأصل: « القبيلتين » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٣) انظر شرح التسهيل ٧٦/١ .

(٤) شرح الرضي ١٨٤/٢ .

(٥) في الأصل: « جمع ذوا » .

(٦) انظر الصحاح ١٩٩١/٥ (علم) .

يكون على جهة التغليب؛ لِكَوْنِ بعضهم عقلاء، ويجوز أَنْ يُدَّعَي فيه الوصفُ؛ لأن العَالَمَ هو الذي يُعْلَمُ منه ذاتٌ مُوجِدةٌ ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدَّالِّ[1]. انتهى .

وفيه دلالة على أنه لا يشترطُ اتصافُ كُلِّ فرد من أفراد هذا الجمع بالعقل، بل اتصاف البعض كاف .

وأما قوله: ويجوز أن يُدَّعَى فيه الوصفيةَ ففيه بحث .

وعشرون: اسم جمع، ولا يصح أن يكون جمعاً؛ لأنه لو كان جمعاً لكان أقله ما يصدق عليه ثلاثين، وهو معلوم البطلان .

قوله: « **والثاني: جموعُ تكسيرٍ** »...الخ: القياس أن يُقَالَ[2]: بَنَوِينَ حيث جمع هذا الجمع، ولكنه جمع على أصل ابن وهو بَنَوٌ على حذف اللام تمشياً[3] في الجمع، كما حُذِفَ في الواحد، وَإِحَرُّونَ[4]: جمع حَرَّة، وهي: أرض ذاتُ حجارةٍ سودٍ نَخِرَةٍ، كأنها أحرقت بالنار، وحكى يُونُسَ فيها فَتْحَ الهمزةِ وكَسْرَها .

وأما عِضَةٌ[5]: فقيل: لامها هاءٌ، وقيل: وَاوٌ، فعلى الأول أصلها: عِضَهَةٌ من الْعِضَهِ وهو الكذبُ والبهتانُ، وفي الحديث: « لَا يَعْضَهْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً »[6] حذفت لامها،

---

(١) شرح الكافية: ١٨٤/٢ .

(٢) سقطت كلمة « أن يقال » من ب .

(٣) في ب : « ليس في الجمع » .

(٤) انظر: اللسان: (حرر): ١٨٠/٤ .

(٥) قال الكسائي: العضة: الكذب والبهتان، وجمعها عضون... ويقال: نقصانه الواو، وأصله: عِضْوَةٌ، وهو من عَضَوْتُهُ: أي فرقته، ويقال: نقصانه الهاء، وأصله: عِضْهَةٌ. الصحاح ٢٢٤٠/٦ (عضه) .
وقال الأزهري في شرح التصريح ٧٣/١: « وأصل عضه بالهاء من العضه، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: « لا يعضه بعضكم بعضاً » وقيل: أصله عضو من قولهم: عضيته إذا فرقته ...

(٦) رواه مسلم في كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها ٢٩٦/٤، ومسند أحمد ٣١٣/٥، وانظر: غريب الحديث للحربي ٩٢٣، والحديث في هذه المراجع جاء بلفظ: « لا يعضه بعضنا بعضاً » .

وعوض عنها الهاء، ويدل لهذا هذا القولِ تصغيرها على عُضَيْهَةٍ.

وعلى الثاني: أصلها: عِضَوٌ من قولهم: عَضَّيْتُهُ تَعْضِيَةً إذا فَرَّقْتَهُ، قال رؤبة:

وَلَيْسَ دِيْنُ اللهِ بِالْمُعَضَّى (١)

يعني بالمفرق،ويدل لهذا القول أنها تجمع على عِضَوَاتٍ، والجمع يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله.

وأما عِزَةٌ وعِزِينَ فَالْعِزَةُ(٢): الفرقة من الناس وأصلها عِزَيٌ، فَالْهَاءُ عوضٌ من الياء، وتجمع على عِزًّي بوزن فِعَلٍ، وعلى عِزِينَ كما ذكره المصنف، والْعِزِينُ: الْفِرَقُ المختلفةُ؛ لأن كل فرقة تَعْتَزِي إلى غيرِ من تَعْتَزِي إليه الأخرى.

وأما ثبة فقال في الصحاح(٣): والثبة الجماعة، وأصلها ثُبَيٌ والجمع ثُبَاتٌ وثُبُونَ وثِبُونَ وَأَثَابِيُّ، ثم قال: والثُّبَةُ أيضاً وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه؛ لأن أصله ثُوَبٌ، كما قالوا: أقام إقامة، وأصله إقواماً، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل، وقال في باب الباء: [وثَابَ الرَّجُلَ يثُوبُ ثَوباً وثوباناً: رجع بعد ذهابه، [وثاب الناس: اجتمعوا، وكذلك الماء إذا اجتمع في الحوض، ومثاب الحوض وسطه(٤)] الذي يثوب إليه الماء إذا اسْتُفْرِغَ، وهو الثُّبَةُ أيضاً، والهاء عوض من الواو(٥) الذاهبة من عين الفعل. انتهى.

وحينئذ فالثبة التي بمعنى وسط الحوض لا تجمع بالواو والنون أصلاً؛ لأن المحذوف عينها لا لامها.

(١) ديوان رؤبة ٨١، وشرح شذور الذهب ٦٠، وشرح التصريح ٧٣/١.

(٢) والعزة: الفرقة من الناس، والهاء عوض من الياء، والجمع عزًى على فِعَل، وعِزُون وعُزُون. انظر الصحاح ٢٤٢٥/٦ (عزا).

(٣) انظر الصحاح (ثوب). ولم أجد ما قبل كلمة (والثبة أيضاً) في الصحاح

( ) [illegible]

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) في أ: «عوض من الهاء».

قوله: « والثاني: جموع تكسير[1] »...الخ: إن قيـل: قولـه بَعْدَ ذلـك: ولم يكسـر في باب سَنَةٍ يدفع قولَه[2]: جموع تكسير، قيل: إن مُرَادَه بقوله: جموعُ تكســير أي: جُمُـوعٌ تغير فيها بناء الواحد .

وبقوله: ثانياً : ولم يكسر أي: لم يجمع على صيغة من صيغ جموع التكسير [التي تأتي في باب جموع التكسير] فلا تدافعَ .

فائدة[3]:

وقال في التسهيل[4]: وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو عدة وثبة علمين، ومن إعراب بحرفين، ومن تركيب إسناد أو مزج، وبكونـه لمـن يعقـل، أو مشبهاً به علماً أو مصغراً أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصِدَ مَعْنَـاه، خلافاً للكوفيـين في الأول والأخير، وكون العقل لبعض مثنى أو مجموع كاف. انتهى .

قوله: « أو مشبهاً به » ليدخل نحو: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[5] .

وقوله: « أو مصغراً » : يريد به إذا اجتمعت الشروط وانتفى كونه علماً وخَلَفَهُ كونه مصغـراً فإنـه يجمـع بـالواو والنـون حينئـذ، فنقـول في رُجَيْـلٍ: رُجَيْلُـونَ، وفي أُحَيْمِـرٍ: أُحَيْمِرُونَ.

وقوله: « في الأول » : يعني الخُلُوَّ مـن تـاء التـأنيث فـإنهم يجيزون جمـع طَلْحَـةَ علـى طَلْحُونَ .

(١) تكرر هذا النص، واختلف شرحه .

(٢) في الأصل: « يدفع قوله: جموع بقوله جموع تكسير » .

[illegible]

(٣) سقطت كلمة « فائدة » من ب .

(٤) انظر شرح التسهيل ٧٦/١ .

[illegible]

(٥) سورة يوسف: الآية: ٤ .

وقوله: « فِي ٱلأَخِيرِ[١] » : يعني أَنَّ الكوفيينَ لا يشترطون قَبُولَ تاء التأنيث إِنْ قُصِدَ معناه .

قوله: « ولا في اسمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ[٢] » : هذا راجع إلى قوله أولاً: وَعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث، فإن كان العوضُ فيه غَيْرَهَا لا يجمع هذا الجمعَ، فإن جمع يكون شاذاً كما ذكر.

واعلم أن اسماً أصله سَمَوٌ عند البصريين؛ لأنه عندهم مشتق من السُّمُوِّ، فيكون حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوِّضَ منها الهمزةُ، وأصل أُخْتٍ: أَخَوٌ، وبنت: بَنَوٌ، حذفت لامها وعوض عنها تاء التأنيث لَا هَاؤُهُ .

قوله: ولَا فِي نَحْوِ: شَاةٍ »...الخ: راجع إلى قوله: وَلَمْ يُكَسَّرْ، ومقتضاه أن كل ما كُسِّرَ مما هو ثلاثيٌّ حذفت لامه، وعوض عنها هاء[٣] التأنيث، أنه لا يجمع هذا الجمعَ، فإن وجد منه ما جمعَ هذا الجمعَ كان شاذاً .

قوله: « نون المثنى وما حُمِلَ عليه مكسورةٌ » : بخلاف نون الجمع؛ لأن أصل هذه النونِّ أن تكونَ ساكنةً؛ لأنها حرف مبني إلا أنها حُرِّكَتْ لالتقاء، الساكنين، والأصل في تحريك الساكن الكسرُ،فَاسْتَأْثَرَتْ بالأصلِ؛ لأنها قبل نون الجمع، (ثُمَّ فُتِحَ نُونَ الجمع[٤]) فرقاً بينهما ولم تُضَمَّ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ .

ثم اعلم أن الرضيَّ[٥] اختار أن نون المثنى والمجموعِ كالتنوينِ في الواحد في

---

(١) في أ : « قوله في الآخر » .

(٢) في جميع النسخ: « ولا في نحو اسم » وما أثبته هو الموجود في نص التوضيح .

(٣) في ج : « وعوض عنها تاء التأنيث » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٥) شرح الكافية ١/٨٥ (قاريونس) .

معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة، وأنها غَيْرُ مضافةٍ، وَفَرَّقَ بينهما بأن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلافها، فإنها لا يَشُوبُهَا[1] من المعاني الخمسة شيء، وسقوط التنوين مع لام التعريف لِاسْتِكْرَاهِ اجتماعِ [حرف][2] التعريفِ مع ما يكون علامة للتنكير في الجملة، ولا كذلك النونُ، وكذا يسقط التنوينُ في نَحْوِ: يا زيدُ، ولا رَجُلَ، بخلاف النون لأنها ليست للتمكين[3] كالتنوين، ونُقِلَ عن سيبويه[4]: أن النونَ في الأصل عوض عن حركة الواحد وتنوينه معاً؛ لأن حروف المدِّ عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة، فجيء بالنُّونِ بعدها عوضاً من الحركة والتنوينِ اللَّذَيْنِ كان المفرد يَسْتَحِقُّهُمَا، ثم إنه رَجَّحَ جَانِبَ الحركة مع اللام، أَيْ: جُعِلَ عوضاً منها بعد ما كان عوضاً منهما، فثبت معها ثبات الحركة، وجَانَبَ التَّنْوِينَ مع الإضافة فَحُذِفَ معها حَذْفَهُ، فهي في نحو[5]: جَاءَنِي رَجُلَانِ يا فتَىً، عوض منهما[6]، وهو الأصل، وفي الرجلان[7] عوضٌ من الحركةِ فقط، وفي رجلا زيد[8] عوضاً من التنوين، وفي رجلان وقفاً ليس عوضاً منهما، واستبعد ماقاله .

وحكي عن بعضهم أنها[9] بدل من الحركة وحدها، وعن بعضهم أيضاً

(١) في الأصل: « لا يعوبها » .

(٢) سقطت كلمة (حرف) من الأصل.

(٣) سقطت كلمة « للتمكين » من الأصل ومن ب .

(٤) انظر الكتاب ١٨٧/١ .

(٥) سقطت كلمة « نحو » من الأصل .

(٦) في أ : « منها » .

(٧) في ب : « وفي الرجل » .

(٨) في الأصل: « وفي رجلان بدل » .

(٩) في أ : « أنه » .

أنها بَدَلٌ مِن تَنوِينَيْنِ في المثنى، ومِن أَكْثَرَ في الجمعِ .

قوله:

« وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينَ[١] »:

في تمثيله به تنبيه على أن هذا لا يصلح أن يكون شاهداً على أن جَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وما يُلْحَقُ به يلزمه الْيَاءُ، ويعرب بالحركات على النون .

قوله: « الباب الرابع »...الخ: لم يقل: جمعَ المؤنَّثِ السالِم كما قال: جَمْعَ المذكرِ السالِمِ؛ لأنه بصدد ما أعرب بطريق النيابة بالكسرة عن الفتحة، وهو لا يختص بجمع المؤنث السالم .

قال في التسهيل: يجمع بالألف والتاء قياساً ذُو تَاءِ التأنيث مطلقاً، وعلم المؤنث مطلقاً، وصفة المذكر الذي لا يعقلُ، ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلَى فَعْلَانَ، أو فَعْلَاءَ أَفْعَلَ غَيْرَ منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكماً، وما سوى ذلك مقصور على السماع[٢]. انتهى .

وقال الرضيُّ في باب جمع المؤنث السالم: ويجمع هذا الجمعَ مطرداً — وإن لم يكن مؤنثاً ـ علمُ غَيْرِ العاقلِ الْمُصَدَّرِ بإضافةِ ابنٍ وَذُو نَحْوُ: ابْنُ عِرْسٍ، وذو الْقِعْدَةِ، وذُو الْحِجَّةِ، ثم قال: وإن كان المؤنث صفة ... ، فلا يخلو[٣] من أن

---

(١) قائله جرير، وهو من الوافر، ... الديوان ٢/٥٧٧ والعيني ١/١٨٧ . ٢١٨
وانظر: شرح التسهيل ١/٧٢-٨٥-٨٦، وقد نسب هذا البيت في الدرر إلى سحيم بن وثيل، والبيت كاملاً:

وماذا يبتغي الشعراء مني ... وقد جاوزت حد الأربعين

(٢) انظر شرح التسهيل ١/١١٢ .

(٣) في الأصل: ... (؟) فلا يخلوا .

يكـون فيـه علامـة تـأنيث أو لاَ، فـإن كـان فيـه[1] جمـع بـالألف والتـاءِ سـواءٌ كـان صفـةً لمذكـرٍ حقيقـيٍّ، كرجَـالٍ [ربعات] أو لاَ، كضاربـاتٍ، وحُبْلَيَـاتٍ[2]، إلا أن يكـون فَعْلَـى فَعْلاَنَ أو فَعْلاَءَ أَفْعَلُ، فإنهما لم يجمعا بالألف والتاء حملاً على مُذَكَّرِيهِمَا اللَّذَيْـنِ لم يُجْمَعَا بـالواو والنـون لِمَا ذَكَرْنَـا .

وأجـاز ابنُ كيسـانٍ[3] مِمَّا[4] ذَكَرْنَـا: حَمْرَاوَاتُ وسَـكْرَانَاتُ[5]، كمـا أجـاز[6] أَحْمَرُونَ وسَـكْرَانُونَ، فـإن غَلَبَتْ الاسمية على إِحْدَاهُمَا جاز اتفاقاً كقولـه ﷺ : « لَيْسَ فِي الخَضْـرَاوَاتِ صَدَقَـةٌ[7] » وكـذا كُـلُّ فَعْـلاَءَ[8]، أو فَعْلَـى سُمِّـيَ بـه غَـيْرُ المذكـر الحقيقـيِّ، وإن لم يكـن في الصفـة المؤنثـة علامـة تـأنيثٍ ظـاهرةٍ ولم تكـن خماسيةً أصليةَ الحروفِ لم تجمع بـالألف والتـاء، سـواء كـان لـه مذكـر يشـاركه في اللفـظ كجريـح وصبـور، وسـائرِ مـا يستوي فيه مذكـره ومؤنثـه حمـلاً لهـا علـى

(١) سقطت « فيه » من الأصل .

(٢) في الأصل: « وحلبات » .

(٣) انظر ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا ١١٠ .

(٤) نص الرضي: « كما ذكرنا » .

(٥) في الأصل: « وسكرانات » [illegible]

(٦) في الأصل: « كما أجازوا » .

[illegible]

(٧) هذا الحديث أخرجه الترمذي في سننه ٣/١٣٢-١٣٣، باب ما جاء في زكاة الخضروات، وأخرجه الدار قطني في سننه ٢٠٠، وأخرجه من طريق آخر ٢٠١، والحديث مرسل ضعيف من كل طرقه. انظر فيض القدير ٥/٣٧٣، وميزان الاعتدال ١/٢٣٨، وذكره السيوطي في الجامع الصغير ٢/٢٨٠ برواية: « ليس في الخضروات زكاة » . وانظر التبصرة والتذكرة ٢/٦٧٢
وانظر شرح الكافية ٢/١٨٧ .

(٨) في الأصل: « وكذا كل فعلان » .

[illegible]

مُذَكَّرَاتِهَا الْمُمْتَنِعَةِ[١] الجمع بالواوِ والنونِ، أو لم يكن له مُذَكَّر، كحَائِضٍ، وطَالِقٍ، ومُطْفِلٍ، فرقاً بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء، فإن ذَا التاء فيه معنى الحُدُوثِ الذي هو معنى الفعلِ، وفعل المؤنث يَلْحَقُهُ ضميرُ جَمْعِ المؤنثِ نَحْوُ: تَضْرِبْنَ، فَأُلْحِقَ ذو التاءِ أيضاً[٣] علامة جمع المؤنث، أي الألفُ والتاءُ، وأما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعلِ فلم يُجْرَ مُجْرَاهُ في لِحَاقِ علامة جمع المؤنث إياه، بل جُمِعَ جَمْعَ التكسير نحو: حَوَائِضٍ وحُيَّضٍ، ومَطَافِلٍ، فإن كان صفة المؤنث المجرد عن العلامةِ سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختصت بالمؤنث خماسيةً [أصليةً[٤]] الحروفِ كالرجل أو المرأة الصَّهْصَلِقُ، والمرأة الجَحْمَرِشُ، جمعت بالألف والتاء لاستكراهِ تكسيرها فيقال: نسوة صَهْصَلِقَاتٌ وجَحْمَرِشَاتٌ[٥] انتهى.

ولْنَذْكُرْ شيئاً من أحكام هذا الجمع، فنقول: كل ما هو على وزن فَعْلٍ وهو مؤنث بتاء ظاهرةٍ أو مقدرةٍ[٦] كَدَعْدٍ، وجَفْنَةٍ، فإن كان صفةً كصَعْبَةٍ، أو مضاعفاً كمَرَّةٍ، أو معتل العين كَبَيْضَةٍ وجَوْزَةٍ، وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء، وإن خلا من هذه الأشياءِ وجب فتح (عينه[٧] كتَمَرَاتٍ، ودَعَدَاتٍ، والتزم في جمع جَبَّةٍ: جَبَاتٍ بفتح العين؛ لأن في جبة لُغَتَيْنِ فتح) العين وإسكانها، والفتح أكثر، فَحُمِلَ الجَمْعُ على المفرد المشهور، وقيل: لَمَّا لَزِمَ التَّاءُ في جَبَةٍ[٨] لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال: شاة

---

(١) في أ: « الممتنعة لا تجمع بالواو والنون ».

(٢) قال في اللسان (طفل): وليلة مُطْفِلٌ، تقتل الأطفال ببردها، والمُطْفِلُ: ذات الطفل من الإنسان

(٣) سقطت كلمة « أيضاً » من ب.

(٤) سقطت كلمة « أصلية » من الأصل.

(٥) انظر شرح الكافية ١٨٧/٢-١٨٨ مع تصرف يسير.

(٦) في أ: « ظاهر أو مقدر ».

(٧) في ب: « وجب فتح عينه في الجمع كتمرات ».

(٨) انظر الصحاح ٢١٨/١ (جب)، واللسان ٧٣٧/١ (جب).

الجَبَة؛ إذا قَلّ لبنُها، صار كالأسماء في لزوم التاء نحْوُ: جَفْنة وقَصْعة، وأجاز المبرّدُ[1] إسكان عين الجَبَات قياساً لا سماعاً، وَغَلَّبَ الفتحَ في جمع رَبْعَة؛ لتجويز بَعْضِهِم فتح عين الواحد[2])،ويجوز إسكان عين ما استحقّ الفتحَ من عين فَعَلات للضرورة،قال ذُو الرُّمَّة:

أَبَتْ[3] ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ   خَفُوقاً وَرَفْضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ[4]

نص على هذا الرضي[5].

قوله: « كَقُضَاةٍ وَغُزَاةٍ »: أصل قُضَاة: قُضَيَة، وَغُزَاة: غُزَوَة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلب ألفاً.

قوله: « نحو: رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ »: وليس التنوينُ في عرفاتٍ للصرف؛ لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، بل للمقابلة.

(**قوله: « وسَكَنَتْ أَذْرِعَاتٌ[6] »** : أذرعاتٌ: جمع أَذْرِعَة، وَأَذْرِعَة جمعُ ذِرَاع، وحقه أن يجمع على أَذْرُع لا على أَذْرِعَة) .

قوله: « وبعضهم يترك تنوين ذلك » : واعلم أنه قد اجتمع في عرفاتٍ حالة التسمية بها أمران، مراعاة أحدهما مُخِلّة بمراعاة الآخر؛ لأن جر ما لا ينصرف محمول على نصبه، ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره، فإن راعينا الجمع أتبعنا نَصْبَهُ جَرَّهُ، وإن راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محمولاً على نصبه، فَرَاعَى هَذَا الْبَعْضُ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحَسَبِ الإمكان، فَحَذَفَ التنوينَ وإن لم يكن تنوين صرف، إلا أنه[7] مشبه له في

---

(١) المقتضب ١٩١/٢ .

(٢) إلى هنا بنصه من شرح الرضي ١٨٩/٢ .

(٣) في (أ): « أتت » .

(٤) ينظر الديوان ١٣٣٢، وانظر المقتضب ١٩٢/٢، وشرح الكافية ١٨٩/٢ ، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه: تسكين قاف: (رَقْصَات) للضرورة .

(٥) شرح الكافية ١٨٩/٢ .

(٦) هذا النص بشرحه ساقط من الأصل وأ وب .

(٧) في أ : « إلا أن مشبه » .

الصورة . مراعاةً لما لا ينصرفُ، وإعرابه[1] في حالة النصب بالكسر مراعاةً لجمع المؤنث السالم .

قوله: [في الباب الخامس[2]] « إلا إنْ أضيفَ » : ينبغي أن يكون اشتثناءً من قوله: « فإنه يجرُ بالفتحةِ » ، ويكون التقدير على هذا : إلا إن أضيف أو دخلته أل فإنه لا يجر بالفتحةِ، ويفهم منه أنه يجر بالكسرةِ، وحينئذٍ يكون المصنفُ ساكتاً عن تسميته منصرفاً أو غَيْرَ منصرفٍ، أو مفصلاً في تسميته .

تنبيهان:

الأول: قوله: « إلا إن أُضِيفَ » ظاهرٌ في أن الاسم إذا كان غَيْرَ منصرفٍ، وأضيف أو دَخَلَتْهُ أل يكون غَيْرَ منصرفٍ، وفي المسألة مذاهب:

أحدها: أنه يصير منصرفاً مطلقاً .

وثانيها: أنه يكون غير منصرف مطلقاً .

وثالثها: إن كان في حالة الإضافة أو دخول أَلْ عَلَيهْ شَيْءٌ[3] يقتضي منع صَرْفِهِ فهو غير منصرف، وإلا فلا، وكلام المصنف ماشٍ على المذهب الثاني، و الأرجح الثالث.

الثاني: الإضافة المقدرة في حكم الملفوظةِ نحو: قولهم: ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ في رِوَايَةِ مِنْ خَفَضَ على نية لفظ المضاف إليه، و« أولُ »: فيه الوصف ووزن الفعل.

الثالث: إنما جُرَّ بالكسرةِ إذا دخلتهُ أل أو أضيفَ؛ لأنه[4] اتصل به ما هو

---

(١) في أ : « وأعربه » .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومن أ وب .

(٣) في حاشية ج : « شيء فاعل كان وهي تامة » وسقطت كلمة « شيء » من أ .

(٤) في ب : « إلا أن اتصل به » .

من خصائص الأسماء، فبعد عن شبه الفعل، فأعرب بالكسرة على الأصل، لا يقال: حرف الجر أيضاً من خصائص الأسماء، فينبغي أن يُرْجَعَ معه إلى الأصل كما ذَكَرْتَ؛ لأنا نقول: فرق بين خاصيته وخاصيته؛ لأن كلاً من الإضافة وأل من الخصائص الممتزجة بالاسم الصائر معه ككلمةٍ واحدة، ألا ترى أن العاملَ يَتَخَطَّى "أل" ويعمل فيما هو مَدْخُولها؛ لأجل شدة الامتزاج، وأن المضاف يتعرف بالمضاف إليه، ويكتسب منه[1] التذكير والتأنيث، ويصير المضاف إليه علامةَ تمامه، وهذا أدل دليلٍ على شدة الامتزاج، ولا كذلك حَرْفُ الجر .

قوله: « ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾[2] »: في تمثيله بهما لِمَا "أل" فيه موصولة نظر؛ لأنهما صفتان مشبهتان، وأل الداخلة عليهما مُعَرِّفَةٌ لا موصولة على الصحيح من الأقوال الثلاثة.

والجواب: أن هذا مثال، فيكفي لصحة التمثيل به كونه صحيحاً على قولٍ .

قوله:

« رَأَيْتُ ٱلْوَلِيدَ بنَ ٱلْيَزِيدِ ....[3] » :

أل في الوليدِ للمح الصفة، ومثلها في: الحسن والحسين، وفي اليزيد زائدة، "ورَأَى" بمعنى علم، "مباركاً": مفعول ثان لا حال، قال الرضيّ[4]. قوله[5] [في الأمثلة

(١) لا الأصل: ويكتسب معه.

(٢) سورة هود: الآية: ٢٤ .

(٣) هذه قطعة من بيت من الطويل لابن ميادة، يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان. انظر خزانة الأدب ٣٢٧/١-٣٢٨، والعيني ٢١٨/١، وشرح المفصل ٤٤/١، وشرح التشهيل ٤١/١، والبيت بتمامه:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

(٤) شرح الكافية ٢٤/٤ (قاريونس) .

(٥) أي ابن هشام ٧٤/١

الخمسة]: ألف الإثنين[1] يشمل ما إذا كانت ضميراً أو حرفاً .

قوله: « **فإنَّ رفعها** »[2]...الخ: اعلم أنهم أرادوا أن يعربوا هذه الأفعالَ بالحروفِ، كإعراب نظيرها من الأسماءِ لِأَنَّ يَضْرِبَانِ مِثْلُ ضَارِبَانِ، ويَضْرِبُونَ مثل ضَارِبُونَ، وتَضْرِبِينَ مثل ضَارِبِينَ في مطلق الحركات والسكنات، وقد جعلوا علامة الرفع في ضاربون واواً، ولا يمكنهم ذلك[3] في يضربون؛ لِأَنَّهُ يؤدي إلى اجتماع متماثلين، فجعلوا النون علامة الرفع؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة، ثم حذفوها لأجل الجازم، ثم حملوا النصب عليه[4]، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء، وأما يقومان فلا يمكنهم أن يجعلوا علامة رفعه ألفاً كضاربان؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع متماثلين، وقد ثبت أن النون علامة رفع[5] في يقومون، فجعلت كذلك في يقومان وتقومين .

قوله: « **فإنَّ جَزْمَهنَّ بحَذْفِ الأخير** »: المحققون على أن الجازم إنما يَحْذِفُ الحركةَ وحرف العلة. إنما يُحْذَفُ عند الجازم؛ لأنه إنما حذف لئلا يلتبس المرفوع بالمجزوم .

قوله: « **وإما على العطف على المعنى** »: هذا هو الذي يسميه النَّحْوِيُّونَ العطفَ على التَّوَهُّمِ في غير القرآن، وأما فيه فلا يحسن ذلك، وقال ابن مالك في توضيحه[6] على البخاري في قوله ﷺ : « فَلْأُصَلِّ لَكُمْ[7] » : وَيَحْتَمِلَ أن يكون لام الأمر، وثَبَتْ الْيَاءُ في

(١) في أ : « الألف الإثنين .
(٢) يقصد الأفعال المعتلة الآخر
(٣) سقطت كلمة « ذلك » من ب .
(٤) في ب : « ثم حملوا النصب عليه، ثم حملوا كما فعلوا » .
(٥) في أ : « علامة رفعه » .
(٦) انظر شواهد التوضيح ١٨٦ .
(٧) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٢٠/١، والأذان ١٦١، ومسلم في المساجد ٢٦٨، وأبو داود في الصلاة ٧٠، والنسائي في الإمامة ١٩-٢٠، ومالك في الموطأ، باب السفر ٣١، والدارمي في الصلاة ٦١ . ورواية الحديث كما في البخاري ﴿فَلْأُصَلِّ لَكُمْ﴾ .

الجزم إجراء للمعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل: ﴿ مَنْ يتقي ويَصْبِرْ ﴾[١] .

قوله: « **ويجوز مع الجازم** »...الخ: فيه لف ونشر مشوش[٢]؛ لأن قوله: « بناء على الاعتداد بالعارض » راجع إلى الحذف، وقوله: « وعدمه » : راجع إلى الإثبات .

قوله: « **في الاسم**[٣] » : يحترز به عن الفعل .

وقوله: « **المعرب** » : يحترز به عن المبني نحو: ذي وتي .

وقوله: « **لازمة**[٤] » : يحترز به عن الأسماء الستة حالة النصب[٥] والجر .

وقوله: « **مكسور ما قبلها** » : يحترز به[٦] عن نحو: ظَبْيٌ .

---

(١) سورة يوسف: الآية: ٩٠ . انظر التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ٢٣١ وقراءة قنبل إثبات الياء في الوصل والوقف .

(٢) هذا باب من أبواب علم المعاني .

(٣) في أ و ج : « قوله: الاسم » من نص الأوضح ٨١/١ .

(٤) في الأصل: « اللازمة » .

(٥) سقطت كلمة « النصب » من الأصل .

(٦) سقطت « به » من ح .

هذا باب النكرة والمعرفة

[النكرة والمعرفة[١]] مصدران في الأصل، ثم نقلا وسمي بهما نوعانِ من الأسماء .

والنكرةُ: ما لم يَخُصَّ الواحدَ من جنسه، واعلم أنه لا يشترط في النكرة كَثْرَةَ الأفراد المندرجة تحتها، بل العبرة أن يكون وضْعُهَا على الشيوع، ألا ترى أن شمساً وقمراً نكرتان وإن لم يوجد منهما إلا شمس واحدة وقمر واحد، وأما جمعهما فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم، والقمر في كل شهر، فكأن أفرادها متعددة .

والمعرفة على ما قال ابنُ الحاجبِ[٢]: ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، ومَاعُرِّفَ بالألف واللام، والنداءُ، والمضاف لواحد منها[٣] معنىً.

قال الرضي[٤]: قوله: « بعينه » : احتراز عن النكرات، ولا يُرِيدُ به أن الوَاضِعَ قَصَدَ في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده إلا[٥] الأَعْلَامَ، ثم قال: ويدخل في هذا الحد العلم المُنَكَّرُ نَحْوُ: رب زَيْنَبٍ وسعادٍ لَقِيتُهُمَا؛ لأنهما وُضِعَا لشيء معين، ويدخل المضمر في: ربه رجلاً، ونعم[٦] وبئس رجلاً، والحق أنه مُنَكَّرٌ، ولا يُعْتَرَضُ على هذا الحدِّ بالضميرِ الراجع إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو: جاءني رجل فضربته؛ لأن الضمير للجائي دون غيره، ثم قال: والأصرح

(١) سقط ما بن المعقوفين من الأصل .

(٢) الكافية ١٦٥ .

(٣) في أ : « لواحد مهما » .

(٤) انظر شرح الكافية ١٢٨/٢ .

(٥) سقطت « إلا » من ب و ح .

(٦) في أ : « ونعم رجلاً، وبئس رجلاً » .

في رسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فيدخل فيه جميع الضمائر، وإن عادت إلى النكرات، والْمُعَرَّفِ باللام العهدية، وإن كان المعهود نكرة إذا كان المنكر المعود إليه أو المعهود مخصوصاً قَبْلُ بحكم؛ لأنه[١] أشير بهما[٢] إلى خارج مخصوصٍ وإن كان منكراً، وأما إن لم[٣] يختص المعود إليه [بشيء[٤]] قَبْلَهُ، نحو: أرجل قائم أبوه؟ و:

* أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ؟ * [٥]

كما يجيء فيه البحث في باب كان، ونحو: ربه رجلاً، وبئس رجلاً، ونعم رجلاً، وَيَا لَهَا قِصَّةً، ورب رجل وأخيه، فالضمائر كلها نكرة إذ لم يسبق اختصاص المرجوع إليه بحكم، ولو قُلْتَ: رب رجلٍ كريم وأخيه، لم يجز، ثم قال: ويدخل فيه الأعلامُ حال اشتراكها، نحو: محمدٌ وعليٌّ، إذ يشار بكل واحد منهما إلى مخصوص عند الوضع، ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو[٦]: جاءني رجل تعرفه، أو [رجل] هو أخوك؛ لأن رجلاً لم يوضع للإشارة إلى مختص، ثم قال: فقولنا: ما أشير به، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بكون الإشارة فيه حسية بالوضع كما مر في بابه، وإنما قلنا: إلى خارج؛ لِأَنَّ كُلَّ اسم فهو موضوعٌ للدلالة على ما سبق عِلْمُ المخاطبِ بكون ذلك الاسم دالاً عليه، ومن ثم لا يحسن أن يُخَاطَبَ بِلِسَانٍ مِنَ الْأَلْسِنَةِ إلا مَنْ سَبَقَ مَعْرِفَتُهُ لَه[٧].

---

(١) في أ: « لأنه أشير به ».

(٢) في الأصل و ب و ج: « أشير بها » وما أثبته من نص الرضي ١٢٨/٢.

(٣) في أ: « وأما لم يخص المعهود ».

(٤) سقطت كلمة « بشيء » من الأصل.

(٥) قائله: خراش بن زهير. انظر الكتاب: ٤٨/١ - هارون والخزانة: ٢٣٠/٣.

(٦) في الأصل: « نحو جاءني رجل تعرفه أو هو أخوك ».

(٧) انظر شرح الرضي ١٢٨/٢ بتصرف.

والنكرةُ قال ابنُ الحاجبِ: ما وضع لشيء لا بعينه[١] قال الرضيُّ: حَدُّهَا على ما ذكرنَا من حَدِّ المعرفة، ما لم يشر به إلى خارج إشارة وضعية، والاحترازات تفهم من حد المعرفة، ثم ذَكَرَ ما حاصله أن النكرةَ في سياق النفي والنهي والاستفهامِ تستغرق الجنس ظاهراً، مفردةً كانت أو غيرها، ويحتملُ أن لا تستغرق احتمالاً مرجوحاً، فلهذا أتى بالقرينة نحو: ما جاءني رجل واحد بل رجلان، أو بل رجالٌ، ومع الإطلاق أيضاً يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، فلهذا كان «لا رجل» ظاهراً في الاستغراق محتملاً لسواه، وإذا دخلها «مِنْ» ظاهراً نحو: ما جاءني مِنْ رَجُلٍ، أو مقدراً نحو: لا رجل أي: لا من رجل، فهو نص في الاستغراق، و «مِنْ» هذه وإن كانت زائدةً كما ذَكَرَ النحاةُ لكنها مُفِيدَةٌ لنص الاستغراق[٢]، فإن أصلها مِنْ الابتدائية، لَمَّا أريد استغراق الجنس ابْتُدِئَ فيه بالجانب المتناهي، وهو الأَحَدُ، وتُرِكَ الجَانِبُ الأعلى الذي لا يتناهى؛ لكونه غَيْرَ محدودٍ، فكأنه قيل: ما جاءني هذا الجِنْسُ من واحدهم إلى ما لا يتناهى .

وإن وقعت لا[٣] في سياق الأشياء الثلاثة[٤] فظاهرها عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق[٥] مجازاً كثيراً، وإن كانت مُبْتَدَأَةً كَتَمْرَةٌ خَيْرٌ من زيتونة[٦]، ورجل خير من امرأة، وقليلاً في غيره كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ﴾[٧] والدليل على كونه

(١) الكافية ١٦٦ . وشرحها ٢/١٤٥

(٢) في ج : « لنص الاستغراق كأن أصلها » .

(٣) [illegible]

(٤) في نص الرضي : « وإن وقعت النكرة لا في سياق الأشياء الثلاثة » .

(٤) يقصد: النفي والنهي والاستفهام، وانظر ما سبق قبل سطور .

(٥) في ج : « وقد تكون لاستغراق » .

(٦) المثال في كتب النحو هكذا: تمرة خير من جرادة. وانظر شرح الرضي ٢/١٣٤، وفيه: « تمرة خير من زنبور». وما الأصل (كتمرة)

(٧) سورة الانفطار: الآية: ٥ .

مجازاً في العموم مع الْمُوجَبِ، بخلاف الْمُعَرَّفِ(١) باللام تعريفاً لفظياً نحو: الدينارُ خير من الدرهم: أن الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق بلا لام، والسبق إلى الفهم بلا قرينة من أقوى دلائل الحقيقة(٢).

ولهم في حدها أيضاً عباراتٌ أُخَرُ:

إحدها: النكرة ما دل على شيء لا بعينه . وقيل: ما شاع في أمته .

والمعرفة: ما خَصَّ واحداً دون الآخَرِ . وقيل: ما دل على شيء بعينه

قوله: « **نكرة وهي الأصل** »: إنما كانت أصلاً(٣) (والمعرفة فرعاً(٤))؛ لأن النكرة لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، والمعرفة تحتاج إلى قرينة، وما يحتاج إلى قرينة(٥) فرع عما لا يحتاج .

واعلم أنه حصر النكرة في نوعين:

أَحَدُهُمَا: ما يقبل «أل» المؤثِّرَةَ لِلتَّعْرِيفِ .

والثاني: ما لا يقبلها، ولكنه واقع موقع ما يَقْبَلُهَا، فَيَرِدُ عليه الأسماء المتوغلة في الإبهام، فإنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، فتخرج من حد النكرة، مع أنها نكراتٌ، ويَرِدُ عليه أسماءُ الفاعلين والمفعولين، فإنها لا تقبل [«أل» المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، ويمكن أن يقال: إنها تَقْبَلُهَا(٦)] إذا غلبت عليها الاسمية، وحينئذ فلا إشكال، وفي(٧) هذا الجواب نظر؛ لأن الأعلام على هذا تكون

(١) في الأصل: و ب و ج : « المعرفة » .

(٢) انظر شرح الرضي ٢/١٤٥ .

(٣) في أ : « إنما كانت النكرة أصلاً » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

(٥) في أ : « وما يحتاج فرع عما لا يحتاج » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٧) سقطت « في » من ب .

نكرات؛ لأنها تقبل أل المؤثرة للتعريف في الجملة .

قوله: « **نحو ذي** » : لا يقال: القول: بأن ذي نكرة؛ لكونها واقعة موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف مُشْكِلٌ؛ لأن الذي يقع هو مَوْقِعَه صَاحِبٌ، وهو اسم فاعل، وأَلْ الدَّاخِلَة على اسم الفاعل فيها أقوالٌ، أَصَحُّهَا: أنها موصول اسمي، فلا يكون صَاحِبٌ نَكِرَةً؛ لأنه يقبل أل المؤثرة للتعريف، فينبغي أن يكون ذُو معرفة؛ لأنا نقول: صاحب من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية، [فتكون أل الداخلة عليه مُعَرِّفة[1]]، فتكون نكرة فيلزم أن تكون ذو نكرة .

قوله: « **سكوتاً** » : إنما قال ذلك لينبه على أن التنكير في اسم الفعل راجع إلى المعنى المصدريّ لا إلى مدلوله؛ لأن مدلوله المعنى المَصْدَرِيُّ مع الزمان إما بواسطة، أو بلا واسطة، هذا إذا قلنا: إن مدلوله الحدث والزمان أو اللفظ الدال عليهما .

قوله: « **وهي عبارة عن نوعين** »...الخ: فيه بحث؛ لأنه يَرِدُ عليه أسماء الفاعلين والمفعولين حالة اقترانهما بأل، فإنه يصدق عليها أنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف، ولا هي واقعة موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف .

قوله: « للمح الأصل » : أولى من قول بعضهم: للمح الوصف؛ لأن أل هذه قد[2] يكون مَدْخُولُهَا وصفاً، وقد لا يكون وصفاً .

قوله: « **يَا رَجُلُ لِمُعَيَّنٍ** » : إنما قُيِّدَ به؛ لأنه إذا لم يكن معيناً يكون من قسم النكرة .

قوله: « **المضمر والضمير** »...الخ: اعلم[3] أن مَدْلُولَهُمَا الأَلْفَاظُ الموضوعةُ لِمُتَكَلِّمٍ أو

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) سقطت كلمة « قد » من الأصل .

(٣) في أ : « اعلم أن لفظ المضمر والضمير مدلوله » .

مُخَاطَبٍ أو غَائِبٍ، وليست أو في قوله: « أو لمخاطب » للشك، بل لِلتَّقْسِيمِ .

واعلم أن قوله: « ما وضع لمتكلم كَأَنَا » ظَاهِرُهُ موافقة الكوفيين، فإنهم يقولون: إن الضمير « أنا » ، وأما[1] البصريون يقولون: إن الضمير نفس « أن » ، وهو مشترك بين المتكلم والمخاطب، [وأورد الرضي على كلام ابن الحاجب، [في قوله: المضمر: ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظاً ، أو معنى، أو حكماً[2]][3]،بأنه يدخل فيه لفظ المتكلم والمخاطب[4]] إلا أن يقال: ما وضع لمتكلم [به] أو مخاطب به أي: لمتكلم بِهَذَا اللَّفْظِ الموضوعِ، ولمخاطب[5] به، [فإن قيل هذا التعريف الذي ذكره يصدق على لفظةِ: متكلم، وعلى لفظةِ: مخاطب، وعلى لفظة: غائب لأن متكلماً وُضِعَ لِذَاتٍ قام بها التكلمُ، ومخاطباً وضع لذات قام بها الخطاب، وغائباً وضع لذات قام بها الغيبة فيلزم أن تكون ضمائر مع أنها ليست ضمائر باتفاق، قُلْتُ: لا نسلم أنه صادق على ما ذُكِرَ ، لأن كلام المصنف الآن[6] في المبنيات، وَكُلٌّ من متكلم ومخاطب وغائب معربٌ، فليس مما هو بصدده، فلا يَرِدَنَّ على هذا فكأنه قال: المضمر المبني الموضوع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، وحينئذ فلا إشكال، قال الرضيُّ[7]: اعلم أن المقصودَ من وضعِ الضمائر رفعُ الالتباس، فإن « أنا » و« أنت » لا يصلحان إلَّا لِمُعَيَّنَيْنِ ، وكذا ضمير الغائب، نَصٌّ في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ وَإِيَّاهُ ضَرَبْتُ، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصارُ،

---

(١) سقطت « أما » من الأصل و ب .

(٢) شرح الكافية: ٢/١٠، وهو ساقط من نسخ المخطوط .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومن: (ب) ، و (ج) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٥) في الأصل: « وكمخاطب » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، و(ب) ، و(ج) .

(٧) شرح الكافية: ٣/١ .

وليسَ الأسماءُ الظاهرةُ كذلك، فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بِعَلَمَيْهِمَا[١]، فربما التبس، ولو كررَ لفظُ المَذْكُورِ مكان ضميرِ الغائب فربما تُوُهِّمَ أنه غَيْرُ الأولِ.

[علة بناء الضمائر:]

بنيت إما لشبهها[٢] بالحروف وضعاً (عَلَى مَا قِيلَ[٣]) كالتاءِ، فِي: ضَرَبْتُ، والكاف في: ضَرَبَكَ، ثم أجريت بقيةُ المضمراتِ نَحْوُ: أَنَا، ونَحْنُ مُجْرَاهَا طرداً للباب، وإما[٤] لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المُفَسِّرِ، أعني الحضورَ في المُتَكَلِّمِ والمخاطِبِ، وتَقَدُّمِ الذكر في الغائبِ كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإِفْرَادِيُّ.

وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المُقْتَضِيَ لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمراتُ مُسْتَغْنِيَةٌ باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أن كُلَّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص.

قوله: « **أو لغائب** »: المراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحاً، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب، وكذا يكنى عن الله سبحانه وتعالى به، مع أن الغائب لا يطلق عليه ـ تعالى ـ.

قوله: « **أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى** »: يريد [به][٥] إِدْخَالَ الضمائرِ المشتركةِ؛ لأنها لم توضع لغائب فقط، ولا لمخاطب فقط، وهذا بناء على أن المتبادر من قوله: ما

---

(١) في نص الرضي: « بعينهما » ٣/٢.

(٢) في أ: « وإما لشبهها ».

(٣) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ، وأثبته من نص الرضي ٣/٢.

(٤) في الأصل: « أو لشبههما ».

(٥) سقطت « به » من الأصل.

وضع لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، كونه[1] موضوعاً لكل واحد منها لا غير، ولك أن تَقُولَ: لا حاجة إلى قوله: أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى؛ لأنه إذا وضع لأحدهما يكون التعريف صادقاً عليه، بالنظر إلى تلك الحيثية، ثم إذا وضع لآخر منها يكون التعريف صادقاً أيضاً من حيثية أخرى، فلا حاجة إلى ما ذكره .

قوله: « **وإلى مستتر وهو بخلافه** » : أي: ما ليس له صورة في اللفظ، قال الرضيُّ[2]: وقول النحاة[3]: إن الفاعلَ في نحو: زَيْدٌ ضَرَبَ، وهِنْدٌ ضَرَبَتْ: هو وهي، تَدْرِيسٌ[4] لضيق[5] العبارة عليهم؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظٌ فعبرُوا عنهما[6] بلفظ المرفوعِ المنفصلِ؛ لكونه مرفوعاً مثل ذلك المُقَدَّرَ؛ لَا أَنَّ المُقَدَّرَ هو ذلك المُصَرَّحُ بِهِ، وكيف ذا؟ ويجوز الفصل بين الفعل، وهذا المصرحِ به نحو: مَا ضَرَبَ إِلاَّ هُوَ، فإن قلت: بل المفصولُ المصرحُ به غَيْرُ المتصلِ، فهو تحكمٌ وإلى هذا نَظَرَ مَنْ قَالَ من النحاة: إن المقدرَ في ضَرَبَ وَضَرَبَتْ ينبغي أن يكون أَقَلَّ من الألفِ[7] نِصْفَهُ أو ثُلثَهُ؛ وذلك لأن ضميرَ المفردَ أَقَلَّ من ضمير المثنى. انتهى[8].

وفيه بحث؛ لأنهم إذا لم يضعوا له لفظاً فلا يدل على شيء؛ لأن الدلالة تابعة

---

(١) في الأصل سواد بقدر « كونه موضوعاً » .

(٢) انظر شرح الكافية ٤١٣/٢ قاريونس: ٨/٢ .

(٣) هذه العبارة مكررة . انظر: صفحة: (٥) مما تقدم في الحاشية .

(٤) في الأصل: « تدليس » وهو تصحيف وانظر الرضي على ابن الحاجب ٤١٣/٢ (قاريونس) . ويقصد تيسير النحو على المبتدئ في تعلمه .

(٥) في أ : « هذا لضيق » .

(٦) في أ : « عنها » .

(٧) يعني ألف المثنى. انظر الرضي على ابن الحاجب ٤١٤/٢ (قاريونس)

(٨) في(أ) زيادة بعد كلمة انتهى « هكذا ذكره المحشي في غرضه، وهي: « واعلم أن الرضي قد قال: إن الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً، وأما قول النحويين: زيد ضرب، أي: هو، فلضيق العبارة عليهم، عبروا بالمرادف عن ذلك الضمير المستتر ».

للموضوع[١]، وأيضاً يلزم منه أن يكون الكلام من كلمة واحدة، ولا قائل به .

وأيضاً قوله: عبروا عنه بمثل ذلك الْمُقَدَّرِ، فيه بحث؛ لأنه[٢] إذا انتفى الوضع في أحدهما، انتفى مرادفته للآخر؛ لأن الترادف إنما يكون [بحسب] وضع اللفظين لمعنى واحد، ويمكن أن يجاب عن هذا: بأن مَرَادَهُ بِأَنَّهُ مُرَادِفٌ، أي: على تقدير أن يكون موضوعاً، وفيه تكلف، والحق أن الكل مَدْفُوعٌ بأدنى تأمل .

قوله: « **وينقسم البارز** »...الخ: اعلم أنه قد قال[٣] في باب العطف ما يخالف قَوْلَهُ هنا؛ لأنه جعل في باب العطف المتصل الْمُقَسَّمَ، وَقَسَّمَهُ إلى مستتر وإلى بارز، وههنا جعل البارز الْمُقَسَّمَ، ثم قَسَّمَهُ إلى متصل وإلى[٤] منفصل .

قوله: « **وهو[٥] ما لا يفتتح به النطق** »...الخ: أي: بحسب وضع العرب لا بحسب العقل؛ لأن النطق بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلاً .

قوله: « **وينقسم المتصل** »...الخ: شرع في بيان أقسام المتصل والمنفصل بحسب مواقع الإعراب، وهي: خَمْسَةُ أقسامٍ لَا غَيْرُ، ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، فالمتصل[٦] مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل مرفوع ومنصوب [لا غير[٧]].

واعلم أن كُلَّ واحد من هذه الأقسام لثمانية عشر معنًى؛ لأن كل واحد منها إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وكل من هذه الثلاثة، إما أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع، صارت تسعة من ضرب ثلاثة في ثلاثة، وكل من التسعة إما لمذكر أو لمؤنث،

(١) في الأصل: « للواضع » .

(٢) سقطت كلمة « لأنه » من ب .

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/٣٩٠ .

(٤) سقطت « إلى » من أ وب.

(٥) سقطت « هو » من أ .

(٦) في ب : « فالمنفصل » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ . و الأصل

فلكل من المتكلم والمخاطب والغائب بحسب القسمة سِتَةُ أَلْفَاظٍ، لكن الموجود للمتكلم لفظان[1]، وللمخاطب خَمْسَةٌ وكذا الغائبُ[2]، ولكل من المخاطب والغائب أَرْبَعَةُ نُصُوصٌ وواحدٌ مشتركٌ بين المثنى المذكر والمثنى[3] المؤنث، فصار المجموع من كل واحد من هذه الأقسام الخمسة[4] اثني عشر لفظاً: لثمانية عشر معنًى، وإنما قدم المتصل على المنفصل؛ لأنه أخصر من المنفصل، والمقصود من وضع الضمير: الاختصار وعدم اللبس، وقدم المرفوع في الذكر؛ لأنه سابق على المنصوب والمجرور .

تنبيه[5]:

الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة أحد[6] عشر ضميراً، ثلاثةٌ سَوَاكِنُ وثمانيةٌ[7] متحركةٌ: الألف والواو والنون الْمُتَحَرِّكَةُ [مشتركة][8] بين الأفعال الثلاثة؛ أعني: الأمر والمضارع والماضي، والياء مشتركة بين المضارع والأمر ولا تلحق الماضي، والبواقي من المتحركة وهي التاء مضمومةً ومفتوحةً ومكسورةً، و «تُمَا» و «تُمْ» و «تُنَّ» و «نَا» مختصة بالماضي .

قوله: « **وقال بعضهم: لا يختص** »... إلى آخره: أي: لأن الكلام في ضمير واحد

(١) في الأصل: « لفظاً » .

(٢) في ج : « وكذا للغائب » .

(٣) سقطت كلمة « المثنى » من ب .

(٤) أقحمت كلمة « عشر » بين كلمتي الخمسة واثنين في الأصل و ب .

(٥) في ب : جاءت كلمة « قلت » بدل تنبيه .

(٦) في ب : « إحدى » .

(٧) في الأصل و ب و ج : « وثلاثة » . والتصويب من (م)

(٨) سقطت كلمة « مشتركة » من الأصل .

يصلح لِكُلٍّ مِنَ المواضعِ الثلاثةِ من غير أن يختلف معناه، والياء ليست[1] كذلك؛ لأن الاشتراك فيها باعتبار الموضوع له لا باعتبار[2] المحالِّ الثلاثةِ، فمعناها متعدد، فلا يكون[3] مما الكلام فيه .

قوله: « **ويختص الاستتار بضمير الرفع** »...الخ: قال الرضيُّ[4]: « اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوعَ؛ لأن المنصوبَ والمجرورَ فضلةٌ؛ لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كَجُزْءِ[5] الفعلِ، فَجَوَّزُوا في باب الضمائر[6] المتصلة التي وَضْعُهَا على الاختصار اسْتِتَارَ الفاعلِ؛ لأن الفاعلَ - وخاصة الضمير المتصل - كجزء الفعل، فَاكْتَفَوْا بِلَفْظِ الفِعْلِ كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أُبقِيَ دلالةٌ على ما أُلْقِيَ، كما في الترخيم، وَعِلَّةُ استتاره[7] فيما يستتر فيه قد مضت، ولا يظهر أصلاً الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته، وفي المضارع في أَفْعَلُ وَنَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وتَفْعَلُ[8] مخاطباً وغائبةً، وافْعَلْ، وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف، وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل، لا ظاهراً ولا مضمراً، وهي: أَفْعَلُ وَنَفْعَلُ وتَفْعَلُ مخاطباً، وافْعَلْ أَمْراً[9]، واسم فعل الأمر مطلقاً، أي: في الواحدِ والمثنَّى والمجموعِ، وما يظهر في نحو: ﴿ اسْكُنْ

(١) في أ : « ليست معناه » .

(٢) في ب : « بالاعتبار » .

(٣) في الأصل: « ما الكلام فيه » .

(٤) الرضي على ابن الحاجب ٢/٤٢٧ (قاريونس) ، ٢/١٣ دار الكتب العلمية بيروت

(٥) في الأصل: « كخبر الفعل » .

(٦) في الأصل زيادة « أي » بين كلمتي الضمائر و المتصلة .

(٧) انظر شرح الكافية ٣/٧ وقوله (وعلة استتاره ... قد مضت) هو من كلام الرضي

(٨) سقطت كلمة « ويفعل » من ج .

(٩) في أ : « وافعل الأمر » .

أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ[١]﴾ توكيد للضمير المستتر، لا فاعل؛ بدليل أنـك [لا][٢] تقـول: لا أفعل إلا أنا، ولا تفعل إلا أنت، وفي فَعَـلَ وفَعَلَـتْ[٣]، وَيَفْعَـلُ[٤] وَتَفْعَـلُ للغائبـة، يظهـر الفاعل المظهر والضمير[٥] المنفصل نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ، وما ضربَ إلا هي، وتضـرب هنـد، وما يضرب إلا هي، وكذا في الصفة المفردة نحو: أقائم الزيدان، وما قائم هما، وكـذا في الظرف عند أبي علي[٦] إذا اعتمد نحو: أفي[٧] الدار زيد، وما في الدار هـو، وكـذا في اسـم الفعل، إذا كان خبراً يظهر الفاعل نحو: هيهات زيد، والمضمر المنفصـل[٨] نحـو: هيهـات هما. انتهى .

ثم قال: اعلم أَنَّ أصلَ الضَّمَائِرِ: المتَّصِلُ المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصـل البـارزُ عنـد خوف اللبس بالاستتارِ؛ لكونه أخصرَ من المنفصلِ، ثم المنفصلُ[٩] عنـد تَعَـذُّرِ الاتصـال، فلا يقال: ضرب أنا؛ لأن ضربت مثله وأخصر منـه لفظاً. انتهـى، وهـو مُقَـوٍّ لكـلام[١٠] الشيخِ فيما ذكره من قوله: (والتحقيق)..الخ، وفي دعواه أنـه لا يقـال: قـائم هـو علـى الفاعلية .

تنبيهات:

الأول: إنما استتر الضميرُ في أَفْعَلُ ونَفْعَلُ؛ لإشعار حرفي المضارعـة بالفـاعل؛ لأن أَفْعَلُ

(١) سورة البقرة: الآية: ٣٥ .

(٢) سقطت « لا » من الأصل و ب .

(٣) في الأصل زيادة كلمة « وفيعل » قبل « وتفعل » .

(٤) [illegible] كلمة « ويفعل » في الأصل . تصحيف (تفعل)

(٥) في الأصل: « والضمير المتصل » .

(٦) أبي الفارسي انظر شرح الكافية ١٣/٢

(٧) في نص الرضي: « نحو: في الدار زيد » .

(٨) في الأصل: « والضمير المتصل » .

(٩) في الأصل: « ثم المتصل » .

(١٠) في الأصل و ب وج : « وهو مقول كلام الشيخ » وما أثبته من أ .

مشعر بأنّ فَاعِلَه[1] أنا، ونفعل مشعر بأن فاعله نحن، الهمزة بالهمزة، والنون بالنون، وكذا يفعل نص في الغائب المفرد، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز، وأما تفعل فإنه وإن كان محتملاً للغائبة والمخاطب، لكنهم لم يبرزوا ضميره إجراء لمفردات المضارع مجرى واحد في عدم إبراز ضميرها، وإنما استتر في « افعل » أمراً، و « لا تفعل » نهياً؛ لأن حكمها حكم « تفعل» للمخاطب؛ لأن الأمر والنهي مأخوذان منه .

الثاني: قيد تاء الخطاب بكونه[2] للواحد؛ لأنه لو كان للواحدة[3] أو المثنى أو المجموع، لبرز الضمير حينئذ .

الثالث: إنما وجب الاستتار بعد فعل الاستثناء؛ لأنهم أرادوا أن يجروا المستثنى على وتيرة واحدة، وهي كونه مذكوراً بعد أداة الاستثناء من غير فاصل، وهو لا يتأتى إذا كانت الأداة فعلاً إلا باستتار الضمير، فلذلك أوجبوا استتاره .

قوله: « **باسم فعل غير ماض** » : لأن اسم الفعل بمعنى الماضي يرفع الظاهر نحو:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ[4]

وحينئذ فلا يكون المستتر فيه على سبيل الوجوب؛ لأنه قد خلفه ظاهر، وفي حكمه فاعل نعم وبئس إذا كان ضميراً، والمرفوع بصفة جارية على صاحبها نحو: زيد عمرو ضاربه، وكذا الفعل إذا جرى على من هو له، فإنه لا يجوز إبرازه نحو: زيد عمرو يضربه؛ لأنه لو برز في هاتين الصورتين - أعني مرفوع الوصف والفعل - لأوقع في خلاف المقصود، وكذلك المرفوع بالمصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل على أحد الرأيين نحو: ضرباً زيداً .

قوله: « **لا يقال: قام هو على الفاعلية** » : لكن قد[5] أجاز سيبويه[6] وجهين في

---

(١) في الأصل: « بأن فاعل أنا ».

(٢) في ب : « يكون » .

(٣) سقطت كلمة « الواحدة » من أ ، وفي (ج) أيضاً: « لأنه لو كان للمثنى أو المجموع لبرز الضمير » .

(٤) صدر بيت لجريرمن الطويل، في ديوانه ٩٦٥، ويروى: وأهله، مكان: ومن به، وعجزه:

وهيهات خل بالعقيق نواصله

وانظر الخصائص ٤٢/٣، وشرح التسهيل ١٠٦/٢، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

(٥) سقطت « قد » من ب .

(٦) انظر الكتاب ٣٩٠/٢ .

قولك: مررت برجل مكرمك هو، أن يكون فاعلاً وتوكيداً، وهذا صريح في جواز: زيد قام هو، على[1] أن يكون فاعلاً، وهو يقوي ما قاله ابن مالك[2] وابن يعيش[3] وغيرُهما: لأنه يَشْكُلُ على كلام سيبويه؛ وكلامِهم القاعدةُ المجمعُ عليها، وهي أنه إذا تَأتَى الاتصال لا يعدل إلى الانفصال إلا فيما استثني، وهذا ليس شيئاً مما استثني، وكلام الشيخ - [رحمه الله تعالى[4]] - ماشٍ على هذه القاعدة المتفق عليها .

[5]**قوله:** « **وهو أنا وأنت** » : قال في المغني: (أَنْ المفتوحةُ الهمزةِ الساكنةُ النونِ على وجهين: اسم وحرف، والاسم على وجهين: ضمير المتكلم في قول بعضهم: أَنْ فَعَلْتَ، بسكون النون، والأكثرون على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً .

وضمير المخاطب في قولك: أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن على قول الجُمْهُور: إنّ الضمير هو أَنْ، والتاءُ حرف خطاب[6]). انتهى .

إذا علمت ذلك[7] علمت أَنّ في قوله: وهو أنا وأنت تسامحاً؛ لأَنّ ظَاهِرَه أَنّ الضمير أنا وأنت وليس كذلك، بل الضميرَ فيهما أَنْ، كما قدمناه عنه، وعلمت أيضاً أَنّ أصل أنا وأنت واحد وهو: أَنْ، ففي أنا تصرفات[8] إبدال همزته هاء نحو: هنا، وقد تمد هَمْزَتُه[9] نحو: آنا، وقد تسكن نونه وصلاً، وقد يوقف على نونه ساكنة، وقد تَبَيَّنُ

---

(١) سقطت « على » من ب .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/١٢١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٣/١٠٨ وما بعدها .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٥) جاء قبل هذا النص نص آخر هو: كان ظاهره موافقة الكوفيين، فإنهم يقولون: إن الضمير نفس أن، وهو مشترك بين المتكلم والمخاطب .

(٦) انظر المغني ١-٢٧ .

(٧) في الأصل: « على أن في قوله وهو أنا » .

(٨) سقطت كلمة « تصرفات » من [illegible] ب و ج .

(٩) أقحم قوله: « وقد تمد همزته هاء نحو هنا » بين كلمتي « هنا » و « قد » في الأصل .

فَتْحَتَهُ [وقفاً] بهاء السكت، قال حاتم: هَكَذَا فَزْدِي أَنَهْ[1]

وبنو تميم يثبتون ألفه في الوصل في السعة، وغَيْرُهم لا يثبتها إلا ضرورة في الوصل، وجاء في قراءة نافع[2] إثبات الألف إذا كانت قبل همزة مفتوحة أو مضمومة[3]، قال أبو علي[4]: لا أعرف فرقاً بين الهمزة وغيرها، فالأولى ألا يثبت الألف وصلاً في موضع، قاله الرضي[5] .

قوله: « **وأنتما** » : اعلم أنه زيدت الميم قبل ألف المثنى في أنتما، وقبل واو الجمع في أنتم، إذ أصله أنتمو؛ لئلا يلتبس المثنى بالواحد الْمُشْبَعِ فَتْحَتُهُ، والجمع بالمتكلمِ الْمُشْبَع ضَمَّتُهُ، واختصت الميم في دفع هذا الالتباس؛ لقربها من حروف العلة في الغنة والمخرج، ولم ترد النون هنا وإن كان الضمير غير متمكن كما في هذان تفضيلا للظاهر على المضمر؛ ولأن القصد من وضع الضمير المتصل[6] التخفيفُ، وإنما كسرت التاء[7] في المؤنث فرقاً بينه وبين المذكر، وإنما زيد في الجمع المؤنث نُونٌ مُشَدَّدَةٌ؛ ليكون بإِزَاءِ[8] الميم والواو في الجمع المذكر، والاختصاص بالنون لمشابهتها الميم والواو في الغنة .

(١) هذا مثل لحاتم الطائي. انظر كتاب الأمثال لمؤرج السدوسي ٥١، وكذلك لحن العامة للزبيدي ١٩٤، وشافية ابن الحاجب ٢/٢٩٥، وشرح التسهيل ١/١٤٠، ومجمع الأمثال ٢/٣٩٤ .

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وأنا أول المؤمنين﴾ الأنعام:١٦٣، و﴿أنا أحيي وأميت﴾ البقرة: ٢٥٨، انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي ١/٢٥٨، والسبعة لابن مجاهد ٣٩١ .

(٣) في الأصل: « وكذا إذا كانت مكسورة » .

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة ٢/٣٦٤ .

(٥) شرح الكافية ٢/٤١٧ قاريونس .

(٦) سقطت كلمة « المتصل » من ب .

(٧) في ب : « الياء » .

(٨) في الأصل: « ليكون بأن الميم » .

قوله: « **تنبيه**[١] » : نقل الإمام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا: ما اشتمل على حكم يكفي في إثباته مجرد المسند إليه والمسند، أو النظر[٢] فيما سبقه من الكلام، والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقون على أن هذا هو معناه .

قوله: « **المختار أن الضمير نَفْسُ إيَّا** »...الخ: لا يقال: قد علم من قوله: [«إيا»] مردفاً إلى آخره أن الضمير نفس إيا، وأن هذه لواحق له تدل على المعنى المراد، فلا فائدة في التنبيه؛ لأنا نقول: أن قوله[٣]: إيا...الخ هو وإن علم منه ما ذكر يحتمل أن يكون المراد أن المجموع الضمير، وما ذكر في التنبيه دافع هذا التوهم، فعلم منه[٤] ما لم يعلم مما تقدم، وأيضاً يعلم منه أن في المسئلة خلافاً، ولا كذلك ما تقدم .

قوله:

« وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ ... »[٥]

البيت، قال ابن مالك[٦]: أصله: إلا يزيدون أنفسهم إلي حباً، وإنما قال: إلا يزيدون أنفسهم، ولم يقل: إلا يزيدونهم؛ لأنه لا يجوز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول

---

(١) سقطت كلمة « تنبيه » من ب ، ولم أقف للإمام على ترجمة .

(٢) في أ : « إذ النظر » .

(٣) في الأصل: « لأنا نقول: إن قوله أنا » .

(٤) سقطت « منه » من ب .

(٥) البيت لزياد بن جمل التميمي، وقيل: زياد بن منقذ، (وهو من البسيط)، راجع ديوان الحماسة ١٥٣/٢، والعقد الفريد ٤٢٦/٢، وشرح التسهيل ١٥٦/١، والأشموني ١٠٢/١ . والبيت كاملاً:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم   إلا يزيدهم حباً إلي هم

(٦) شرح التسهيل ١٥٦/١ ، ولم أجد هذا الكلام بحروفه هنا، ولعله رواه بالمعنى .

لمسمى واحد إلا في أفعال القلوب، وَفَقَدْتُني وعَدِمْتُنِي، واعترض عليه المصنف بأن قال: يجوز أن يكون الأصل إلا يزيدونهم، والضميران لمختلفين، لا لواحد، ويكون المعنى على ما قاله الشيخ إلا يَزِيدُ بِي المصاحبون محبة في المفارقين[1]، وعلى ما قاله ابن مالك : إلا يزيدون الذين فارقتهم محبة فيهم بتذكري أوصافهم الحسنة .

مسألة[2]:

مما لا يتأتى فيه الاتصال: أن يكون العامل محذوفاً نحو: إِنْ إِيَّاهُ ضَرَبْتُهُ، بتقدير إن ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتُهُ، وإياه جواباً لمن قال: أَضْرِبُ زَيْداً .

قوله: « **فالفصل أرجح** » : هذا بلا خلاف، وكذا إذا كان العامل فعلاً غَيرَ ناسخ، فإن الوصلَ أرجح بلا خلاف .

قوله: « **كقوله:**

بُلِّغْتُ ... ...(٣)

بالضم، ومعنى البيت: أنه أُخْبِرَ أن شخصاً من الناس أفعاله محمودة، فظن أنه ذلك الشخص، ومستند ظنه قوله:

إِذَا لَمْ تَزَلْ لِاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

وقوله في البيت: « **إِخَالُكَهُ** » : يروى بكسر الهمزة، وعليه جُمْهُور العرب، وهو مخالف للقياس إذِ القياسُ الفتح، وبنو أسد يقولون: أَخَالُكَهُ بفتح الهمزة، وهو القياس .

---

(١) في الأصل : « في الفارقون » وهو خطأ .

(٢) في أ : « قوله: ومثال مما لا يتأتى » .

(٣) هذه قطعة من بيت من البسيط، ولم أقف له على نسبة، وهو بتمامه:

بلغت صنع امرئ بَرٍّ إخالكه إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

انظر شرح الأشموني ١٠٩/١، وأوضح المسالك ١٠٠/١، والعيني ٢٨٧/١، وقال: هذا البيت احتج به جماعة من النحاة، ولم أر أحد منهم نسبه إلى قائل، وشرح التسهيل ١٥٥/١ .

قوله: « **الثانية** »...الخ: هذه المسألةُ تفارق ما قبلها من جهة أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ أن يكون [عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان[١]] عاملاً في ضمير آخر، بل يجوز أن يكون عاملاً في ضميرٍ آخر، و ألا يكون، وإذا كان عاملاً في ضمير آخر لا بد وأن يكون مرفوعاً، والمسألة الأولى لا بد أَنّ لا يكون[٢] الضميرُ الْأَوَّلُ مرفوعاً، وإنما كان المختار الانفصالَ في خبر كان وأخواتها؛ لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله[٣]، بل الفاعل في الحقيقة مضمونُ الجملة؛ لأن الكائنَ[٤] في قولك: كان زيد[٥] قائماً قِيَامَ زَيْدٍ، ووجه الاتصال: كَوْنُ الاسمِ كالفاعل، والخبرِ كالمفعول، فكُنْتُه كضربته .

قوله: « **واختلف لفظ الضميرين** » : أي: بأن كانا لمذكر ومؤنث نحو: أعطاهوها، وأعطاهاه، أو لمذكرين مختلفين بالتثنية والإفراد، ولمؤنثين كذلك، وإنما جاز الاتصال حال كونهما غائبين، ولم يجز إذا كانا متكلمين أو مخاطبين لعود كل منهما إلى غير ما عاد عليه الآخر، بخلاف المُتَكَلِّمَيْنِ والمخاطَبَيْنِ، إذ يُسْتَقبَحُ اجتماع المثلين لفظاً ومعنى .

قوله: «**ولو كان غَيْرَ أَعْرَف** » : يصدق بصورتين: إحداهما[٦]: أن يكون الثاني أعرف .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) تكررت كلمة « يكون » في الأصل .

(٣) في الأصل: « من علامة » .

(٤) في الأصل: « الكايل » .

(٥) في أ : « كان زيداً قائماً » .

(٦) في الأصل و ب : « أحدهما » والتصويب من ج .

وثانيتهما[١]: أن يكونا متساويين .

قوله: « **فإنْ نصبهما فعل**[٢]» : إنما وجب لَحَاقُ نُونِ الوقايةِ؛ لأن ياء المتكلم حيث وقعت في التركيبِ التزموا كسرَ ما قَبْلَهَا، والفعلُ لا يدخله جَرٌّ، والْكَسْرُ[٣] أخوه من جهة الصورة، فَصِينَ عنه كما صِينَ عن الجرِ، وأما قولهم: قُومِي .

فلم يقع الكسر فيه في الآخرِ؛ لأن الفاعل كالجزء من عامله، فَكَأَنَّ الحركةَ واقعةٌ في الحشوِ لا في الآخرِ، وهم إنما يَصُونُونَ الآخِرَ لا الحشوَ .

واعلم أنهم يُلْحِقُونَ بالفعلِ نُونَ الوقايةِ إذا كان ناصباً لياءِ المتكلمِ متصلةً به، سواء كان مُؤَكّداً بِالنُّونِ أَوْ لاَ .

واعلم أن المسوغ لِلَحَاقِ نُونِ الوقاية بالفعل الْمُؤَكَّدِ بالنون، كَوْنُهَا صارت كالجزءِ من الفعلِ، فلذلك صِينَ كما[٤] لو لم تلحقه النونُ، إلا[٥] أنه مشكل بما إذا كانت نون التوكيد في تقدير كلمة مستقلة، وذلك إذا لم تكن مباشرة للفعل، بأن فصل بينهما

---

(١) في الأصل و ب : « وثانيهما » .

(٢) في الأصل و أ و ج : « نصبها » .

(٣) في الأصل : « والجر آخره » .

(٤) في ب : « فإن » .

(٥) في ج : « الآتيه شكل »

الضمير البارز المتصل نَحْوُ(1): لَا تَضْرُبُنِّي، وأصله لا تَضْرِبُونَنِّي، حذفت نون الرفع لأجل الجازم، ثم اجتمع ساكنان أولهما مد حذفناه؛ لأن اجتماع الساكنين إنما يغتفر(2) إذا كان على حده، وهذا ليس منه؛ لأنه لا بد وأن يكون الأَوَّلَ منهما مداً أو « يا » التصغير، وأن يكون الثاني منهما مدغماً، وأن يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كَلِمَةِ حَرفِ اللين، والمدغم مع المدغم فيه ليسا هنا كذلك، فلذلك حذفوا ضمير المذكرين .

إذا تقرر هذا اعْلَمْ أن إتيانهم بنون الوقاية مع نون التوكيد الغَيْرِ المَباشِرَةِ، يدل على أنها منزَّلة(3) منزلة الجزء، وحذفهم الضَّمِيرَ يدل على أن نُونَ التوكيد ليست كالجزء، فيلزم من هذا أن يَجْعَلَ جُزْءٌ غَيْرَ جَزْءٍ في حالة واحدة .

قوله: « فحبني على أن أحسن » ...الخ: قال ابن مالك في شرح الكافية(4): إن بعض الكوفيين نقل ذلك سماعاً عن العرب، لا تجويزاً من عند نفسه .

قوله: « هَزلاً » هو بضم الهاء

[إلحاق نون الوقاية بالحروف] :

قوله: « فإن كان (مِنْ) أو (عَنْ) وجبت النون »: إنما أوجب لَحَاقَهَا؛ لأنهما مبنيان

---

(1) في ب : « ذلك نحو » .

(2) يغتفر التقاء الساكنين في الوقف مطلقاً، وفي المدغم وقبله لين في كلمة نحو: خُوَيْصَّة، والضالين، وفي نحو: مِيمْ وعَيْنْ، مما يبنى لعدم التركيب وقفاً ووصلاً، وفي نحو: أَيْمُنُ الله يمينك، للالتباس، وحَلْقَتَا البطان، شذوذاً. انظر الشافية ٥٦ .

(3) سقطت كلمة « منزل » من ج .

(4) شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ . ونص التوضيح هو (وأما تجويز الكوفي « ما أحسنني » فمبني على قوله أن أحسن ونحوه اسم).

على السكون، وهو أصل البناء، فلو لم تأت[١] بنون الوقاية لزال البناء على السكون، وإنما لم يأتوا بنون الوقاية في غير هذين الحرفين مع أن فيها[٢] ما هو مبني على السكون؛ لأن ذلك الغير[٣] إذا كان ساكناً لا يزول سكونه عند اتصاله بياء المتكلم، كما في فِيَّ مثلاً، فإنَّ يَاءَهَا تبقى ساكنةً مدغمة في ياء المتكلم، (فتقول: فِيَّ)[٤] .

(١) في أ و ج : « يــأت » .

(٢) في ب : « فيهمــا » .

(٣) هذا المعروف أن « أل » لا تدخل على كلمة (غير) ولكن ذلك هذا أسلوب المؤلف

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

هذا باب العلم[1]

قوله: « **تعييناً مطلقاً** » : أي: بلا قيد، إلا أن هذا الحد يصدق على علم الجنس أيضاً؛ لأنه[2] يعين مسماه بغير قيد، (وتعيينه وإن كان مخصوصاً وهو تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، إلا أنه يصدق عليه أنه يُعيِّن مسماه بغير قيد، إلا أن يقال: مراده أنه يعينه تعييناً بغير قيد)[3]، وليس تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية .

قوله[4]: « **ومسماه نوعان** » : أي علم الشخص .

[قوله[5]]: « خِرِنِقٌ » بكسر الخاء والنون .

قوله: « **وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها** » : قال صاحب اللباب: ما وضع قبل العلمية لغيرها، فإن فرعنا على كلام الشيخ، كان الموضوع الذي لم يستعمل، ثم سمي به، لا يسمى منقولاً، وعلى كلام صاحب اللب[6] يكون منقولاً .

قوله: « **أما الفاعل كحارثٍ** » :ولم يقل لاسم فاعل؛ لأنه أراد أن يدخل الصفة المشبهة فيما كان لِفَاعِلٍ، وهو حسن .

[قوله][7]: « وَإِمَّا مِنْ جُمْلَةٍ إِمَّا فِعْلِيَةٍ » :الفعلية [قد][8] يكون فاعلها ضميراً، وهو إما بارز كما في قول الشاعر:

---

(١) العنوان ساقط من الأصل .

(٢) في ب : « إلا أنه يصدق عليه أنه » يعني مسماه .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في ب جاء قبل كلمة قوله: « ومسماه نوعان » : « باب العلم » .

(٥) كلمة (قوله)ساقطة من الأصل .

(٦) هو محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، الملقب بالفاضل، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ، عالم في النحو، له فيه كتب منها ضوء المصباح في شرح المصباح للمطرزي، ولباب الإعراب، ولب اللباب . انظر الأعلام ٣١/٧ . وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ١١٣/٢ .
ولم أعثر على هذا القول في اللباب، ولا في العباب في شرح اللباب .

(٧) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٨) سقطت كلمة « قد » من الأصل .

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الْخِيَا...م [1]

أو مستتر كما في قوله:

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[2]

وقد يكون اسماً ظاهراً كما ذكر المصنف، وزاد بعضهم في المنقول: ما نقل عن[3] صوت، وعنى بذلك بَبَّهْ، وهو لقب[4] لبعض بني هاشم، وهو عبد الله بن الحارث بن نوفل، وهو الصوت الذي كانت ترقصه أمه به وهو صبي، في قولها:

لَأُنكِحَنْ بَبَّهْ
جَارِيَةً خِدَبَّهْ
تُجِبُّ أَهْلَ الْكَعْبَهْ[5]

ورده ابن مالك[6]، بإنه منقول من قولهم للغلام السمين: بَبَّه[7] .

(١) قائله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، شاعر جاهلي إسلامي، توفي في خلافة عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وهو من المتقارب، وتمامه:

إلا الثُّمَامُ وإلا العصيُّ

انظر: أشعار الهذليين ٦٥/١، والعيني ٣٩٨/١، وشرح الأشموني ١٣٢/١ .

(٢) هذا رجز لرؤبة بن العجاج، وهو في الديوان ١٧٢، والعيني ٣٨٨/١، وروايته: نُبِّأْتُ . وانظر" شرح التسهيل ١٧١/١، ، والخزانة ١٣٠/١، وشرح المفصل ٢٨/١، ومجالس ثعلب ٢١٢، وشرح الأشموني ٢٣٢/١، واللسان (زيد) .

(٣) في الأصل: « عن » .

(٤) في الأصل: « لقب »

(٥) هذ رجز لهند بنت أبي سفيان ترقص ابنها عبد الله بن الحارث. انظر: العيني ٤٠٣/١، واللسان (بيب)، والدرر ٤٧/١، وبلا نسبة في : الخصائص ٢١٧/٢، وشرح المفصل ٣٢/١، والمنصف ١٨٢/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٧٢/١ .

(٧) سقطت كلمة « ببه » من ب . وانظر اللسان (ببب)

قوله: « كَيْشْكُرَ »...الخ: سَكَتَ عن الأمر وفيه خلاف، فمنهم من يقول: سمي[1] به ويمثل له بـ«إِصْمِتْ»[2]، ومنهم من يقول: لم يسم به، وينازع في إصمت من جهة كونه فعل أمر، وقال لا جائز أن يكون اصمت فعل أمر؛ لأنه لو كان فعل أمر لكان إما من أَصْمَتَ وإما من صَمَتَ، فإن كان من أَصْمَتَ، فيكون أَصْمِتْ بفتح الهمزة لا بكسرها، وإن كان من صَمَتَ فيكون أُصْمُتْ بضم الهمزة والعين؛ لأن مضارع[3] صَمَتَ يَصْمُتُ بضم العين، وقد انتفى فتح الهمزة وضمها مع ضم العين، فانتفى أن يكون أمراً؛ لأنه لم يسمع في الماضي إلا أَصْمَتَ، وفي المضارع من صَمَتَ[4] إلا يَصْمُتُ، وَرُدَّ عَلَيْهِ بأنه يجوز أن يكون من صَمَتَ، ولكنهم غيروا حركة عين المضارع بالكسر، فتبعتها حركة الهمزة؛ ليكون التغير في اللفظ دليلاً على التغير في المعنى .

وقال بعضهم: إنما سمي به[5] مع الضمير، وَرُدَّ: بأنه قد سمع:

بِوَحْشِ إِصْمِتَ[6]

على أنه معرب إعراب مالاينصرف، والجمل لا تعرب وإنما تحكى .

واعلم أن إِصمِتَ عَلَمٌ عَلى بَرِّيَةٍ، وقد تلحقه التاء فيقال: إِصْمِتَةُ،فارقة بين المنقول عنه والمنقول إليه، لا للتأنيث، وعبارة[7] الرضي في[8] العلم المنقول: وإما أمر كإِصْمِتْ

(١) في الأصل: « اسمى » .

(٢) في ب حذف وتقديم وتأخير حيث قال: « ويمثل له باصمت فعل أمر؛ لأنه لو كان يسمى به وينازع في اصمت من حيث كونه فعل أمر » .

(٣) في ب : « لأن مضارعه: صمت بضم العين يصمت » .

(٤) في الأصل: « من صمت يصمت إلا » بتقديم يصمت على إلا .

(٥) في ب : « إنما سمي برفع الضمير » . وهو من البسيط

(٦) جزء من بيت للراعي التميري. انظر: ديوانه ٦٩، وخزانة الأدب ٣٢٤/٧، وشرح المفصل ٢٩/١، والبيت بتمامه:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وَبَاتَ بِها بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أصلابها أَوَدُ

(٧) انظر شرح الرضي ١٣٨/٢ .

(٨) في ب : « وعبارة الرضي العلم المنقول » .

لبرية معينة، وقيل: هو علم الجنس لكل مكان قفر كأسامة، ثم قال: وكسر ميم إصمت، والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيراً[١] ما يغير لفظها عند النقل .

قوله[٢]: « **أَوِ اسْمِيَةٍ**[٣] » ... الخ: فإن قيل: إذا لم يكن مسموعاً من كلامهم، فكيف يكون قسماً من أقسام المنقول، وهو قال في تعرف المنقول: ما استعمل قبل العلمية لغيرها مع اشتراط التسمية به[٤].

قوله: « **ومركب مزجي** »... الخ: كان عليه أن يذكر بقية المركبات، وهو المتضمن معنى الحرف، سواء كان واو العطف أو غيره، مثال الأول: خمسة عشر إذا سمي به، ومثال الثاني: بيت بيت من قولهم: « هو جاري بيت بيت »، فإن في كل منهما مذهبين:

أحدهما[٥]: استصحاب بنائه .

والثاني: إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب .

قوله: « **نزلت**[٦] **ثانيتهما منزلة تاء التأنيث** » : أي: من جهة امتزاجه بالأول، وصيرورته معتقب[٧] الإعراب، وفي هذا المركب[٨] لغتان أيضاً إعرابه إعراب المتضايفين، وبناء الجزئين على الفتح .

قوله في اللقب: « **ما أشعر** » : إنما قال: ما أشعر ولم يقل: ما وضع؛ لأن[٩] الواضع

---

(١) في ج : « كثيراً إما يغير لفظها » .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٣) يعني المنقول من جملة اسمية . أوضح المسالك ١/١٢٤ .

(٤) أوضح المسالك ١/١٢٣ بتصرف، ولم يذكر الحفيد جواب (فإن قيل) ولم يظهر لي مراده بذلك.

(٥) في الأصل: « أحدها » .

(٦) وفي ب : « نزل ثانيهما » وفي ج : « ينزل » ومثله في الأصل، وما أثبته من نص التوضيح. انظر أوضح المسالك ١/٩٠ .

(٧) في ب : « ضعف » .

(٨) أي: بعلبك وحضرموت .

(٩) في ب : « لا الواضع » .

لم يضعه إلا لتعيين الذات، ثم قد يلحظ[١] معنى المدح أو الذم .

[٢]**قوله:** « **ويؤخر اللقب** » : إنما[٣] وجب تأخير اللقب عن الاسم؛ لئلا تضيع فائدة الاسم لو ذكر قبله؛ لأنه يفيد ما يفيده الاسم، وزيادة على ذلك، (وهو كما قاله الرضي[٤])[٥]، لكونه أشهر؛ لأن فيه العلمية مع شيء[٦] من معنى النعت، فلو أتي به أولاً[٧] لأغنى عن الاسم، فلم يجتمعا .

وقيل[٨]: لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، وكل من التعليلين يقتضي أن يجب تأخيره عن[٩] الكنية أيضاً[١٠] .

قوله:

« **أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو** »[١١]:

وهو لقب عمرو بن عامر، ملك من ملوك اليمن، زعموا أنه كان يلبس في كل يوم

---

(١) في ب : « يلحض » .

(٢) في الأصل زيادة نص قبل هذا النص بشرحه وهو طويل قدر صفحة من المخطوط .

(٣) في الأصل : « أن وجب » .

(٤) الذي وقفت عليه في شرح الرضي ١٣٩/٢: « ولفظ اللقب في التقديم كان كالذم أشهر منه في المدح...».

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في ب : « مع شيء آخر » وهي كما قاله الرضي العلمية مع شيء من معنى النعت .

(٧) في ج : « أولى » .

(٨) في أ : « كذا قيل » .

(٩) في ب : « مع » .

(١٠) سقطت كلمة: « أيضا » من الأصل وب.

(١١) هذه قطعة من البيت من الوافر، قائله أوس بن الصامت الصحابي، أخو عبادة بن الصامت رَضي الله عنهما، والبيت كاملاً:

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي   أبوه منذر ماء السماء .

انظر أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وشرح الأشموني ١٢٨/١ .

حلتين فيمزفهما بالعشي، ويكره أن يعود فيهما، ويخاف أن يلبسهما أحد غيره .

- **قوله:** « **وفي نسخة من الخلاصة** »...الخ: يشير إلى قوله:

وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وفي ابن قاسم[1]: وفي بعض نسخ الألفية:

وَذَا اجْعَلْ آخِراً إِذَا اسْماً صَحِبَا

وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية. انتهى، وهو يراعي[2] نسخة:

وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وكذلك شَرْحُ ابن الناظم[3]، والصواب ما ذكره الشيخ .

قوله: « **وإن كانا مفردين** »...الخ: اعلم أن مذهب جمهور البصريين[4] وجوب الإضافة من غير تجويز شيءٍ آخرَ معها، كما حكاه الشيخ، وأما قول من قال: إن البصريين إنما ذكروا ذلك مقتصرين عليه، لينبهوا على جوازه، لا لتعينه فبعيد، إذ لم ينقل عنهم تجويز غيره؛ لا صريحاً ولا إيماءً، وكان القياس يقتضي ألا يُجَوِّزَ؛ لأن مُسَمَّى الأول والثاني واحد، إلا أنهم إذا أضافوا يؤولون الأولَ بالمسمى والثاني بالاسم، وإنما أولوا[5] الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأنهم يسندون إليه ما لا يسند إلى[6] الألفاظ كقولك: جاءني سعيد كرز، فإن معناه: جاءني مُسَمَّى هذا الاسم، إلا أن ما قالوه ليس بمطرد،

(١) انظر توضيح المقاصد ١/١٧١ .

(٢) [illegible] في أ و ب : « يرتضى »

(٣) انظر شرح ابن الناظم ٧٣ .

(٤) في ب : « على وجوب الإضافة

(٥) في ب : « يؤلون » .

(٦) في ج : « لا إلى الألفاظ » .

فإنهم[1] [قد][2] يسندون إلى الأول ما هو مختص باللفظ كقولك: سعيد كرز، وزنه فَعِيلٌ، والمعنى على هذا لفظ هذا المسمى، ووزنه فَعِيلٌ، فلو قالوا: إنما يجوز مع تأويل الأول من غير تقييد، لكان حسناً[3].

واعلم أن بَعْضَهُمْ اشترط في وجوب الإضافةِ أَنْ لا يكون اللقبُ في الأصل وصفاً كما في: إبرهيمَ الخليلِ، فإن الخليلَ كان وصفاً ثم صار لقباً .

واشترط بعضُ آخرُ[4] ألا يكون في الأولِ ما يمنع إضافتَهُ كما في: الحارثِ مثلاً، فَإِنَّ فيه ما يمنع إِضَافَتَهُ وهو أل.

تنبيه[5] :

قال الرضي[6]: الكنية عند العرب يقصد بها التعظيمُ، والفرق بينها[7] وبين اللقب معنىً، أن اللقب يُمْدَحُ الملقبُ به أو يذمُ بمعنَى ذلك اللقبِ .

بخلاف الكنيةِ، فإنه لا يُعَظَّمُ المكنيَ بمعناها، بل بِعَدَمِ التصريحِ بالاسم، فإن بعضَ النفوس تَأْنَفَ[8] أن تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا .

وقد يُكَنَّى الشخصُ بالأولادِ الذين له كأبي الحسنِ [لأمير المؤمنين][9] عَلِيٍّ بنِ أبي

(١) في ب : « لأنهم » .

(٢) في الأصل سقطت « قد » .

(٣) في ج : « حسن » .

(٤) في الأصل زيدت بعد كلمة آخر كلمة « وهو » .

(٥) في أ : « قوله: ووجه آخر وهو إضافته، قال الرضي » .

(٦) شرح الكافية ١٣٩/٢ دار الكتب .

(٧) في أ : « والفرق بينها إلى آخره، ولم يكمل نص الرضي، بل جاء بزيادة هي: « قال ابن قاسم: تنبيه: جواز الإضافة مقيد بعدم المانع، فإن كان في الاسم مانع منها لم يضف، ولو كانا مفردين نحو الحارث كرز » .

(٨) في الأصل: « تأنفه » .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

طالبٍ، وقد يكنى في الصغر تفاؤلاً لأن يعيش حتى يصير له ولدٌ اسمه ذلك .

قولـه: « **وإن كانا مفردين** » ...الخ: قال الرضي[1]: أجاز الزجاجُ[2] والفراءُ الإتباعَ، وهو أَوْلَى؛ لِمَا روى الفراء: قَيْسٌ قُفَّةٌ، وَيَحْيَى عَيْنَانٍ، لرجلٍ ضَخْمِ الْعَيْنَيْنِ، وابن قيسِ الرقياتِ، بتنوين قيسٍ، وإجراءِ الرقياتِ عليه .

قوله: « **والعلمُ الجِنْسِيُّ** » إلى آخره: اختلفوا في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس على قولين في كل منهما:

فقال قوم: إنَّ عَلَمَ الجنس موضوع للحقيقةِ[3]، وكذلك اسم الجنس، إلا أن[4] علم الجنس موضوع لها، مع قيد حضورها[5] في الذهن .

وقال بعض: إنَّ علَمَ الجنس موضوع للحقيقةِ من حيث هِيَ هِيَ، واسم الجنس موضوع للفردِ الخارجيِّ، ولِكُلِّ مَا أشبهه، وأما اسم الجنس العاري من« أل » المقترن بعلامة الوحدة، أعني التنوينَ، فَلاَ اشْتِبَاهَ بينه وبين اسم الجنس (المعرفِ بأل الجنسية، فإن المعرفَ بأل الجنسيةِ المراد منه الحقيقة، والمجرد منها المقترن بعلامة الوحدة المراد)[6] منه الفرد، وإنما الاشتباه بين اسم الجنس العاري من« أل » ومن علامة الوحدة كما في: رُجْعَى وبُشْرَى وذِكْرَى، فإنها لا تنوين فيها؛ لأجل ألف التأنيث المقصورة، والمقترن كما في: الرُّجْعَى والبُشْرَى والذِّكْرَى؛ فإنه لا فرق بينهما بحسب الظاهر؛ لأن كُلَّ واحد منهما للحقيقة، إلا أن يقال: إنَّ الفرق بينهما هو أن المقترن بأل المراد منه الحقيقة مع قيد الحضور، والمجرد منها الحقيقة لا مع قيد الحضور، فإنه لا يلزم من حضوره اعتباره، ولا

(١) شرح الكافية ٢/١٣٩ .

(٢) في ب : « مذهب الزجاج » .

(٣) في ب : « للحقيقة من حيث هي هي » .

(٤) في ب : « إلا أن الاسم » .

(٥) في ب : « مع قيد دخولها في » وسقطت كلمة « الذهن » منها .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

من عدم اعتباره عدم حضوره؛ لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه، إذا تقرر هذا علمت أنه لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف[بأل][١] من جهة المعنى؛ لأن كلاً[٢] منهما للحقيقة مع قيد الحضور، وعلمت[٣] الفرق أيضاً بين علم الجنس واسم الجنس المنكر .

ـ واعلم أيضاً أن مدلول كُلٍّ من علمِ الشخص واسم[٤] الجنس اللَّفظ الذي[٥] يُعَيِّنُ مسماه بغير قيد، ولكل من مدلولهما مَاصَدَقَاتٌ[٦]، فماصدقات علم الشخص نحو: لَفْظُ زَيْدٍ وعمرو وبكر، وماصدقات علم الجنس كلفظِ أسامةَ وأبي جعدةَ وأم عريط، والفرق بين علم الشخص وعلم الجنس: أن تعيين عَلَمِ الجنس تعيين مقيدٌ بتعيين ذي الأداة الجنسية، وتعيين علم الشخص غير مقيد، إذا علمت هذا علمت أن قول المصنف: « أو الأَدَاةِ الحضورِيَةِ» لا حاجة إليه، بل ينبغي إسقاطه؛ لأنه مناف لقوله بعدُ: إنَّ علم الجنس مُشْبِهٌ لِلنَّكِرَةِ من جهة المعنى؛ لأن المعرف بأل الحضورية لا مشابهة بينه وبين النكرة، فالأولى أن يقول: اسم يعين مسماه بغير قيدٍ تعيين ذي الأداة الجنسية، ثم يقول بعد ذلك: وهو مشبه للنكرة من جهة[٧] المعنى، لا يقال: قد قلتَ[٨] إن بين علم الجنس اسم

(١) سقطت « أل » من الأصل .
(٢) في ب « لأن كل واحد منهما » .
(٣) في ب : « وعلم » .
(٤) سقطت كلمة «واسم » من ب .
(٥) في الأصل: « الدال » .
(٦) الماصدق: الذي يصدق على كل شيء، وهو مصطلح منطقي .
(٧) في ب : « من حيث » .
(٨) في ج : « لا يقال قد قلت إن لنا بين » .

الجنس فرقاً من جهة المعنى، وإنما الاتحاد[1] بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بأل الجنسية؛ لأنا نقول: مشابهة علم الجنس النكرة من حيث ماصدقاته، وعدم مشابهته له من حيث مفهومه، فلا إشكال، وعلى هذا يحمل كلام المصنف .

قوله: « **كَهَيَّانْ بِنْ بَيَّانْ للمجهولِ** » : أي: مجهول العين والنسب النسبي. من الآدميين، ولا يجوز أن يكون المراد من غيرهم، فإن غيرهم لا يوصف بكونه مجهول النسب .

قوله: « **كَسُبْحَانَ** » : قال ابن إياز في شرح الفصول: « سبحان » علم للتسبيح ينصب كما ينصب مسماه، ثم استعملوه مكان تَسْبِيح، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل، والمعنى: براءة الله من السوء، ولا ينصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين، وقد يصرف للضرورة، وإذا نكر جازت إضافته وتعريفه باللام .(٢)

وهنا تنبيه:

وهو أن أبا العباس ثعلباً[3] نقل عن الفراء أنه قال: « سبحان » في قول الأعشى:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[4]

(١) في ب : « الإيجاز » .

(٢) لم أقف على هذا الكلام في شرح الفصول

(٣) وثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢٠٠ هـ، حفظ كتب الفراء، وعني بالنحو أكثر من غيره، له كتب كثيرة منها: الموصوف في النحو، اختلاف النحويين ... توفي سنة ٢٩١ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٢٩٦ .

(٤) البيت من السريع، ونسب للأعشى في ديوانه ١٠٦، وفي الكتاب ١/٣٢٤، وفي ابن يعيش ١/١٢٠، وعجزه في البحر ٦/٤، والهمع ١/١٩٠، والدرر ١/١٦٤ . وانظر شرح التسهيل ٢/١٨٥، والبيت كاملاً:

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر

أَنَّهُ يريد الإضافَةَ، ولذا فتح نُونَهَا، وأَنَّ قولَ[1] البصريين: إِنَّه غَيْرُ مُنْصَرِفٍ[2] خطأ؛ لإنشادهم ذلك مصروفاً في قوله:

سُبْحَانَاً ثُمَّ سُبْحَاناً نَعُوذُ بِهِ   وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ[3]

قال: وما كان مضافاً وأُسْقِطَ الْمُضَافُ إليه منه لا يكون نكرةً، والكلام معه مشروح في المسائل الخلافية. انتهى .

وقال الرضيُّ[4]: قالوا: ومنه سبحان علم للتسبيح، ولا دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً؛ فلا يكون علماً، وإذا قطع فقد جاء منوناً في الشعر كقوله:

سبحاناً ثم سبحاناً نعوذ به   وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد تُعَرَّفُ[5] باللام كقوله:

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ذَا السُّبْحَانِ[6]

قالوا: دليل عَلَمِيَّتِهِ:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ[7]

---

(١) في الأصل: « غير » .

(٢) في ب : « أنه مصروف » .

(٣) البيت من البسيط نسب لأمية بن أبي الصلت وليزيد بن عمرو بن نفيل ولورقة بن نوفل في كفار مكة حين رآهم يعذبون بلالاً. انظر الكتاب ٣٢٦/١، وابن يعيش ١٢٠/١، والبحر ٢٢٤/٥، والهمع ١٩٠/١، والدرر ١٦٣/١-١٦٤ . وانظر شرح التسهيل ٨٥/٢، [illegible] .

(٤) شرح الكافية ١٣٣/٢ .

(٥) في ب : « وقد جاء بالكلام » [illegible] » .

(٦) رجز ذكره ابن الشجري ولم ينسبه. انظر الأمالي الشجرية ١٠٨/٢ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٩٦١، والهمع ١٩٠/١، وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١٢٥/١ .

(٧) تقدم تخريجه ص: ٨٧ .

ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم به، وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله، أعني التجرد عن[1] التنوين، كقوله:

خَالِطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[2]

قوله: « للتسبيح » : أي: بمعنى التنزيه، لا للتسبيح، مصدر سبح بمعنى قال: سبحان الله؛ لأن مدلول[3] التسبيح على هذا لفظ .

---

(١) في الأصل: « على التنوين » .

(٢) رجز للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٨٣، انظر اللسان (فوه) ودرة الغواص ٤١، وديوان العجاج للسلطي ٢٢٥، وأراجيز العرب ٥٠١، وشرح التسهيل ١/٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٤ .

(٣) حدث سقط من الأصل بعد كلمة (مدلول) إلى قوله: (وتارة) في الصفحة ١٠٣، ثم حدث تأخير في الصفحات بعد هذا السقط من أول قوله: (يحذفه) في الصفحة ١٠٣ إلى قوله: (مرفوع) صفحة ١٢٣ .

هذا باب الإشارة

قوله: « **أُولَاءِ ممدوداً**[1] » ...الخ: صوابه أن يقول: مقصوراً عند غيرهم؛ حتى يلتئم مع قوله بعد: وفي الجمع في لغة من مده، وبنو تميم لايأتون باللام مطلقاً، وإلا فالمفهوم من قوله: في لغة من مده أن التميميين يأتون باللام .

وعلم أن في قوله: ممدوداً ومقصوراً مساحة؛ لأنهما من ألقاب المعربات لا المبنيات .

قوله:

... « **بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَّامِ** »[2]

أولئك بفتح الكاف لا كسرها، بدليل الأوجه الجارية في قوله: « ذم » من الكسر على[3] أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة، والضم على الإتباع؛ لأنه لو كان الخطاب لمؤنث لم يجز إلا وجه واحد، وهو الكسر .

قوله: « **لحقته كاف** »...الخ: أكثر النحويين على أن المشار إليه إما قريب أو متوسط أو بعيد، وخالفهم في ذلك جماعة منهم ابن مالك[4]، ورد عليهم بأشياء ذكرها في شرحه على التسهيل، منها: أن الحجازيين لا يأتون إلا باللام والكاف معاً، سواء كان متوسطاً أو بعيداً، وبنو تميم لا يأتون بهما، فلو كان كما قال أكثر النحويين، لم يسغ ذلك، وأما غيرهما فمشكوك فيه، لا يعلم حاله في توسط ولا بعد .

وقال ابن أم قاسم: إن هذا الوجه أقواها[5]،وفيه نظر؛لأنه لا يلزم من عدم علم هؤلاء

---

(١) النص هكذا: (أولاء ممدود عند الحجازيين، ومقصور عند تميم) .

(٢) قطعة من بيت لجرير بن عطية، وهو من الكامل، والبيت كاملاً:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

انظر أوضح المسالك ١/١٣٤، وشرح الأشموني ١/١٣٩ .

(٣) سقطت كلمة « أصل » من ب .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢٤٢ .

(٥) توضيح المقاصد ١/١٩٣ .

حال غير الحجازيين والتميميين ألا يعلمه غيرهم .

قوله: « ويُشَـارُ إلى المكـان » [إلى آخره]: اعلـم أن هـذه الألفـاظَ[١] المذكـورةَ[٢] في هـذا الفصلِ الأخيرِ، مقصورةٌ على الإشارة إلى المكان بحسـب أصـل الوضـع، وقـد يسـتعار[٣] بَعْضُهَا للزمان[٤]، وأما الألفاظ المذكورة قبلَ هذا الفصل، فيشار بها إلى المكان وغَيْرِه .

(١) أي: مـا يشـار بـه إلى المكـان القريـب، وهـو « هنـا » أو « ههنـا » ومـا يشـار بـه إلى المكـان البعيـد نحـو: هناك وههنـاك أوهنـالك أو هنـا أو هنـا أو هنـت أو ثـم .

(٢) سـقطت كلمـة « المذكـورة » مـن ب .

(٣) في ب : « يسـعها » ولا معنـى لـه، وفي هامش ج تعليـق هـو: (قـال ابـن هشـام في الجـامع الصغـير: وقد يسـتعار غـير « ثَـمَّ » للزمـان) .

(٤) في ب و ج : بعـد كلمـة للزمـان : « وأمـا الألفـاظ الأخـيرة مقصـورة علـى الإشـارة إلى المكان بحسب أصـل الوضـع » وهـو تكـرار لامعنـى لـه، والتصويـب مـن أ .

هذا باب الموصول

إنما قَدَّمَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى[١] الموصولَ الحرفيَّ؛ لأنه أَشْبَهُ مِنَ الاسمِ بكونه موصولاً؛ لأن الحروفَ موضوعةٌ على عدم الاستقلالِ، كما أن الموصولاتِ كذلك، فلهذا استحق التقديم، وأما تقديم غيره الموصول الاسمي؛ فلأنه أكثر استعمالاً .

قوله: « **ولو** »: علامة كونها مصدرية صحة إِحْلَالِ « أَنْ » محلها، كما في قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٢] فإنه لو قيل: يود أحدهم أن يعمر لكان جائزاً، والغالب على لو هذه أن تقع بعد ما يفيد التمني .

قوله: « **والذي** »: قد عَدَّهَا أيضاً في الموصول الاسميِّ، فعلى هذا تكون مشتركةً بين الموصول الاسميِّ والحرفيِّ، ومنهم من لا يقول بأنها موصولٌ حرفيٌّ ويجيب عن الآية - أعني قوله: ﴿ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾[٤] - بأن الأصل: كالذين، إلا أنه حذف النون[٤]، وهو لغة، أو بأن الأصل: كالخوض الذي خاضوه، فحذف الموصوف[٥] والعائد.

[٦]واعلم أن المصنف[٧] لم يُعَرِّفُ الموصولَ الاسميَّ، بل اكتفى بِعَدِّهِ، وحَدَّهُ الزمخشريُ بقوله:(هو ما لا يتم اسماً إلا بجملة تُرْدِفُه من الجمل التي تقع صفات)[٨] وقال ابن

---

(١) سقطت كلمة « تعالى » من أ وب وج .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٩٦ .

[illegible]

(٤) سورة التوبة: من الآية: ٦٩ .

(٤) سقطت كلمة « النون » من ب .

(٥) في ب : « فحذف الموصول » .

(٦) في ب : زيدت كلمة « في قوله » قبل كلمة « واعلم » .

(٧) انظر أوضح المسالك ١/٣٩ .

(٨) انظر شرح المفصل ٣/١٥٠ لابن يعيش

الحاجب[١]: لو قال جزءاً عِوَضَ اسمٍ، لكان[٢] أولى، فإن « الذي » بانفراده اسم، ولكنه لا يكون أحدَ جزئيْ الجملةِ إلا بجملة وعائد .

واعلم أن أل في الذي زائدة؛ لأن الموصول معرفة[٣] بصلته، ويجوز أن يقال: إنه معرفة بناء على أنه يجوز اجتماع تعريفين، واعلم أيضاً أنها ليست لازمة؛ لأنه قرئ شاذاً: ﴿صِرَاطَ لَذِينَ﴾[٤].

قوله: « **الذي للعالم وغيره** » : قد أحسن في قوله: للعالم؛ لأنه على هذا يدخل فيه الباري تعالى، بخلاف ما لو قال: للعاقل[٥]، فإنه لا يطلق عليه تعالى عاقل، إلا أنه قد قال: المذكر، والأولى ألا[٦] يَذْكُرَهُ، حتى يكون كلامه شاملاً للباري وغيرِه .

قوله: « **ولِتَثْنِيَتِهِمَا**[٧] » : ليس كما ينبغي[٨]؛ لأنهما ليسا بمثنيين، وإنما هما صيغتان على صورة المثنى، كما ذُكِرَ ذلك في باب المثنى .

قوله: « **أو تأكيداً للفرق** » : أي بين تثنية المَبْنِيِّ والمُعْرَبِ، هذا على رأي من يقول: إنها (مثنيات، أما من يقول: إنها)[٩] صيغ تثنية، فيقول: للفرق بين ما صورته صورة المثنى من المبني، وبين مثنى[١٠] المعرب .

---

(١) شرح الرضي ٣/٥ قاريونس ، [illegible]

(٢) في ب : « لمكان أولى » .

(٣) في ب : « تعريفه » .

(٤) سورة الفاتحة : الآية: ٧، ولم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات الشاذة وغيرها .

(٥) في ج : « العاقل » .

(٦) في ب : « والأولى أن يذكره» .

(٧) يقصد اللذان واللتان .

(٨) في ب : « ليس كما لا ينبغي » .

(٩) ما بين القوسين ساقط من أ .

(١٠) في الأصل: « وبين المثنى المعرب » .

قوله: « **وبجَمْعِ المُذَكَّرِ كَثِيراً ولِغَيْرِهِ**[1] » : أي: لغير العاقل، بدليل قوله: وقد يتغارض الألى واللائي؛ إذ لو لم يحمل كلامه على هذا، وحمل قوله: ولغيره، على المذكر العاقل لكان يلزم منه أن يكون الألى موضوعاً للمؤنث، وإذا كان موضوعـاً لـه امتنع أن يكون استعماله فيه على طريق التغارض،فلا يصح قوله بعد:« وقد يتغارض الألى واللائي»

قوله: « **والذين بالياء مطلقاً** » : اعلم أن القياس يقتضي[2] أن يكون[3] الـذين معربـاً بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، كما هو لغة من ذكر؛ لأنه علـى صـورة الجمـع وسننه، فيكون معارضاً لبنائه، كما قالوا نظيره في(اللذان واللتان وذان وتان)وأما قول بعضهـم: إنما بُنِيَ الذين و لم يعرب؛ لأنه ليس على سنن الجموع؛ لأن واحده أعم مـن جمعـه، ففيـه نظر؛ لأن المُدَّعي أنه ليس جمعاً بل على صورة الجمع، ولـو سُلِّمَ أنـه جمـع فليس جمعـاً لواحده باعتبار كون الواحد أعم، بل يراد بالواحد حال إرادة الجمع من يعقل و شـبهه، كما قال ابن مالك[4]: وإن عنى بالذي من يعقل وشبهه فجمعه الذين .

قوله:

« **يَوْمَ النُّخَيْلِ**[5] »[6]:

النخيل: بضم النون وفتح الخاء المعجمة: اسم موضع .

---

(١) في أ و ب : « وبجمع المذكر العاقل كثيراً » وفي ج مثله .

(٢) في ب : « للنفي » .

(٣) في ب : « أن يكون معرباً » .

(٤) شرح التسهيل ١/١٨٩ .

(٥) في ب : « كررت كلمة « النخيل » .

(٦) هذا بيت من الرجز لرجل من بني عقيل جاهلي، وقيل لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢، وقيل: لليلى الأخيلية. انظر المساعد ١/١٥٦ وحاشية الصبان ١/١٤٩، وأوضح المسالك ١/١٤٣، ونسبه أبو زيد في النوادر ٤٧ إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب . وقبله:

نحن اللذون صبحوا الصباحا

قوله: « وقد يتغارض الأ. لَى واللائي » : هو شامل لوقوع ما للمذكر لِلْمُؤَنَّـثِ، ومـا له[1] للمذكر، وبهذا يظهر حكمة[2] تمثيل المصنف بقوله:

« فَمَا[3] آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ »[4] البيت

قوله: « **مَنْ وَمَا** » : قال ابن إياز في شرح الفصول[5]: ومَنْ بمعناهما، وهي اسم لعود الضمير عليها، وتختص بـالعقلاء إلا في التغليـب، ولا توصـف ولا يوصـف بهـا، بخـلاف الذي؛ لخروجها عن التَّمَكُّنِ، وقوة شبهها بالمضمر؛ لكونها على حرفين، ولم يقل هذا في « ما[6] » وقياس ما قاله في « من » أن يكون « ما » كذلك [illegible]، وقـال في اللبـاب[9]: ولا تقع ما صفة، ثم قال: ولا يقعان - يعني من وما - موصولتين موصوفتين، وقال السـيد في شـرحه: لأن وضعهمـا وضـع الحـروف، فـلا يجـوز أن يوصفـا، ثـم قـال في اللبـاب أيضاً[10]: ويؤكدان مثلهما نحو: نظرت إلى ما عندك نفسه، وإلى من عندك نفسه، وقـال في الشرح أيضاً: وإنما يجوز تأكيدهما، ولا يجوز وصفهما؛ لأن مشابهتهما الحرف لا تمنع

---

(١) في ب : « وما قاله » .

(٢) سقطت كلمة « حكمة » من ب .

(٣) في أ : « فما أبا وبالبيت » .

(٤) هذا صدر بيت من الوافر، نسب في الدرر إلى رجل من بني سليم ٢٧/١، وقال العيني: قائله هو رجل من بني سليم أنشده الفراء ٤٢٩/١، وانظر شرح التسهيل ١٩٤/١، والأشموني ١٥١/١، والبيت كاملاً:

فما آباؤنا بأمن منه   علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

(٥) انظر المحصول في شرح الفصول، فصل الموصولات . وفي أ، ب : « شرح الفصول لابن معطي » .

لوحة (٤٣)

(٦) في ب : « بهذا في ما وداس » .

(٧) [illegible]

(٨) [illegible]

(٩) انظر لباب الإعراب ١٧٧ فما بعدها .

(١٠) سقطت كلمة أيضاً من ب .

التأكيد كما تمنع[1] الوصفية؛ لأن الحرف يؤكد أيضاً .

إذا علمت هذا علمت أن صاحب اللباب قد نقل منعَ وصفِ «ما» وكونَها صفة، وخص «مَنْ» بمنع كونها[2] موصوفة[3]، والذي يظهر أنه لا فرق بينهما في هذا الحكم، ولقائل أن يقول: إن بينهما فرقاً في هذا الحكم؛ لأن « ما » أشد إبهاماً من « مَنْ » ، فإذا وصف بها، تحصل فائدة لا تحصل من « ما »، إلا أن الحق كما قال ابن إياز: إنها لا توصف، ولا يوصف بها كما تقدم .

قوله: « وأمّا مَا » إلى آخره: « ما » في الغالب لما لا يعقل، و« في الغالب » : احترازمن نحو قوله: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[4]، ومن قول بعض العرب: سبحان ما سخركن لنا، ذكره ابن مالك في شرح التسهيل[5] .

[6]**قوله: « ويَرُدُّهُ قَولُه:**

إِذَا مَا لَقِيْتَ بَنِي مَالِكٍ[7].... الخ

وجه الرَّد عليه ما ذُكِرَ أَنَّ «أيّاً» إما أن تكون استفهامية، أو شرطية، أو وسيلة إلى نداء ما فيه أل، أو صفة للنكرة، أو حالاً من المعرفة، أو موصولة .

لا جائز أن تكون استفهامية؛ لأن المعنى[8] على الاستفهام فاسد، ولأنه قد قال: «

---

(١) في ب : « كما لا تمنع الوصف » .

(٢) في ب و ج : « بمنع كونها تكون صفة » .

(٣) [illegible]

(٤) سورة ص: الآية: ٧٥ .

(٥) شرح التسهيل ٢١٧/١ .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من أ . ونص التوضيح (وأما «أيّ» فخالف في موصوليتها ثعلب ويرده ...)

(٧) هذا صدر بيت لغسان بن وعلة، وهو من المتقارب. انظر الدرر ٦٠/١، وشرح التسهيل ٢٠٨/١، وشرح الأشموني ١٦٦/١، والبيت كاملاً:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ   فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

(٨) في (ب) « لا المعنى »

عَلَى أَيُّهُمْ » بالضم، ولو كانت استفهامية لامتنع ذلك، ووجب إعرابها؛ لأنه لم يقل أحد ببنائها إذا[١] كانت استفهامية .

ولا جائز أن تكون شرطية؛ لما تقدم أيضاً، ولا وسيلة؛ لأنه لا نداء في البيت، ولاصفة ولا حالاً؛ لأنها في هاتين الحالتين لا تضاف إلا إلى النكرة، كما تقول: مررت برجل أَيِّ رَجُلٍ، وجاءني زيد أَيَّ فَتًى، إذا بطلت هذه الأقسام فلم يبق إلا أن تكون موصولة .

قوله: « **ولا يعمل فيها إلا مستقبل** » : قال في التسهيل[٣]: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه، خلافاً للكوفيين، فالشيخ[٢] مخالف للبصريين وابن مالك، وهو الظاهر؛ بدليل ما سنذكر في توجيه قول الكسائي: «أَيُّ» كذا خلقت .

قوله: « **أَيُّ كذا خلقت** »[٤] : قال ابن السراج[٥] موجهاً قول الكسائي: إن أياً بعض لما تضاف إليه [وما تضاف إليه] مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضياً ... فقد عُلِم البَعْضُ الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له أَيٌّ، والمستقبل ليس كذلك، وإنما كان العامل متقدماً مع كونه مستقبلاً؛ لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية والموصولة، لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيها إلا متأخر .

---

(٢) سقطت كلمة « إذا » من ب .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/١٩٦ .

(٢) انظر أوضح المسالك ١/١٥٤ .

(٤) سقطت كلمة « كذا » من ب .

(٥) الأصول ٢/٣٢٦ .

قوله: « **وقال سيبويه**[1]**: تُبْنَى على الضم** » : عُلِّلَ بِنَاؤُهَا في هذه الحالة، بأن قياسها البناءُ، وإِعْرَابَهَا مخالفٌ له، فلما نُقِصَ من صلتها التي هي مُوَضِّحَة وَمبينة لها، رجعت إلى ما عليه أخواتها،و وقيل: بنيت؛ لأجل أنها خالفت[3] بقية الموصولات بحذف صدر صلتها، فرجعت إلى البناءِ؛ لخروجها عن نظائرها، وجعل أبو البقاء[4] قراءة الفتح بِنَاءً؛ لأنه أخف في الياء، وَيَرُدُّهُ « عَلَى أَيِّهِمْ »[4] البيت .

قوله: « **وأما أَلْ** » ...الخ: الدليل على أنَّ أَلْ اسم عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي رَبَّهُ؛ لأن الضمير لا يعود إلا على اسم، وإعمال اسم[5] الفاعل معها بمعنى المضيّ .

قوله: « **وليست موصولاً حرفياً** » : أما كونها ليست موصولاً حرفياً؛ فلأنها لا تؤول مع صلتها بالمصدر، وأما كونها ليست حرف تعريف؛ فلأن الوصف يعمل معها بلا شرط، فلو كانت حرف تعريف لكانت مُبعدة من شبه الفعل ، وكان الوصف أولى بألا يعمل معها .

---

(١) الكتاب ٢/٣٩٨ .

(٣) في ب : « خلفت الموصولات » . وفي(م)(خالفت لبقية)

(٣) يقصد قوله تعالى: ﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً ﴾ . انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٥، والذي فيه هو: قرئ بالنصب شاذاً، ويقرؤ بالضم ، وفيه قولان، والقراءة بالنصب لبعض الكوفيين، ومعاذ بن مسلم وهارون القارئ وهي شاذة، وقرأ الجمهور بالضم. المحرر الوجيز ٩/٥٠٨ .

(٤) هذه قطعة من بيت من المتقارب لغسان بن وعلة، وقد سبق تخريجه ٩٦.

(٥) سقطت كلمة « اسم » من ب .

قوله:

« فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[1] »[2]

يُسْأَلُ عن إعرابها، فإن سبب البناء وهو الافتقار إلى الجملة قائم أيضاً .

قوله: « **والمشهور أيضاً إِفْرَادُها** »: إن قيل: كيف قال: « والمشهور عندهم[3] إفرادها وتذكيرها»، ثم قال: (وكلهم[4] حكى ذات للمفردة، وذوات لجمعها)[5]؟ .

قيل: الذين حكوا ذلك، حكوه على وجهين، فبعضهم حكى ذلك على أن يكون ذات وذوات موصولين مستقلين مرادفين للتي واللاتي، وبعضهم حكى ذلك على أنهما فرعان لذو الطائية، فلا تنافي .

قوله:-

« جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ »[6]

---

(١) سقطت كلمة « ما كفانيا » من أ و ج .

(٢) عجز بيت من الطويل، قائله منظور بن سحيم الفقعسي. انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٨، والدرر ٥٩/١، والمقرب ٥٩/١، وشرح التسهيل ١٩٩/١، والعيني ١٢٧/١، وشرح التصريح ٦٣/١، وصدره:

فإما كرام موسرون لقيتهم

(٣) في ب : « عنده » .

(٤) سقطت كلمة « وكلهم » من ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) هذا رجز ينسب إلى رؤبة بن الحجاج، في ملحق ديوانه ١٨٠، والعيني ٣٩/١، وشرح الكافية الشافية ٢٧٥/١، وشرح التسهيل ٣٣/١، وبعده:

ذوات ينهضن بغير سائق

أَيْنُق: أصله أَنْوُقٍ جمع ناقة، نقلت العين إلى مكان الفاء[1] فصارت أونق، ثم أبدلوها ياء إبدالاً شاذاً، فبقي: أينق، فوزن أينق: أَعْفُلٍ[2]، وأصل ناقة نَوَقَةٍ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت ألفاً .

قوله: « **وحُكِيَ إعْرَابُهُمَا إِعْرَابَ ذَاتُ وَذَوَاتُ** » : أي: حكي إعراب ذات وذوات المضمومتين اللتين [3](بمعنى التي واللائي) إعراب ذاتٍ وذواتٍ (المعربتين) اللتين بمعنى صاحبةٍ وصاحباتٍ، وحينئذ فيقال: جاءني ذاتٌ قامتٌ، بالرفع مع التنوين، ورأيت ذاتاً قامت، ومررت بذاتٍ قامت .

وأما ذواتٌ فبالضم مع التنوين رفعاً، وبالكسر مع التنوين جراً . [ونصباً]

قوله: « **مَاذَا صَنعت** » : يحتمل هذا التركيب وجهين:

أحدهما: أن يكون « ما » مبتدأ، و « ذا » اسم موصول، و « صنعت » صلته، والعائد محذوف .

والثاني: أن يكون « ماذا » في محل نصب بصنعت، ويتفرع على هذين الوجهين جواب السائل، فعلى الأول يكون المذكور في جواب المجيب مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف؛ ليطابق الجوابُ السؤالَ، ([4]وعلى الثاني يكون منصوباً؛ لأجل المطابقة أيضاً، فتقول على الأول: «خيرٌ» بالرفع - أي: (المصنوع خير)[5])، وعلى الثاني: «خيراً» أي: صنعت خيراً، لكن يجوز مرجوحاً الرفع على الثاني والنصب على الأول، وأما قوله تعالى:

---

(١) سقطت كلمة « الفاء » من ب .

(٢) في ب : « أفعل » وهو خطأ .

(٣) سقطت عبارة (بمعنى التي واللائي) وكذلك عبارة (المعربتين) من (أ)

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ج .

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[1] فإنه قرئ بنصب[2] « العفو » ورفعه، فالرفع على جعل ﴿ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ جملة اسمية، والنصب على جعلها جملة فعلية .

قوله: « **بما باتفاق أو بمن على الأصح** » : يعني أن الشرط أحد الأمرين لا بعينه، لكن أحدهما متفق عليه وهو«ما»والآخر مختلف فيه وهو«من».

قوله:

« أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ[3] ...»[4] البيت

« ما » اسم استفهام، و« ذا » اسم موصول، « يحاول » صلة له، وحذف العائد، التقدير: يحاوله، واسم الاستفهام مع الموصول جملة في محل نصب بـ « تسألان »؛ لأنه قد علق عن العمل فيها[5] بالاستفهام .

وإنما علق وإن لم يكن من أفعال القلوب؛ لأن السؤال سبب العلم، فأعطي حكم أفعال القلوب لذلك، وإنما قلنا: إن الجملة في محل نصب بـ « تسألان » المعلق عن العمل فيها؛ لأنه قد أبدل من « ما » اسماً مرفوعاً مقترناً بحرف الاستفهام .

قوله: « **وعندنا أن هذا طليق**[6] » ...الخ: منع صاحب المفصل[7] من تقدم الحال

---

(١) سورة البقرة: الآية: ٢١٩ .

(٢) قرأ أبو عمرو ﴿قل العفوُ﴾ بالرفع، ونصب الباقون. انظر التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ١٦٠، والإقناع ٦٠٨/٢ .

(٣) كلمة (المرء) في (أ) كتبت هكذا: (الأمر) .

(٤) هذه قطعة من بيت قائله لبيد بن ربيعة، وهو من الطويل شرح ديوانه ٢٥٤، والكتاب ٤١٧/٢، وشرح التسهيل ١٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، والبيت كاملاً:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(٥) سقطت « فيها » من أ و ب .

(٦) يقصد قول يزيد بن ربعة الحميري:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   أمنت وهذا تحملين طليق

وهو من الطويل .

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٢ .

على عاملها إذا كان صفة مشبهة، وبه يصح استدلال الكوفيين عنده[١]، إلا أن تخريج البصريين له على ما ذكره الشيخ[٢] ظاهر في الرد على ما يقوله صاحب المفصل .

وقوله: « **وَتَفْتَقِرُ كُلُّ الموصولاتِ** » ...إلى آخره: الموصولُ يفتقر إلى الصلة مطلقاً سواء كان حرفياً أو اسمياً، والذي يفتقر إلى الضمير منها إنما هو الموصولاتُ الاسميةُ .

[قوله: « على ضميرٍ » يحترز به عن الموصول الحرفي، فإنه وإن احتاج إلى صلة، لكن لا يحتاج إلى ضمير[٣].]

قوله: « **وشرطها أن تكون خبرية** » : محله ما لم يكن الموصول أَنْ، أما إذا كان أَنْ فإنه يوصل بالجملة الانشائية، حكى سيبويه: كَتَبْتُ إِلَيْهِ[٤] بِأَنْ قُمْ، إلا أن أبا حيان[٥] أنكر كون أَنْ توصل بالأمر، واستدل بأنا إذا قدرنا أَنْ وفعلَ الأمر بالمصدرِ فات معنى الأمر، وبأنه لا يصح أَعْجَبَنِي أَنْ قُمْ، ولا كَرِهْتُ أَنْ قُمْ، وليس بشيء .

قوله: « **ولا يجوز أن تكون إنشائية ولا طلبية** » : لو اكتفى بقوله: إنشائية عن الطلبية لكفاهُ، وقال بعضُهُمْ: مع تقيُّدِهِ بألا تكون إنشائية، ويشترط أن لا تكون تعجبية، وليس بشيء؛ لأن التعجبية من قسم الإنشاءِ لا بحسبِ أصل الوضع؛ لأن معناها بحسب الاستعمال إنشاء التعجبِ .

قوله: « **وَمَضْرُوبِ وَحَسَنٍ** » : في قوله: وحسنٍ نَظَرُ؛ لأن الصحيح عند المصنف[٦] وغيره من المحققين أن أَل الداخلة على الصفة المشبهة ليست اسماً موصولاً[٧]، ويجاب:

---

(١) سقطت كلمة « عنده » من أ .

(٢) أوضح المسالك ١٦٤/١، وتخريج البصريين هو: أن « هذا طليق » جملة اسمية، و « تحملين » حال، أي: وهذا طليق محمول .

(٣) سقط هذا النص، وشرحه من (ب)، و(ج)، وأثبته من النسخة: (أ) .

(٤) انظر الكتاب ٤٧٩/١ بولاق، وعبارته: كتبت إليه أن افعل .

(٥) ارتشاف الضرب ٤٢٤/٢، وعبارته: ولا تختص بجملة الأمر، ومن ذلك قولهم: كتبت إليه أن افعل .

(٦) انظر المغني ٤٩/١ .

(٧) سقطت كلمة « موصولاً » من ب .

بأنه إنما مثل بحسن؛ لأن ابن مالك قال: وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين[(١)].

[(٢)]**قوله:** « **بخلافِ ما غلبتْ عليها**[(٣)] **الاسميَّة**»[(٤)] : أي: الاسمية التي تشابه الفعل .

قوله: « **كأبْطَح** »[(٥)] : معناه بحسب الأصل، ذاتُ ما ثَبَتَ لها البطحُ، ثم صار مختصاً بالأرض[(٦)] المتسعة، وكذلك أجْرَعُ معناه بحسب الأصل: ذات ما [ثبت لها الجرع][(٧)]، ثم صار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً .

[حذف العائد][(٨)]

وقوله: « **ويجوز حذف العائد** » ...الخ: اعلم أنهم يتصرفون في الموصول تارة بحذف بعضه، وتارة بحذفه، مثال الأول: قولهم في الذي: الَّذِ بحذف الياء، وإبقاء ما قبلها على كسره أو بإسكانه، ومثال الثاني[(٩)] قوله:

---

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١ .

(٢) في أ و ج قدم هذا النص على الذي قبله .

(٣) في ج : « علي » .

(٤) هذا النص ساقط من ب بأكمله .

(٥) انظر اللسان (بطح) . وفي (م) (البطيح)

(٦) سقط ما بين كلمتي الأرض والأرض من ب .

(٧) تتمة يلتئم بمثلها الكلام، ومكانها في ج كلمة « جرعاً » وما أثبته موافق لما مر في شرحه لكلمة البطح، وانظر معنى الجرع في اللسان (جرع) . وهي في (م)

(٨) هذا العنوان ليس في نسخ المخطوط

(٩) سقطت كلمة الثاني من ب .

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَـــوَاءُ[١]

أي: ومن يمدحه ومن ينصره سواء، فحذف بعض الموصول[٢] في الأول، وكله في الثاني .

وقد يتصرفون في الصلة بحذف بعضها تارة، وبحذفها أخرى، مثال الأول ما ذكره، ومثال الثاني: قولهم كناية عن الداهية الصغيرة والعظيمة: جاء اللُّتَيَّا والَّتِي .

قوله: « **إذا كان مبتدأ** » : إنما اشترط أن يكون[٣] مبتدأ لا فاعلاً؛ لأن المبتدأ يجوز حذفه، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يحذف إلا في ثلاثة مواضع[٤]، ليس هذا منها .

قوله: « **والكوفيون يقيسون على[٥] ذلك** » : أي: فَيُجَوِّزُونَ الحذف، طالت الصلة أم لم تطل، وإنما اشْتَرَطَ في صلة غير أَيٍّ[٦] الطُّولَ بخلافها؛ لأن الطول ملازم لها، فاشتراطه تحصيل الحاصل .

قوله: « **أو وصفٌ غَيْرُ صِلَةِ الألفِ واللامِ** » : إنما كان حذف المنصوب بصلة الألف واللام شاذاً؛ لأن "أل" موصول اسمي، واسْمِيَّتَهُ خَفِيَّةٌ، والضمير إذا كان مَذْكُوراً تكون اسميته إذ ذاك نصاً، فإذا حذف فات هذا[٧] المعنى، وهم بصدد التنصيص على كونه اسماً.

---

(١) من الوافر لحسان بن ثابت يمدح النبي ﷺ ويتوعد قريشاً. انظر ديوان حسان ٩، والهمع ٨٨/١، والدرر ٦٧/١، وشرح الأشموني ١٧٤/١، [illegible]، والمساعد ١٧٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣١٣/١ .

(٢) سقطت كلمة « البعض » من ب .

(٣) سقطت كلمة « أن » من ب .

(٤) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٦٠/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٤٤/٢ حيث قالا أن الفاعل يحذف في خمسة مواضع

(٥) سقطت كلمة « على » من ب .

(٦) في الأصل: « غير أل » .

(٧) سقطت كلمة « هذا » من ب .

قوله: « وشذ قوله:

مَا ٱلْمُسْتَفِزُّ[١] **الْهَوَى** ([٢] **مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ**) »[٣]

وجه شذوذه: أنه حَذَفَ الضميرَ، والناصبُ وَصْفٌ صِلَةَ الألف واللام، ويمكن أن يقال: إنَّهُ[٤] لا حَذْفَ في البيت، بأن يقال في « مستفز » ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به، و «الهوى» مفعولٌ، و « محمود عاقبةٍ» خبرٌ ومُضَافٌ إليه، ويكون المعنى على هذا: الذي يستفز الهوى أي: اختبره ليس محمود عاقبة؛ لأنه قد عَرَّضَ نفسه إلى البلاء .

وقوله: « **أتيح**[٥] » : بالتاء المثناة من فَوْقُ، أَيُّ: قُدِّرَ، يقال: أتاح الله كذا أي[٦]: قَدَّرَ [٧] .

قوله: « **ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ** »: لأنه حينئذ مِثْلُ المنصوب في المعنى، بخلاف المخفوض بالوصف الماضي .

قوله: « **بخِلافِ** » ...الخ: وذلك لأن الضمير منفصل في الأول ومنصوب بالحرف في الثاني، وفي الثالث بصلة الألف واللام .

قوله: « **والمجرور بالحرف** » إلى آخره: اعلم أن الجار للموصول والجار للضمير إما أن

---

(١) في أ : « ما استفز » .

(٢) سقط ما بين القوسين من أ و ب و ج .

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، لم أعثر على قائله، انظر أوضح المسالك ١/١٧١، والهمع ١/٨٩، وتخليص الشواهد ١٦١، وشرح التسهيل ١/٢٠٧، وعجزه:

ولو أتيح له صفو بلا كدر

(٤) سقطت كلمة « إنه » من ب .

(٥) يعني كلمة « أتيح » في البيت السابق وهو:

ولو أتيح له صفو بلا كدر

(٦) سقطت كلمة « أي » من ج .

(٧) في م و ب زيادة (له أي تحصل له قدر)

يكونا متفقين في اللفظ والمعنى، أو مختلفيهما، أو مُتَفِقَيْ اللفظ دون المعنى، أو متفقي المعنى دون اللفظ، فإن كانا متفقيْ اللفظ والمعنى والعاملُ فيهما واحد من جهة اللفظ والمعنى، أو من جهة المعنى، جاز حذف الْجَارِّ والمجرور معاً، وكذلك إذا كانا متفقين في المعنى ليس غَيْرُ، ويمتنع في القسمين الأخيرين، مثال اتفاقهما في[1] اللفظ والمعنى: مررت بالذي مررتَ به، ومثال اتفاقهما في المعنى: حَلَلْتُ (بالذي حَلَلْتَ)[2] به، فإنه يجوز حذف المجرور فيهما، وإنما اكتفي بالاتفاق من جهة المعنى في عاملي الجار للموصول والجار للضمير؛ لأنهم قد قالوا في قوله تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[3] على رأي من يقول: إن الضمير المحذوف مجرورٌ بِبَاءٍ[4] على أن « أمَرَ » يتعدى بحرف الجر إلى المفعول الثاني، أن معنى اصدع: أُؤْمُرْ، فهو موافق له من جهة المعنى فقط، فلولا جواز الاكتفاءِ بمثل هذا لا متنع منهم ذلك .

قوله: « وشذ قوله:

وَمِنْ حَسَد .... »[5] البيت

لا يقال: قد وقع ذلك في القرآن كما في [6]قوله تعالى[7]: ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ﴾ فحذف الضمير المجرور مع انتفاء جَرِّ الموصول؛ لأنا نقول ما ذكره المصنف

---

(١) في ب : « أي » بدل « في » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٣) سورة الحجر: الآية: ٩٤ .

(٤) في ب : « بما » .

(٥) هذه قطعة من بيت من الوافر، لحاتم الطائي في ديوانه ٢٧٦، انظر أوضح المسالك ١/١٧٥، وشرح التسهيل ١/١٩٩، والأشموني ١/١٧٤ ، والبيت كاملاً:

ومن حسد يجور على قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني

(٦) أقحمت في الأصل كلمة « عبارته » قبل كلمة « قوله » .

(٧) سورة الشورى: الآية: ٢٣ .

شرطٌ للحذف القياسيِّ لَا ٱلْجَائِزِ، والحذف الواقع في الآية جَائِزٌ غَيْرُ قِيَاسِيٍّ، وإنما كان جائزاً؛ لأن الحرف مُتَعَيِّنٌ، والحرف إذا كان متعيناً جاز الحذف سماعاً لا قياساً، وإنما كان حذفه عندما شرطه المصنف قياساً؛ لأن[1] الضميرَ عبارةٌ عن الموصولِ، والجار لهما من جهة المعنى واحدٌ، فإذا حُذِفَ الجارُ مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما، (وَمَا كَأَنَّهُ[2] بدلُ عَنْهُمَا)[3] .

قوله: « **وهوَّ** »[4] : في البيت بالتشديد لغة في هُوَ.

قوله: « صَبَّ وعلقم » : « علقم » عامل في « على[5] من » ؛ لأنه بمعنى مُرٌّ، و «صَبَّ»: عامل في « عليه » المحذوف .

---

(١) في ب : « لا الضمير » .

(٢) في الأصل: « وما كأنه يدل عليها » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) يقصد قول الشاعر:

وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمٌ ... وإن لساني شهدة يشتفى بها

وهو بيت من الطويل، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقيل: إنه لرجل من همدان، انظر أوضح المسالك ١/١٧٧

(٥) يقصد أن الجار والمجرور وهو « على من » يتعلق بقوله: « علقم »

هذا باب المعرف بالأداة

قوله: « وليست الهمزة زائدة خلافاً لسيبويه »: قال ابن الحاجب، وما عرف باللام، قال الرضي[١]: هذا مذهب سيبويه[٢]، أعني أن حرف التعريف هِيَ اللّامُ وحدها، والهمزةُ للوصلِ، فُتِحَتْ مع أن أصل همزاتِ الوصلِ الْكَسْرُ؛ لكثرة استعمال لام التعريف، والدليل على أن اللام هي المُعَرِّفَة فقط، تخطي العاملِ الضعيفِ إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزءٍ منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوعُ استقلالٍ، فلم[٣] يتخطها العاملُ الضعيفُ، ثم قال: وأيضاً دليل التنكير، أي: التنوينِ على حرف، فالأولى كون دليل التعريف مثله[٤]. انتهى. وهذا صريح في أن أداة التعريف عند سيبويه اللام وحدها، خلافاً لصريح [كلام المصنفِ[٥]][٦]، مع أن القول بأن المجموعَ أداةَ التَّعْرِيفِ، والهمزةَ زائدةٌ غَيْرُ ظَاهِرٍ .

قوله: « أَوْ عِلْمِيٌّ[٧] نحو: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[٨] » ... : شمل

---

(١) شرح الكافية ٣/٢٤٠ قاريونس .

(٢) الكتاب ٢/٦١ بولاق .

(٣) في الأصل: « فلم يخطاها » .

(٤) سقطت كلمة « مثله » من أ و ب .

(٥) انظر أوضح المسالك ١/١٢٧ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٧) أو علمي وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو: ﴿ بالواد المقدس ﴾ ﴿تحت الشجرة﴾، ﴿ إذ هما في الغار ﴾ لأن ذلك معلوم عندهم أو حضوري وهو أن يكون مصحوبها حاضراً نحو: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ انظر شرح التصريح على التوضيح ١/١٥٠ .

(٨) سورة المائدة : الآية: ٣ .

الحضوري كما مثل والذهني[١] كما في قوله تعالى: ﴿ إذ هما في الغار ﴾[٢] ﴿ إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾[٣].

قوله: « قَارَنَتْ وَضعه » : أي: سواء كان ذلك الوضعُ مسبوقاً بنقل كما في اللَّاتَ والعزى أو لم يكن مسبوقاً بنقل[٤] كما في: السَّمَوْأَل[٥] .

واعلم أنهم اختلفوا في أداة التعريف هل هي ثُنَائِيَّة الوضعِ أم أُحَادِيَّة الوضع، والذي قال: إنها ثنائية الوضع، منهم من يقول: إن الهمزة أصلية عوملت معاملة همزة الوصل، ومنهم من يقول: إنها زائدة، والذي قال: إنها أحادية، منهم من قال: اللام، وهو المشهور، ومنهم من قال: الهمزة، ونسب إلى الفراء[٦]، وإنما زيدت اللام لأجل الفرق بين الهمزة التي للاستفهام والتي للتعريف، (قال الجوهري[٧]: سَمَوْأَلُ بن عَادِياءَ مَهْمُوزٌ، وهو فَعَوْعَلٌ)[٨] .

قوله: « والْيَسَعَ » : أصله يَسَعُ .

قوله: « واللَّاتِ » : أصله اللَّاتِي[٩] الذي هو اسم موصول حذفت ياؤه، ثم سمي به .

قوله: « وَإِمَّا عَارِضَةٌ » : أي: زائدة غَيْرُ لَازِمَةٍ.

---

(١) الذي يوجد في التوضيح: أو علمي نحو: ﴿ بالواد المقدس ﴾ ﴿ إذ هما في الغار ﴾ أو حضوري نحو: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ أوضح المسالك ١٧٩/١ .

(٢) سورة التوبة: الآية: ٤٠ .

(٣) سورة الفتح: الآية: ١٨ .

(٤) في ب : (مسبوقاً بنقل)

(٥) في الأصل: « النموأل » .

(٦) انظر شرح الكافية ٢٤٠/٣ ـ ٢٤١ قاريونس .

(٧) الصحاح ١٧٣٣/٥ (سمل) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من أ و ب و ج .

(٩) في ب : « اللات » .

قوله:

« وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ »[١]

اختلف في أل الداخلة على « بنات الأوبر » ؛ فقيل: زائدة، وقيل: مُعَرِّفَة، وقيل: زائدة للمح الأصل، وبنات الأوبر جمع ابن أوبرٍ، وجَمَعُوهُ هذا الجمعَ فرقاً بين جمعِ من يعقلُ وما لا يعقلُ، كما قالوا في جمع ابنُ عِرْسٍ: بنات عرس، ولقائل أن يقول: لا نسلم أنها زائدة؛ لأن بنات أوبر جمع لابن أوبر الذي هو علم، والعلم إذا جمع ينكر، وإذا قصد جبر تعريفه الفائت أدخل عليه أل المعرفة، وبنات أوبر لم لا يجوز أن تكون من هذا القبيل، وعلى هذا فتكون أل غير[٢] زائدة، إلا أن هذا التجويز لا يضر الشيخَ رحمه الله تعالى؛ لأنه ذكره مثالاً، والتمثيل يصح بالوجه المحتمل، نعم لو ذكره شاهداً لأمكن منازعته بما ذكر .

قوله: « وَإِمَّا مُجَوَّزَةً لِلَمْحِ الأَصلِ »: هو ثاني قسمي العارضة، فيكون[٣] التقدير: وإما عارضة مجوزة ([٤]للمح الأصل، وقوله: « لمح الأصل » عبارة حسنة؛ لأن[٥] الأصل المنقول عنه الذي يقبل أل ليس) موقوفاً على أن يكون صفة، بل قد يكون صفة

---

(١) هذا عجز بيت من الكامل، ولم يعرف قائله. انظر العيني ٤٩٨/١ والخصائص ٥٨/٣، وشرح الكافية الشافية ٣٢٥/١، ومعجم شواهد العربية. جنيتك: جنيت لك، أكمؤ: جمع كمء، واحد الكمأة، وهي نبات، عساقل: جمع عسقول، وهي الكمأة الكبار البيض، وبنات أوبر جمع ابن أوبر: كمأة صغار رديئة . وصدر البيت :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً

(٢) سقطت « غير » من ب .

(٣) في ب : « بسكون » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) في ب : « لا الأصل » .

ومصدراً وغير ذلك، فعبارة: « لمح الأصل » أولى من : لمح الصفة .

قوله: « **أواسمُ عَيْنٍ كَنُعْمَانْ**[١] » : مثل به لما يدخل أَلْ عليه غير لازمة، وقد مثل ابن مالك في شرح التسهيل[٢] لما فيه أَلْ الزائدةِ اللازمةِ بالنُّعْمَانِ، فلا يستقيم التمثيلُ به على رأي المصنفِ .

اللهم إلا أن يقالَ: إن العرب سموا بالنعمانِ، فتكونُ الألفُ لازمةً، وسموا بنعمان، فلا تكون لازمة، وبهذا[٣] يستقيم كلامُ المصنفِ .

قوله: « **مِنَ ٱلْمُعَرَّفِ**[٤] **بِٱلْإِضَافَةِ** » ...الخ: اعلم أن هذا المعرفَ من الأعلامِ الاتفاقيةِ، والعلمُ الاتفاقيُ هو: الذي يصير علماً، لا بوضعِ واضعٍ معينٍ، بل إنما يصير علماً لأجل ٱلْغَلَبَةِ، وكثرة الاستعمال في فرد من أفراد جنسه، بحيث لَا يَذْهَبُ ٱلْوَهْمُ عند إطلاقه إلى غَيْرِهِ مما يتناوله اللفظُ، وَلَمَّا كان اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراده ٱلْمُعَيَّنِ، إذا كان معرفاً باللام أو بالإضافةِ ،كان العلمُ الاتفاقيُ على قسمين، معرفٌ باللامِ، ومضافٌ .

قوله: « **حَتَى ٱلْتَحَقَ بِٱلْأَعْلَامِ** » ...الخ: ظاهره أن هذا ٱلْمُعَرَّفَ ليس بعلم، وقال ابن مالك في التسهيل[٥]: بَابُ الاسمِ العلمِ، وهو المخصوصُ مطلقاً غلبةً أو تعليقاً ... الخ، وذكر في تفسير غَلَبَةً: أن المراد بالغلبة تخصيصُ أَحَدِ المشتركين، أو المشتركات بشائع

---

(١) سقط هذا النص من الأصل .

(٢) شرح التسهيل ١/١٧٦ .

(٣) في الأصل: « وهذا » .

(٤) في الأصل : « من المعرب » .

(٥) شرح التسهيل١/١٧٠ .

اتفاقاً كتخصيص عبد الله بابن عمر، وتخصيص الكعبة[1] بالبيت .

وقال في اللباب[2]: قصدياً كان العلم نحو: زيد وعمرو أو اتفاقياً نحو: ابن عُمَر، والنَّجم[3]، وهذا الكلام صريح في أن هذا المعرف علمٌ على[4] أن عبارة الخلاصة تدل على أنه علمٌ؛ لأنه قال:

وَقَــدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَةِ   مُضَافاً أَوْ مَصْحُوبَ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

وعلى هذا فكلام المصنف مشكل، اللهم[5] إلا أن يكون مراده بقوله: حتى التحق[6] بالأعلام أنه التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها، وعلى هذا فلا إشكال؛ لأن لحوقه بالعلم الشخصي لا ينافي كونه علماً بالغلبة .

قوله: « وابنُ مسعودٍ » : لا يقال: الصحيح عَدُّ[7] ابنُ الزبير بدل ابن مسعود؛ لأن العبادلة[8] إنما غلبت على ابن عباس، وابن عمر، و[ابن عمرو][9] بن العاص، وابن الزبير؛ لأنا نقول كلام المصنف فيما غلب على العبادلة، لا فيمن غلبت عليهم العبادلة .

[**قوله: (العبادلة)**: العبادلة جمع عَبْدَلٍ منحوت من عبد الله وتاؤه تأنيث لفظي] [10].

قوله: « والثاني[11] كالنجم للثريا » : كذلك الدَّبَرَانُ[12] والعَيُّوقُ والسِّمَاكُ

---

(١) في الأصل: « البيت بالكعبة » والذي في شرح التسهيل: (ويثرب بالمدينة) ١/ ١٧٠ .

(٢) انظر لباب الإعراب ٢٤٥ .

(٣) يقصد والنجم للثريا، وهذه عبارة ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٣٠، وستأتي في كلام الحفيد بعد قليل

(٤) سقطت كملة « على » من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « اللهم » من الأصل .

(٦) في الأصل: « حتى التجويز بالأعلام » .

(٧) في ب : « وابن الزبير » بإسقاط « عد » .

(٨) في الأصل: « لأن العبارة » .

(٩) سقطت كامة « عمرو » من الأصل .

(١٠) هذا النص ساقط من الأصل و ب و ج .

(١١) سقطت كلمة « الثاني » من الأصل و ب و ج .

(١٢) سقطت كلمة « الدبران » من ب .

غَلَبَتْ على الكواكبِ المخصوصة مـن بـين مـا يوصـف بهـذه الأوصـاف وهـي: الدَّبُورُ والعَيُّوقَ[١] والسُّمُوك، وأما الثُّرَيَّا فتصغير الثَّرْوَى التي هي تأنيث ثَرْوَانَ مـن الثَّرْوَةِ؛ وهـي الكثرة، سميت بذلك لأنها ذات الثروة المُحقرةِ؛ أما ثروتها فلأنها[٢] سِتَةُ أَنْجُـمٍ: ظـاهرة في خَلَلِهَا نُجُومٌ مُتَكَثِّرَةٌ[٣] خَفِيَّةٌ، وأما تحقير ثروتها فظاهر .

فالدَّبْرَانُ: فَعْلَانٌ بمعنى الفاعلِ كالعدوان بمعنى العادي، وإنما سمي بذلـك؛ لأنـه يَدْبُـرُ الثُّرَيَّا، والعَيُّوقُ: فَيْعُولُ بمعنى الفاعلِ كالقيوم بمعنى القائمِ، وإنما سمي بهـذا؛ لأن الدبـران خطب الثريا، وهو يعوقه عن ذلك، فلذلك هو فيما بَيْنَهُمَا على ما تزعم العرب .

والسِّمَاكُ: فعال بمعنى الفاعلِ، سمي بذلك لسموكه وارتفاعه[٤] .

---

(١) انظر اللسان (عوق) .

(٢) في ب : « فلأنه » .

(٣) في الأصل: « منكرة » .

(٤) في ب زيادة: « والله سبحانه أعلم » في آخر الباب .

[هذا باب المبتدأ والخبر]

قوله: «و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[1]»...الخ: في إعرابها[2] أقوالٌ: فمنهم من يقول: « سواء » مبتدأٌ، و« عليهم » متعلق به، و « أأنذرتهم » خبرٌ، وكذلك ﴿ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾

ومنهم من يقول: إن ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ مبتدأ، وكذلك ﴿ أم لم تنذرهم ﴾، و « سواء » خبره مقدمٌ[3] بمعنى مُسْتَوِيَانِ، وقال الرضي[4]: إن « سواء » خبرُ مبتدإٍ محذوف تقديره: الأمران سواء، ثم قوله تعالى[5]: ﴿ أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ بتقدير: إنْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ، فالهمزة قائمة مقام أداة الشرط؛ للمناسبة بينهما، وهو بيان للمبتدإ المحذوف وهو الأمران، و « سواء » مع المبتدأ سَادَّانِ مسد جواب الشرط؛ لأنهما دَالَّانِ عليه .

قوله: « **ومنه عند سيبويه**[6]: ﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾[7] »: إنما قال سيبويه: إن «أَيِّكُمْ» مبتدأٌ، والباء زائدة فيه؛ لأن « المفتونُ » على صيغة مفعولٍ، وصيغةُ مفعول عنده لا تكون بمعنى المصدر .

وأما غيره فإنه يُجَوِّزُ أن يكون[8] « المفتون » بمعنى الفتنة، [9]والباء بمعنى في فلا زيادة

---

(١) سورة البقرة : من الآية : ٦ .

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٨٧، والتبيان ٢١ .

(٣) سقطت كلمة « متقدم » من أ .

(٤) شرح الكافية ٨٦/١ .

(٥) سقطت كلمة « تعالى » من (أ) و(ج)

(٦) لم أقف على هذه الآية في الكتاب .

(٧) سورة القلم: الآية: ٦ .

(٨) في ب : « أن يكون من الفتنة » .

حينئذ)[١]، فيكون «المفتون» مبتدأً، و«بأيكم» الخبرَ، أو يبقيه على معناه، فيكون مثل ما قال سيبويه:

قوله: « **وعند بعضهم** »...الخ: هذا بِناءً على أنَّ (عَلَيْهِ[٢]) جارٌ ومجرور خبرٌ مقدمٌ و« بالصوم » المبتدأُ، والباء زائدة، أما عند من يجعل « عليه » اسم فعلٍ[٣] (بمعنى الْزَمْ، و«بالصوم» مفعول، والباء زائدة فيه)[٤] فلا يكون مما نحن بصدده .

قوله: « **والوصف[٥]** » : ليس[٦] المراد اسم الفاعل واسم المفعول فقط، بل يدخل فيه الصفة المشبهة، وكذلك أمثلة المبالغة والجاري مجْرَاه كالمنسوب نَحْوُ: مَا قُرَشِيٌّ أَبَوَاكَ .

وأما أَفْعَلُ التفضيلِ فلا يكون من هذا الباب؛ لأنه لا يرفع إلا الضميرَ المستترَ أو الظاهر بالشروط المذكورة (في بابه[٧])، والضميرُ المستترُ غَيْرُ مكتفىً به، وهم يشترطون في المرفوع أن يكون مكتفىً به، وإذا رفع الظاهر بالشروط لا يكون مبتدأ، اللهم إذا قيل: إنه يرفع الظاهر مطلقاً، بناءً على اللغة الضعيفة، فإنه يكون من هذا الباب .

وإنما اشْتُرِطَ في الوصف تقدمُ النفيِ أو الاستفهامِ؛ لأجل الاعتماد دون غيرهما مما يَعْتَمِدُ عليه الوصفُ؛ لأن ابْتِدَائِيَّتَهُ إنما تبقى مع أحدِ هذين دون ما عداهُمَا مما يعتمد عليه.

ومن النحويين من يجعل المبتدأ مقدماً على الفاعل .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٢) هذه قطعة من حديث شريف هو: « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» البخاري صوم ١٠، ومسلم نكاح ٣/١، وترمذي نكاح ١ .

(٣) سقطت كلمة « فعل » من ب .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) في الأصل: « قوله وصف » .

(٦) في أ : « ليس المراد اسم المفعول فقط » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

ومنهم من يعكس، وَلِكُلٍّ وَجْهٌ؛ لأنا إن نظرنا إلى الفاعل من جهة أن عَامِلَه أقوى من عامل المبتدأ، فإنه يستحق التقديمَ بهذا، وإن نظرنا إلى المبتدأ من حيث إن لَفْظَه وفق معناه، فإنه يستحق التقديم؛ وذلك لأن حق[1] المخبر عنه[2] أن يكون مقدماً، والخبرِ أن يكون مؤخراً، وهو موجود في المبتدأ، بخلاف الفاعل، فإن خَبَرَهُ مقدمٌ عليه وجوباً عند البصريين.

قوله: « **على حَدِّ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾**[3] » : وذلك لأن المبتدأ جمعٌ، وقد أخبر عنه بمفرد، وإنما صح الإخبار عنه ؛ لأن فَعِيلاً على زنة المصادر نحو: الصَّهِيلِ[4] والنَّهِيقِ والزئيرِ، والمصدر يخبر به عن المفردِ والمثنى والمجموعِ، فأعطي حكم ما هو على زنته في صحة كونه خبراً عن جمع، وهو مفرد .

قوله: « **تَعَيَّنَتْ ابْتِدَائِيَّتُهُ** » : فإن قيل: إذا قلت: أكرم منك الزَّيْدَانِ، وجوزت أن يكونَ أَكْرَمُ رافعاً للظاهر مطلقاً، لم تتعين ابتدائيةُ الوصف، بل يجوز أن يكون خبراً مقدماً، ولا يجوز تَثْنِيَتُهُ؛ لأن أفعل التفضيل مادام مع (مِنْ) يَلْتَزِمُ إِفْرَادَ الضمير وتَذْكِيره .

فالجواب: أَنَّ قَوْلَهُ: « تعينت ابتدئيته » إنما[5] هو على اللغة الجادة المشهورة، فلا يَرِدُ هَذَا .

قوله: « **وارتفاع الخبر بالمبتدأ** » : اعترض ابن عُصْفُورٍ[6] عليه بوجهين:

أحدهما: أن المبتدأَ قد يرفعُ فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحكٌ، فلو كان رافعاً للخبر،

---

(١) سقطت كلمة « حق » من أ .

(٢) سقطت كلمة « أن يكون » وتكررت كلمة « عنه » في ب .

(٣) سورة التحريم: الآية: ٤ .

(٤) في ب : « الشهيق» .

(٥) في أ : « إلا هو » .

(٦) شرح الجمل ٣٥٧/١ .

لأدّى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وهذا لا نظير له .

والثاني: أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو: زَيْدٌ، والعامل إذا كان غير متصرف، لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدل على أنه غير عامل فيه، واعْتُرِضَ عَلَيْهِ[1] بأن طلبه للفاعل يخالف[2] طلبه للخبر، فقد اختلف جهتا[3] الطلب .

وقد احتج هو[4] على ابن الطراوة بهذا في مسألة الكتاب[5]، (وتقول: أعلمت زيداً عمراً[6] قائماً: الْعِلْمَ الْيَقِينَ، إعلاماً) في نصب مصدرين، فانفصل بأن جهة الطلب قد اختلفت، وأما قوله: إن العامل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، فإنما ذلك في العاملِ المحمولِ على الفعل والْمُشَبَّهِ به، والمبتدأُ ليس من هذا القبيل .

قوله: « **وعن الكوفيين أنهما ترافعا** »: قال ابن الناظم[7]: ويبطله أن الخبر قد يرفعُ الفاعلَ كما في نحو: زيدٌ قائمٌ أبوهَ، فلا يصلح لرفع المبتدإ؛ لأن أقوى العواملِ وهو الفعلُ لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوى لا ينبغي له ذلك. انتهى، وهو مُقوٍّ لما أورده ابن عصفور[8] على النحويين في أن رافعَ الخبرِ المبتدأُ؛ لأنه قد يرفع فاعلاً، وحينئذ يمتنع أن يكون عاملاً في الخبرِ الرفعَ؛ لِمَا ذُكِرَ، وأما ما قيل: إن جهة الطلب مختلفةٌ، فلا يلاقي ما قاله ابن عصفور؛ لأنه إنما اعْتَرَضَ بأنه لو قيل: إنه عامل في الخبر لزم منه الخروج إلى ما

---

(١) سقطت كلمة « عليه » من الأصل .

(٢) في ب : « بخلاف » .

(٣) في ب : « جهة » .

(٤) يقصد ابن عصفور .

(٥) بحثت في الكتاب ولم أعثر على هذه المسألة

(٦) في الأصل : « عمرو » .

(٧) شرح الألفية ١٠٨ .

(٨) شرح الجمل ٣٥٧/١ .

لا نظير له .

قوله: « **وهو إما مفرد** » : والمراد بالمفرد هنا ما يصح تَسَلُّطُ عوامل الأسماء عليه .

قوله: « **ويبرزُ الضميرُ المُتحمَّلُ** » إلى آخره: قال ابن الحاجب[١]: ولا يسوغ[٢] المنفصل إلا لتعذر المتصل، ثم قال: أو بكونه مسنداً إليه صفةٌ جَرَتْ على غير من هي له.

قال الرضي[٣]: قد ذكرنا أنه ليس بمسند إليه الصفةُ بل هو تأكيد للمسند إليه، ثم قال: ونعني[٤] بالصفة اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصفةَ المشبهةَ، ونعني بالجَرْيِ أن تكون نعتاً نحو: مَرَّتْ هندٌ[٥] برجل ضَارِبَتَهَ هي، أو[٦] حالاً نحو قولك: جِئْتُمَاني وجاءني زيد ضاربيه[٧] أنتما، أو صلة نحو: الضَّارِبُهُ أَنْتَ زيداً[٨]، أو خبراً نحو: زيدٌ هندٌ ضَارِبُهَا هو. انتهى .

وهو مخالف لما ذكره النحويون، من جهة ادِّعَاءِ أنه توكيدٌ، وقال الرضي[٩] أيضاً: وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميرِه، ألبس أم لم يلبس. انتهى .

فَقَوْلُ المصنفِ: « الوصفُ[١٠] » يحترز به عن الفعل .

---

(١) الكافية ١٤٥ .

(٢) في ب : « يصوغ » .

(٣) شرح الكافية ٢/٤٣٤ قاريونس .

(٤) في ب أقحمت كلمة به قبل الصفة .

(٥) في أ : « مررت برجل ضاربته هي » .

(٦) الأصل: « أفعالاً » .

(٧) في الأصل وب : « ضاربه » .

(٨) في ب و ج : « زيد » .

(٩) شرح الكافية ٢/٤٣٦ قاريونس .

(١٠) في ب سقطت كلمة « الوصف » .

قوله: « تمسكاً بنحوِ قَوْلِهِ:

قَوْمي ذُرَا المَجْدِ ... »[١]

...الخ وجه التمسك: أن « قومي » مبتدأ ومضاف إليه، و « ذرا المجد » مبتدأ[٢] ثانٍ ومضاف إليه، و «بانوها» : خبر عن الذرا (ومضاف إليه[٣]) وقد جرى الوصف أعني «بانوها» على غير من هو له؛ لأنه خبر عن « الذرا » وهي مبنية لا بانية، و لم يَبْرُزْ الضمير؛ لأن اللبس مأمون، لِلْعِلْم بأن الذرا مبنية لا بانية، إذ لو أُبْرِزَ الضميرُ لقيل: بانيها هم .

وقول بعضهم: ولو أبرز الضمير لقيل: بانوها هم[٤] خطأ، على لغة من لم يقل: أكلوني[٥] البراغيثُ؛ لأن الوصفَ إذا رفع الضميرَ البارزَ يُلْتَزَمُ إفراده عندهم .

واعلم أنه قد أجيب عن الاحتجاج بهذا البيت بأنا لا نسلم أن الذرا مبتدأ، بل منصوب باسم فَاعِلٍ محذوفٍ دل عليه هذا المذكورُ على شريطة التفسير .

قوله: « **ومنه** » ...الخ: أي: مما كان المبتدأُ مخبراً عنه بجملةٍ هي نفسهُ، لَكِنَّ هذا في التحقيق ليس من باب الإخبار بالجملة؛ لأن « الله حسبي » أطلق وأريد به لفظه، فيكون علماً على اللفظ، وهل[٦] هو عَلَمُ شخص أو جنس فيه قولان .

---

(١) هذه قطعة من بيت من البسيط، انظر العيني ٥٢٧/١، والدرر ٧٢/١، وشرح التسهيل ٣٠٩/١ غير منسوب فيهم . وذرا: جمع ذروة وهي أعلى الشيء، وَكُنْهُ: حقيقة، والبيت كاملاً:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت   بكنه ذلك عدنان وقحطان

(٢) في ج : « مبتدآن » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) كلمة « هم » ساقطة من ب .

(٥) هذه لغة طيء وعُقَيْلٍ وأزد شنوءة. انظر الأصول ٧٩/١، والبحر المحيط ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٩١/١، وشرح الكافية ٨٦/١، ومجاز القرآن ٣٠/٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٣٠١/١، والحلل في إصلاح الخلل ١٦٩، ومعاني الزجاج ٤٦٩/١ .

(٦) في ب : « وهذا » .

وقال في المغني[1] عند الكلام على الجملِ التي لا محل لها من الإعراب: وقولهم: الجملةُ لا تكونُ فاعلاً ولا نائباً،جَوَابُهُ: أن التي يراد بها لفظها، يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأً نحو: « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ[2] » ، وفي المثل: زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ[3]، ومن هنا لم يحتج إلى رابط في نحو: قولي لا إله إلا الله، كما لا يحتاج إليه[4] الخبر المفرد، ومما نحن فيه قوله عليه أفضل الصلاة والسلام: « أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ[5] » ، وكذلك[6]: « هجيرى أبي بكر لا إله إلا الله[7] » أي: قوله في الهاجرة: لا إله إلا الله، أي: هذا اللفظ .

قوله: « وإما غيره فلا بد من احتوائها على معنى المبتدإ » ... الخ: لقائل أن يقول:

---

(١) المغني: ٤٠٢ . ٧/ ١٧ دار الكتب العلمية بيروت

(٢) انظر صحيح البخاري ، كتاب الدعوات قال: يا عبد الله، قل: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة .

(٣) هذا المثل في زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٣٨/٣، ويقال: حديث لاسند له، ولا ثبت فيه، وقيل: إنه حديث كما في اللسان (زعم) .حاشية الخضري ٢٢/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠/٢، وهمع الهوامع ٦٥/١، وفي المثل اختلاف يسير في بعض كلماته، وهو اختلاف لا يمس وجه الاستشهاد، مثل قولهم: زعموا مطية الكذب، وروي: مظنة الكذب بالظاء المعجمة والنون، وبئس مطية المسلم، وقالوا: زعموا كنية الكذب، الشاهد فيه: زعموا، فعل، وقد جعل مبتدأ وأخبر عنه بما بعده .

(٤) سقطت كلمة « إليه » من ب .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ، باب القرآن ٢١٥/١، كتاب القرآن، وانظر الأشموني ١٦٢/١، وشرح التسهيل ٣١١/١ .

(٦) سقطت كلمة « كذلك » من ب .

(٧) قوله: « هجيرى » قال الحفيد: أي: في الهاجرة، واللغة لا تساعده على ذلك، حيث جاء في اللسان (هجر): وما زال ذلك هجيراه وإجرياه وأهجيراه وإهجيراءه بالمد والقصر، وهجيره وأهجورته، ودأبه وديدنه، أي: دأبه وشأنه وعادته ... قال ذو الرمة:

رمين فأحطأن والأقدار غالية فانصعن والويل هجيراه والحرب

الجوهري: الهِجِّيرُ مثال الفِسِّيق: الدأب والعادة وكذلك الهجيرى والإهجيرى، وفي حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما له هجيرى غيرها، أي: الدأب والعادة والديدن، انظر اللسان (هجر) . والحديث في شرح الجمل ٣٤٥/١، والمساعد ٢٣١/١ . ولم أقف عليه في كتب الحديث .

ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبراً لما هي خبر عنه أعم مما في[1] رابط جملة الصلة بالموصول، وكذا في الجملة[2] الواقعة صفة، أو حالاً ؟

ونجيب: بأنه لمّا[3] كان الإخبار بالجملة أكثر من كل من الوصل بها، والوصف بها، وحالِيَّتِها، ناسب أن يكون رابِطُهَا أعم من رابط كل منها؛ لأن الشيء إذا كثر في الكلام استحق أن يأتيَ على أنحاء متعددة .

ـــ **قوله: « قال الأخفشُ: أو غَيْرُهَا »** : أي: غَيْرُ الضمير وغيرُ اسم الإشارة، والحاصل أن الجملة الواقعة خبراً إذا اشتملت على اسم بمعنى ما هي خبرٌ عنه اشْتُرِطَ عند[4] الجمهور أن يكون ذلك الاسمُ إما ضميرا، وإما اسمَ إشارة، وأبو الحسن الأخفش[5] لا يشترطُ أن يكون ذلك الاسمُ أَحَدَهُمَا، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾[6] الآية.

وجوابه: مَنْعُ كون « الذين » مبتدأً، بل هو مجرور بالعطف على ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [(7)من قوله تعالى: ﴿ وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ للذِينَ يَتَّقُونَ﴾[8] ولئن سُلِّمَ] ، فالرابط

---

(١) في ب : « ما في الرابط الجملة للصلة » .

(٢) سقطت كلمة « الجملة » من الأصل .

(٣) في ب : « لو » .

(٤) سقكت « عند » من ب .

(٥) الدر المصون ٥/٥٠٨ .

(٦) سورة الأعراف: الآية: ١٧٠، وتتمتها: ﴿ إنا لا نضيع أجر المصلحين﴾ والاستشهاد لا يتم إلا بهذه التتمة

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٨) الأعراف الآية : ١٦٩

العمومُ؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضميرٌ محذوفٌ أي: منهم، وقال الحوفي[١]: الخبر محذوف، أي: مأجورون[٢]، والجملة دليله .

قوله: « **أَوْ عَلَى اسْمٍ أَعَمَّ مِنْهُ** » : قال في المغني[٣] في روابط الجملة لِمَا[٤] هي خبر عنه من الباب الرابع والخامس: عمومٌ يشمل المبتدأ نحو: زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلِ .

وقوله:

« **فَأَمَّا**[٥] **الصَّبْرُ عَنْهَا فَلاَ صَبْرًا**[٦] »[٧]

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا: زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ، وعَمْرٌو كُلُّ[٨] النَّاسِ يَمُوتُونَ، وخالدٌ لا رجلَ في الدار، وأما المثال: فقيل[٩]: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فَاعِلَيْ[١٠] نعم وبئس للعهد لا للجنس .

---

(١) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب، أخذ عن أبي بكر الأدفوي، وكان نحوياً قارئاً صنف البرهان في تفسير القرآن، والموضح في النحو، توفي سنة ٤٣٠ هـ. البغية ١٤٠/٢ .

(٢) في الأصل: « أي مأجورين » .

(٣) المغني ٥٠٠/٢ .

(٤) في أ و ب و ج : « بما هي » .

(٥) في ب : « وأما » .

(٦) في الأصل و ج : « فلا صبر » .

(٧) هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بكامله:

ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وهو من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد، وميادة أمه، وهو في ديوانه ١٣٤، والبيت من شواهد سيبويه ١٩٣/١، وانظر زهر الآداب ٧١٧، وأوضح المسالك ١٩٩/١ .

(٨) سقطت كلمة « كل » من ب .

(٩) انظر الدر المصون ٥٠٦/٥ .

(١٠) في الأصل وأ : « في فاعل » .

وأما البيت فالرابط فيه: إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن كل[١] شيء. انتهى .

قوله: « والصحيح أن الخبر في الحقيقة » ...الخ: ابن مالك[٢] ومن تبعه الخَبَرُ عندهم هو العاملُ المقدَّر[٣]، وأما الرضيّ[٤] فَيَرَى أن الخبرَ العاملَ والمعمولَ، واعلم أيضاً أنهم اختلفوا في العامل المقدر هل هو[٥] فعل؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، أو اسم؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً على أن الرضيّ[٦] لا يرضى أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وفيما ذهب إليه نظر .

واعلم أيضاً أنهم اختلفوا في الضمير الذي كان مع العامل[٧]، هل حذف تبعاً، أم انتقل إلى الظرف أو الجار والمجرور، فالمحققون على أنه انتقل إلى الظرف والجار والمجرور، وغَيْرُهُمْ يرى أنه حذف تبعاً، والفاعلُ وإن كان لا يحذف إلا أنه يغتفر في التبعية ما لا يغتفر استقلالاً، وقال في المغني[٨] في الباب الثالث في الكلام على حكم الظرف والجار والمجرور إذا وقع بعدهما مرفوع ما نصه: وحيث أعرب فاعلاً فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن استقر، وقُرْبِهِمَا من الفعل؛ لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زَيْدٌ في الدَّارِ جالساً، ولو كان العامل الفعل لم

---

(١) سقطت كلمة « كل » من الأصل .

(٢) شرح التسهيل ٣١٣/١ .

(٣) في الأصل: « هو العامل المسند » وفي أ : « المقيد » .

(٤) شرح الكافية ٩٣/١ .

(٥) سقطت كلمة « هو » من ب .

(٦) شرح الكافية ٢٤٦/١ قاريونس .

(٧) في الأصل: « الذي كان مع الفاعل » .

(٨) المغني ٤٤٣/٢ .

يمتنع، ولقوله:

فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[١]

فأكَّدَ الضَّميرَ المُسْتَتِرَ في الظرفِ، والضميرُ لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لِاسْمِ إِنَّ على محله[٢] من الرفع بالابتداء؛ لِأَنَّ الطَّالِبَ لِلْمَحَلِّ قد زال، واختار ابنُ مالك المذهبَ الأَوَّلَ، مع اعترافه بأن الضميرَ مستترٌ في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لاَ يَسْتَكِنُ إلا[٣] في عامله. انتهى .

ثم قال بعده في الكلام على المتعلق الواجب الحذف: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سَأُبَيِّنُهُ[٤]. [انتهى.]

وهو مخالف لما ذكره هنا .

قوله:

« فؤادي عندك الدهر أجمعُ »

وجه الدلالة منه: أَنَّ أَجْمَعُ مرفوعٌ لا يصلحُ أن يكون تأكيداً للدهر؛ لأنه منصوبٌ، ولا لفؤادي؛ لأنه اسم إِنَّ وهو منصوب، ولا للضمير المحذوف؛ لأن التوكيد ينافي الحذف؛ لأن فيه توهيناً وفي التوكيد تقوية، فتعين أن يكون توكيداً للضمير الذي انتقل في

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه ١١١، والخزانة ١/٣٩٥، والدرر ٢/١٩، وشرح التصريح ١/١٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٦، والمقاصد النحوية ١/٥٢٥، [illegible] وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٠١، وشرح الأشموني ١/٩٣، ومغني اللبيب ٢/٤٤٢ . وصدره:

فإن يك جثماني بأرض سواكم

(٢) في ب : « محلها » .

(٣) سقطت كلمة « إلا » من ب .

(٤) سقطت كلمة « انتهى » من الأصل .

الظرف، هكذا ذكروا، ويمكن أن يناقشوا في ذلك بأن يقال: لِمَ لا يجوزُ أن يكون «أجْمَعُ» توكيداً لاسم إن باعتبار ما كان قبل وجود الناسخ، كما في المعطوف بعد استكمال الخبر[١]، وعطف البيان أيضاً، نص على ذلك ابن مالك[٢]، فإنه قال: وحكم التوكيد وعطف البيان حكم المعطوف (والمعطوف عليه[٣]) بعد استكمال[٤] الخبر) يجوز رفعه، فكذلك ههنا، ويمكن أن يقال: لا نسلم أن[٥] الحذف يقتضي التوهين، بل قد يكون مقتضياً للتقوية كما نص عليه أهل المعاني .

قوله: « **عَنْ أَسْمَاءِ المعانِي** » : يستثنَى مِنْهُ ما إذا كان الحدث مستمراً، فإنه لا يجوز، فلا يقال: طلوعُ الشمسِ يومُ الخميس، واسم الزمان إذا كان خبراً عن حدث، إما أن يكون مستغرقاً له أو لأكثره، أو واقعاً في بعضه، فالرفع غالبٌ في الأَوَّلَيْنِ، وإن كان اسم الزمان نكرة فيجوز جره بِفِي ونصبه، وإن كان الثَّالثُ فالرفعُ غَيْرَ غالبٍ عند الفريقين، سواء كان الزمان نكرة أو معرفة، وأما قوله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[٦] فتقديره: أشهر الحج أشهر معلومات[٧] .

قوله: « **كَأَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمختصٍ** » ...الخ: اعلم أن بَعْضَهُمْ يقول: إنَّ تَقَدُّمَ الظرف

---

(١) سقط ما بين « استكمال الخبر » و « استكمال الخبر » بعده من ب .

(٢) شرح التسهيل ٥٢/٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ج ، وكلمة « عليه » ساقطة من أ .

(٤) في الأصل: « استكماله » .

(٥) سقطت كلمة « أن » من ب .

(٦) سورة البقرة: الآية: ١٩٧، وانظر مشكل إعراب القرآن ١٢٣ .

(٧) سقطت كلمة « معلومات » من الأصل و أ .

والمجرور شرط في صحة الابتداء بالنكرة، ورد عليه الشيخ ذلك بأن قال: المسوغ هو: الإخبار بالظرف والمجرور المختصين، وأما وجوب التقدم؛ فلئلا يُتَوَهَّمَ أن الخبر صفة؛ لأن احتياج النكرة إلى الصفة أشد من احتياجها إلى الخبر، وذُكِر عن بعضهم أنه ذكر هذا في وجوب التقديم؛ لأجل خوف اللبس واستصوبه، إلا أن يقال على هذا: ما وجه تخصيص هذه الأمور - أعني الظرف والجار والمجرور[1] - بشرط كونهما مختصين، وكذلك الجملة المتقدمة بتسويغ الابتداء بها وغيرها من المسوغات.

واعلم أن المصنف اعترض في حاشية التسهيل على قول ابن مالك في التسهيل[2]: «أو ظرف مختص» بأنه يلزم عليه إجازة: عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ، إذ الظرف مختص؛ لقولهم: إن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص، فالصواب أن يقال: ظرف مختص بصالح الإخبار عنه، فَيُنْقَلُ هذا الاعتراض بعينه إلى كلام الشيخ هنا.

قلت: يمكن أن يكون مراد الشيخ هنا، وكذلك ابن مالك بالظرف المختص: الذي اختص بصالح الإخبار عنه، وحينئذ فلا اعتراض عليهما، ويبطل ما قاله في الحاشية.

قوله[3]: « **ويقاس على هذه المواضع** » ...الخ: ذكر في المغني[4] من جملة[5] المسوغات: أن يكون المبتدأ بمعنى الفعل، كما في: سَلَامٌ عَلَيْكَ، وَوَيْلٌ لِزَيْدٍ.

أو خارق للعادة، كما في بقرة[6] سجدت، وحصاة سبحت، أو يكون واقعاً بعد واو

---

(١) سقطت كلمة « المجرور » من ج ، وسقطت « كلمة » الجار من ب .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٩ .

(٣) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٤) المغني ٢/٤٦٨ .

(٥) سقطت كلمة « جملة » من ب .

(٦) في المغني ٢/٤٧٠: « نحو شجرة سجدت، وبقرة تكلمت » .

الحال كما في:

سَرَيْنا[١] وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ[٢]

أو بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل قائم .

أو معطوفاً[٣] على مبتدإ [كما في[٤]] نَحْوِ: زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ .

أو معطوفاً عليها، أي: على تلك النكرة ما هو مبتدأ نَحْوُ: رَجُلٌ وَعَمْرُو قَائِمَانِ .

أو كان المبتدأ عاماً كما في: ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾[٥].

وسواء كان العموم شمولياً[٦] كما في هذا المثال، أو بَدَلِياً كما في: أرجل عندك أم امرأة؟ لا يقال: رجل مما عمومه بَدَلِيٌّ؛ فيصح أن يبتدأ به من غير مسوغ؛ لأنا نقول: العموم الَّذِي فِيهِ مُتَوَهَّمٌ، بخلاف ما إذا دخل عليه حرف الاستفهام مثلاً، فإن عمومه الْبَدَلِي إذ ذاك نَصٌّ .

قوله: « **إحداها**[٧]: **أن يخاف التباسه** » ... (إلى آخره[٨]): جَزْمٌ بالامتناع من غير

---

(١) في الأصل و ب : « سريت » ، وفي ج : « سرت ونجم قد انقضى » .

(٢) هذه قطعة من بيت من الطويل. انظر شرح الأشموني ٢٠٦/١، وشرح المرادي ١٣٤، وروايته: شربنا، والعيني ٥٤٦/١، والدرر ٧٦/١، وشرح التسهيل ٢٩٤/١، غير منسوب في هذه الكتب، والبيت بتمامه:

سرينا ونجم قد أضاء فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكِ أخفى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

والسرى: السير ليلاً. شارق: طالع من الشرق .

(٣) سقط ما بين كلمتي « معطوفاً » و « معطوفاً » التي بعدها من ج .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ج .

(٥) سورة البقرة: الآية: ١١٦ .

(٦) سقطت كلمة « شمولياً » من ب .

(٧) في الأصل : « أحدهما » .

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

حكايةَ خِلَافٍ في ذلك، وَذَكَرَ في بابِ الفاعلِ[١] حيث تكلم على وجوب تقـدم الفـاعل وتأخر المفعول[٢]، أنه يجب تقدم الفاعل وتـأخر المفعـول إذا خيـف اللَّبْسُ، وحكـى فيـه خلافاً ومقتضاه: حكايةَ الْخِلَافِ ههنا، فإن لم يكن [(ثم خلاف[٣])] فَلِقَـائِلٍ أن يقـولَ: ما الحكمةُ في الاتفاقِ على المنعِ هنا حيث خيفَ اللبـسُ، ولم يتفقـوا علـى المنـع هنـاك إذ خيف اللبس؟

قوله: « وَأَخَوَاكَ قَامَا »: إنما[٤] لم يلتبس المبتدأ بالفاعل لو قيل[٥]: قَامَـا أَخَـوَاكَ؛ لأن الفاعلَ لا يَتَعَدَّدُ؛ لأن الفعلَ قد رفع الضميرَ، وأما لغـة أكلونـي الـبراغيثُ فـالحملُ عليهـا ضعيفٌ، إلا أنه لا يمتنع أن يكون أخواك بـدلاً، فيحصـلُ الْتِبَـاسُ المبتـدأِ بـالبدلِ، فينبغـي امتناع التقديم في مثل هذه الصورة، وجوابه: أن الظاهر في مثلهِ الإخبارُ عن الاسمِ الـذي بعد الجملة بِها[٦]، وأما البدلُ فهو[٧] خلاف الظاهر .

قوله: « الثالثـة[٨] أن يقـترن بِإِلَّا[٩] » ...الخ: إنمـا وجـب تأخـير الخـبر حيـث كـان محصوراً ، وأداة الحصر إِنَّمَا؛ لأن[١٠] المحصور فيه إذا كانت الأداة إنما هـو الجـزءُ الأخـيرُ، فلو قدم انعكس المعنى، فوجب تأخيره لذلك، وأما إذا كانت أداة الحصر « مَـا » و « إِلَّا »

---

(١) أوضح المسالك ١١٩/٢ .

(٢) سقط ما بين كلمتي « المفعول » و « المفعول » بعدها من ج .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « إنما » من ب .

(٥) في ب : « أو قيل » .

(٦) سقطت كلمة « بها » من الأصل ومن ب .

(٧) في ب : « ففي » .

(٨) في الأصل: « والثالث » .

(٩) في ج : « بلا » .

(١٠) في الأصل: « كان » .

فمنهم من منع التقديم أيضاً، حملاً على الحصر بـ « إنما » ، ومنهم من جوز التقديم؛ لأنه لا يلتبس؛ لأنه إذا تقدم مع«إلا»يعلم أنه محصور فيه .

قوله: « فأما قوله:

أُمُّ الْحُلَيْسِ ....»[1] ...الخ

في الظاهر يتراءى[2] أنه ليس مما هو بصدده؛ لأن كلامه في وجوب[3] تقديم المبتدأ، حيث اقترن بماله صدر الكلام، وما ذكر في البيت ليس من هذا القبيل .

والجواب: أنه يتكلم في وجوب التقديم[4]؛ لأجل ما له الصدارة، ومقتضاه وجوب تقديم « لعجوز » على « أم الحليس » ؛ لأنه قد اقترن بما له الصدارة، فأجاب عنه بما ذكر.

مسألة:

مذ ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع قيل: إنهما مبتدآن[5] وما بعدهما خبر، وقيل: ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، وقيل: ظرفان مضافان[6] لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها .

وعلى القول بأنهما مبتدآن فيكونان من المبتدأ الذي يجب تقدمه على خبره، وعلى

---

(١) هذه قطعة من بيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج. انظر ملحق ديوانه ١٧٠، والخزانة ٣٢٨/٤، والعيني ٢٥١/٢، والدرر ١١٧/١، والبيت كاملاً:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(٢) سقطت كلمة « يتراءى » من ب .

(٣) في ج : « في تقديم وجوب المبتدأ » .

(٤) في أ : « في التقدير » .

(٥) في الأصل: « مبتدأ » .

(٦) في ب : « مضاف » .

القول بخبريتهما يكونان من الخبر الذي يتقدم على[1] مبتدئه .

- **قوله:** « **في الدار رجل** » : إن قيل: مع تقديم الخبر يلتبس أيضاً بالحال، فينبغي امتناع التقديم أيضاً قيل: احتمال كون الخبر[2] حالاً في غاية[3] البعد؛ فلا يمتنع تقديمه، بخلاف ما لو أخر، فإن المتبادر كونه صفة لا خبراً، والخبرية مرجوحة جداً.

قوله: « **يوقع في إلباس أن (المفتوحة بالمكسورة، وأن[4]) المؤكدة** » ...الخ: اعلم أن من جملة لغات لعل أَنَّ بفتح الهمزة، فلو قيل في المثال المذكور: أنك فاضل عندي، لأوهم أن هذه ليست المذكورة، وإنما هي التي لغة في لعل، فتكون الكاف اسمها، و « فاضل » الخبر، و« عندي » متعلق بفاضل، بخلاف ما لو قيل: عندي أنك فاضل، فإنه لا لبس (فيه[5])؛ لأن « فاضل » على هذا التقدير لا يصح أن يكون عاملاً في « عندي »، سواء قلنا: إن «أن» هذه[6] هي المؤكدة أو التي بمعنى لعل؛ لأنها إذا كانت مؤكدة تكون موصولاً حرفياً، وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه، وإن قلنا أيضاً: إنها بمعنى لعل؛ لأن ما في حيز لعل لا يتقدم (عليها)[7] عليها، ولا على ما زاد فيها، فتعين أن يكون[8] « عندي » خبراً مقدماً، وامتنع التباس (أَنَّ) المفتوحة بالتي بمعنى لعل؛ لأن

---

(١) سقطت كلمة « على » من ب .

(٢) تكررت كلمة « الخبر » في ب .

(٣) في ب : « في حالة » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ، وما أثبته هو الموافق لما في أوضح المسالك .

(٥) سقطت كلمة « فيه » من جميع النسخ عدا الأصل .

(٦) سقطت كلمة « هذه » من ب و ج .

(٧) ما بين القوسين ساقط من أ و ب .

(٨) سقط ما بين كلمتي « يكون » و « يكون » بعده من ب .

التي بمعنى لعل لا تقع مبتدأ .

قوله: « **لأن** [(**[١]إن المكسورة وأن**)] **التي بمعنى لعل لا يدخلان**[٢]**هنا** » : وذلك أنها إذا كانت بمعنى لعل تكون مع ما في حيزها جملة تامة، و « أما[٣]» لا يفصل بينها وبين جوابها بجملة تامة .

وقولنا: « تامة » يحترز به من نحو: ﴿ وأما إن كان من المقربين فروح ﴾[٤] فإنه قد فصل فيه بين « أما » وجوابها بجملة الشرط[٥]، إلا أنها غير تامة؛ لأن جملة الشرط ليست تامة .

قوله: « **الثالثة: أن يكون لازم الصدرية**»[٦]...الخ: ظاهره أن المراد بلازم الصدرية ماكان بذاته لازماً لها، وإلا فلو أراد الأعم من ذلك لم يحسن[٧].

قوله: «**أو مضافاً إلى ملازمها**»: ويرد عليه الخبر المقترن باللام، فإنه يجب تقديمه معها. قال في المغني[٨] في الباب الرابع عند الكلام على أقسام العطف: إذ لا تدخل[٩] اللام في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو: لقائم زيد، وكان الأولى أن يقول هنا كما قال في وجوب تقدم المبتدأ، ونصه[١٠]: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه أو بغيره، إما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ، وما أثبته هو الموافق لما في أوضح المسالك .

(٢) في الأصل و أ : « لا يدخل » .

(٣) (أما) في قول الشاعر:

عندي اصطبار وأما أنني جزع ‏ ‏ ‏ يوم النوى فلوَجْدٍ كاد يبريني

(٤) سورة الواقعة: الآية: ٨٨ .

(٥) سقطت كلمة « الشرط » من أ و ب و ج .

(٦) في الأصل: « المصدرية » وهو خطأ .

(٧) في ج : « يجز » .

(٨) المغني ٢/٤٧٥ .

(٩) في الأصل و أ : « أو لا تدخل » .

(١٠) في الأصل: « ونصه أيضاً » وانظر أوضح المسالك ١/٢١٠ .

متقدماً أو متأخراً[١] .

وقوله: « **على بعض الخبر** » : يحتمل أن يكون هذ بناء على أن الخبر العامل والمعمول، ويحتمل أن يكون تجوز في تسميته بعض الخبر؛ لأنه قد[٢] قال قبلُ: إن الخبر العامل .

قوله: « **وأما حذفه وجوباً** » : وإنما كان حذف المبتدأ وجوباً إذا أخبر عنه بنعت مقطوع،-أي: بنعت في الأصل، وإلا فهو في حالة كونه خبراً لا يكون نعتاً؛-لأنهم أرادوا أن يستصحبوا له الحالة التي كان عليها قبل جعله خبراً، وهو إيلاؤه المنعوت، ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ .

قوله: « **أو بمصدر جيء به بدلاً** » ...الخ: اعلم أن أصل « سمع وطاعة » أسمعُ سمعاً[٣]، وأطيعُ[٤] طاعة، ثم حذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، فصار بدلاً من اللفظ بالفعل، لا يجوز أن يجمع بينه وبين الفعل؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه، ثم عدل عن النصب إلى الرفع، ليفيد الدوام[٥] والثبوت؛ فهو في الأصل بدل من اللفظ بالفعل، وإنما التزم[٦] حذف المبتدأ ههنا؛ لأن المصدر حيث كان منصوباً لا يجوز أن يذكر ناصبه، ثم استصحبوا له عدم ذكر العامل حيث كان مرفوعاً إجراء للحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية .

---

(١) في أ جاء بعد كلمة متأخراً: قال المحشي بعد هذا بقليل: قول ويرد عليه إلى آخره، هذه الحاشية يعلم ما فيها من باب اللام من المغني، والصواب ما ذكره المصنف .

(٢) القائل هو ابن هشام انظر التوضيح ٢٠٨

(٣) سقطت كلمة « سمعاً » من ب .

(٤) في ج : « أطيع » .

(٥) في ب : « لزوم » .

(٦) في ج : « المزل » .

قوله: « **ومن ذلك قولهم: مَنْ أَنْتَ[1] زَيْدٌ** » ...الخ: اعلم أَنَّ قَوْلَهُم: مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ يُرْوَى بوجهين: رفعُ زَيْدٍ ونَصْبِهِ، أما رفعه فعلى ما ذكره المصنفُ[2] من أنه خبر لمبتدإ محذوفٍ، وأما نصبه فعلى أنه مفعول به، والتقديرُ: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً، ومن أنت ذاكراً زيداً، و«تَذْكُرَ» في محل نصب على الحاليةِ، والعاملُ فيه تكون مقدراً؛ لأن معنى « من[3] أنت » من تكونُ، كما في قولهم: كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ، أي: كيف تكون وقصعة، وكذلك « ذاكراً » حال، والعامل فيه ما قلنا، وإنما كان ما قاله المصنفُ أولى مما قاله سيبويه[4]؛ لأن الكلام مشتركٌ بين معنيين: أحدهما: لا يتأتى ههنا، وهو الكلام بمعنى اصطلاح النحويين، ففي تقدير سيبويه إيهَامٌ[5]، (وتقدير المصنف ليس فيه إيهَامٌ[6]) .

قوله: « **وقولهم: في ذِمَتِي** » ...الخ: إنما قال: وقولهم، ولم يقل: كما قال ابنُ مالك[7]: أو أخبر عنه بصريح في القسم؛ لأن « في ذمتي » ليس بصريح في القسم، فالأولى مَا قَالَ الشَّيْخُ، اللهم[8] إلا أن يلتزم ما قاله ابن مالك، ويمثل له بقولهم:

---

(١) في الأصل: « من أنت زيداً » .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢١٩/١ .

(٣) سقطت كلمة « من » من ب .

(٤) الكتاب ١٤٧/١ وقد قال: « وزعم يونس أنه على قوله من أنت تذكر زيداً ، ولكنه كثير في كلامهم، واستعمل واستغنوا عن إظهاره... وبعضهم يرفع وذلك قليل، كأنه قال: من أنت كلامك، أو ذكرك زيداً» .

(٥) في أ جاء بعد كلمة « إيهام » كلمة انتهى .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٧) شرح التسهيل ٢٧٧/١ .

(٨) سقطت كلمة « اللهم » من ج .

لعمرك[1] لأفعلن، على رأي ابن عصفور[2]، حيث جوز أن يكون المبتدأ محذوفاً، كما حكاه عنه المصنف[3] بعد، لكن لا يصح ذلك؛ لأن ابن مالك[4] يرى أن لعمرك من باب حذف الخبر وجوباً.

قوله:

« فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ [لَسَالَا][5] »[6]

الضمير في « يمسكه » للسيف الغير[7] الممدوح، وفي قوله: [(« لسالا » له[8])] أيضاً، والمعنى: لولا الغمد لهذا السيف الغير الممدوح لذاب، ولا يصح أن يكون الضمير في « لسالا » راجعاً للمدوح؛ لأنه[9] يفسد المعنى، فليتأمل .

[10]**قوله: « لعمرك لأفعلن »** : عمر: مصدر محذوف الزوائد، والأصل: تعميرك، ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا، ومعناه الوصف بالبقاء أو البقاء[11]، ومعنى لعمرك

---

(١) « لعمري » في الأصل و ج .

(٢) انظر شرح الجمل ٣٥٣/١ .

(٣) انظر أوضح المسالك ١٥٨/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٧٧/١ .

(٥) سقطت كلمة « لسالا » من الأصل وأ و ج .

(٦) هذا عجز بيت من الوافر، لأبي العلاء المعري وصدره:

يذيب الرعب منه كل عضب

انظر شذور الذهب ٣٧، وشرح أبيات المغني ١٢٠/٥، والدرر ٧/١، والعيني ٥٤٠/١، والعضب: السيف القاطع . اللسان (عضب) .

(٧) إدخال أل على غير خطأ؛ لأنها متوغلة في الإبهام .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب ومحرف في الأصل .

(٩) في ب : « لا يفسد » .

(١٠) تكررت كلمة « قوله » في أ .

(١١) وإذا قلت: عمرك الله فكأنك قلت: بتعميرك الله، أي: بإقرارك له البقاء ومعنى لعمر الله، وعمر الله، أحلف ببقاء الله ودوامه.الصحاح (عمر) ، ولم يظهر لي الفرق بين (البقاء وأو البقاء) كما جاء به المؤلف.

لأفعلن: (أقسم ببقائك لأفعلن[1]) .

واعلم أنهم يستعملون عمرك مفعولاً مطلقاً في قولهم: عمرك ا لله، وأصله عند سيبويه[2] عِمرتك ا لله تعميراً، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول[3]، ومعنى عمرتك أعطيتك عمراً، بأن سألت ا لله أن يعمرك، فلما ضمن عمر معنى السؤال، تعدى إلى المفعول الثاني وهو « ا لله » ، وأجاز الأخفش[4] رفع «ا لله» ليكون فاعلاً أي: عمرك ا لله تعميراً، فيرتفع بعمرك[5]، ويجوز أن يكون نصب عمرك على أنه مفعول به، أي: أسأل عمرك ا لله، أو على نزع الخافض أي: أسألك بحق تعميرك ا لله، أي: باعتقادك بقاءه .

[6]**قوله:** « **الثالثة[7]: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم[8]** » ...الخ: اعلم أنهم إنما يحذفون الخبر وجوباً بشرطين:

أحدهما[9]: أن يدل عليه دليل .

وأن يسد شيء مسده، فحيث انتفيا أو أحدهما لا يكون الحذف[10] واجباً، إذا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) انظر الكتاب ١/١٦٢ . بولاق

(٣) سقطت كلمة « الأول » من ب .

(٤) انظر شرح الكافية ١/٣١٢ قاريونس .

(٥) في ب : « لعمرك » .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٧) في الأصل: « الثالث » .

(٨) في أ : « معطوفاً عليه انتهى » .

(٩) سقطت كلمة « أحدهما » من ب وج .

(١٠) سقطت كلمة « الحذف » من ب .

(علمت هذا[1]) علمت أن قولهم: «كل رجل وضيعته، مما حذف فيه الخبر وجوباً مردود»؛ لأنه لم يسد شيء مسد الخبر؛ لأن التقدير[2] مقترنان بعد قولهم: كل رجل وضيعته .

وليس لك أن تقول: إن التقدير: كل رجل مقترن بضيعته، وضيعته مقترنة به، ويكون الكلام على هذا جملتين؛ لأنه لا يجديك نفعاً في وجوب حذف خبر[3] «وضيعته»؛ لأنه لم يسد شيء مسده، والأولى أن يقال: إن « وضيعته » هو الخبر، وأن الواو بمعنى الباء، وأن المعنى: كل رجل بضيعته، أي: موجود بسبب ضيعته[4]، أي: حرفته، ولكنهم قصدوا مشاركة[5] «ضيعته» ما قبله في الإعراب لا المعنى، فأبدلوا الباء واواً، وهذا نظير قولهم: أنت أعلم ومالك، برفع مالك، فإنه لا جائز أن يكون معطوفاً على أنت، ولا على أعلم، ولا على الضمير المستتر فيه، أما إنه لا يصح أن يعطف على أنت الذي هو مبتدأ؛ فلفساد المعنى؛ لأنه يلزم[6] منه أن يشارك أنت فيما ثبت له وهو أعلم، فيلزم أن يكون المال أعلم، وهو لا يصح، وأما أنه لا يصح أن يعطف على اعلم؛ فلأنه يفسد[7] المعنى أيضاً؛ لأنه يكون خبراً لأنت، فيلزم أن يكون التقدير: أنت ومالك، وهو فاسد، وأما على الضمير فعدم صحته؛ لأنه عطف على الضمير المرفوع من غير فصل ولا توكيد، وهو لا يصح؛ ولأنه يلزم أن يكون أفعل رافعاً للظاهر، وهو لا يجوز إلا فيما استثني، فقيل: إن التقدير نظراً إلى الأصل، أنت[8] أعلم بمالك، لكنهم أرادوا أن

---

(١) ما بين الوقسين ساقط من ج .

(٢) في الأصل: « لأن الخبر » .

(٣) في ب : « خبره » .

(٤) في حاشية أ : « قال الرضي: الضيعة في اللغة: العقار، وهي ههنا كناية عن الصنعة » .

(٥) سقطت كلمة « ومشاركة » من الأصل .

(٦) في الأصل: « لأنه لا يلزم » .

(٧) في الأصل: « يفيد » .

(٨) في ج : « أن أعلم » .

يشركوا بينهما في الإعراب فحسب، فأبدلوا الباء واواً، فقالوا: ومالك بالضم، إجراء له مجرى: بعت الشاة شاة ودرهماً، أي: بدرهم، وعلى هذا فلا إشكال في المسائل كلها .

تنبيه[1]:

[2]ذكر في المغني[3] لما تكلم على « ما » في: « ما[4] أحسن زيداً » في حرف الميم: أن الأخفش[4] جوز فيها أن تكون معرفة موصولة، [والجملة بعدها[5] صلة لا محل لها من الإعراب، وأن تكون نكرة موصوفة،] والجملة بعدها نعت لها، وأن الخبر محذوف وجوباً على التقديرين[6].

قوله: « أكثر شربي السويق ملتوتاً » : ملتوتاً نصب على الحال، ولا يجوز أن تكون خبراً لكان المقدرة لأمرين[7]:

أحدهما: التزام تنكيره .

وثانيهما: أنه قد تعين في بعض التراكيب كونه حالاً، وهو قوله عليه الصلاة والسلام:

---

(٢) في الأصل أقحمت كلمة « قوله » قبل قوله: ذكر في المغني .

(٣) المغني ١/٢٩٧ .

(٤) سقطت « ما » من الأصل .

(٤) انظر شرح الرضي ٤/٢٣٣ قاريونس .

(٥) ما بين كلمتي « بعدها » وبعدها ساقط من الأصل و أ و ج .

(٦) وقع في النسخة أ اضطراب حيث جاء بعد هذا النص قوله: قولي ضربي زيداً قائماً، قال في المغني: من أقوى الأدلة على أن المنصوب بعد قولك: ضربي زيداً قائماً حال لا خبر، قوله عليه الصلاة والسلام: « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » إذ الخبر لا يقترن بالواو لهذه الأفعال أي: كان وأخواتها » . وهو في الحقيقة جزء من شرح هذا النص

(٧) في جميع النسخ عدا الأصل: « لأمور أحدها ... وثانيها » .

« أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »[1] (وقال في المغني : أقوى الدلالة على أن المنصوب بعد قولك: «ضربي زيداً قائماً» حال لا خبر، قوله عليه الصلاة والسلام: « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »؛ لأن الخبر لا يقترن بالواو[2] .)[3]

قوله: « والأصح جواز تعدد الخبر » قال في المغني[4] في الكلام على حكم الجمل الخبرية[5] بعد النكرات وبعد المعارف: وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود، أحدها[6]: كون الجملة خبرية، واحترزت من نحو : هذا عبد[7] بعتكه[8]، تريد بالجملة الإنشاء، «وهذا عبدي بعتكه» كذلك[9] فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، (وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي[10])، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً وهم طائفة من الكوفيين. انتهى .

(وهذه من[11]) مسائل التمرين: اعلم أنه إذا اجتمع مبتدآت فهو على وجهين: أحدهما: أن تذكرها معراة من ضمير متصل بها، وحينئذ فيخبر عن المبتدأ الأخير

---

(١) ذكر في صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٠/٤، وبقيته: « فأكثروا الدعاء » ، وانظر شرح التسهيل ٢٧٨/١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل وهو نص المغني بكامله .

(٣) المغني ٤٥٩ تحقيق د. مازن المبارك وزميله .

(٤) المغني ٤٢٩/٢ .

(٥) سقطت كلمة « الخبرية » من الأصل و أ و ج .

(٦) في الأصل: أحدهما .

(٧) في الأصل و ب و ج : « هذا عبدك » وما أثبته من المغني ٤٢٩/٢ .

(٨) في الأصل و أ : « قال » .

(٩) في ج : « بعتك يريد » .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من ج .

(١١) ما بين القوسين ساقط من ب .

[بخبر][1]، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ[2] (الذي قبلها، حتى ينتهي إلى المبتدأ الأول، ولا بد أن يأتي بعد خبر المبتدأ) الأخير[3] بالروابط [(][4] مرتبة ترتيب المبتدآت المخبر عنها، فيجعل أول الروابط لأقرب المبتدآت إليه[5]، والذي يليه من الروابط) للذي يلي الأقرب[6]، إلى أن يصل إلى أول المبتدآت[7]، وذلك نحو: زيد عمرو بكر هند ضاربته في داره من أجله، فـ « هند » مبتدأ، وخبره « ضاربته » ، والرابط الضمير المستتر، والجملة التي هي « هند ضاربته » خبر « بكر » ، والمنصوب في « ضاربته» يعود عليه، و « بكر » وخبره خبر عن « عمرو » ، والعائد الضمير في « داره » ، و « عمرو » وخبره خبر عن[8] «زيد» ، والرابط الضمير في « من أجله » والمعنى: هند ضاربة بكر في دار عمرو من أجل زيد .

والوجه الثاني: أن تضيف كل مبتدأ إلى[9] ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وحينئذ فتخبر عن المبتدأ الأخير، وتجعله مع خبره خبراً عن المبتدأ الذي قبله إلى أن ينتهي إلى المبتدأ الأول .

ولا يحتاج إلى ذكر[10] ضمائر بعد ذكر خبر الأخير؛ لاقتران كلٍ منهما بما يعود على

---

(١) سقطت كلمة « بخبر » من الأصل .

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٣) سقطت كلمة « الأخير » من ب .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « إليه » من ج .

(٦) في الأصل و ب : « الأفراد » .

(٧) في ب : « المبتدأ » .

(٨) سقطت كلمة « عن » من أ و ب .

(٩) في ب : « على » .

(١٠) سقطت كلمة « ذكر » من ب .

المبتدأ الذي قبله نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم، فأبوه مع قائم خبر عن الأخ، وهو وخبره خبر عن الخال، والخال وخبره خبر[١] عن العم، وهو وخبره خبر عن زيد، والمعنى: أبو أخي خال عم[٢] زيد قائم .

وتلخيص هذين النوعين لمن رام فهم معناهما: أن يثبت المبتدأ الأخير وخبره، ثم يجعل بدل كل مضمر الظاهر الذي كان المضمر يعود عليه، هذا في الوجه الأول، وأن يضيف المبتدأ الأخير إلى الذي قبله إلى أن ينتهي إلى المبتدأ الأول، ثم يأتي بعد ذلك بالخبر، وهذا في الوجه الثاني .

(١) سقطت كلمة « خبر » من ج .

(٢) في ج : « عمرو » و أ « عمر » .

هذا باب الأفعال الداخلة على[1] المبتدأ والخبر

عرفها ابن الحاجب بقوله: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة[2]

قال الرضي[3]: كان ينبغي أن يقيد الصفة بكونها غير مصدرية، فإن زيداً في[4] ضَرب زيد متصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامة، وأما ([5]الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر) الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً: إن زيداً متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيد غنياً: أن زيداً متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة، أي: الحصول بعد أن لم يحصل، فقوله: لتقرير[6] الفاعل على صفة، أي: جعله وتثبيته عليها، ثم قال: ولم يذكر سيبويه[7] منها سوى: كان وصار ومادام وليس، ثم قال: وما كان من نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، والظاهر أنها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التامة

---

(١) في أ: « عن » . وفي الأصل (كان وأخواتها)

(٢) الكافية ٢٠٦ .

(٣) شرح الكافية ١٨٢/٤ قاريونس .

(٤) سقطت كلمة «في» من «ب»

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٦) في ج : « قوله التقرير » .

(٧) الكتاب ٢١/١، وعبارته: « وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه فقط يقول: قد كان عبد الله أي: قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر أي: وقع الأمر، وقد دام فلان أي: ثبت، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا، وأما ليس فإنه لا يكون فيها، ذلك لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل . وانظر ٢٤/١ حيث ذكر صار، على هذا النص الذي ذكرناه من الكتاب فيكون سيبويه ذكر منها كان وصار ومادام وليس وأصبح وأمسى .

معنى الناقصة كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة، ([1]أي: تصير عشرة[2]) تامة، وكمل[3] زيد عالماً، أي: صار عالماً كاملاً[4]، قال الله تعالى: ﴿ فتمثل لها بشراً سوياً[5]﴾[6] (أي: صار مثل[7] بشر. انتهى[8]) .

والنواسخ على ثلاثة أقسام:

منها ما يرفع ثم ينصب، وهو: كان وأخواتها .

ومنها ما ينصب ثم يرفع وهو: إن وأخواتها .

وما ينصب فحسب، وهو: أفعال القلوب .

وإنما سميت نواسخ؛ لأنها ترفع حكم المبتدأ والخبر أخذاً من النسخ وهو الرفع، يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالت حكمه .

قوله: « **ويسمى اسمها** » : تسميته[9] باسمها هي الحقيقة، وأما تسميته فاعلاً فمجاز، وكذلك منصوبها إذا سمي خبراً كانت التسمية حقيقة، وإذا سمي مفعولاً كانت مجازاً.

واعلم أن هذه الأفعال لا تدخل على كل مبتدأ، بل يشترط في المبتدأ الذي تدخل

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في الأصل « غير » .

(٣) في الأصل: « كل » .

(٤) في الأصل: « كان كاملاً »

(٥) سقطت كلمة « سوياً » من ج .

(٦) سورة مريم: الآية : ١٧ .

(٧) سقطت كلمة مثل من أ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٩) تكررت عبارة « تسميته باسمها هي الحقيقة » في أ .

عليه أن[١] لا يخبر عنه بجملة طلبية، ولا يلتزم التصدير ولا الحذف، ولا عدم التصرف، ولا الابتدائية، سواء كانت لنفسه أو لمصحوب لفظي أو معنوي، وأما قوله:

وَكَوْنِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي[٢]

فنادر .

قوله: « **كان** » : وهي لاقتران مضمون الجملة بعدها بها، أي: يقدر خبرها مضافاً إلى اسمها، سواء كان ذلك دائماً كقوله: ﴿ وكان الله على كل شيء قديراً ﴾[٣] أم منقطعاً كقولك: كان زيد قائماً .

قوله: « **وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات** » : لاقتران معاني الجمل التي بعدها بأوقاتها الخاصة التي تدل عليها بمادتها وصيغتها نحو قولك: ظل زيد متفكراً، أي: اقترن تفكره بجميع النهار في الزمن الماضي، وبات زيد متفكراً، أي: اقترن تفكره بجميع الليل في الزمن الماضي .

و«مازال» وأخواتها معناها: استمرار خبرها لاسمها من قبله .

و«مادام» لتوقيت أمر بمدة ثبوت[٤] اسمها لخبرها .

---

(١) في ج : « إلا أن يخبر عنه » .

(٢) سقطت كلمة « ذكريني » وأقحمت كلمة « وكوني » قبل فنادر في ج .

وهذا صدر بيت من الوافر وهو كاملاً:

وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع

قال في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٢٧ - ٢٢٨ والبيتان - يعني هذا البيت وبيتاً قبله - نسبهما أبو زيد في النوادر ٣٠، إلى بعض بني نهشل، وقائلهما جاهلي. وانظر الدرر ١/٨٣، وشرح الرضي ٤/٢٠٣ قاريونس، ودلت: تدل من الدلال . الصحاح (دلّ)

(٣) سورة الأحزاب: الآية: ٢٧ .

(٤) سقطت « بثبوت » من الأصل .

و « ليس » لنفيِ الحالِ عند الأكثرينَ، وقيلَ: مطلقاً وهو مذهب سيبويه[١] .

و « صَارَ » للانتقالِ كقولك: صَارَ الطِّينُ خَزَفاً، وصَارَ زَيْدٌ غَنِياً، وصار زيدٌ إِلَى عمرٍو[٢].

قوله: « **بشرط أن يتقدمهُ نَفْيٌ** » : أي: سواء كان النفيُ مستفاداً من حرف أو اسم أو فعل، مثال الحرفِ: مَا ذَكَرَ[٣]، ومثال الاسم:

غَيْرُ مُنْفَكٍ أَسِيرَ هَوىً[٤]

ومثال الفعل:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنَىً وَاعْتِزازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ[٥]

---

(١) انظر الكتاب ٢٩/١ بولاق وعبارته: « فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب » .

(٢) جاء في أ بعد قوله: « وصار زيد إلى عمرو » العبارة التالية : « واعلم أن ابن الناظم قال: معنى كان وجد، وظل أقام نهاراً، وبات أقام ليلاً، وأضحى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصباح والمساء، وصار تجدد، ومعنى ليس نفي الحال، فإن نفت غيره فبقرينة كقوله:

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبل

ومعنى زال انفصل، وكذا برح وفتئ وانفك، ومعنى دام بقي، فأجروا هذه الأفعال بالمعاني المذكورة مجرى الحروف، فأدخلت على الجمل الابتدائية على تعلق معانيها بها، فعملت العمل المذكور، وهي في ذلك ثلاثة أقسام. انتهى » وهذا النص بحروفه منقول من شرح الألفية لابن الناظم ١٢٩ .

(٣) أي: ابن هشام. انظر أوضح المسالك ٢٣٢/١ حيث قال: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾... الخ .

(٤) هذا صدر بيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر ٤٣/٢، وشرح التصريح ١٨٥/١، والهمع ١١١/١، وعجزه:

كل وأن ليس يعتبر

(٥) البيت من الخفيف انظر العيني ٧٣/٢، والدرر ٨٠/١، وشرح التصريح ٢٨٥/١، وشرح التسهيل ٣٣٤/١، والهمع ١١١/١، والأشموني ٢٢٧/١، وهو بلا نسبة في هذه المصادر .

قوله: « أَلاَ يَا اسْلَمِي ... ... »[1]

يجوز في « يا » أن تكون للنداء والمنادى محذوف، وأن تكون للتنبيه، وقوله: « يا اسلمي » جملة دعائية.

[2]قوله: « احترازاً من [زَالَ][3]مَاضِي يَزِيلُ » : كان عليه أن يقول: من ماضي يزيل بمعنى مَازَ[4]؛ لأن الفراء والكسائي حكيا للتي ترفع الاسم وتنصب الخبر مضارعاً آخر وهو: يَزِيلُ، فيكون يزيلُ[5] مشتركاً بين زال التي هي[6] من هذا الباب، وزال التي لا تكون من هذا الباب .

[7]فائدة:

لم يذكر لزال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر مصدراً، وذكر[8] لماضي يزيل ويزول مصدراً؛ لأنه سيذكر بعد ذلك أنه لا مصدر لها ولا أمر .

قوله: « والثالثُ: ما يعملُ بشرطِ تَقَدُّمِ مَا الْمَصْدَرِيَةِ الظَّرْفِيَةِ » : إنما شرطوا هذين الشرطين؛ لأنه إذا لم تتقدم ما لا تكون دام من هذا الباب أصلاً، كما إذا قلت: دُمْتَ صَحِيحاً، فإن المنصوب بها ليس خبراً، وإنما هو حال، وكذا إذا تقدمت ما، ولكن لم تكن ظرفية، بل كانت مصدرية فحسب نحو: عَجِبْتُ مِمَا دُمْتَ مُحْسِناً، فإن(ما)في هذا

---

(١) هذه قطعة من بيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٢٠٦، وانظر الهمع ١/١١١، وأمالي ابن الشجري ٢/١٥١، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٨٥، والدرر ١/٨١، وشرح التسهيل ٣/٣٨٩، والبيت بتمامه:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

(٢) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٣) سقطت « زال » من جميع النسخ، وما أثبته من التوضيح .

(٤) في الأصل بمعنى ما زال، وهو خطأ .

(٥) سقطت « يزيل » من ب.

(٦) سقطت « هي » من الأصل .

(٧) في الأصل جاء « قوله » بدل « فائدة » .

(٨) في أ : « أو ذكر » .

المثال ليست ظرفية؛ لأن المعنى عجبت من دوام الإحسان لا من مدة دوامه، وكذا إذا كانت نافية نحو: مادام زيد[١] مستقيماً .

واعلم أن المنسبك من « مادمت[٢]» في ﴿ ما دمت حياً ﴾[٣] مدة[٤] دوامي حياً، ولهذا[٥] يفتقر الكلام إلى عامل في الظرف تتم به الجملة، ومن هنا امتنع أن تقول مُبْتَدِأً : مادام زيد مقيماً؛ لأنا إذا أولناه[٦] بقولنا: مدة دوام زيد مقيماً، لا يكون للظرف عامل .

قوله: « ودام عند الفراء[٧](وكثير من المتأخرين[٨]) » : إنما لم تتصرف دام؛ لأن الغرض من المضارع حاصل بها، ألا ترى أنك إذا قلتَ[٩]: أكرمُك ما دمت محسناً، إنما يشترط له اتصاف الإكرام ودوامه .

[١٠]**قوله: « وقال الشاعر:**

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ ... ... »[١١]البيت

ويجوز أن يكون من باب التنازع على إعمال الثاني والإضمار في الأول، فيكون

---

(١) سقطت كلمة « زيد » من ب.

(٢) في ب : « من مادمت حياً » .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وأوصاني بالصلاة والزاكة ما دُمْتُ حياً ﴾ الآية ٣١ من سورة مريم .

(٤) سقطت كلمة « مدة » من ب .

(٥) في ب : « ولاهذا لا يفتقر » .

(٦) في الأصل و أ : « أزلناه » .

(٧) لم أقف على رأيه في معانيه .

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل و ب و ج .

(٩) سقطت كلمة « أكرمك » من ب .

(١٠) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(١١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في العيني ٢/٢٠، والدرر ٨٧/١، وانظر شرح التسهيل ٣٤٩/١، والبيت كاملاً:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة   لذاته بادكار الموت والهرم

الضمير المستتر اسمها، وهو مقدم على الخبر، و « لذاته » فاعل بـ « منغصة » الذي هو خبر دام .

فإن قيل: لا يصح أن يكون من باب التنازع؛ لأن المتنازع فيه سببي مرفوع، وهو لا يجوز التنازع فيه، قيل: العلة التي ذكروها في امتناع التنازع في السببي المرفوع مفقودة هنا، وينبغي أن يستشهد بقوله:

مَادَامَ حَافِظُ سِرِّي[1] مَنْ وَثِقْتُ بِهِ   فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا[2]

قوله: « **وتقديم أخبارهن جائز** » : المراد بالجواز ههنا ما يقابل الممتنع، فيدخل فيه ما إذا كان واجباً، كأن يكون الخبر اسم استفهام نحو: أين [كان] زيد، وما إذا[3] كان غير واجب، نحو: قائماً[4] كان زيد .

قوله: « **بدليل ﴿ أهؤلاء إياكم [كانوا يعبدون][5] ﴾** » : وجه الاستدلال أن المتقدم معمول الخبر، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم عامله، لا يقال: لا يلزم من تقدم المعمول تقدم العامل، بدليل صحة قولك: زيداً لن أضرب، مع امتناع تقدم « أضرب » على[6] « لن »؛ لأنا نقول: إنما امتنع تقدم « أضرب » حيث تقدم « زيداً » الذي هو معموله؛ لأجل كون « أضرب » معمولاً لعامل ضعيف وهو « لن » ، ولا كذلك « زيداً » ؛ لأنه معمول عامل قوي .

---

(١) في (ب) أقحمت « من » قبل كلمة سري .

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد ٢٤٠، والخزانة ٦/٢٧٩، وشرح التصريح ١/١٨٨.

(٣) في الأصل: « وأما إذا كان » .

(٤) في ب : « ما قائماً » .

(٥) سبأ: الآية: ٤٠، وفي جميع النسخ ﴿ أهؤلاء إياكم ﴾ وأتممت الآية ليتم الاستشهاد بها

(٦) في أ : « على أن » .

قوله: « **إلا خبر دام اتفاقاً** » : أي[١]: حيث تقدم على ما، أما إذا توسط بين ما ودام[٢]، فإن في المسألة خلافاً، والصحيح المنع؛ لأنه يلزم منه أنه[٣] لو قدم على دام الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمولها، والصحيح أنه[٤] لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته بشيء .

قوله: « **وأجيب بأن المعمول ظرف** » ...إلخ : يمكن أن يقال: إن ﴿يوم﴾[٥] في محل رفع على الابتداء، لكنه بني للإضافته إلى الجملة وهي « يأتيهم » والجملة بعده خبره.

قوله: « **ويمتنع**[٦] **التقديم على ما** » : إنما امتنع[٧] التقديم على « ما »؛ لأن لها صدر الكلام، [ولا كذلك غيرها من حروف النفي، والدليل على أنها لها صدر الكلام[٨]] ما قالوه في معلقات أفعال[٩] القلوب، فإنهم عدوا من جملتها ما يكون له صدر الكلام، ومنه « ما » ومثلوا له بـ « علمت ما زيد قائم » ولم يعدوا « لا[١٠] » و « إن » من المعلقات إلا إذا كانتا في جواب قسم .

قوله: « **لأن نفيها إيجاب** » : فكأن الخبر لم يتقدم على فعل منفي، بل فعل موجب، والفعل إذا كان موجباً لا يمتنع تقديم خبره عليه .

---

(١) في ب : « أو حيث » .

(٢) في أ : « بين مادام ودام »

(٣) سقطت كلمة « أنه » من ب .

(٤) في الأصل: « لا يفصله » .

(٥) يريد الآية ٨ من سورة هود، وهي: ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم ﴾ .

(٦) نص التوضيح ١/٢٤٦ : « ويمتنع »

(٧) سقطت كلمة « امتنع » من أ .

(٨) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٩) سقطت كلمة « أفعال » من ب .

(١٠) في ب : « ولم يعدوا الأول من المعلقات » .

قوله: « **ويجوز باتفاق أن يلي**[١] **هذه الأفعال** » ...الخ: إنما جاز تقديم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما، وإنما امتنع الفصل بغيرهما؛ لأنه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لم يتوسع فيه فافهم[٢].

قوله:

« قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ[٣]... ... »

قال المصنف في شرح الشواهد[٤]: قنافذ: بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها .

قوله: « **أو إضمار الاسم** » ...الخ: يشير به إلى قول الألفية:

ومضمر الشأن اسما انو ...البيت

قوله: « **وهذا متعين** » ...الخ: أي: القول بأنه ضرورة، فإن قلتَ: ليس ما ذكر بلازم؛ لجواز أن يكون « فؤادي[٥]» منادى، قيل: متعين بالنسبة إلى ما ذكره من الوجوه المتقدمة، لا بالنسبة إلى كل وجه .

---

(١) في أ « أن تكن » .

(٢) سقطت « فافهم » من الأصل .

(٣) هذه قطعة من بيت من الطويل من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه. ديوانه ١٨١/١، انظر الهمع ١١٨/١، والعيني ٢٤/٢، والدرر ١٨٧/١، والأشموني ١٩٣/١، والبيت كاملاً:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

قنافيذ، والقنافذ: جمع قنفذ حيوان يضرب به المثل في سرى الليل، والهداجون: السير السريع، وعطية: أبو جعفر الشاعر المعروف . أي أبو جرير .

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٤٦ .

(٥) يقصد الشاهد ٨٩ من أوضح المسالك ٢٥١/١ . وهو:

باتت فؤاد ذات الخال سالبة ... والعيش إن حم لي عيش من العجب

قوله: « قد تستعمل هذه الأفعال[١] تامة » ...الخ: اعلم أنهم اختلفوا في تسميتها نواقص:

فقال قوم: سببه [كونها] لا تكتفي بمرفوعها، وقال بعضهم: سببه كونها[٢] تدل على زمن دون حدث.

والصحيح الأول، واستدل له بأمور:

أولها: أنها تستعمل أوامر، نحو: ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ ﴾[٣]، وصيغة أفعل موضوعة لتحصيل طلب الحدث دون الزمان.

وثانيها: أنها يستعمل[٤] لها اسم فاعل نحو: (كائناً[٥] أخاك)، واسم الفاعل دال على ذات باعتبار حدث قام بها.

وثالثها: أنها تقع صلة لحرف مصدري نحو: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾[٦].

ورابعها: أنه قد جاء:

وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ[٧] يَسِيرُ[٨]

وفيه: رد على من قال: إن المنصوب بعد الكون حال.

---

(١) في الأصل: « الألفاظ ».

(٢) سقطت كلمة « كونها » من الأصل.

(٣) سورة النساء: الآية: ١٣٥.

(٤) في الأصل: « لا يستعمل ».

(٥) في الأصل: « كانا »، ولعل المحشي يقصد بيت الشعر:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً   أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

انظر أوضح المسالك ٢٣٩/١.

(٦) سورة الأعراف: الآية: ٢٠.

(٧) في الأصل « عليه » بدل « عليك ».

(٨) عجز بيت من الطويل، انظر العيني ١٥/٢، والدرر ٨٣/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/١، وانظر الأشموني ٢٣١/١، وشرح التصريح ١٨٧/١، والدرر ٨٣/١، والهمع ١١٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/١، وهو بلا نسبة في هذه المصادر. وصدره:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى

وخامسها: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان؛ لأن دلالة المادة أقوى من دلالة الصيغة، فكيف يجرد من المعنى الـذي دلالتـه (عليـه أقـوى، ويجعـل دالاً على المعنى الذي دلالته)[1] عليه أضعف .

قوله: « **أي: مستغنية بمرفوعها** » : قال في التسهيل[2]: وسميت نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا[3] لأنها تدل على زمن[4] دون حدث، فالأصح دلالتهـا[5] عليهمـا[6]، إلا ليس[7].

قوله: « **أحدهما: كونها بلفظ الماضي** » : إنمـا[8] اشْتُرِطَ[9] كونهـا بلفـظ المـاضي لأجل الخفة .

قوله: « **نبيل**[10] » : أي: عظيم .

وقوله: « **شمأل** » : هي ريح معروفة .

وقوله: « **بليل** » : أي: في تلك الريح نداوة وبلل .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٨/١ .

(٣) في الأصل: « لا أنها » .

(٤) سقطت كلمة « زمن » من ب .

(٥) في الأصل: « دلالته » .

(٦) في ج : « عليه » .

(٧) في الأصل: « إلا العين » .

(٨) سقطت « إنما » من ب .

(٩) في ب : « اشترطوا» .

(١٠) يقصد الشاهد ٩١ من أوضح المسالك ٢٥٥/١ وهو:

أنت تكون ماجد نبيل

إذا تهب شمأل بليل

قوله[١]: « **والثاني: كونها بين شيئين** » : إنما اشترط[٢] كونها بين الشيئين لأجل الاحتراز عن صدر الكلام وآخره؛ لأن ما ذكر صدراً يكون معتنى بشأنه، وكونه زائداً ينافي ذلك، وأما كون المذكور آخراً لا يكون زائداً؛ فلأن الآخر محط الفائدة، وهو ينافي الزيادة أيضاً، فتعين أن تكون الزيادة حشواً، وإنما اشترط كونهما[٣] ليسا جاراً ومجروراً؛ لأن الجار شديد الاتصال بعامله[٤].

قوله:

« **وجيران لنا كانوا**[٥] **كرام** »[٦]

إنما لم تكن كان زائدة؛ لأنها قد رفعت الضمير، والزائد لا يعمل، ولأنها قد أفادت معنى المضي، والزائدة لا تفيد معنى المضي، وإنما تفيد التوكيد، إذا علمت هذا، علمت أن في تمثيل المصنف بـ « ما كان أحسن زيداً » لما كانت فيه كان زائدة تَجَوُّزاً؛ لأنها قد أفادت معنى المضي، ولو كانت زائدة لم تفد معنى المضي .

فإن قلتَ: فإذا[٧] لم تكن زائدة، فما بالها لم تعمل ؟

قيل: لم يؤت بها إلا لأجل الدلالة على المضي فحسب، فيكون بمنزلة[٨] العامل

---

(١) سقطت كلمة قوله من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « اشترط » من ب .

(٣) سقطت كلمة « كونهما » من الأصل .

(٤) في الأصل: « بما قبله » . ومن (ب)

(٥) سقطت كلمة « كانوا » من أ، و ج .

(٦) عجز بيت من الوافر وقائله الفرزدق، من قصيدة يمدح فيها هشاماً بن عبد الملك أو سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً، انظر ديوانه ٢/٢٩٠، وانظر الأعلم الشنتمري ١/٢٨٩، والمقتضب ٤/١١٦، والخزانة ٤/٧٣، والأشموني ١/٢٤٠، وشرح التصريح ١/١٩٢، واللسان (كون) . وصدره:

فكيف إذا مررت بدار قوم

(٧) في الأصل: « فإذا كانت زائدة » .

(٨) في أ : « فيكون منزلة » .

الملغى.

وإعراب البيت: أن « كرام » صفة لـ « جيران » ، و « لنا » خبر مقدم، ثم اختلف على قولين:

أحدهما: [أنه[1] خبر مبتدأ، والأصل: لنا هم، ثم زيدت كان بينهما، فصار: لنا كان هم، ثم وصل الضمير][2] إصلاحاً للفظ؛ لأنه يقبح وقوعه منفصلاً إلى جانب فعل غير مشتغل بمعمول .

والثاني: أنه خبر كان، وأنها[3] ناقصة، وهو قول المبرد[4] وجماعة وعليه فالجملة صفة لـ « جيران » ، وتقدمت على الصفة المفردة، والأكثر في الكلام تقدم المفردة، قال الشيخ في المغني لما تكلم على لعل: (وقول الجمهور: إن الزائدة لا تعمل[5] شيئاً، فقيل: الأصل: هم لنا، ثم وصل الضمير إصلاحاً للفظه؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل.

وقيل: الضمير توكيد للمستتر في « لنا » على أن « لنا » صفة لجيران، ثم وصل لما ذكر.

وقيل: هو معمول لكان بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة، و« لنا » الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو: زيد ظننت عالم.)[6]

---

(١) في ج : « أن » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٣) في الأصل: « قوله » بدل « أنها » .

(٤) انظر المقتضب ١١٧/٤ .

(٥) الذي في المغني ٢٨٧/١: « أن الزائد لا يعمل شيئاً » .

(٦) انظر المغني ٢٨٧/١

قوله: « لِرَفْعِهَا الضَّمِيرَ » : قال في شرح اللب[١]: وإسنادها إلى الضمير لا يمنعُ مِنْ زيادتها عند سيبويه[٢]، كما لا يمنعُ الإسنادَ مِنَ الإِلْغَاءِ[٣]، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ.

قوله: « وقوله[٤]: النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ[٥] » ...الخ: اعلم أن محل جواز الأوجه الأربعة مشروط[٦] بأن تُذْكَرَ إنْ[٧]، ويذكر بعدها اسمٌ مفردٌ، ثم تذكرُ فاءُ الجزاءِ، ويذكر اسم مفردٌ بعدها مع صحة تقدير « فِيهِ » أو « مَعَهُ » قبل فاء الجزاء، كما في الأمثلة المذكورة، اما إذا لم يصح تقدير فيه أو معه قبل فاءِ الجزاءِ فإنه لا تتأتى الأوجه الأربعة نحو: أَسِيرُ كَمَا تَسِيرُ إِنْ رَاكِباً وإِنْ مَاشِياً، فإنه لا يصح تقدير فيه ولا معه، ولم[٨] توجد فاء الجزاء .

قوله: « وَالأَوَّلُ أَرْجَحُهَا » : إنما كان أرجحها[٩]؛ لِأَنَّ الحذفَ فيه أَقَلُّ من الحذف في غيره، ولأن المعنى مع حذف الاسم وإبقاء الخبر هو[١٠] المقصود؛ لأن المعنى في حالة حذفه وبقاء الخبر: إن كان جميعُ عملهم خيراً فجزاؤهم خَيْرٌ، وإن كان جميع عملهم شراً فجميع جَزَائِهِمْ شَرٌّ، ويلزم منه أن تُعلم الحالةُ المتوسطة، وهي: أن يكون بعض

---

(١) انظر العباب في شرح اللباب لوحة ٢٠٩ .

(٢) انظر الكتاب ١٥٣/٢ هارون، والنكت ٥٢٢/١ .

(٣) في الأصل و أ : « الغايات » .

(٤) نص التوضيح (وقولهم) التوضيح ١٨٥/١ .

(٥) هذا حديث شريف انظر كشف الخفاء ٣٣٢/١ حرف الجيم برقم: ١٠٧٠، قال: وقع في كتب النحاة، ويستدل له بقوله تعالى: ﴿إنما تجزون ما كنتم تعملون﴾ الطور ١٦، والتحريم ٧ .

(٦) في الأصل : « شروط » ، والأوجه الأربعة هي: إن خيراً فخيرٌ، إن خيرٌ فخيراً، إن خيراً فخيراً، إن خيرٌ فخير، أي: نصب الأول ورفع الثاني والعكس، ونصبهما معاً، ورفعهما معاً .

(٧) سقطت « إن » من ب .

(٨) في الأصل: « إذا » .

(٩) في أ : « أرجحهما » .

(١٠) في الأصل تكرر قوله: « هو المقصود لأن المعنى في حالة حذفه وبقاء الخبر » .

عملهم خيراً وبعضه[١] شراً، وما يترتب عليها من الجزاءِ، وهو: الخيرُ والشرُّ معاً، ولا يجوز أن تكون كان تَامَّةً في « إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ؛ لأنه يلزم منه أنه[٢] إذا وجد خير في الجملة يُجْزَوْنَ خيراً، وليس الأمر[٣] كذلك » .

قوله: « **كقوله**[٤]:

مِنْ لَدُ[٥] شَوْلاً فَإِلَى[٦] إِتْلَائِهَا »[٧]

قال ابن مالك[٨]: وعندي أَنَّ تَقْدِيرَ « أَنْ » مستغنىً عنه، كما اسْتُغْنِيَ عنه بعد مُذْ. انتهى. وَحُمِلَ كلام سيبويه[٩] على أنه تفسيرُ معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه منع في بعض المواضع حذف بعض الموصول، وإبقاء بعضه .

والشَّوْلُ: جمع شَائِلَةٍ على غير قياس، وهي الناقة التي ارتفع لبنها .

وقوله: « فَإِلَى إِتْلَائِهَا » وهو: أن يتلوها ولدها ويتبعها **وإنما قدّر**

---

(١) في الأصل: « وبعضهم » .

(٢) سقطت « أنه » من ب .

(٣) سقطت كلمة « الأمر » من الأصل و ب .

(٤) سقطت كلمة « كقوله » من ب .

(٥) في أ : « من لد أن كانت شولاً » .

(٦) في ج قدره: « من لد إن كانت شولاً قال إتلائها » .

(٧) البيت من الرجز. انظر الكتاب ٢٦٤/١، والعيني ٥١/٢، والخزانة ٨٤/٢، وابن الشجري ٢٢٢/١، والدرر ٩١/١ غير منسوب فيهما، والشول: التي جفت ضروعها، والمفرد: شائلة، وحذفت نون لدن لكثرة الاستعمال، والإتلاء: أن يتلوها ولدها. وانظر

(٨) انظر شرح التسهيل ٣٦٥/١ .

(٩) انظر الكتاب ٢٦٤/١ . وكلام سيبويه في توجيه إعراب البيت السابق، وهو قوله: من لدن أن كانت شولاً فإلى إتلائها .

سيبويه: من لد أن كانت شولاً؛ لأن الغالب على « لد » أن تضاف إلى مفرد، وأما إضافتها إلى الجملة كما في « لدن شبّ قرناها » فقليلة[١]، فأتى بأن لتكون مع[٢] ما بعدها بتقدير مفرد .

واعلم أن بعضهم قدره بقوله: من لد شالت شولاً، فشولاً على هذا مفعول مطلق. انتهى[٣].

وقال في المغني[٤] قبيل[٥] الجملة الخامسة من الجمل ذات[٦] المحل عند الكلام على الجملة بعد « لدن » و « ريث[٧] »: (وزعم ابن مالك[٨] في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أن، والأول قوله[٩] في التسهيل وشرحه[١٠]، وقد يتعذر في « ريث » لأنها ليست زماناً، بخلاف « لدن » وقد يجاب: بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقاً، لم تخلص للوقت، وفي الغرة لابن الدهان: أن سيبويه[١١] لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولذا قال في قوله[١٢]: « من لد شولاً »: إن تقديره: من[١٣] لد أن كانت شولاً ، ولم

---

(١) في الأصل: « فقائلة » .

(٢) سقطت كلمة مع من ب و ج .

(٣) سقطت كلمة « انتهى » من الأصل .

(٤) انظر المغني ٢/٤٢١ - ٤٢٢ .

(٥) في الأصل: « قيل الحكمة » .

(٦) في ج تكررت كلمة « ذات المحل » .

(٧) في الأصل : « ربت » وهو تصحيف وما أثبته من المغني ٢/٤٢٢ .

(٨) انظر شرح الكافية ٢/٩٤٨ .

(٩) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(١٠) شرح التسهيل ٣/٢٥٩ .

(١١) انظر الكتاب ١/١٣٤ بولاق .

(١٢) سقطت كلمة « في قوله » من الأصل و ب .

(١٣) في الأصل : « منه » .

يقدر: من لد كانت شولاً[1] انتهى .

قوله:

« لَمْ يَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ »[2]

الضبع: السنة المجدبة .

قوله[3]:

« أَزْمَانَ قَومِي وَالْجَمَاعَةَ »[4]

قومي: اسم كان، والجماعة: مفعول معه، و « كالذي ... » الخ : خبر عن كان، وإنما قدر كان؛ لأن المفعول معه لا يقع إلا بعد جملة فيها لفظ الفعل، أو معنى الفعل وحروفه .

قوله: « ومنها أن لام مضارعها » : إنما اشترط كونها بلفظ المضارع؛ لأنها إذا كانت بلفظ الماضي تكون النون لازمة الحركة، والحرف المحرك لا يحذف؛ لقوته بالحركة .

قوله: « بشرط كونه مجزوماً » : إنما اشترط كونه مجزوماً؛ لأن الجزم يكون بحذف حرف العلة، أو بحذف الحركة، والحذف يؤنس بالحذف، واشترط أن يكون الجزم بالسكون؛ لأنه لو كان بحذف النون كما في ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ﴾[5] لم يجز حذف؛

---

(١) [illegible] : « من لد كانت» [illegible] المغني ٤٢٣/٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت من البسيط للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة. انظر ديوانه ١٢٨، والكتاب ٢٩٣/١، والعيني ٥٥/٢، والدرر ٩٢/١، وشرح التسهيل ٣٦٥/١، والبيت بتمامه:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فإن قومي لم تأكلهم الضبع

(٣) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٤) هذه قطعة من بيت من الكامل وهو للراعي النميري، انظر ديوانه ٢٣٤، والكتاب ٣٠٥/١، والعيني ٥٩/٢، والدرر ٩٢/١، وشرح التسهيل ٣٦٥/١، والبيت بتمامه:

أزمان قومي والجماعة كالذي   لزم الرحالة أن تميل مميلا

وفي الكتاب: « كالذي منع الرحالة » وانظر: جمهرة أشعار العرب ١٧٦، والخزانة ٥٠٢/١ .

(٥) سورة يوسف: الآية: ٩ .

النون؛ لأنها إنما تحذف؛ لأجل كونها آخراً وغير ذلك[١]، لما اتصل الفاعل بالفعل، لم تصر النون آخراً؛ لأن مرفوع الفعل منزل منه منزلة بعضه.

قوله[٢]: « **غير متصل بضمير نصب** »: إنما يجوز الحذف إذا اتصلت بضمير نصب؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، كما في القسم، فإنك تقول: والله لأفعلن، وتالله لأقومن، ولو أردت أن تقسم بضمير لم يجز أن تأتي بالواو؛ لأنها فرع الباء، بل تقول: بك[٣] لأفعلن .

قوله « **كقوله**[٤]:

ولَٰكِ اسْقِني ... ... »[٥]:

أصله: ولكن اسقني، فحذف النون ضرورة .

---

(١) سقطت كلمة « ذلك » من ب .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من الأصل و ج .

(٣) في الأصل و أ : « بل لأفعلن » .

(٤) سقطت كلمة « كقوله » من الأصل و ب .

(٥) هذه قطعة من بيت من الطويل وهو من كلمة للنجاشي الحارثي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك، ديوانه ١١١، والبيت بتمامه:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

وكتاب سيبويه ٢٧/١، الخزانة ٣٩٧/٤، [illegible]، وأوضح المسالك ١٩٣/١ .

[فصل في

«ما» و«لا» و«لات» و«إن» المعملات عمل ليس]

قوله: « أربعة شروط » : حكى الشيخ بهاء الدين بن عقيل في شرح الألفية[١] شرطين آخرين:

أحدهما: أن لا تكرر «ما» فإن كررت بطل عملها نحو: ما ما[٢] زيد قائم .

الثاني: أن لا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما[٣] زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به[٤].

قوله: « أحدها[٥]: أن لا يقترن [اسمها][٦] بإن الزائدة » : هذا مذهب البصريين .

وأما مذهب الكوفيين فهو أنها نافية، وإنما أهملت «ما» على المذهبين؛ لأنها على[٧] مذهب البصريين في صورة إن النافية، فتكون في صورة الناقض[٨] للنفي، وإذا انتقض نفي ما، بطل عملها .

وعلى مذهب الكوفيين فهي نافية مؤكدة، لكنها أيضاً في صورة الناقض للنفي، فبطل عملها لذلك، مراعاة لصورة لفظ إن. انتهى. ثم قال[٩]: الصواب في التعليل غير هذا.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٦/١ .

(٢) في الأصل وأ : « ما زيد قائم » .

(٣) سقطت « ما » من الأصل .

(٤) هذا المثال في كتاب سيبويه ٣١٦/٢ هارون، وهو قوله: « ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به » .

(٥) سقطت كلمة « أحدها » من ب .

(٦) سقطت كلمة « اسمها » من جميع النسخ، وما أثبته من نص التوضيح .

(٧) سقطت كلمة « على » من أ .

(٨) في ج : « الناقض المنفي » .

(٩) لقد رجعت إلى بعض مصادره ولم أقف على من نقل عنه هنا

قوله: « **وَلأَجْلِ هَذَا الشرطِ وَجَبَ الرفعُ**[1] »: إنما وجب الرفعُ؛ لأن « ما » لا تعمل في مُوجِبٍ، والمعطوفُ ببل ولكن بعد النفي يكون مُوجَباً .

وكذا إذا كان العطف بالواو أو بغيرها مما لا يدل على الإيجَابِ بَعْدَ النَّفْيِ يَصِحُّ النَّصْبُ .

قوله: « **الثالث: أن لا يتقدم الخبر** » : فيه ثلاثة مذاهب:

منهم من يجيزه مطلقاً ، [وهو مذهب الفراء] .

ومنهم من يمنعه مطلقاً، وهو الصحيحُ ، [وهو مذهب الجمهور] ..

ومنهم من يفصل فيقول: إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً[2]، جاز التقدم ، وإلا فلا ، [وهو مذهب ابن عصفور] .

قوله:

« **وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ** »[3]

اعلم أنه إذا قلنا بأن[4] مثلهم[5] حال، يمتنع أن تكون ما عاملة على الصحيح؛ لأنه قد فصل بينها وبين اسمها بالحال .

وأما قولُ المصنفِ « مَا فِي الْوُجُودِ » إلى آخره، فالخلافُ في إعمالها في تركيبه هو الخلاف المتقدم، فمن منع مطلقاً منعه، ومن جوز مطلقاً جوزه، ومن فصل أيضاً جوزه .

---

(١) نص التوضيح (الثاني) ان لا ينتقض نفي خبرها بإلا... ولأجل هذا الشرط وجب الرفع ... الخ .

(٢) في ب أقحم قوله: « ما عاملة على الصحيح » قبل كلمة « جاز » .

(٣) هذه قطعة من بيت من البسيط، وقائله الفرزدق، انظر الديوان ٢٢٣/١، والكتاب ٦٠/١، والخزانة ١٣٠/٢، وشرح التسهيل ٣٧٣/١، والبيت كاملاً:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

(٤) في الأصل: « إذا قلنا مثله » .

(٥) في ب : « مثله » .

قوله: « **أي: ما في الوجود بشر مثلهم** »[١] : إنمـا قـدر[٢] الخبر متقدماً؛ لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع[٣] .

قولـه: « **قَلِيـل** » : يريـد أنـه قليـل مخصـوص بالشـعر؛ لأن إعمـال «لا» هـذا العمـل مخصوص بالشعر .

واعلم أنها حيث عملت هذا العمل لا تكون التي لنفي الجنس؛ لأن تلك إنما تنفـي على سبيل النصوصية، والعاملة عمل ليس إنما تنفي على سبيل الظهور .

قوله: « **ما عدا الشرط لأول** » : أي: لا تقترن بإن الزائدة .

قوله: « **ثم زيدت التاء** » : زيادتها إما لتأنيث اللفظ، أو للمبالغة في معناه، ولو قيـل بأنها لهما لم يمنع منه مانع .

قوله: « **كون معموليها اسمي زمان** » : اختلف في اسم الزمان[٤]:

فبعضهم يخصه بالحين، وبعضهم[٥] يخصه بالحين، والساعة والأوان .

وبعضهم يقول: إنها تدخل على الحين وما رادفه، وهذا الأخير[٦] رأي ابن مـالك[٧]، فإنه قال: تختص بالحين أو مرادفه .

قوله: « **والغالب كونه المرفوع** » : إنما كان الغـالب حـذف المرفـوع؛ لأن الخـبر

---

(١) في الأصل أقحمت كلمة « وقوله » بعد كلمة « مثلهم » .

(٢) في الأصل: « قدم » .

(٣) سقطت كلمة « وهو ممتنع » من الأصل .

(٤) في الأصل: اختلف في اسم الزمان كله .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٦) كلمة « الأخير » ساقطة من الأصل .

(٧) شرح التسهيل ٣٧٧/١ .

محط الفائدة .

ومما حذف فيه) اسم لات وأبقي الخبر، قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ[1] بَقَاءِ[2]

الأصل: ولات الأوان أوان صلح[3]، حذف الاسم وأبقى الخبر، وقطعه عن الإضافة في اللفظ، فبناه على الكسر[4] تشبيهاً له بنزالِ، ثم نونه للضرورة .

قوله: « ومثله[5] قوله:

لَاتَ هَنَّا »[6]:

اعلم أن لات إذا وليها هنَّا هل تكون عاملة أو مهملة؛ فيه خلاف، والأصح أنها لا تهمل .

---

(١) سقطلت كلمة « حين » من ب .

(٢) البيت من الخفيف من قصيدة لأبي زبيد الطائي ، في ديوانه ٣٠، وانظر الخزانة ١٥١/٢ ــ ١٤٤، والأشموني ٢٠٥/١، والدرر ٩٩/١، وشرح التسهيل ٣٧٧/١ ــ ٣٧٨، ، والمخصص ٨٢/١٤، والإنصاف ٦٦، والعيني ١٥٦/٢، وهو بلا نسبة في : الأصول ١١٨/٢، وشرح شذور الذهب ٢٠١، وشرح المفصل ٣٢/٩، والهمع ٢٦/١، وشرح ابن الناظم ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩، والمغني ٦٨١ .

(٣) في ج تقديم وتأخير، حيث قدم كلمة « حذف » على كلمة « صلح » .

(٤) في الأصل: « على الكثير » .

(٥) في ب : ... « وشذ » [illegible]

(٦) هذه قطعة من بيت من الخفيف، وهو بكامله:

لات هنا ذكرى جبيرة أم من جاء منها بطائف الأهوال

وهو للأعشى في ديوانه ٥٣، والخزانة ١٩٦/٤، والخصائص ٤٧٤/٢، والدرر ١١٨/٢، وشرح التصريح ٢٠٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٣، واللسان (هنا)، والمحتسب ٣٩/٢، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٩/١، ورصف المباني ١٧٠، والمقرب ١٢٦ .

قوله: « **إذ المبتدأ ذكري** » : إنما لم يتعرض لنفي الزمان عن هنَّا؛ لأنها قد ترد له، (وهذا منه[١])، قال ابن الناظم[٢]: وقد يراد بهنًّا[٣] الزمان كقول الآخر:

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار أجنت[٤]

فصل: وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس وما:

قوله:

فلما دعاني »[٥] ...الخ:

فيه نظر من جهة التمثيل به لما زيدت الباء في خبره، وهو ناسخ منفـي؛ لأن يجـد وإن كان من الأفعال النواسخ، إلا أنه ليس من النواسخ التي لها خبر[٦]، اللهم إلا أن يقال: إن التقدير وبعد كل ناسخ منفي فلا إشكال .

قوله: « **وإنما دخلت في خبر أن في**[٧]: ﴿ **أولم يروا أن ا لله** ﴾[٨]: لما كان في معنى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) شرح الألفية ٨٠ .

(٣) في ب : « بها » .

(٤) البيت من الكامل وقائله شبيب بن جعيل التغلبي، وكان قد أسر، ونوار أمه ، وهي بنت عمرو بن كلثـوم. انظر العيـني ٤١٨/١، والـدرر ٥٢/١، وشـرح التسـهيل ٢٥١/١، والخزانـة ١٥٦/٢، ونسب لحجل بن نفلة في الشعر والشعراء ٩٦/١، وبلا نسبة في اللسان (هنا)، والأشموني ١٤٥/١، والهمع ٧٨/١ .

(٥) هذه قطعة من بيت من الطويل لدريد بن الصمة القرشي، من كلمة له يرثي فيها أخاه أبا فرعـان عبـد ا لله بن الصمة، ديوان دريد ٤٨، وأوضح المسالك ٢٩٦/١، والهمع ١٢٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٥٩٠/١، وجواهر الأدب ٥٥، والبيت بتمامه :

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

(٦) في الأصل: « لا خبر » .

(٧) في الأصل أُدخلت كلمة « قوله » قبل الآية الكريمة .

(٨) سورة الأحقاف: الآية: ٣٣ .

أوليس الله ...، قال في الكشاف[١] في تفسير قوله تعالى: ﴿ قل ما كنت بدعاً من الرسل وما[٢] أدري ما يفعل بي ولا بكم ﴾[٣]: فإن قلت: « يفعل » مثبت غير منفي، فكأن وجه الكلام: ما يفعل بي وبكم؟ قلتُ[٤]: أجل، ولكن النفي في ﴿ ما أدري ﴾ لما كان مشتملاً عليه؛ لتناوله «ما» وما في حيزه، صح ذلك وحسن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾[٥] كيف دخلت الباء في حيز أنَّ، وذلك لتناول النفي إياها مع ما في حيزها. انتهى

---

(١) الكشاف ٣/٥١٧ - ٥١٨ .

(٢) في الأصل: « ولا أدري » وهو خطأ .

(٣) سورة الأحقاف: الآية ٩ .

(٤) في الأصل: « قل » .

(٥) سورة الأحقاف: الآية: ٣٣ .

هذا باب أفعال المقاربة (١)

إن قيل: ما وجه إفراد هذه الأفعال عن كان وأخواتها، مع أنها مساوية لها في العمل ؟

قيل: [وجه](٢) إفرادها بباب على حدة؛ لأجل اختصاصها بأمور ليست لكان وأخواتها .

قوله: « وما وضع للدلالة على رجائه وهو: ثلاثة: عسى »: اعلم أن كلام الجزولي(٣) وابن الحاجب(٤): يفهم منه أن «عسى» معناه: رجاء دنو الخبر .

فإذ قلت: عسى مريضي أن يشفى، دل على أنك ترجو قرب شفائه، ونازع الرضي(٥) في هذا بأن قال: ليس عسى متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره، بل للطمع في حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة، تقول: عسى الله(٦) أن يدخلني الجنة، وعسى النبي أن يشفع لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى لعله أن يخرج، ولا دنو في لعل اتفاقاً، وبهذا يعلم حسن صنيع الشيخ -[رحمه

---

(١) في الأصل: «القول في أفعال المقاربة» وفي (أ) «باب أفعال المقاربة»

(٢) كلمة « وجه » ساقطة من الأصل .

(٣) هو عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اليروي المراكشي، العلامة أبو موسى الجزولي، وجزولة بطن من البربر، كان إماماً في العربية، أخذ عنه الشلوبين وابن معطي، شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواش على جمل الزجاجي. بغية الوعاة ٢/٢٣٦
وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي الشلوبين ٩٦٩/٣ .

(٤) انظر الرضي على ابن الحاجب ٢١١/٤ قاريونس .

(٥) انظر شرح الرضي ٢١١/٤ قاريونس .

(٦) في الأصل: « عسى أن يدخلني الجنة » .

الله]- (في قوله: رجائية[1]) .

قوله:

وما كدت آئبا[2]:

قال[3] ابن جني[4]: التقدير/ وما كدت أن أكون آئبا، [وعليه] فلا شاهد فيه، إلا أنه خلاف الظاهر .

قوله: (وقولهم: « **عسى الغوير أبؤسا[5]** » : أصل هذا المثل ما قيل: إن الزباء قالت لقومها عند رجوع قَصِير من العراق إليها ومعه الرجال، وكان الغوير - وهو ماء لكلب - على طريقه: عسى الغوير أبؤسا، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، والأبؤس: جمع بؤس. انتهى، ومنه[6]:

أكثرت في العذل ملحاً دائما

لا تكثرن إني عسيت صائما[7]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب ، وكلمة « رجائية » ساقطة من الأصل .

(٢) هذه قطعة من بيت من الطويل، وقائله تأبط شراً ديوانه ٩١، انظر التصريح ٢٠٣/١، والأشموني ٢٠٨/١، والعيني ١٦٥/٢، والدرر ١٠٧/١، وشرح التسهيل ٣٩٣/١، والبيت بتمامه:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

(٣) في أ : « قال الشيخ ابن جني » .

(٤) انظر الخصائص ٣٩١/١ . ونقل بتصرف يسير .

(٥) في الأصل: « وعسى العزيز أبو الغوير أبؤسا » وانظر المثل في مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، المثل رقم ٢٤٣٥ .

(٦) في الأصل أقحمت كلمة « قوله » قبل كلمة « ومنه » .

(٧) ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج، وقيل: قائله مجهول. انظر ذيل ديوان رؤبة ١٨٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٧/٣، وانظر: شرح التسهيل ٣٩٣/١، والعيني ١٦٣/٢، وبلا نسبة في الدرر ١٠٧/١، والهمع ١٣٠/١، وشرح المفصل ١٤/٧، والخصائص ٩٨/١، والخزانة ٥٤٠/٣، والأشموني ٢٥٩/١، وابن عقيل ٢٧٧/١ .

قوله: وأما ﴿ فَطَفِقَ مَسْحاً ﴾[١]...الخ : فيه سؤال مَطْويٌّ يَرِدُ على قوله: وشرط الخبر أن يكون جملة، وشذ مجيئه مفرداً) هو: أن ظاهر الآية يحتمل أن يكون « مَسْحاً » خبراً[٢]، فيلزم منه أن يكون خبر « فَطَفِقَ » مفرداً، (وإذا كان مفرداً[٣]) يكون شاذاً، والشاذ مخصوص بالشعر .

فأجاب[٤] عنه بقوله: فالخبرُ محذوفٌ، فلا يكون هذا المذكور خبراً، فلا إشكال .

قوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ[٥] يثقلُنِي[٦]

(إن قيل: يثقلني[٧]) لا يصح أن يكون رافعاً لضمير المتكلم، و«ثَوْبِي» بَدَلُ اشتمال ؟ قيل: إنهم تارة يراعون (البدل وهو الأكثرُ، وهذا البيت منه، وقد يراعون[٨]) المبدل منه وهو قليل. انتهى .

قال المصنف: هذه الحاشية فاسدة[٩] .

---

(١) سورة ص: الآية: ٣٣ .

(٢) في الأصل : « خبر » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) يقصد ابن هشام. انظر أوضح المسالك ١/٣٠٤ .

(٥) في الأصل « ما قام » .

(٦) هذا صدر بيت من البسيط وقائله أبو حية النمري، ونسب لعمرو بن أحمر الباهلي في ملحق ديوانه ١٨٢. انظر شرح أبيات المغني ٧/٢١٣، والعيني ٢/١٧٣، والدرر ١/١٠٢ و ١٠٩، وشرح التسهيل ١/٣٩٠، وعجزه:

ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

(٧) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٩) هكذا قال المصنف، ولم تظهر لي مناسبة إرادته هنا .

قوله: « ويجوز في عسى خاصة » : أي: في خبر عسى، ولا يكون الكلام فاسداً .

قوله:

يكون وراءه فرج قريب[١]

اسم « يكون » ضمير مستتر فيها، عائد على الكرب، ولا يصح أن يكون « فرج » اسمها؛ لأنه يلزم منه أن «يكون[٢]» رافعة لغير ضمير اسم[٣] عسى، وهو لا يصح؛ لأن خبر هذه الأفعال يجب أن يكون رافعاً لضمير أسمائها[٤]، و « وراءه » بمعنى أمامه، كما في قوله تعالى: ﴿ وكان وراءهم ملك ﴾[٥]، و « الفرج » انكشاف الهم .

قوله: « وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي » : مقتضاه أن عسى مما لزم صيغة الماضي، وحكى ابن ظفر في شرح المقامات: عسيت أعسي، قال اللبلي[٦]: وعلى هذا فيقال: عاسٍ، وقال العماني[٧] في شرح الفصيح: وزعم بعضهم أنه يقال: عسى يعسو، وعسى يعسي، فيكون على هذا متصرفاً، ومما اعتقبت الواو والياء على لامه، وفي«حلا

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر وهو لهدبة بن خشرم العذري، وصدره:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه

وهو من شواهد سيبويه ١٥٩/٣، وهدبة هذا كان من رواة الحطيئة. انظر ابن يعيش ١١٧/٧، والخزانة ٨١/٤، والعيني ١٨٤/٢، والهمع ١٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، وأوضح المسالك ٣١٢/١ .

(٢) في الأصل أقحمت « لا » قبل « يكون » .

(٣) سقطت كلمة « اسم » من الأصل .

(٤) في الأصل: « أسمائه » .

(٥) سورة الكهف: الآية: ٧٧ .

(٦) في الأصل: « النيلي » وفي أ : « الليلي » .

واللبلي هو أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي، الأستاذ أبو جعفر النحوي اللغوي المقرئ، صنف شرحين على الفصيح، وله كتاب التصريف ضاهى به الممتع، ولد بلبلة بالأندلس سنة ٦٢٣هـ، وتوفي بتونس سنة ٦٩١هـ. أنظر بغية الوعاة ٤٠٢/١ .

(٧) في الأصل: « النعمان » ، وفي ج : « الكماتي » . ولم أجد «للعماني» ولم أظفر بترجمته

العلي لعبد الدائم القيرواني[١]: لا يقال من عسيت: يفعل، ولا فاعل، إلا أن أبا زيد[٢] حكى: عسٍي، قال: وقد قال المعري:

فَإنَّ مِثْلِي بِهِجْرَانِ الْقَرِيضِ عَسِيٌ[٣]

قال اللبلي: إنما عسٍ ههنا[٤] بمعنى خليق، قال المصنف[٥]: وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في شرح التسهيل[٦]، فإنه، قال في باب التعجب: وشذ قولهم: ما أعساه بكذا، وأعس به[٧]، بمعنى: ما أحقه وأحقق به، وهذا أشد في الغلط؛ لأنه معترف[٨] بالمعنى مع توهمه أن الفعل جامد، وأنه عسى التي للمقاربة، قاله الدماميني[٩] في حاشيته على المغني.

قوله: « **واستعمل اسم فاعل لثلاثة** » : فيه كلام يعلم[١٠] مما تقدم .

---

(١) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نحوي قديم روى عنه أبو جعفر محمد بن حكم، وأكثر أبو حيان في الارتشاف من النقل عنه. بغية الوعاة ٧٥/٢ .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك أبو زيد الأنصاري، الإمام المشهور، كان إماماً نحوياً، صاحب تصانيف لغوية وأدبية، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب، قال السيرافي: كان أبو زيد يقول: كلما قال سيبويه: أخبرني الثقة، فأنا أخبرته به، توفي سنة ٢١٥هـ، وقيل: ٢١٤هـ، وقيل: ٢١٦هـ، البغية ٥٨٢/١ .

(٣) هذا شطر بيت من البسيط ولم أقف عليه في ديوان المعري ولم أجد له تخريجاً.

(٤) في ج « هنا » ، وسقطت « ههنا » من ب .

(٥) لم أقف على هذا القول في التوضيح ولا في مغني اللبيب .

(٦) شرح التسهيل ٤٨/٣ .

(٧) في ج : « وأعد به » ، وسقطت « به » من الأصل .

(٨) في ب : « معرف » .

(٩) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الدماميني المالكي النحوي الأديب، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، وفاق في النحو والنظم والنثر والخط. وله تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل، وشرح الخزرجية، وغير ذلك. البغية ٦٦/١، والضوء اللامع ١٧١/٧ .

(١٠) سقطت « يعلم » من الأصل . وانظر شرح المغني للدماميني ٩٩/١ب

قوله:

« يوم الرجام »[١]:

الرجام بالراء المكسورة وبالجيم: اسم موضع[٢] .

قوله: « والصواب أن الذي في البيت[٣] **»** ...الخ: حكى ولد المصنف عنه أنه رجع بعد ذلك، وكان يقول: الصواب ما قاله ابن مالك، إلا أنه لم يغير ما وقع هنا؛ لأنه كان قد شاع في النسخ، لكن على تقدير صحته (كائد) كما قال ابن مالك[٤]، لا دليل له في البيت؛ لأنه لم ينصب، وإذا لم ينصب فلم[٥] لا يجوز أن يكون اسم فاعل لكاد التامة، كما في كرب؟ فالاعتراض باق .

قوله: « كابد » : اعلم أنه على[٦] ما قاله المصنف، يكون كون «**كابد**» اسم فاعل من المكايدة شاذاً، والقياس مكابد .

---

(١) هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أموت أسى يوم الرجام وإنني   يقيناً لرهن بالذي أنا كائد

وهو لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ديوانه ٣٢٠، وانظر أوضح المسالك ٣١٨/١، وشرح التصريح ٢٠٨/١ .

(٢) انظر الصحاح واللسان (رجم)، والذي يوجد فيهما: الرجام: الهضاب، واحدتها: رجمة/ ورجام: موضع، قال لبيد:

تأبد غولها فرجامها

(٣) يقصد بيت كثير عزة، وهو:

أموت أسى يوم الرجام وإنني   يقيناً لرهن بالذي أنا كائد

قال ابن هشام: والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل، وهو اسم غير جار على الفعل. انظر أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٤٥٩/١ .

(٥) في الأصل و ب : « فلا يجوز » .

(٦) سقطت « على » من الأصل .

قوله: « **ونختص** » ...الخ: اعلم أنه إذا اكتفى واحد من هذه الأفعال بـ«أَنْ» والفعل، يكون تاماً .

قوله: (« **نحو عسى أن يقوم زيد** » [١])

مسألة:

إذا قلتَ: عسى أن يقوم زيد في داره، يتعين أن يكون «زيد» مرفوعاً بـ«يقوم» و«عسى» تامة؛ لأنه لو لم يكن مرفوعاً به، لكان مرفوعاً بـ«عسى» وإذا كان مرفوعاً بها يكون أجنبياً من يقوم، فيمتنع الفصل به بين « يقوم » و« في داره» ؛ لأنها صلة لأن، والموصول لا يفصل بأجنبي بين أجزاء صلته .

ولك أن تقول: قولهم: «عسى زيد أن يقوم» مشكلٌ؛ لأن[٢] « أن يقوم » بمنزلة القيام الذي هو مصدر، ولا يصح أن يخبر به عن الذات، و « أن يقوم » كذلك، وتجيب عنه: بأن « أن يقوم[٣] » وإن كان بمعنى القيام، إلا أن القيام بمعنى قائم، فـ« أن يقوم » بمعنى ما ، يصح أن يكون خبراً، فليكن هو كذلك، أو أَنَّ في الكلام مضافاً محذوفاً إما من الأول، أو من الآخر، أو نقول: إن « أن » زائدة، وفي هذا نظر، أو نقول: إنه لا يلزم إعطاء (المؤول حكم[٤]) المؤول به، أو نقول: إن «عسى» ليست مما يرفع الاسم وينصب الخبر، بل مرفوعها فاعل، و « أن يقوم » بدل (منه بدل اشتمال[٥]) .

قوله: « **ومنع الشلوبين** » ...الخ: الحق ما قاله الجمهور، وهو: جواز توسط أخبار[٦]

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل و ج ، وفي ب : قوله مسألة .

(٢) في ب : « لا أن يقوم » .

(٣) في ج : « بأن يقوم » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) كلمة « أخبار » ساقطة من ج .

هذه الأفعال بين الاسم وهذه الأفعال؛ لأن هذه ليست في قوة « كـان » فتعطى حكمها في جواز تقدم الخبر عليها، وليست في الضعف «كإن»وأخواتها، حتى يلزم عدم توسط الخبر، وإنما هي متوسطة بين«كان»و«إن» فأعطيت حكم كان من وجه، وحكم إن من وجه، ولهذا[1] ذكرت بين البابين .

قوله: « وليس ذلك مطلقاً » : أي فإن الفارسي يعمم، ولا يفصل بين أن تكون مسندة إلى ما ذكره المصنف[2] أوّلاً .

---

(١) في ب أقحمت كلمة « قوله » قبل كلمة « ولهذا » .

(٢) انظر كلام المصنف في أوضح المسالك ١/٢٤٣

[هذا] باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر

اعلم أن هذه الأحرف إذا دخلت على المبتدأ والخبر، يجوز أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، إذا حصلت الفائدة، ويجوز أن[١] يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة، قاله في التسهيل[٢] .

قوله: « **فتنصب المبتدأ** » : إن قيل: لأي شيء عملت هذه الأحرف عكس الأفعال التي تشاركها في كونها ناسخة، قيل: إنما عملت كذلك؛ لأنها فرع عن الأفعال في العمل، فأحبوا أن يُنَصِّبُوا على ذلك قرينه، فقدموا الفرع الذي هو المنصوب على الأصل الذي هو المرفوع، ولأنها لو قدم مرفوعها على منصوبها لتوهم أنها أفعال؛ لأن معانيها معاني الأفعال، ولفظها لفظ الأفعال .

قوله[٣]: « **ويسمى اسمها** » : قال ابن عصفور في شرح الجمل[٤]:(فما كان مبتدأ كان اسماً لها، إلا اسم الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبية، وأيم الله في القسم، وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها صدر الكلام، وجعلها اسماً لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية، وما كان خبرَ المبتدأ، كان خبراً لها إلا اسم الاستفهام، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب، فلا يجوز أن تقول: إن زيداً اضربه، وإن عمراً لا تضربه .

فإن جاء ما ظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبراً تؤول، نحو قوله:

---

(١) في ج : « إن لم يكن » .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/١١ .

(٣) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٨.

إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما[١]

فينبغي أن يحمل على[٢] إضمار القول، ثم قال: "وإنما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب خبراً لهذه الحروف، لمناقضه معناها (معاني هذه الحروف، وذلك أن هذه الجمل[٣] معناها[٤]) الطلب، وهو ثابت، والتمني والترجي إنما يكون لما لم يثبت، وأما ما ثبت فلا فائدة في تمنيه وترجيه، فلم تقع هذه الجمل خبراً لها، وأما إنَّ[٥] وأن، ([٦]ولكن فللتوكيد، ولا [يؤكد إلا ما[٧])] يحتمل أن يكون) أو لا يكون في حق المخاطب، ولم تقع خبراً لكأن[٨]، لأنها للتشبيه، فلو وقعت هذه الجمل خبراً لها لكان اسمها مشبهاً بطلب مضمون خبرها، وهو [غير[٩] متصور،] ألا ترى إلى كأن[١٠] زيداً اضربه، في أنه يلزم منه أن يكون اسمها مشبهاً بطلب الضرب)."

[قوله[١١]]: « وترفع خبره » : اختلف البصريون والكوفيون[([١٢] في رافع خبر إن،

---

(١) البيت من البسيط، وقائله أبو مكعت أخو بني سعد بن مالك يخاطب به بني سعد بن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه. وانظر أمالي ابن الشجري ١/٣٣٢، وشرح التسهيل ٢/١١، والهمع ١/١٣٥، وشرح أبيات المغني ٧/٢٢٩ .

(٢) سقطت « على » من الأصل .

(٣) في ج : « الجملة » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) سقطت « إن » من ج .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٨) في ب : « لكأن وأخواتها » .

(٩) في الأصل: « وهو منصوب » . وما (ب) وهو غير متصور

(١٠) في ج : « فإن زيداً » .

(١١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل و ج .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

فالبصريون على أنها رافعة له، والكوفيون] على أنَّ رافعه[1] المبتدأ، وينبني على الخلاف مسألة [وهي]: العطف [بالرفع][2] على اسم إن قبل استكمال الخبر، فمن قال: إن « إن[3] » رافعة له، منع[4] العطف قبل استكمال الخبر؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، ومن قال: إن الرافع المبتدأ، جوز العطف؛ لأنه لا يلزم منه توارد عاملين على معمول واحد؛ لأن الرافع / المبتدأ لا غير .

قوله[5]: « **فالأول** » ...الخ: اعلم أنهم يقولون: [([6]إن « أن » للتوكيد)؛] ويطلقون فيشمل توكيد الإيجاب والسلب، وذهب بعضهم إلى أنها لتوكيد الإيجاب فحسب، ويشهد له قولهم في باب (لا) العاملة عمل إن: إنما[7] عملت عملها؛ لأن إن لتوكيد الإيجاب، ولا لتوكيد النفي، والشيء قد يحمل على [([8]نقيضه، كما يحمل على نظيره، فحملوا (لا) عليها، حملاً للنقيض على نقيضه)] إلا أن هذا معترض بأن إن تؤكد المنفي أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿ إن الله لا يظلم[9] الناس شيئاً ﴾[10] إلا أن يحمل قولهم: إنها لتوكيد الإثبات على معنى أنه حيث كان في خبرها نفي[11]. تكون القضية الواقعة

---

(١) في الأصل و ب « رافع » .

(٢) سقطت كلمة « بالرفع » من الأصل .

(٣) سقطت « إن » من الأصل و ب .

(٤) في الأصل : « يقع » .

(٥) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٧) سقطت « إنما » من ب .

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٩) في الأصل أقحم ﴿ مثقال ذرة ﴾ بعد ﴿ لا يظلم ﴾ ، وهي من آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿ إن الله لا يظلم مثقال ذرة ﴾ النساء ٤٠، وهي تصلح للاستشهاد بها هنا أيضاً .

(١٠) سورة يونس: الآية: ٤٤ .

(١١) في الأصل « نقض » .

بعدها معدولة المحمول، فلا إشكال، إلا أن في[1] هذا بعداً من اصطلاح النحويين .

قوله[2]: « [وهو][3] **للاستدراك** » : وهو رفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق، هـذه هي العبارة المشهورة، والأولى أن يقال: رفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق .

قوله: « والخامس: ليت » : قال [الشيخ][4] في المغني[5]: [تنبيه: مـن مشكل بـاب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم:

فليت كفافاً كان خيرُك كلّه   وشرُّك عني ما ارتوى الماءَ مُرْتوي[6]

وإشكاله من أوجه:

أحدها: عدم ارتباط خبر ليت، إذ الظاهر أن « كفافاً » اسـم ليـت، وأن كـان تامـة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة[7].

والثاني: تعليقه«عن»« بمرتو » .

والثالث: إيقاعه الماء فاعلاً بارتوى، وإنما يقال: ارتوى الشارب .

والجواب عن الأول: أن كفافاً إنما هو خبر لكان مقـدم عليهـا، وهـو بمعنـى كَـافٍّ، واسم ليت محذوف للضرورة، أي: فليتك، أو (فليته أي:[8]) فليت الشأن، ومثله قوله:

---

(١) في الأصل « إلا في هذا » .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٣) سقطت كلمة « هو » من الأصل و ب .

(٤) سقطت كلمة « الشيخ » من الأصل و ب .

(٥) المغني ٢٨٩/١ - ٢٩٠

(٦) هذا بيت من الطويل ليزيد بن الحكم. انظر الإنصاف ١٨٤، والأشباه والنظائر ١٣١/٣، والخزانة ٤٧٢/١٠ .

(٧) في ج : « الجمل » .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ب .

فَلَيتَ[١] دفعْتَ الْهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً[٢]

و « خيرك » اسم كان، و « كله » توكيد له، والجملة خبر ليت، وأما « شرك » فيروى بالرفع عطفاً على « خيرك » ، فخبره إما محذوف تقديره: كفافاً، و«مرتو» فاعل بـ«رتوى،» وإما«مرتو»على أنه سكن للضرورة كقوله:

ولو أن واش باليمامة داره   وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا[٣]

ويروى بالنصب على أنه اسم ليت محذوفة، وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف « كل » وبقاء الخفض في قوله:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   ونارٍ توقد بِاللَّيْلِ ناراً[٤]

وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر، فكيف وهو محذوف ؟ و « مرتو » على الوجهين مرفوع؛ إما لأنه خبر ليت المحذوفة، أو لأنه عطف على خبر ليت المذكورة .

وعن[٥] الثاني: أنه ضمن « مرتو » معنى كاف؛ لأن المرتوي يكف عن الشرب، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ فليحذر الذين يخالفون (٦)عن أمره ﴾[٧] لأن في « يخالفون ») معنى

---

(١) في الأصل : « وليت » .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، قائله عدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٦٢، وانظر: الإنصاف ١/١٨٣، والهمع ١/١٣٦، والمغني ١/٢٩٨، وشرح أبيات المغني ٢/٦٩٧، والخزانة ١٠/٤٤٥ . وعجزه:
فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِيْ بَال

(٣) هذا البيت من الطويل للمجنون في ديوانه ٢٩٤، وانظر: ابن يعيش ٦/٥١، وشرح التصريح ١/٩٠، والهمع ١/٥٣، والخزانة ١٠/٤٨٤ .

(٤) البيت من المتقارب، وقائله أبو داود الإيادي. انظر الكتاب ١/٦٦، وشرح التسهيل ١/٣٨٨ شرح أبيات المغني ٥/١٩٠ .

(٥) أي: والجواب عن الثاني .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) سورة النور: الآية: ٦٣ .

يعدلون ويخرجون، وإن علقته بـ « كفافاً » محذوفاً على وجه مر ذكره، فلا إشكال .

وعن الثالث: أنه[١] إما على حذف مضاف أي: شارب الماء، أو على جعل الماء مرتوياً مجازاً، كما جعل « صادياً » في قوله:

وَجُبْتَ هَجِيراً يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا[٢]

ويروى: الماءَ[٣] بالنصب على تقدير « من » كما في: ﴿ واختار موسى قومه سبعين[٤][رجلاً]﴾[٥] ففاعل « ارتوى » على هذا (مرتوٍ) كما تقول: ما شرب الماء شارب) انتهى .

قوله: « **وهو**[٦]**للتوقع** » : فسر المصنف[٧] التوقع في المغني بقوله: وهو الترجي في المحبوب[٨]، والإشفاق في المكروه[٩]، وعلى هذا فالتوقع عبارة عنهما، وحينئذ فلا فرق بين الجمهور والقوم من جهة المراد، بل من جهة التعبير، ويختص بالممكن، وقول فرعون: ﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾[١٠] إنما قاله جهلاً أو كذباً .

---

(١) سقطت « أنه » من الأصل .

(٢) هذا عجز بيت [من الطويل] للمتنبي، وصدره:

لقيت المروري والشناخيب دونه

وانظر: ديوانه ٤٦٨/٢، والخزانة ٢١٢/٣ .

(٣) سقطت كلمة « الماء » من الأصل .

(٤) في كل النسخ « سبعين » بدون كلمة « رجلاً » .

(٥) سورة الأعراف: الآية: ١٥٥ .

(٦) شقطت كلمة « وهو » من الأصل و ب .

(٧) انظر المغني ٢٨٧/١ . مع تصرف

(٨) في جميع النسخ « وهو ترجي المحبوب » والتصويب من المغني .

(٩) في الأصل: « على المكروه » .

(١٠) سورة غافر: الآية: ٣٦ .

قوله: « **وللتعليل** » : قال في المغني[١]: (أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى ﴾[٢]، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين) انتهى[٣].

قوله: « **وللاستفهام** » : قال في المغني[٤]: (أثبته الكوفيون، ولهذا علق بها الفعل في نحو: ﴿ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾[٥]، (ونحو[٦]: ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾[٧])، ثم قال[٨] الزمخشري: وقد أشربها معنى ليت من قرأ: ﴿ فأطلعَ ﴾[٩]) انتهى.

وعلى هذا فالتقدير: لا تدري أالله[١٠] يحدث بعد ذلك أمراً ، وما يدريك[١١] أيزكى، والمعنى: « لا تدري » جوابُ: أالله يحدث بعد ذلك أمراً، و « ما يدريك » : جوابُ: أيزكى .

واعلم أنهم قد خرجوا عليه قوله عليه الصلاة والسلام: « لعلنا أعجلناك[١٣] » ،

---

(١) المغني ٢٨٨/١ بتصرف يسير .

(٢) سورة طه: الآية: ٤٤ .

(٣) سقطت كلمة « انتهى » من ب .

(٤) المرجع السابق .

(٥) سورة الطلاق: الآية: ١ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

(٧) سورة عبس: الآية: ٣ .

(٨) في الأصل و ج: « ثم قال: قال الزمخشري » .

(٩) سورة غافر: الآية ٣٧، وقراءة النصب هي لحفص، والباقون بالرفع عطفاً على « أبلغ » .انظر الإقناع في القراءات السبع ٧٥٤/٢ .

(١٠) في ب : ﴿ لا تدري لعل الله ﴾ .

(١١) في ب : ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(١٣) أخرجه البخاري ٣٤٠/٤ كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، واللؤلؤ والمرجان ٧٨/١

التقدير عندهم: أأعجلناك).

واعلم أن صاحب الكشاف[١] قد قال في قوله تعالى: ﴿ وما يدريك لعله يزكى ﴾: وأي شيء يجعلك دارياً بحال هذا الأعمى لعله يزكى أي يطهر بما يلقى إليه من الشرائع. انتهى[٢]

وحينئذ فـ « يدريك » ليس متعلقاً بما بعد « لعل »[٣] حتى يعلق عنه؛ لأنه جعل[٤] معموله « بحال هذا الأعمى » وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة الاستفهام في الآية .

قوله[٥]: « وعقيل تجيز جر اسمها » : قال في المغني[٦]: (وقد مَرّ أن عُقَيْلاً يخفضون بها المبتدأ كقوله[٧]:

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٨]

ثم قال: واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو: بحسبك درهم، بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله: « قريب » خبر ذلك المبتدأ، ومثله: لولاي لكان كذا، على قول سيبويه[٩]: إن لولا جارة).

---

(١) انظر الكشاف ٢١٨/٤ .

(٢) سقطت كلمة « انتهى » من أ .

(٣) سقطت كلمة « لعل » من أ .

(٤) في ب : « جهل » .

(٥) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٦) انظر المغني ٢٨٦/١ .

(٧) في الأصل: « كقولك » .

(٨) هذا عجز بيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي. انظر النوادر ٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢٣٧/١، والمغني ٢٨٦ - ٤٤١، الهمع ٣٣/٢، والخزانة ١٠/ ٤٢٦، وصدر البيت:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة

(٩) الكتاب ٣٧٣/٢ هارون .

قوله في عسى: « وهو حينئذ[١]حرف وِفَاقاً للسيرافي » ...الخ: قال في المغني[٢]: (عسى فعلٌ مطلقاً لا حرف مطلقاً، خلافاً لابن السراج[٣] وثعلب[٤]، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٥]

خلافاً لسيبويه حكاه عنه السيرافي[٦]) .

وكلامه هنا مخالفٌ لما اختاره في المغني .

وعلى ما قاله في المغني يخرج قوله:

عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ[٧]

على أن « نار كأس » وهو اسمها، والضميرُ المنصوبُ خبرها؛ لأنه يَأتي خَبَرُهَا مُفْرَداً شاذاً. انتهى، ويجوز أن يكون ضَمِيرُ النصبِ نائباً عن ضمير الرفعِ، وهو مِثْلُ: عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ[٨] على ما حكاه ثعلب، قاله[٩] الدماميني في الحاشية[١٠].

---

(١) سقطت كلمة « حينئذ » من ب .

(٢) انظر المغني ١٥١/١ .

(٣) الذي وقفت عليه في الأصول لابن السراج ٧٦/١، هو قوله: « والثاني وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب » ، وهذا عكس ما نقل عنه ابن هشام .

(٤) هو أحمد بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي الإمام أبو العباس ثعلب ولد سنة ٢٠٠ هـ، له كتب كثيرة منها: المصون في النحو، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن وغير ذلك، توفي سنة ٢٩١ هـ . بغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٥) هذا الرجز لرؤبة، في ملحق ديوانه ١٨١، وسيبويه ٣٨٨/١، ٣٧٥/٢، والخصائص ٩٦/٢، وشرح المفصل ١٢/٢، والخزانة ٣٣٤/٢ .

(٦) انظر شرح الكتاب للسيرافي ٣١٨/١ - ٣١٩ مخطوط .

(٧) هذه قطعة من بيت من الطويل لصخر بن جعد الخضري. انظر الخزانة ٣٥٠/٥، والعيني ٢١٧/٢، والمغني ١٥٣/١، وشرح شواهد المغني ٤٤٦، والبيت بتمامه:

فقلت عساها نار كأس ولعلها   تشكى فآتي نحوها فأعودها

(٨) في الأصل: « كان زيد قائماً » .

(٩) في ج : « قال » .

(١٠) جاء في ج قبل كلمة مسألة: « قوله: وبرح إلى آخره: أي خير اتصاله بضمير منصوب يكون حرفاً، وعلى ما اختاره الشيخ يكون عسى مشتركاً بين الحرفية والفعلية » .

[مسألة:][1]

يقترن خبر لعل بحرف التنفيس قليلاً كقوله:

فَقُولاَ قَولاً رقيقاً لَعلَّهَا ... سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ[2]

مسألة[3]:

لا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً، خلافاً للحريري، وفي الحديث: « وما يدريك لعل الله اَطلع على أَهْلِ بَدْرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غَفَرْتُ لكم[4] » ، وقول الشاعر:

لعل (منايانا تحولن أبؤسا[5])[6]

قاله في المغني[7] .

قوله: « ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ[8]﴾» ...الخ : إن قيل: « يشهد » ليس من أفعال القلوب، والتعليق إنما يدخلها لا غيرها على الصحيح، فلا يصح التمثيل به لما نحن فيه .

قيل: المراد بـ « يشهد » هنا يعلم، فـ « يشهد » من أفعال القلوب، فيصح أن يكون

---

(١) في الأصل: ((تحولن))

(٢) هذا بيت من الطويل لعبد الله بن مسلم الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٠٩/٢، وانظر المغني ٢٨٨/١، والخزانة ٣٤٤/٥ .

(٣) في الأصل و ج : « قوله » بدل « مسألة »

(٤) أخرجه البخاري، تفسير سورة الممتحنة، وفيه رواية أخرى بإسقاط « وما يدريك » في كتاب المغازي .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) هذا عجز بيت لامرئ القيس من الطويل. انظر ديوانه ١٠٧، وانظر : شرح التسهيل ٣٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٩١/١، وبهذا البيت سمي امرؤ القيس : ذا القروح . وهو بتمامه:

وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة ... لعل منايانا تحولن أبؤسا

(٧) المغني ٢٨٨/١ .

(٨) سورة المنافقون: الآية: ١ .

مثالاً[١] لما نحن فيه .

قوله: « **أو خبراً** » ...الخ: اعلم أنها إذا وقعت خبراً (فإما أن تكون[٢] خبراً[٣]) عن ذات أو حدث، فإن كان الأول، وجب الكسر كما ذكر، وإن كان الثاني فإما أن يكون قولاً أو لا، فإن كان قولاً فإما أن يخبر عنها بقول أو لا، وإذا أخبر عنها بقول، فإما أن يكون فاعل القولين واحداً أو لا، فإن كان قولاً و لم يخبر عنها بقول وجب الكسر نحو: قولي إن زيداً منطلق، أي: مقولي إن زيداً منطلق، وإن أخبر عنها / بقول وفاعل القولين واحداً، جاز الأمران نحو: قولي إني أحمد ا لله، فالفتح على[٤] معنى: قولي حمد ا لله، بأي: صيغة كانت، والكسر على معنى: قولي أي مقولي هذا اللفظ، وإن اختلف القائل نحو: قولي: إن زيداً يحمد ا لله وجب الكسر، أي: مقولي هذا اللفظ، ولا يجوز الفتح إذ لو فتحت « إن » لكان المعنى: قولي حمد زيد ا لله، وهو لا يصح .

وإن كان المخبر[٥] عنه معنى غير قول، فإما أن يكون خبرها صادقاً عليه (أو لا، فإنه[٦] يجب الفتح، مثال ما كان الخبر صادقاً عليه[٧]): اعتقادي أنه حق، أي: معتقدي حَقِّيَّة مُعتقدي .

ومثال ما لم يكن خبرها صادقاً عليه: اعتقادي أن زيداً فاضل، أي: معتقدي فضل زيد . انتهى. وكتب بخطه هذه الحاشية في آخرها فساد[٨].

قوله: « **والثاني** » : كان ينبغي له أن يقول بعد ذكر الأقسام كلها: أو كانت تابعة لشيء مما ذكر، ثم[٩] يذكر القسم الثاني، ([١٠]واعلم أنه سيذكر فيما يجوز فيه الأمران

---

(١) في ب أقحمت كلمة « يعلم » بعد كلمة د مثالاً » .

(٢) في الأصل: « أن تقع » .

(٣) سقط ما بين القوسين من ب .

(٤) سقطت « على » من الأصل .

(٥) في الأصل: « الخبر » .

(٦) في ب أقحمت كلمة « قوله » قبل كلمة « فإنه » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٨) هكذا وردت هذه العبارة في المخطوط ولم يظهر لي المقصود منها ولعلها مقحمة من كلام الناسخ

(٩) في ج : « ثم يمر ذكر » وفي ب : « لم يذكر » .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

أنه إذا كان المبتدأ قولاً، ولم يخبر عن « إن » بقول: يجب الكسر، وإذا أخبر عنها بقول واختلق قائل القولين، فإنه يجب الكسر، وهاتان المسألتان كان على المصنف أن يذكرهما في قسم ما يجب فيه أن تكسر) .

قوله: « **أو نائبة** » إلى قوله: « ﴿قل أوحي﴾[1] » : نسخه وليس بصواب؛ لأن الأقسام على هذا تزيد على ما ذكر .

قوله: « **نحو: اعتقادي أنه فاضل** » : إن قيل: الفتح مشكل؛ لأنه يكون المعنى معه[2]: اعتقادي فضل زيد، وهو فاسد، والكسر أيضاً مشكل؛ لأنه يكون المعنى معه: اعتقادي هذا اللفظ، وهو لا يصح .

فالجواب: أن اعتقادي بمعنى معتقدي، [([3]فيكون المعنى: معتقدي)] فضل زيد، [(وهو صحيح[4])] .

قوله: « **أو مجرورة بالإضافة[5]** » : اعلم أنها إذا وقعت في محل المضاف إليه فلا يخلو إما أن يكون المضاف مما يختص بالإضافة إلى الجمل أو لا، فإن كان الأول وجب الكسر، كما ذكره في وجوب الكسر، وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن يمتنع إضافته إلى الجملة، أو يجوز، فإن كان الأول وجب الفتح، وإن كان الثاني جاز الأمران، فالفتح على أن المضاف إليه مفرد، والكسر على أن المضاف إليه جملة، وهذا القسم لم أر التصريح لأحد به، إلا أنه مأخوذ من الضابط المذكور .

قوله: « **والثالث في تسعة** » : اعلم أن المصنف لما تكلم على ما يجوز فيه الأمران في

---

(١) سورة الجن: الآية: ١ . ولم يظهر لي قصد المؤلف بهذه الحاشية إذ أن الأقسام لم تزد على تسعة

(٢) كررت « معه » في الأصل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

شرح الشذور[1] اقتصر على ثلاثة أشياء، من غير زيادة عليها، وهي: أن تقع بعد إذا الفجائية، أو فاء الجزاء، والثالثة[2]: نحو قولي إني أحمد الله، وضابط هذه أن يكون المبتدأ قولاً، وخبر « إن » قولاً، وفاعل القولين واحد، والظاهر أن المذكور في شرح الشذور هو الوجه؛ لأن حكم هذه المسائل الثلاثة غير معلوم من وجوب الكسر، ولا من وجوب الفتح، وما ذكر فيه جواز الأمرين غيرُ هذه الثلاثة فحكمه معلوم إما من[3] وجوب الكسر، أو من وجوب الفتح .

قوله: « **أن تقع بعد فاء الجزاء** » : إن قيل: لأي شيء أوجب[4] المصنف كسر إن حيث[5] وقعت مضافاً إليه لما يختص بالجمل، و لم يقل بوجوب الكسر إذا وقعت بعد فاء الجزاء، مع أن الجملة متحتمة في كلا الموضعين قيل:إنما جاز الفتح في الواقعة بعد فاء الجزاء؛ لأنهم لم يلتزموا التصريح بجزئي الجملة (بعدها، فإن فتحت كانت سادة مسد المفرد، والجزء[6] الآخر محذوف، وإن كسرت فلا حذف، بخلاف الملتزم إضافته إلى الجملة، فإنهم التزموا التصريح بجزئي الجملة[7]) بعده، فلذلك وجب الكسر . وأما إضافة حيث إلى المفرد فشاذة لا يقاس عليها .

قوله: « **كما قال[8] تعالى: ﴿وإن مسه الشر﴾[9]** » إلى آخره: ظاهره عوده إلى

---

(١) انظر شذور الذهب ٢٦٩ .

(٢) في الأصل: « والثالث » .

(٣) في الأصل: « أمنا من » .

(٤) في الأصل: « أوجب لكسر » .

(٥) سقطت « حيث » من ب .

(٦) في الأصل و ب : « والخبر الآخر محذوف » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٨) سقطت كلمة « قال » من ب .

(٩) سورة فصلت: الآية: ٤٩ .

التقدير الثاني، أعني: كون « إن » في محل رفع على الخبرية، وهو حسن، ويحتمل أن يكون ذكره دليلاً على حذف أحد[1] الجزئين مع قطع النظر عن خصوصية المحذوف .

قوله: « **مثله**[2]: ﴿**وصل عليهم**[3]﴾ الآية: أي: في أنه تعليل مستأنف ليس غير، لا في جواز الأمرين، فإنه لم يقرأ بهما[4] في: ﴿وصل عليهم﴾ .

قوله: « **ومثله: لبيك** »إلى آخره: أي: مثل القسم الثالث وهو: أن تقع في موضع التعليل، فيجوز فيها الوجهان .

قوله: « **ولو أضمر الفعل** » ... الخ: اعلم أن حكاية الإجماع على الكسر حيث ذكرت اللام صحيحة، وأما في المسألة الأولى وهي: ما إذا أضمر فعل القسم، فإن الكسر فيها ليس بإجماع؛ لأن[5] ابن مالك قال في التسهيل[6]: وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم، ما لم توجد اللام، اللهم إلا أن يريد إجماع البصريين أو إجماع العرب، فإن الكوفيين لم يثبت لهم سماع بذلك .

قوله: « **أو ذكرت اللام** » : يصدق مع إضمار الفعل ومع التصريح به، والحكم كما ذكر في وجوب الكسر .

قوله: « **خبراً عن قول** » : ليس المراد من القول أن يكون بلفظ القاف والواو واللام، بل المراد أعم من ذلك، فكل ما دل على القول هو هنا قول، ويشهد لما قلنا أنك لو

---

(١) سقطت كلمة « أحد » من أ و ب و ج .

(٢) في جميع النسخ « مثل » وما أثبته من أوضح المسالك ١/٣٤٠ .

(٣) سورة التوبة: ١٠٣، وتمام ما استشهد به من الآية في أوضح المسالك: ﴿إن صلاتك سكن لهم﴾ .

(٤) في الأصل « بما » وفي ج : « لم يقرأهما » .

(٥) في ب : « لابن مالك » .

(٦) شرح التسهيل ١٨/٢ .

قلت: عملي أني أحمد الله، جاز فيه الوجهان: الكسر على معنى: عملي بلساني[١] هذا اللفظ، والفتح على أن المراد: عملي[٢] بأي شيء كان من الأعمال حمد الله .

قوله: « **والفتح على أنها بمعنى أحقاً** » : اعلم أنهم اختلفوا في « أما »[٣] إذا فتحت « إن » بعدها، هل هي حرف أو اسم، على قولين: فذهب ابن خروف إلى أنها حرف، وأنها مع ما بعدها كلام، كما قال الفارسي بنظيره في: يا زيد[٤]، والقائلون باسميتها اختلفوا: فمنهم من يقول: إنها بمعنى حقاً، ومنهم من يقول: إنها بمعنى أحقاً، وهو الصحيح، وعلى هذا تكون الهمزة للاستفهام، و « ما » اسم بمعنى شيء، وهو كناية عن حقاً، وتكو « ما » في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها « حقاً » في قوله:

أحقاً إنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا[٥]

وتكون أنَّ وصلتها في محل رفع، إما على الفاعلية بالظرف المعتمد، أو الابتدائية كما في: ﴿ أفي الله شك ﴾[٦] .

قوله[٧]: « **وتدخل لام الابتداء** » إلى آخره: مذهب البصريين أن لام الابتداء لا تدخل على شيء مما في حَيِّز هذه الحروف إلا « إن[٨]» بكسر الهمزة، وأما الكوفيون

---

(١) سقطت كلمة « بلساني » من الأصل و ب و ج .

(٢) سقطت كلمة « عملي » من الأصل .

(٣) في الأصل و أ : « فيما » وفي ب و ج : « في ما إذا فتحت إن » .

(٤) في ج : « نار زيد » .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر، وقائله المفضل النكري العبدي. انظر الكتاب ١٣٦/٣، وشرح التسهيل ٢٣/٢، والعيني ٢٣٥/٢ . وعجزه:

فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

(٦) سورة إبراهيم: الآية: ١٠، وقد سقطت كلمة « أفي » من الأصل .

(٧) تكرر هذا النص في أ .

(٨) في الأصل: « إلا أن يكون » .

فإنهم قالوا: إن « لكن » كـ « إن » في دخول اللام على الخبر، والحق ما ذهب إليه البصريون؛ لأنه كان القياس أنها لا تجامع « إن » المكسورة أيضاً؛ لسقوطها معها عن التصدر الذي هو[1] مرتبتها، لكن جامعتها؛ لمناسبتها لها معنى، بخلاف لَكِنَّ، فإنها لم تناسبها معنى، ولأنه لو جمع بينهما لجمع بين (حرفين أحدهما يقتضي الاتصال وهو لكن؛ لأنه متوسط بين كلامين[2]) تعلق كل منهما بالآخر، والآخر يقتضي الانفصال وهو اللام؛ لأنه يقطع ما بعده عما قبله، وأما قوله:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[3]

فمع[4] شذوذه متأول بأن الأصل: لَكِنْ إنني فخفف بحذف الهمزة، وبإدغام نون لكن في نون إنني بعد حذف إحدى نونيه كما خفف ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾[5] اتفاقاً، وأصله: لَكِنَّ أنا اتفاقاً، نقلت[6] حركة الهمزة إلى النون، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية بعد إسكانها، ولذلك يوقف بالألف بلا خلاف، كما يوقف على أنا، إذا علمت هذا علمت فائدة قول المصنف: « بعد إن المكسورة، فلا يجوز بعد غيرها من أخواتها .

قوله: « **أحدها الخبر** » : إنما دخلت لام الابتداء على الخبر وإن كان دخولها عليه ممتنعاً؛ لأنها لو دخلت على الاسم لزم منه الجمع بين أداتي توكيد، وهم لا يجمعون بين أداتي توكيد، فزحلقوها إلى الخبر، فراراً من هذا المحذور، وإنما زحلقت اللام دون[7] إنَّ؛

---

(١) سقطت كلمة « هو » من الأصل .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخزانة ١٦/١، وابن يعيش ٦٢/٨ – ٦٤، وشرح التسهيل ٢٩/٢، وشرح أبيات المغني ٣٥٦/٤ . و صدره = يلومونني في حب ليلى عواذلي

(٤) في الأصل: « جمع شذوذاً » .

(٥) سورة الكهف: الآية: ٣٨ .

(٦) في ج : « فقلبت » .

(٧) في ج : « قوله دون إن » .

لأن « إن » عاملة، فقوي جانب ثبوتها في مركزها، ولا كذلك اللام، وإنما لم[١] تزحلق اللام في قولهم: لهنك قائم بفتح اللام وكسر الهاء / التي هي بدل عن همزة إن؛ لأن صورة[٢] إن قد زالت، فكأنها شيء واحد للتأكيد، وقال ابن عصفور[٣]: (إنما لم تدخل اللام إلا في خبر إن دون سائر أخواتها ([٤]لأنها[٥] تدخل على المبتدأ والخبر، ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها)، ألا ترى أن ليت تدخل في الخبر التمني، ولعل تدخل فيه الترجي، وكأن تدخل فيه التشبيه، ولكن تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد تقدم كلام، وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك، ألا ترى أنك لا تقول: لكن زيداً قائم، ابتداء، وأيضاً الجملة قبل دخولها كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو: وا لله لزيد قائم، ولا يتصور ذلك[٦] مع لكن، فأما « أن » فتغير ما بعدها بتقدير مفرد نحو: يعجبني أن زيد قائم، ألا ترى أنها تقدر بالمصدر، فكأنك قلت: يعجبني قيام زيد، وأما إن فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه، ألا ترى أن قولك: إن زيداً قائم، وزيد قائم، بمعنى واحد، فإن كلاً منهما يقع جواباً للقسم، تقول: وا لله لزيد قائم، ووا لله إن زيداً قائم، فلما لم[٧] يتغير الحكم ولا المعنى أتوا معها باللام كما كانوا يفعلون قبل ذلك، وكان حقها ([٨]أن تدخل على اسم إن؛ لأنه هو المبتدأ في المعنى، فلما لم يمكن ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين، أخروها إلى الخبر، فقالوا: إن زيداً لقائم؛ لأن قائماً هو زيد في المعنى،

---

(١) في الأصل: « وإنما تزحلقت » .

(٢) في الأصل: « لأن صوتان » .

(٣) شرح الجمل ١/٤٣١ .

(٤) سقط ما بين القوسين من أ .

(٥) في ب : « لأنها لا تدخل » .

(٦) في الأصل: « ولا يتصور ذلك بعد لكن » وسقطت كلمة « مع » من ب .

(٧) في ب : « فلما تغير الحكم » .

(٨) من هنا يبدأ محو في النسخة أ .

وقالوا أيضاً: إن زيداً ليقوم؛ لأن يقوم وإن لم يكن[١] مبتدأً في المعنى[٢]، يشبه قائماً، فأدخلوا اللام عليه، كما أدخلوها على قائم .

وقالوا أيضاً: إن زيداً لوجهه[٣] حسن، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى، إلا أنها تلي الاسم[٤] في اللفظ، فأشبهت بذلك إن زيداً لقائم، وقالوا أيضاً: إن زيداً لنعم الرجل؛ لأن نعم لا تتصرف، فأشبهت الاسم، فأدخلت اللام (كما أدخلت[٥]) على الخبر إذا كان اسماً .

وقالوا أيضاً: إن زيداً لفي الدار، وإن زيداً لخلفك؛ لأنهما نائبان مناب[٦] مستقر[٧]، ومستقر هو المبتدأ في المعنى، فعوملا كذلك معاملة ما نابا منابه، فأما إنْ زيداً قام وأمثاله، فلا تدخل اللام فيه على الماضي؛ لأنه ليس المبتدأ في المعنى، ولا يشبه ما هو المبتدأ في المعنى .

وقالوا أيضاً: إن في الدار لزيداً[٨]؛ لأن هذه اللام كان حقها أن تدخل على اسم، وإنما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين، فلما فصل الخبر هنا بين إن واسمها، جاز دخول اللام على الاسم .

وقالوا أيضاً: إن زيداً لفي الدار قائم؛ لأن في الدار من كمال الخبر، فإذا دخلت اللام

(١) في ج : « يمكن » .

(٢) سقطت كلمة « في المعنى » من الأصل .

(٣) في الأصل و ب : « إن هذا لوجه حسن » .

(٤) سقطت كلمة « الاسم » من ج .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٦) في الأصل: « لمستقر » .

(٧) إلى هنا انتهى المحو في النسخة أ .

(٨) في الأصل: « لزيد » .

على معمولِ الخبرِ، وقد تقدمَ (على الخبر[1]) كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه، وأمـا: إِنَّ[2] زَيْداً لَفِي الدَّارِ لَقَائِمٌ فأجاز ذلك المبردُ على أن تكون إعادة اللام[3] توكيداً، ومنع ذلك الزجاجُ، وهو الصحيح؛ لأن الحرف إذا أُكِّدَ فإِنَّمَا يعاد مع ما دخلَ عليهِ، أو مع ضميره نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[4]، ولا يعاد من[5] غير إعادة ما دخل عليه إلا في الضرورة نحو قوله:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى[6] لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[7]

فإذا أعيدت اللام تأكيداً في مثل: إن زيداً لفي الدار قائم فينبغي أن يقال: إن زيداً لفي الدار [لفيها] قائم .

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[8] فاللام الأولى لام إِنَّ، والثانية جواب لقسم مقدر كأنه في التقدير: لما والله ليوفينهم، وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إِنَّ إذا أبدل من همزتها الهاء، فتقول: لهنك قائم .

فكأن الذي سهل ذلك زوال لفظ إِنَّ، فكأنها ليست في الكلام، قال الشاعر:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « إن » من ب .

(٣) في الأصل : « الكلام » .

(٤) سورة هود: الآية: ١٠٨ .

(٥) سقطت كلمة « من » من ب .

(٦) في الأصل وفي ج « يكفي » .

(٧) البيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي. انظر شرح المفصل ١٧/٧، وشرح التسهيل ٣٠٤/٣، و المساعد ٣٩٨/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٣/٤ .

(٨) سورة هود: الآية: ١١١ .

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلى قُلَلِ[1] الْحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[2]

ومنهم من ذهب إلى أن هذه اللام ليست لام إن، وإنما هي جواب قسم محذوف، وكأنه قال: والله لهنك، واستدل صاحب هذا المذهب بأنك قد تأتي بلام إن[3]، فتدخلها على الخبر نحو قوله:

لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ[4]»

قوله: « **كونه مؤخراً** » :إنما اشترط تأخره عن الاسم؛ لأنه لو تقدم وولي إن لا يجوز دخولها عليه، فراراً من المحذور المذكور قبل في تعليل عدم دخولها على الاسم مقدماً، واعلم أن الخبر إذا تأخر يجوز دخول[5] اللام عليه مطلقاً، سواء فصل بينه وبين الاسم فاصل أو لا، وهو مقتضى كلام الشيخ .

وذهب ابن الناظم[6] وغيره أيضاً[7] إلى أنه إذا فصل بين الاسم والخبر فاصل لا يجوز دخول لام الابتداء عليه، ورده المصنف[8] عليه وعلى من تبعه بقوله تعالى: ﴿ إن ربهم بهم يومئذ لخبير ﴾[9] ويمكن أن يجاب عن الآية: بأن الفاصل ظرف، والظرف يتسامح

---

(١) في الأصل: « على دلك » وفي ب : « على فلك » .

(٢) البيت من الطويل. انظر الأمالي للقالي ٢٢٠/١، وشرح المفصل ٦٣/٨، وشرح التسهيل ٣١/٢، والهمع ١٤١/١، وهو في اللسان (لهن) لمحمد بن سلمة، وفي الخزانة ٣٣٩/٤ لرجل من بني نمر .

(٣) سقطت كلمة « إن » من ب .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وهو بلا نسبة في الخزانة ٣٤٠/١٠، واللسان (أله)، وصدره:
أَبَائِنَةٌ حُبَّيَ نَعَمْ وَتُمَاضِرُ

(٥) سقطت كلمة « دخول » من ب .

(٦) انظر شرح الألفية ١٦٠ .

(٧) سقطت كلمة « أيضاً » من الأصل و ب .

(٨) انظر المغني ٢٥٥ تحقيق د. مازن المبارك .

(٩) سورة العاديات: الآية: ١١ .

فيه ما لا يتسامح في غيره، وحينئذ فالفصل كلا فصل .

قوله: « **ومثبتاً**[١] **وغير ماضٍ** » : إنما اشترط كونه غير منفي؛ لأن لام الابتداء لا تؤكد إلا المثبت، وإنما اشترط كونه غير ماضٍ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل الماضي .

[فائدة][٢]:

قال في شرح اللباب[٣]: إن الخبر إذا كان جملة شرطية، لا تدخل عليه [اللام][٤]، وظاهر كلام الشيخ عدم اشتراط هذا الشرط .

قوله: « ﴿ **إن ربي لسميع الدعاء** ﴾[٥] إلى آخر الأمثلة: المثال الأول مثال لما الخبر فيه اسم .

والثاني: مثال لما الخبر فيه جملة (فعلية فعلها[٦]) مضارع .

والثالث: مثال لما الخبر فيه جار ومجرور، وهو في الحقيقة إما من قبيل الاسم المفرد أو الجملة التي فعلها مضارع .

والرابع: مثال لما الخبر فيه جملة اسمية .

قوله: « **بخلاف نحو** ﴿ **إن لدينا أنكالاً** ﴾[٧] ... الخ » : وذلك لتقدم الخبر في الأول، ونفي الخبر في الثاني بـ « لا » ولمضي الفعل في الثالث .

---

(١) في جميع النسخ : « كونه مثبتاً » والذي في أوضح المسالك ١/٣٤٤: كونه مؤخراً ومثبتاً ...

(٢) سقطت كلمة « فائدة » من الأصل و ب .

(٣) انظر العباب في شرح اللباب للسيد عبدالله الغالي، لوحة رقم ٢٢٩ .

(٤) سقطت كلمة « اللام » من جميع النسخ، وأثبتها من نسخة مستبعدة .

(٥) سورة إبراهيم: الآية: ٣٩ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل و أ .

(٧) سورة المزمل: الآية: ١٢ .

قوله[١]: « **وشذ قوله:**

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً[٢] ...الخ

بكسر إِنَّ؛ لأن لام الابتداء في خبرها مع أن الخبر منفي بـ « لا »، وهي لا تجامع المنفي.

قوله: « **الثاني معمول الخبر** » أي: الثاني مما تدخله لام الابتداء .

قوله: « **وكونه غير حال** » : قال ولد المصنف[٣] ــ رحمهما الله تعالى ــ نقلاً عن شيخه أبي العباس: لم يظهر لي اشتراط كونه غير حال، أي: تعليل اشتراط كونه غير حال .

قوله: « **بخلاف**[٤] **إن زيداً جالس** » إلى آخره: وذلك لتأخير معمول الخبر في الأول، ولكونه حالاً في الثاني؛ ولكونه فعلاً ماضياً[٥] في الثالث .

مسألة:

لا تدخل لام الابتداء الواقعة في خبر إن على جواب القسم المصدر باللام إلا مع الفصل بين اللامين بـ « ما » المزيدة نحو قوله تعالى: ﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ﴾[٦] قاله في شرح اللباب[٧] .

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من ب و ج .

(٢) هذه قطعة من بيت لأبي حزام بن الحارث العكلي، وانظر: المحتسب ٤٣/١، وشرح التسهيل ٢٧/٢، والخزانة ٣٣١/٤ . والبيت كاملاً:

وأعلم إن تسليماً وتركاً   للا متشابهان ولا سواء

(٣) يقصد ولد ابن هشام

(٤) أقحمت كلمة « نحو » بعد كلمة « بخلاف » في أ و ب و ج .

(٥) سقطت كلمة « ماضياً » من ب .

(٦) سورة هود: الآية: ١١١ .

(٧) انظ العباب في شرح اللباب لوحة ٢٢٩ .

فائدة[١]:

ليت ولعل مانعان باتفاق[٢] من دخول الفاء في خبرهما؛ لأنهما للإنشاء، وما يقع خبراً لهما غير محتمل للصدق والكذب، ولا يجمع بين متناقضين من وجه واحد؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد الفاء محتملاً[٣] غير محتمل، وكذا جميع نواسخ الابتداء غير إن وأن ولكن؛ لأن نواسخه تؤثر معنى في الجملة، والمؤثر معنى فيها لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدير كالشرط، إلا أن هذا المبتدأ[٤] لما لم يكن بعريق في الشرط، جاز أن يدخله[٥] ما لا يؤثر معنى في الجملة كإن وأن ولكن، لكن عن سيبويه في إن قولان: نقل شارح اللمع[٦]: ([٧]إن المجوز لدخول الفاء مع إن سيبويه، خلافاً للأخفش، ونقل الزمخشري عنه المنع، وهو بعيد؛ لأنه قد استشهد[٨] في كتابه بعد قوله: (﴿ الذين ينفقون أموالهم ﴾[٩] بقوله تعالى[١٠]): ﴿ قل إن الموت ([١١]الذي تفرون منه)﴾[١٢]، ولأنه[١٣] يبعد أن يخالف ما هو مشهور وواقع في القرآن المجيد، وحينئذ فقوله:

---

(١) في الأصل و ب : « قوله » بدل « فائدة » .

(٢) سقطت كلمة « باتفاق » من الأصل و ب .

(٣) في الأصل: « محتمل » .

(٤) في ب : « الشرط » .

(٥) في الأصل وب : « جاز أن يدخلها لا يؤثر » .

(٦) هو ابن برهان العكبري الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن العلي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٨) انظر الكتاب ١٠٣/٣ .

(٩) سورة البقرة: الآية: ١٧٤ .

(١٠) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(١١) ما بين القوسين ساقط من أ و ج .

(١٢) سورة الجمعة: الآية: ٨ .

(١٣) في أ و ج : « ولا يبعد » .

وَلَكِنَّمَا يَقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ(١)

مما دخلت الفاء في خبر لكن، و « ما » في « ولكنما » موصول، و« يقضى » صلته(٢)، و« فسوف يكون » : خبره).

قوله: « **إلا ليت فتبقى** »... الخ: إنما جاز إعمالها من بين سائر الأحرف؛ لأجل اختصاصها بالجمل الاسمية قبل دخول « ما » وبعد دخولها، ولا كذلك أخواتها، وإنما ندر في « إنما » لعدم اختصاصها، وشرط العامل أن يكون مختصاً بالقبيل الذي يعمل فيه .

قوله: « **بشرطين: استكمال الخبر** » : إنما اشترط الجمهور تقدم الخبر؛ لأنه لو عطف قبل استكمال الخبر، وقيل: إن زيداً وعمرو(٣) قائمان، لزم من هذا توارد عاملين(٤) على معمول واحد، وهو ممنوع عند النحويين؛ لأن العوامل عندهم بمنزلة العلل(٥) المؤثرة المستقلة، والمعلول الواحد لا يكون معلولاً لعلتين مستقلتين، أي: كل منهما مستقلة بالتأثير، فيكون قائمان(٦) مرفوعاً، بإن. وعمرو، وهو لا يصح، وأما من يقول: إن خبر إنّ مرفوع بما كان قبل دخول إنّ، فلا يمنع من(٧) هذا. انتهى .

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل نسبه بعض العلماء للأفوه الأودي، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ولم يسم قائلها . انظر الأمالي ٩٩/١، وأنشده ياقوت في معجم البلدان ٧٧/٤ رابع أربعة أبيات، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٨/١، والبيت بتمامه:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم   ولكنما يقضى فسوف يكون

(٢) سقطت كلمة « صلته » من الأصل .

(٣) في الأصل : « وعمرواً » .

(٤) في الأصل: « معمولين » .

(٥) في الأصل : « العامل » .

(٦) في الأصل: « قائم مرفوعاً » وفي ب و ج : « مرفوع » .

(٧) في الأصل و ب : « فلا يرفع هذا » .

وقال ابن مالك في تسهيله[١]: يجوز رفع المعطوف على اسم إن بعد استكمال (الخبر بإجماع. انتهى، وأما سيبويه[٢] - رحمه الله - فلما ذكر ما يعطف على اسمه بالرفع بعد استكمال[٣]) الخبر، ذكر إن بكسر الهمزة ومن أخواتها لكن من غير زيادة، ثم لما أن مثل للحرفين ذكر من الأمثلة قول الشاعر:

فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بغاة[٤].. البيت

فاختلف شراحه؛ فمنهم من قال: ذكر هذا المثال تنبيهاً على أن أن بفتح الهمزة كإن في جواز العطف بالرفع على الاسم[٥] بعد مضي الخبر، واختار هذا القول ابن مالك .

وقال في التسهيل[٦]: وَأَنَّ في ذلك كَإِنَّ على الأصح .

ومنهم من قال: نبه بالمثال بهذا البيت على أن أن إذا كانت في حكم المكسورة (كان حكمها حكمها؛ لأن أن[٧] الواقعة بعد العلم في حكم المكسورة[٨])؛ لأنها قائمة مقام المفعولين الذين أصلهما المبتدأ والخبر .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٤٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٥٦ هارون .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) هذه قطعة من بيت من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم. انظر ديوانه ١٦٥، والكتاب ٢/١٥٦، وشرح التسهيل ٢/٥١، والخزانة ٤/٣١٥ ، والبيت كاملاً:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

(٥) في الأصل : « على اسم لا بعد » .

(٦) انظر التسهيل ٤٧

(٧) سقطت « أن » من الأصل .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ج .

وأما السيرافي[١] فإنه اعترض على سيبويه[٢] في ذكر هذا البيت في سياق الأمثلة، وجعل أن كـإن في جواز العطف، وتبعه صاحب اللباب[٣]، والظاهر قولهما[٤]؛ لأن العطف إنما جاز بعد إن ولكن بعد استكمال الخبر؛ (لأنهما وإن كانا عاملين لا يغيران معنى الكلام ولا ينقلانه[٥]) من أسلوب إلى أسلوب، بل يقويان[٦] ما دخلا عليه من غير تغيير فيه، فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد، وكأن حكم الابتداء باق لم يزل، وحينئذ فيعطف بالرفع، بخلاف أن فإنها وإن كانت مؤكدة لكنها[٧] تغير معنى الكلام بنقله من كونه جملة إلى كونه مفرداً، فلا يراعي محل اسمها؛ لأنها لما غيرت اللفظ والمعنى لم يبق معها حكم الابتداء، فلم تشبه الحروف الزائدة للتأكيد .

وأما ابن الحاجب[٨] فإنه تبع من قال: نبه بالمثال على أن إذا كانت في حكم المكسورة، كان حكمها حكمها، واستدل بالبيت الذي أنشده سيبويه، أعني:

[٩]إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِي آلِ[١٠] بَدْرٍ   فَأَدُّوهَا وَأَسْرَى، فِي الْوَثَاقِ

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/٣٥٣ حيث قال الرضي: والسيرافي ومن تبعه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على اسم المفتوحة مطلقاً إذ لم يبق معها الابتداء ... ولم أجد رأيه في شرح الكتاب

(٢) انظر الكتاب ٢/١٥٦ هارون .

(٣) لباب الإعراب ٤٥٦ .

(٤) في الأصل: « قولهم » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في الأصل: « يقومان » .

(٧) في ب : « لكنهما » .

(٨) الذي يوجد في الكافية ٢٢٢ هو: ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة مثل: إن زيداً قائم وعمرو، وبشرط مضي الخبر ، خلافاً للكوفيين، ولم يستشهد بالبيت المذكور، وإنما استشهد الرضي في شرح الكافية ٢/٣٥٣ بالبيت، وقال: إن بعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إن المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها؛ لأنهما حرفان تؤكدان ...

(٩) تقدم تخريج البيت المستشهد به في ص: ١٩٧، وهذا البيت جاء قبله في ديوان بشر ص: ١٦٥ .

(١٠) في ب : « إلى » .

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّــا وَأَنْتُــمْ   بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِــقَاقِ[(١)]

ورد عليه صاحب اللباب[(٢)] باحتمال أن يكون العطف من باب عطف الجمل، لا باعتبار التشريك في العامل، وحينئذ[(٣)] فالتقدير: أنا بغاة وأنتم بغاة، والمحذوف خبر أنا؛ لدلالة ما بعده عليه، إذا علمت هذا علمت أن في كلام التوضيح والتسهيل[(٤)] نظراً[(٥)] من حيث جعل أَنَّ بالفتح كَإِنَّ بالكسر .

واعلم أن سبب هذا الشعر أن قوماً من آل بدر من الفزاريين جاوروا بني لأم من طيء، فعمد بنو لأم إلى الفزاريين فجزوا[(٦)] نواصيهم، فقالوا[(٧)]: قد مننا عليكم و لم نقتلكم، فغضب بنو فزارة لذلك، فيقول[(٨)] بشر بن أبي خازم: قد جززتم نواصيهم[(٩)] فاحملوهاإلينا، وأطلقوا من أسرتم منهم، وإن لم تفعلوا فاعلموا أنا نبقى متعادين أبداً .

قوله: « والمحققون على أن رفع ذلك » : اعترض بعضهم عليه بأنه مشكل من حيث إن إجماع النحويين على أنه يعطف على اسم إن بعد استكمال الخبر، فكيف يتلاءم مع قوله: والمحققون .. إلى آخره ([(١٠)]ليس بشيء؛ لأن المستفاد من قوله/ والمحققون إلى آخره) غير المستفاد مما أجمعوا على جوازه؛ لأنه بيان لرافع هذا المعطوف .

---

(١) تقدم تخرجه ١٩٧ .

(٢) لباب الإعراب ٤٥٦ .

(٣) في الأصل: « والتقدير وحينئذ » .

(٤) انظر الصفحة ١٩٧.

(٥) في الأصل « نظر » .

(٦) في الأصل « فجردوا » .

(٧) في ج : « قالوا » .

(٨) في الأصل: « فيقال قد سرت إلى حازم » .

(٩) في الأصل: « نواصيها » .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من أ .

قوله: « **ويتعين التوجيه الأول** » : أي: دعوى[١] التقديم والتأخير، وإنما تعين؛ لأن لام الابتداء لا تدخل في خبر المبتدأ، وتدخل في خبر إن[٢] .

قوله: « **والثاني في قوله تعالى: ﴿ وملائكته ﴾**[٣]» : لأجل الواو في ﴿ يصلون ﴾ ، إنما كان متعيناً؛ لأن المبتدأ لا بد أن يكون مطابقاً للخبر، و« يصلون » ليس مطابقا لاسم إن؛ لأنه ليس بمفرد، واسم إن مفرد، ولعلك تقول: هذا التوجيه مشكل؛ لأنه يكون قد حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه، والثاني لا يدل هنا على الأول؛ لأن صلاة الملائكة مغايرة للصلاة (من الله[٤])؛ لأنها منهم دعاء واستغفار، ومن الله رحمة، وهم يقولون: إن الدليل الدال على المحذوف لا بد وأن يكون[٥] المحذوف من جنسه، وإذا لم يكن من جنسه، لم يكن دالاً عليه، بدليل ما ذكره المصنف[٦] في المغني في الباب الخامس: من امتناع قولك: ليت زيداً قائم وعمرو؛ لأنك إن جعلت التقدير: وعمرو قائم، وقلت: إنه خبر، امتنع العطف؛ لأنه يصير خبراً والأول إنشاء، وقائم الأول لا يدل على قائم الثاني المحذوف؛ لأن الأول متمنى، فلا يدل على الثاني؛ لأنه ليس[٧] متمنى، وليس لك أن تقول: إن الثاني متمنى؛ لأنه لا يدخل في حيز التمني .

قوله: « **ولم يشترط الفراء**[٨]**الشرط الثاني** »هو:كون العامل إن أو أن أو لكن .

قوله: « **فيكثر إهمالها**[٩]**لزوال اختصاصها** » : قال ابن الحاجب[١٠] في أمالي[١١]

---

(١) في أ : « أي معنى دعوى » .

(٢) في أ : « وتدخل في جواز إن » .

(٣) سورة الأحزاب: الآية: ٥٦ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) سقطت كلمة « يكون » من الأصل .

(٦) انظر مغني اللبيب ٤٨٢/٢ . ومَرّ نقلت بالمعنى

(٧) سقطت كلمة « ليس » من الأصل .

(٨) في جميع النسخ قوله: « ولم يشترط الفراء .. إلى آخره الشرط الثاني هو، وما أثبته من التوضيح .

(٩) في أ : « فيكثر إهما لزوال » .

(١٠) انظر الأمالي النحوية ٢١٨ المسألة ٢١٣ .

(١١) في ب : « في أما في المسائل » .

المسائل المتفرقة: وإنما لم يحكم بتقدير ضمير الشأن[1] في المخففة المكسورة لما ثبت من إعمالها في مثل قوله تعالى: ﴿ وإن كلاً لما ليوفينهم ﴾[2]، فتعذر[3] إضمار اسمها، إذ لا يكون لها منصوبان، فوجب أن لا يقدر لها اسم آخر، فإن قيل: فليقدر[4] إذا لم تعمل في مثل قولهم: إن زيد[5] قائم، فالجواب ما قاله أيضاً في الأمالي[6]: إنه لو قدر لوجب امتناع العمل؛ لتعذر أن يكون لها اسمان .

وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد، وهو[7] أن يقال: إن زيداً قائم، وفي امتناع ذلك خرق للإجماع، ومراده إجماع البصريين، ولك أن تقول: إنما يتم ما قاله أن لو قيل بالتزام تقديره دائماً، أما إذا قال قائل: الواجب إما عملها في الاسم الظاهر أو المقدر[8]، فلا يلزم المحذور ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله: لو قدر لامتنع العمل .

وقوله: « ولكن يجب في اسمها كونه ضميراً محذوفاً »: رأي ابن الحاجب[9] وجماعة أنه يلزم في هذا الضمير أن يكون ضمير شأن، وأما ابن مالك[10] فظاهر كلامه: أن

---

(١) في الأصل: « ضمير الثاني » .

(٢) صفحة ١٩١.

(٣) في ب : « فتقدير » .

(٤) في ج : « وتقدر » .

(٥) في ب : « زيداً » .

(٦) انظر الأمالي النحوية ٢١٨ .

(٧) في ج : « وهل » .

(٨) في ج : « أو التقدر » وفي ب : « أو التقدير » .

(٩) انظر الكافية ٢٢٤ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ٣٩/٢ .

الشرط كون[١] اسمها في الغالب ضميراً محذوفاً، سواء كان ضمير شأن أو غـيره، وكـلام الشيخ[٢] رحمه الله عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع يوافق كـلام ابـن مالك .

وإنما قدر الأولون ضمير الشأن في المخففة المفتوحة؛ لأنهم وجدوها داخلة على أفعال غير ناسخة، وقد تقدم أن المكسورة لا تدخل عليها قياساً؛ لئلا تخرج عـن أصـل وضعهـا بالكلية، فوجب إعمال المفتوحة في ضمير شـأن مقـدر؛ لتكـون داخلـة علـى جملـة اسميـة فتجري على السنن السابق؛ لأنها حينئذ . تخرج عن أصل وضعها .

«[٣]ولك أن تقول» : ...إلى آخره: لا يلاقي ما ذكره[٤] ابن الحاجب .

قوله: « ﴿ **وإن كل** ﴾ »[٥] الآية على قراءة[٦] تخفيـف « لما » . تكـون « مـا » زائـدة مؤكدة، واللام هي[٧] الداخلة بعد إن، وجميع بمعنى مجموع، فأفاد المبتدأ إحاطة الأفـراد، والخبر الاجتماع، وأن الحشر لجميعهم، كذا ذكره الزمخشري[٨] .

قوله: « **وتلزم لام الابتداء** » إلى آخره: هذا مذهب ابن مالك[٩]، ومن تبعـه، وأمـا

---

(١) سقطت كلمة « كون » من الأصل .

(٢) انظر المغني ٣٠٧/١ .

(٣) أي قول الحفيد في الصفحة السابقة . ٢٠١ : (ولك أن تقول: إنما يتم ما قاله ... الخ)

(٤) انظر الكافية ٢٢٤ .

(٥) سورة يس: الآية: ٣٢ والآية: ﴿ وإن كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ وانظر أوضح المسالك ٣٦٦/١ .

(٦) وقراءة التخفيف هي قراءة غير عاصم وابن ذكوان. انظر التبصرة في القراءات ٣٠٦ .

(٧) سقطت كلمة « هي » من ب.

(٨) انظر الكشاف ٣٢١/٣ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٣٢/٢ .

... ابن الحاجب[١] فيوجب اللام بعد إن المخففة، سواء كانت مهملة أو عاملة، وهي[٢] في القسم الأول للفرق، وفي الثاني لطرد الباب على سنن واحد .

واعلم أنهم اختلفوا في اللام، هل هي اللام الفارقة لا لام الابتداء، أو لام الابتداء وهي فارقة على قولين:

الجمهور على أنها لام الابتداء .

وأبو علي الفارسي[٣] يرى أنها اللام الفارقة، ويستدل عليه بأنها لو كانت لام الابتداء للزم التعليق بها، حيث وقعت بعد فعل القلب، مع أنها وقعت بعده ولم تعلقه، نحو: ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾[٤]، وبأنها[٥] قد دخلت على المفعول نحو:

إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً[٦]

وأجيب: بأن البيت شاذ، وبأنها إنما لم تعلق فعل القلب؛ لأنه قد عمل في مفعوله الأول فلا يمكن تعليقه عن الثاني .

قوله: « نحو: إن زيد[٧] لن يقوم» : لأن[٨] لن قرينة مانعة من حمل (إنْ) على النافية، ومرجحة لكونها مخففة من الثقيلة .

---

(١) انظر الكافية ٢٢٣ .

(٢) تكررت عبارة « وهي في القسم الأول » في أ .

(٣) انظر البغداديات ١٧٥ .

(٤) سورة الأعراف: الآية: ١٠٢، وانظر إعراب مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب ٢٩٧ .

(٥) في أ و ج : « وثانيها » .

(٦) هذه قطعة من بيت من الكامل، وقائلته عاتكة بنت زيد الصحابية تخاطب ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها . انظر شرح التسهيل ٣٦/٢، والعيني ٢٧٨/٢، وشرح أبيات المغني ٨٩/١ . والبيت كاملاً:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حَلَّتْ عَلَيْكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

(٧) في جميع النسخ: « إن زيداً لن يقوم » وما أثبته هو نص التوضيح .

(٨) سقطت كلمة « لأن » من ب و ج .

قوله:

« وإن مالك كانت كرام المعادن »[1] :

المعنى على مدح مالك لا هجوه، وحينئذ يتعين كون إن مخففة من الثقيلة .

قوله: « **كثر كونه مضارعاً ناسخاً** » : إنما كان دخول إن المخففة على الناسخ واجباً ؛ لأنهم لما أزالوا اختصاصها بالمبتدأ و الخبر، وأدخلوها على[2] الجمل الفعلية أوجبوا كون الفعل ناسخاً؛ لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية؛ لأنها حينئذ تكون داخلة على ما هو داخل على (المبتدأ والخبر، فكأنها داخلة عليهما؛ لأن الداخل على الداخل على الشيء حالة دخوله عليه داخل على ذلك)[3] الشيء ، ولأجل طلب القرب من المبتدأ والخبر المطلوبين لها بطريق الأصالة كان[4] دخولها على الماضي الناسخ أكثر؛ لأنه أقل حروفاً من المضارع الناسخ .

قوله: « **ولكن يجب في اسمها كونه ضميراً[5]** » : رأي غير المصنف[6] أن الضمير المحذوف ضمير الشأن، ولكن ابن مالك[7] لا يرى أنه يجب أن يكون ضمير شأن، وتبعه

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل للطرماح في ديوانه ٥١٢، وانظر شرح عمدة الحافظ ٢٣٧، وأوضح المسالك ٣٦٧/١، وشرح ابن عقيل ١٩١، والهمع ١٤١/١ . وصدره:

نحن أباة الضيم من آل مالك

(٢) في أ : « على خبر الجمل » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في الأصل: « كان وأخواتها » .

(٥) سقطت عبارة « كونه ضميراً » من الأصل .

(٦) هو ابن الحاجب. انظر الكافية ٢٢٤ .

(٧) انظر شرح التسهيل ٤١/٢ .

المصنف[1] عند الكلام على « ما » الكافة عن[2] عمل النصب، وإنما اشترط الجمهور أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً[3]؛ لأنها قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة إلى المفرد، فأوجبوا[4] تغييرها في[(5) اللفظ لأجل تطابق] اللفظ والمعنى .

وأما سيبويه[6] فلم يوجب أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً، بل[7] جوز ذلك .

قوله: « **ويجب في خبرها أن يكون جملة** » : إنما يشترط أن يكون خبرها جملة إذا لم يذكر الاسم، أما إذا ذكر جاز أن يكون خبرها مفرداً كما في هذا البيت[8]، وأن يكون جملة كما في قوله:

فَلَوْ أَنَّكِ فِي يَوْمِ الرخاءِ سَأَلْتِني[9] .. البيت

نص على هذا في المغني[10] .

---

(١) انظر المغني ٣٠٧/١ .

(٢) في الأصل: « على » .

(٣) لا ضمير الشأن بخاصة، فقد قدره سيبويه ضمير مخاطب في قوله تعالى: ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾: أنك يا إبراهيم ذكر ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشية ابن عقيل على الألفية ٣٨٣/١ .

(٤) في الأصل : « فأحبوا » .

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٦) الكتاب ١٦٣/٣ - ١٦٦ .

(٧) سقطت كلمة « بل » من أ .

(٨) يقصد الشاهد رقم ١٤٨ في أوضح المسالك وهو:

بأنك ربيع وغيث مريع

أوضح المسالك ٣٧٠/١، والمغني ٣١/١ .

(٩) هذا صدر بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ٦٢، والإنصاف ٢٠٥/١، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥، والهمع ١٤٣/١. وعجزه:

طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ

(١٠) انظر المغني ٣١/١ .

قوله: « **لم تحتج لفاصل** » : [(إنما لم تحتج إليه[1])] إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها [(دعاء أو[2])] جامد؛ لأنها لا تلتبس بأن الناصبة للمضارع؛ لأن الناصبة له لا تدخل إلا على جملة فعلية فعلها متصرف، وكذا إذا دخلت المخففة على فعلية فعلها متصرف فصل بينها وبين الفعلية بواحد مما ذكر، إلا أنّ[3] في الفصل بـ « لا » إشكالاً؛ لأنه لا يتعين[4] أن تكون المخففة؛ لأن « لا » تزاد بعد الناصبة، فلا يعلم من وجودها الفرق بينهما، بخلاف غيرها مما يجب الفصل به، فإنه يتعين به كون أن مخففة من الثقيلة؛ لأن الناصبة للمضارع لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء مما ذكر، اللهم إلا أن يقال: إن « لا » التي يؤتى بها لتعيين كون أن[5] مخففة من الثقيلة يلزمها أن تكون نافية، ولا كذلك التي تقع بعد أن الناصبة للمضارع، وحينئذ فيحصل الفرق بها .

قوله: « **نحو:** ﴿ **وآخر دعواهم أن** (**[6]الحمد لله رب العالمين**)﴾[7] الآية، مثال لما أخبر فيه عن أن بجملة اسمية .

وبعضهم يقول:) إن أن هذه مفسرة[8]، وهو غلط؛ لأن شرط[9] التفسير[10] مفقود هنا .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(٣) سقطت كلمة أن من الأصل .

(٤) في الأصل: « لأنه يعين » .

(٥) سقطت كلمة أن من الأصل .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٧) سورة يونس: الآية: ١٠ .

(٨) في ج : « مفردة » .

(٩) في أ و ب و ج : « شرطها » .

(١٠) شرط التفسير: أن تكون أن مسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتتأخرعنها جملة، وأن لا تسبق بجار. انظر المغني ١/٣١ - ٣٢ .

قوله: « أو نفي بلا أو لن أو لم »: ظاهره أن النافي هنا مقصور على أحد ([1]ما ذكره، ولم أعلم له مخالفاً[2]، وينبغي أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه)، فإن فيه دقة. انتهى، ثم قال في حاشية أخرى: اعلم أن صاحب اللباب[3] أطلق في النافي ولم يقيده بما ذكره المصنف، وهو الظاهر.[4] كذا

قوله: « وتخفف كأن »: ([4]إذا خففت كأن منهم من يقول[5]: الغالب إهمالها)، ومنهم من يقول: الغالب إعمالها، ومنهم من يوجبه، وهو قضية كلام المصنف هنا، والظاهر القول الأول؛ لأن إلحاقها بإن بكسر الهمزة أولى من إلحاقها بأن بفتحها؛ لأن مشابهتها بإن أقوى من مشابهتها لأن؛ لحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله، ولا كذلك أن؛ لأنها مع معمولها بمنزلة اسم مفرد، وإن الغالب عليها الإهمال، فكأن كذلك.

قوله:

« وَوَجْهٌ مُشْرِقُ »[6]

قال المصنف[7] فيما عمله على شواهد ابن الناظم: صوابه « وصدر » بدل « وجه »

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢) في الأصل: « مخالف » .

(٣) انظر لباب الإعراب ٢٨٩، وعبارته: وفي المفتوحة أن يكون مع فعلها قد أو السين أو سوف أو حرف النفي

(٤) ما بين المعقوفين جاء في نسخ المخطوط، ويظهر أنه مقحم من الناسخ يعلق على كلام الجنيد

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل وب و ج . لو به يعيش

(٥) هذا رأي الزمخشري في المفصل ٣٠١، وانظر شرح المفصل ٨٢/٨، وشرح الرضي ٣٦٠/٢ .

(٦) هذه قطعة من بيت من الهزج. انظر الكتاب ١٣٥/٢، وابن الشجري ٢٣٧/١، وشرح المفصل ٧٢/٨، والخزانة ٣٥٨/٤ . والبيت بتمامه:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

(٧) انظر تلخيص الشواهد ٣٨٩-٣٩٠ .

إلا أنه لا يوجد في النسخ إلا هكذا. انتهى. والذي يظهر لي أنه الصواب من جهة المعنى، وأما أمر الروايات،فالأمر موقوف فيه على النسخ .

قوله: « وإن كانت [الجملة[1]] فعلية فصلت »... الخ . لقائل أن يقول: إذا خففت أن وكان خبرها جملة فعلية لا يجب الفصل إلا إذا كان الفعل غير جامد، ولا دعائي، وذلك ليحصل الفرق بينها وبين أن الناصبة للمضارع، ومقتضى ما ذكر في « أن[2]» أن يكون حكم كأن إذا خففت حكم أَنَّ إذا خففت، فكانوا يفصلون بين كونه - أي الفعل - دعائياً أو جامداً [(أو غيرهما، فإن كان دعائياً أو جامداً)][3] لم يحتج إلى الفاصل، وإلا احتيج إليه؛ ليحصل الفرق بين كَأَنْ المخففة من الثقيلة، وبين كَأَنْ المركبة من كاف الجر وأَنْ الناصبة للمضارع .

---

(١) سقطت كلمة « الجملة » من جميع النسخ، وما أثبته من أوضح المسالك ٢٧٢/١ .

(٢) سقطت كلمة « أن » من أ و ب و ج .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل .

هذا باب (لا) العاملة عمل إن

اعلم أن إعمال لا هذا العمل مخالف للقياس؛ لأن الأصل في العامل أن يكون مختصاً بالقبيل الذي يعمل فيه، و (لا) هذه غير مختصة، إلا أنهم أخرجوها عن هذا الأصل، فأعملوها في النكرات عمل(ليس)تارة، وعمل(إنَّ)أخرى، فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها (استغراق الجنس، صح فيها أَنْ تحمل على(ليس)[٢] في العمل؛ لأنها مثلها في المعنى، وإذا قصد بالنكرة بعدها)[١] الاستغراق، صح فيها أَنْ تحمل على إن في العمل؛ لأنها لتوكيد النفي، و(إنَّ)لتوكيد الإيجاب، فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره؛ لِأَنَّ الوهم يُنَزِّلُ الضدين منزلة النظيرين، ولذلك نجد الضد أقرب حضوراً بالبال مع الضد[٣]، وعلى هذا فالمراد بقوله: (وشذ إعمال الزائدة) أن إعمالها شاذ قياساً وسماعاً، ولا كذلك التي كلامه فيها؛ لأن التي كلامه فيها عملها أيضاً شاذ[٤]، إلا أنه شاذ قياساً لا سماعاً .

قوله: « **وشرطها** » : ذكر سبعة شروط: أربعة راجعة[٥] إلى(لا) ، واثنان إلى اسمها، وواحد إلى خبرها .

واعلم أنه إنما يتحتم إعمالها عند اجتماع الشروط المذكورة، عند عدم تكرارها، أما

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب « على أن » .

(٣) في الأصل: « مع البال » .

(٤) في الأصل: « شاذاً » .

(٥) سقطت كلمة « راجعة » من ج .

إذا اجتمعت الشروط المذكورة وكررت فإنه لا يكون إعمالها واجباً، بل جائزاً كما سيجيء في « لا حول ولا قوة إلا بالله ».

قوله: « **وأن يكون اسمها نكرة** » : أي: سواء كان مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً به .

قوله: « **وشذ إعمال الزائدة** » : إنما كان إعمالها شاذاً؛ لأنها غير مختصة، وشرط العامل أن يكون مختصاً .

قوله: « **ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس** » : قال ابن الحاجب[1]: اسم لا وما المشبهتين بليس هو المسند[2] بعد دخولهما، مثل: ما زيد قائماً، ولا رجل أفضل منك، وهو في لا شاذ، قال الرضي[3]: قوله[4]: وهو في لا شاذ . أي: عمل ليس في لا شاذ /، قالوا: يجيء في الشعر فقط نحو قوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا   فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[5]

والظاهر أنه لا يعمل « لا[6] » عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما وليس، وهي في نحو: لا براح، ولا مستصرخ، هي التي في نحو: لا إله إلا الله، أي: لا التبرئة، إلا أنه يجوز لها أن تهمل[7] مكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا[8] بالله، ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها، ومع المعرفة، وشذ في غير

---

(١) انظر الكافية ١١٥ .

(٢) في جميع النسخ: « هو المسند إليه » وما أثبته من نص الكافية ١١٥ .

(٣) انظر شرح الكافية ١١٢/١ .

(٤) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٥) البيت من مجزوء الكامل، وقائله سعد بن مالك القيسي. انظر الكتاب ٥٨/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح أبيات المغني ٣٧٦/٤ ، والخزانة ٢٢٣/١ .

(٦) سقطت كلمة « لا » من ب و ج .

(٧) في ب : « أن تعمل » .

(٨) في ب و ج سقطت كلمة « إلا بالله » .

ذلك نحو: لا براح؛ وذلك لضعفها في العمل، كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها. انتهى

ثم ذكر أن الظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها؛ لأن النكرة في سياق غير الإيجاب للعموم على الظاهر، سواء كانت مع ليس أو لا، أو غيرهما من نفي أو نهي أو استفهام .

(ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق[١]) وأن اسمها إذا انتصب أو انفتح فهي نص في الاستغراق .

قوله: « **وإن كان الاسم** » إلى آخره: أي: الاسم الواقع بعد لا اسم[٢] لا؛ لأن من جملة شروط اسم لا: أن يكون نكرة متصلاً بها، وهذا مفقود عند كون الاسم معرفة، أو مفصولاً[٣] بينها وبينه .

[(**وقوله:** « **وأهملت** »[٤])]: وإنما وجب إهمالها حيث دخلت على معرفة، لفوات المشابهة التي عملت لأجلها؛ لأنها إنما عملت لأجل المشابهة لإن من حيث كونها نافية للجنس، وإنما كانت المشابهة منحصرة في نفيها للجنس، لأن إن لتوكيد الإثبات في الجملة، وهذه لتوكيد النفي، فهما متناقضان، والشيء قد يحمل على نقيضه، كما يحمل على مماثله، وأما إهمالها عند الفصل بينها وبين اسمها؛ فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير .

قوله: « **ووجب عند[غير][٥]المبرد[٦]وابن كيسان تكرارها** » : إنما وجب تكرير لا؛

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

(٢) سقطت كلمة « اسم » من الأصل .

(٣) في الأصل: « مبنياً » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب وج .

(٥) سقطت كلمة « غير » من الأصل و ب و ج .

(٦) شرح الرضي ١٦٠/٢ قاريونس .

ليكون التكرير جبراناً لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن إثباته في المعرفة؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة؛ وليكون تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات، بخلاف ما إذا عملت عمل إنَّ فإن عملها كاف في هذا التنبيه؛ لأنها لا تعمل عملها إلا التي[١] لنفي الجنس .

قوله:

« **مِنْ شَأْنِنَا شَانِي** »[٢]

« شاني[٣] » خبر زال، ترك نصبه للضرورة، و « لما لا أنت » متعلق بـ « شاني »، و « من شأننا » متعلق بشائية .

قوله[٤]: « **ولا شبيه به** »: الشبيه بالمضاف: ما تعلق به شيء هو من تمام معناه .

قوله:

« **وَلَا لَذَاتَ[٥] لِلشَّيْب** »[٦]

في[٧] التسهيل[٨] أن الفتح أكثر .

قوله: « **وعلى الياء[٩] إن كان مثنى أو مجموعاً** » : المجموع على حد المثنى هو الذي

---

(١) سقطت « التي » من ب.

(٢) هذه قطعة من بيت من البسيط. انظر شرح التسهيل ٦٦/٢، وأوضح المسالك ٧/٢، وشرح التصريح ٢٢٧/١، والهمع ١٤٧/١ . وهو غير منسوب في هذه الكتب، والبيت بتمامه:

أَشَاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لَا أَزَالُ لِمَا ... لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

(٣) في أ : « شاء هو خبر زال » .

(٤) سقطت عبارة: « ولا شبيه به » من الأصل و ب و ج .

(٥) في الأصل: « ولا للذات » .

(٦) هذه قطعة من بيت من البسيط، وقائله سلامة بن جندل. انظر شذور الذهب ٨٩، والعيني ٣٢٦/٢، والخزانة ٨٥/٢ ، والبيت بتمامه:

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

(٧) في أ : « في التسهيل في نحو: ولا لذات أكثر » .

(٨) انظر شرح التسهيل ٥٣/٢، وعبارته: « والفتح في نحو: ولا لذات للشيب أولى من الكسر » .

(٩) في الأصل: « وعلى الثاني » .

يعرب بواو رفعاً وبياء جراً ونصباً .

قوله:

« **إلّا وقد عنتهم** »[١]

عَنَاهُ الأَمْرُ: أَهَمَّهُ، والشئون: جمع شأن، وهذا المعنى مأخوذ من القراءة الشاذة: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يَعْنِيهِ[٢]﴾ [(بالعين المهملة، أي: يهمه[٣])] .

قوله: « **وعلة البناء تضمن معنى مِنْ** » : التضمن عارض حالة التركيب، فلا يكون معتبراً، فلذا قال المصنفُ قيل .

قوله: « **والمراد بشبهه: ما اتصل بـه[٤]** » ..الخ: [المتصلُ][٥] إما أن يكون مرفوعاً، ومثالُه مَا ذَكَرَهُ أولاً، وإما أن يكون[٦] منصوباً، ومثالَه مَا ذَكَرَهُ ثانياً، وإما مجروراً ومثاله ما ذكره ثالثاً[٧] .

قوله: « **أو على أن[٨] إعمال لا عمل ليس** » ([٩]ليس بجيد؛ لإن إعمالها عمل ليس) خاص بالشعر، وكلامه فيما هو أعم منه[وهو القرآن] .

قوله: « **وأنَّ الاسمَ مُنْتَصَبٌ بالعطفِ** » : يعني على محل اسم لا بعد دخولها .

---

(١) هذه قطعة من بيت من الخفيف. انظر شرح التسهيل ٢/٥٥، وشذور الذهب ٨٨، والعيني ٢/٣٣٤، وهو غير منسوب في هذه الكتب، والبيت بتمامه:

يحشر الناس لا بنين ولا آبا ء إلا وقد عنتهم شئون

(٢) سورة عبس: الآية: ٣٧، وهذه قراءة ابن محيصن. انظر المحتسب ٢/٣٥٣ .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « به » من أ و ب و ج .

(٥) سقطت كلمة « المتصل » من الأصل .

(٦) سقط « أن يكون » من الأصل .

(٧) ما ذكره أولاً (لا قبيحاً فعله) وما ذكره ثانياً (لا طالعاً جبلاً) وما ذكره ثالثاً (لا خيراً من زيدٍ عندنا) .

(٨) في الأصل (أو على أن إعمال لا ... الخ) .

(٩) سقط ما بين القوسين من الأصل .

قوله: « **ولم تتكرر لا وجب فتح الأول** » : (إنما وجب فتح الأول)[1]؛ لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها، وقد انتفى، فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء .

قوله: « **لا رجل وامرأة بالفتح-فشاذ** » : إنما كان شاذاً؛ لأنه على تقدير إضمار لا وإعمالها، والحرف لا يعمل مضمراً .

قوله: « **ورفعه مراعاة لمحلها**[2] **مع لا** » : لأنهما في موضع رفع بالابتداء؛ لأن لا[3] قد صارت بالتركيب مع اسمها كشيء واحد، وقد استقر أنَّ الاسمَ المبدوءَ به المخبرَ عنه حَقُّهُ الرَّفْعُ .

قوله: « **فإن فَقِدَ الإفراد** » : يصدق بصورتين: إحداهما: أن ينتفي الإفراد من الصفة.

وثانيهما: أن ينتفي من اسم لا، ولهذا مثل بقوله: لا رجل قبيحاً فِعْلُهُ، وبقوله[4]: لا غلام سفر ظريفاً .

قوله[5]: « **لَا أَحَدَ رَجُلٌ وامرأةٌ فيها** » : اجتمع فيه[6] البدل والعطف الصالحان[7] لعمل (لا) فيهما .

قوله: « **فإن لم يصلح له** » : أي للبدل .

وقوله: « **لَا أَحَدَ زَيْدٌ وعمرٌو فيها** » : كل من البدل والمعطوف غير صالح

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل و ب .

(٢) أي: [illegible] النكرة [illegible] في كلام المصنف، وهو: « ونصبه مراعاة لمحل النكرة ورفعه مراعاة لمحلها مع لا».

(٣) في ب : « لأن أن » .

(٤) سقطت كلمة « بقوله » من الأصل و ب .

(٥) سقط هذا النص مع شرحه من ب .

(٦) سقطت « فيه » من أ .

(٧) في الأصل: « الصالحين » .

لعمل(لا)فيه، وإنما قال: (وكذا في المعطوف) ..الخ؛ لأن حكمه لم يعلم مما سبق، فلهذا نص عليه.

قوله: « **وبمنزلة ليت** »إلى آخره لو اقتصر على إلحاقها بالتمني في أنه لا خبر لها، ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها لكان حسناً، وعليه اقتصر الرضي[1] .

قوله: « **وخالفهما** » الخ: إنما خالفهما المازني[2] والمبرد؛ لأنهما حصرا رفع « مستطاع » إما في الخبرية أو الصفة على المحل، وعلى كلا التقديرين يبطل قولهما، فأجاب المصنف عن الحصر بقوله: « بل يجوز »...الخ .

قوله: « **وترد ألا للتنبية** » : إنما قال: وترد(ألا) لأن التي للتنبيه والعرض والتحضيض بسيطة لا مركبة، ولا في ألا هذه ليست عاملة، بخلاف[« لا » من][3] « ألا » التي ترد للنفي والاستفهام والتوبيخ والتمني .

قوله:« **وَعَرْضِيَّة**[4] **وتحضيضية** »:العرضُ:طَلَبٌ فيه رِفْقٌ،وَالتَّحْضِيضُ:طلب بِحَثٍّ.

قوله: « ﴿**فلا فوت**﴾[5] » : أي لهم .

قوله[6]: « ﴿**وقالوا لا ضير**﴾[7] » أي: علينا .

قوله: « **ويلتزمه التميميون** » : اعلم أنه قد حكى بعضهم عن التميمين[والطائيين][8] وجوب الحذف و لم يفصل، والحق ما ذهب إليه الشيخ[9] من التفصيل .

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/١٧١ قاريونس .

(٢) انظر شرح الرضي ٢/١٧٢ قاريونس .

(٣) سقطت « لا من » من ب .

(٤) في أ : « وغير ضمير » .

(٥) سورة سبأ: الآية: ١٥ .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من ب و ج .

(٧) سورة الشعراء: الآية: ٥٠ .

(٨) في الأصل: « والظاهر » .

(٩) اوضح المسالك ٢/٢٩، وعبارته هي: « إذا جهل الخبر وجب ذكره، وإذا علم فحذفه كثير ... ويلتزمه التميميون والطائيون » .

[هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر]

[قوله][(١)]: « وجد وألفى[(٢)] » : ظاهر كلامه أنهما موضوعان للعلم، وليس كذلك، بل وضعا لإصابة الشيء على صفة، والعلم لازم لهما؛ لأن من وجد الشيء على صفة فقد علمه عليها، وهذا هو المجوِّزُ لِعَدِّهِمَا من أفعال القلوب، (وإلا فباعتبار معناهما الأصلي، لا يكونان من أفعال القلوب[(٣)]) .

قوله: « **كقوله:**

ظَنَنْتُكَ... ... ... »[(٤)]

البيت مثال لما فيه(ظَنَّ) لِلرُّجْحَانِ .

وقوله: « ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[(٥)] » : مثال لما فيه(ظَنَّ) لِلْيَقِينِ .

وقوله:

« وَكُنَّا[(٦)] حَسِبْنَا »[(٧)]:

---

(١) سقطت « قوله » من الأصل .

(٢) هذا النص ساقط من ب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٢/٢، والمقاصد النحوية ٣٨١/٢، وشرح التصريح ٢٤٨/١، وشرح الأشموني ١٥٦/١ . وهو بتمامه:

ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِياً ... فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدَا

وقوله: عردت أي: هربت ﺟ أوضح المسالك

(٥) سورة البقرة: الآية: ٤٦ .

(٦) في الأصل: « وكما » .

(٧) هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو لزفر بن الحارث بن معاوية الكلابي. انظر شرح الحماسة للتبريزي ٤١/١، وشرح التسهيل ٨٠/٢، وشرح أبيات المغني ٣٣٠/٧، والبيت بتمامه:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... لَيَالِيَ لَاقَيْنَا جُذَامَ وَحِمْيَرَا

مثال لما فيه حسب للرجحان .

وقوله:

« حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ[1] »[2]:

مثال لما فيه حسب لليقين .

وقوله[3]:

« إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ »[4]:

مثال (5)لما فيه إخال) للرجحان .

وقوله:

« مَا خِلْتُنِي زلت ... ... »[6]:

[مثال لما فيه إخال لليقين]

قوله: « بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان » : أي: وجد إذا كانت بمعنى حزن، ووجد إذا كانت بمعنى حقد .

---

(١) سقطت كلمة « والجود » من الأصل .

(٢) هذه قطعة من بيت من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة العامري. انظر ديوانه ٢٤٦، وشرح التسهيل ٨١/٢، والعيني ٣٨٤/٢، والدرر ١٣٢/١، والبيت بتمامه:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا

(٣) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٤) هذه قطعة من بيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل ٨٠/٢، وأوضح المسالك ٤٥/٢، والهمع ١٥٠/١ وشرح الأشموني ١٥٥/١ غير منسوب في هذه الكتب ، والبيت بتمامه:

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٦) هذه قطعة من بيت من المنسرح. انظر شرح التسهيل ٨١/٢، والعيني ٣٨٦/٢، وشرح التصريح ٢٤٩/١، غير منسوب في هذه الكتب، والبيت بتمامه:

مَا خِلْتُنِي زِلْتَ بَعْدَكُمْ ضَمِناً أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ

تنبيه:

إنما احترز عن الأربعة المذكورة بالمعنى المذكور - أعني علم - بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى الرأي، وحجى بمعنى قصد؛ لأنها على هذا التقدير أيضاً من أفعال القلوب .

قوله: « **ألحقوا رأى الحلمية** » إلى آخره: قال ابن قاسم[1]: يعني أن رأى الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم؛ لكونها مثلها في أنها إدراك بالحس الباطن، ومنه ﴿ إني أراني أعصر خمراً ﴾[2]، خلافاً لمن منع تعديتها إلى اثنين، وجعل ثاني المنصوبين حالاً، ويرده وقوعه معرفة في قوله:

أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا[3] . انتهى

قوله: « **وَاتَّخَذَ** » : وزنه: افتعل، من تخذ، لا من الأخذ؛ لأنه لو كان من الأخذ لكان يقال: إيتخذ، لا اتخذ؛ لأن الياء منقلبة عن همزة[4]، والياء المنقلبة عن الهمزة لا تقلب تاء في الافتعال وإذا لم تقلب تاء لا يصح الإدغام .

قوله[5]: « **وقال الشاعر:**

---

(١) يقصد المرادي . انظر توضيح المقاصد ٣٨٦/١ .

(٢) سورة يوسف: الآية: ٣٦ .

(٣) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي ديوانه: ١٣٠، انظر الكتاب ٢٧٠/٢، وشرح التسهيل ٨٢/٢، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣٨٦/١ .

(٤) فأصله: إئتخذ .

(٥) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

« تخذت[1] غُرازَ »[2]:

هو اسم جبل .

قوله:

« ... **كعَصْفٍ**... ...»[3] :

الكاف زائدة، وعكسه[4]: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾[5] على أحد القولين .

قوله: « **والثاني: الإلغاء** » : إنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها؛ لأنها ضعيفة، ووجه ضعفها: أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب /، ثم ينضم إلى ذلك إما

---

(١) في الأصل: « تخذن عن الباهم » .

(٢) هذه قطعة من بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي، في ديوان الهذليين ٣/ ٩٠. وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٩، وفيه غران بدل غراز، وأوضح المسالك ٢/ ٥١، والعيني ٢/ ٤٠٠، وتمامه:

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاً ... وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم أجد غراز بهذا المعنى في كتب المعاجم، والذي وجدته هو: كلمة غران، قال في اللسان: غرن موضع، قال الشاعر:

بغران أو وادى القرى اضطربت به

وفي الحديث ذكر غران: هو بضم الغين وتخفيف الراء: واد قريب من الحديبية، نزل به سيدنا رسول الله ﷺ في مسيره، وأما غراب: بالباء فجبل بالمدينة على طريق الشام .

(٣) هذه قطعة من بيت من مشطور الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨١، ونسب في المقاصد النحوية ٢/ ٤٠٢ إلى حميد الأرقط، وانظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ١٤١، وأوضح المسالك ٢/ ٥٢، والجنى الداني ٢٩٦، والهمع ١/ ١٥٠ ، والبيت بتمامه:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ
فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

(٤) في أ : « وعليه » . أي: أن الكاف غير زائدة في الآية على القول الراجح

(٥) سورة الشورى: الآية: ١١ .

تأخرها عن المفعولين، أو توسطها بينهما، والعامل إذا تأخر عن المعمول ــ ولو كان قوياً[1] ـ يحصل له نوع وهن[2]، بدليل: لزيد ضربت، وامتناع: ضربت لزيد، فجاز إلغاؤها، ولا كذلك غيرها من الأفعال .

قوله:

« أَبَا الأَرَاجِيز ... ... »[3] البيت

المعنى: أتوعدني بالهجو، وتتهددني به، وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور[4] والجبن .

قوله:

« إِنْ أَيْسَرَتْ ... ... »[5]

يروى بفتح إن، وقيل بكسرها، ومعنى يسرت: كثرت .

قوله[6]: « **وقيل : هما في المتوسط** » إلى آخره: الظاهر أنه الأرجح؛ لأنا إن نظرنا

---

(١) أقحمت كلمة « يرجع » بعد قوله: « قوياً » .

(٢) الوهن: الضعف، وقد وهن الإنسان ووهنه غيره، ووهِن أيضاً بالكسر وهناً: ضعف، والوهن من الإبل: الكثيف، والوهْن: نحو من الليل. انظر الصحاح (وهن) .

(٣) هذه قطعة من بيت من البسيط وهو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢٨، وينسب للعين المنقري، انظر: الكتاب ١٢٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٧، وتخليص الشواهد ٤٤٥، والخزانة ٢٥٧/١. والبيت كاملاً:

أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني   وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

(٤) في الأصل و أ : « والخوف » وهو تحريف، والتصحيح من ب .

(٥) هذه قطعة من بيت من الطويل، وقائله أبو أسيدة الدبيري. انظر شرح التسهيل ٨٦/٢، وأوضح المسالك ٥٩/٢، والعيني ٤٠٢/٢، والهمع ١٥٣/١، والدرر ١٣٤/١، والبيت بتمامه:

هما سيدانا يزعمان وإنما   يسودانا إن يسرت غناهما

(٦) سقطت كلمة (قوله) من الأصل

إلى تقدم أحد المفعولين، يقتضي أن الإلغاءَ أرجحُ من الإعمالِ، وإن نظرنا إلى تأخير المفعولِ الثاني يقتضي أن الأرجحَ الإعمالُ، فتجاذبَ معنا شيئان مُرَجِّحَانِ متساويان في الترجيح .

قوله: « **والثالث: التعليق** » : التعليقُ إنما يكون بالنظرِ إلى أن توقع بعد العامل ما يَسُدُّ مَسَدَّ مفعوليه، مع امتناعِ عَمَلِ العاملِ فيما هو سَادٌّ مَسَدَّ المفعولين لواحد مما ذكره المصنف، أما بالنظر إلى أحد المفعولينَ فلا، ألا ترى أنه لا يَفْتَرِقُ الحالُ بعد تقدم أحد المنصوبين، بين مجيء ما له الصَّدْرُ وغيره ولو كان تعليقاً لافترقا كما افترقا في: عَلِمْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً، وعَلِمْتُ أَنَّ[1] زَيْداً مُنْطَلِقٌ، نص على هذا الزمخشريُّ[2] في سورة ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ ﴾[3]، وأقره عليه الشيخُ في المغني[4] قبيل الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب .

مسألة:

قال صاحب التقريب[5]: لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً، واعترضه الطيبي[6] بقوله تعالى: ﴿ ثم لَنَنْزِعَنَّ ﴾[7] الآية بأنه قد وقع فيه على قول الخليل: جملة الاستفهام

---

(١) في المغني: « وعلمت أزيد منطلق » .

(٢) انظر الكشاف ٤/١٣٤ عند قوله: ﴿ أيكم أحسن عملاً ﴾ .

(٣) سورة الملك: الآية: ١ .

(٤) انظر المغني ٢/٤١٨ .

(٥) التقريب في اختصار المقرب لأبي حيان .

(٦) الطيبي هو: العلامة شرف الدين حسين بن محمد الطيبي ت سنة ٧٤٣هـ. انظر البغية ١/٥٢٣، والبدر الطالع ١/٢٣٠ .

(٧) سورة مريم: الآية: ٦٩ .

مفعولاً أول، فينبغي أن يجوز ذلك في المفعول الثاني، [illegible]، وفيما قاله الطيبي نظر .

قوله: « **والاستفهام وله صورتان** » : قال الرضي[1]: (واعلم أنك إذا قلت: علمت من قام[2]، وجعلت « من »[3] إما موصولة، أو موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها، وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى: علمت[4] أي شخص حصل منه القيام، وربما كنت تعرف قبل ذلك[5] ذات القائم، وأنه زيد مثلاً، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً لما تقدم لفظه عليها؛ لاقتضائها صدر الكلام، فيكون مفعول علمت إذاً مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيداً، وأما إن كانت موصولة أو موصوفة فالعلم واقع عليها، فكأنك قلت: علمت زيداً الذي قام، ويتبين الاستفهام من غيره في أي؛ لكونه معرباً، نقول في الاستفهام: علمت[6] أيهم قام، برفع أي، وإذا كان موصولاً قلت: علمت أيهم قام[7]، بنصبه، وليس أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو: علم زيد أيهم قام، مفيدة لاستفهام المتكلم؛ للزوم التناقض في نحو: علمت، وذلك لأن علمت المقدم على أيهم مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين، لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان أي لاستفهام المتكلم، لكان دالاً على أنه لا يعرف

[illegible]

(١) انظر شرح الكافية ٢/٢٨٢ .

(٢) في الأصل و ب : « إذا قلت: ما قام » .

(٣) في جميع النسخ : « وجعلت ما » والتصويب من نص الرضي ٢/٢٨٢ .

(٤) سقطت كلمة « علمت » من ب .

(٥) في جميع النسخ « بعد ذلك » والتصويب من نص الرضي .

(٦) سقطت كلمة « علمت » من ب .

(٧) سقطت كلمة « قام » من الأصل .

انتساب القيام إليه؛ لأن أيهم قام استفهام عن مشكوك (فيه[١])، هو انتساب القيام إلى معين ربما يعرفه الشاك بأنه[٢] زيد[٣] أو غيره، فيكون المشكوك فيه[٤] إذاً النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض، فتقول: أداة الاستفهام إذاً لمجرد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه، وهو: أن[٥] نسبة القيام إلى أي شخص هي[٦]، وذلك الشخص في فرضنا « زيد » ، فالمعنى: عرفت قيام زيد، وإنما لم يصرح باسم القائم، ولم يقل: علمت زيداً قائماً، أو علمت قيام زيد؛ لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب مع[٧] معرفته، كما يكون له داع إلى التصريح به، كقوله تعالى: ﴿ وإنا أوإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾[٨].

قوله: « **والثانية: أن يكون في الجملة اسم[٩]استفهام** » ... الخ: قال الرضي[١٠]: وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: علمت زيداً من هو، وعلمت بكراً أبو من هو، وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين؛ لأن معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت، كأنه قيل: علمت أبو من هو زيد، وليس بقوي؛ لاتفاقهم على النصب في نحو: علمت زيداً ما هو قائماً، مع أن

---

(١) كلمة « فيه » ساقطة من جميع النسخ، والتصويب من نص الرضي ٢/٢٨٣ .

(٢) في أ : « بأن » .

(٣) في الأصل و ج : « زيداً » .

(٤) سقطت « فيه » من الأصل .

(٥) سقطت « أن » من ب .

(٦) في الأصل و ج : « أي وذلك » وما أبته من نص الرضي ٢/٢٨٣ .

(٧) سقطت كلمة « مع » من ب .

(٨) سورة سبأ: الآية: ٢٤ .

(٩) سقطت كلمة « اسم » من الأصل .

(١٠) شرح الكافية ٢/٢٨٢

المعنى: علمت ما زيد قائماً. انتهى .

وظاهر قوله: فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول: أنه يعلق عن المفعول الثاني، وهو مخالف لما نقله الشيخ عن صاحب الكشاف[١] .

(« قوله: من أفعال الباب » : أي: من أفعال التصيير، وليس متصرفاً، بل ملازم لصيغة الماضي .

قوله: « **والعامل المعلق** » ...الخ: إنما كان له عمل في المحل؛ (أي: محل الجملة[٢]) دون محل كلمة[٣] واحدة من جزئي[٤] الجملة؛ لأن[٥] هذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمون الجملة، وعملها في جزئي الجملة ليس بطريق الأصالة، وحيث امتنع عملها في الجزئين رُجع إلى الأصل، وهو محل الجملة .

قوله: « **وغير ذلك من أموره** » : اعلم أنك إذا عطفت على محل الجملة، إنما تعطف مفرداً في معنى الجملة، لا أي مفرد كان، فتقول: علمت لزيد قائم، وغير ذلك من أموره، ولا تقول: علمت لزيد قائم وعمراً؛ لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجملة، فإذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة، صح أن يعلق[٦] به (وإذا لم يكن في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة فلا يصح أن يعلق به، وإذا لم يصح أن يعلق به[٧]) فلا ينصبه، ألا ترى إلى قول الشاعر:

---

(١) انظر الكشاف ٤٧٣/٢ .

(٢) سقط ما بين القوسين من الأصل و ب .

(٣) في أ و ب : « دون » محل « كل واحدة » .

(٤) في الأصل: « جزء » .

(٥) في الأصل: « كأن هذه » .

(٦) في الأصل وفي ب : « صح أن يتعلق » .

(٧) سقط ما بين القوسين من الأصل ومن أ .

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي ... ...[١]

البيت، فإن « ولا موجعات القلب » مركب، ليس بجملة، وهو في حكم المفرد، وهو يؤدي معنى الجملة؛ لأن معنى « ولا موجعات القلب »: ولا موجعات قلبي، وهو معنى: قلبي له موجعات) .

قوله:

« **وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ...** »[٢] البيت

... ينبغي أن يكون المراد به التمثيل لا الاستشهاد؛ لأنه ليس متعيناً له، وذلك[٣] لأنه قال في المغني[٤] قبيل الجملة الرابعة من الجمل ذات المحل:(واستدل ابن عصفور بقول كثير:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

بنصب « موجعات » وذلك أن تدعي أن البكا مفعول، وأن ما زائدة، أو أن الأصل: ولا أدري (موجعات)، فيكون من عطف الجمل، أو الواو للحال، و « موجعات » اسم « لا» أي[٥]:وما كنت أدري قبل عزة،والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا.

ورأيت[٦] بخط الإمام بهاء الدين ابن النحاس[٧] رحمه الله: أقمت مدة أقول:القياس

---

(١) هذه قطعة من بيت من الطويل، وهو لكثير عزة ديوانه: ٩٥، وانظر: المغني ٤١٩، وأوضح المسالك ٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٢، وشرح التصريح ٢٥٧/١ . والبيت كاملاً:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ... وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

(٢) سبق تخريجه قبل قليل .

(٣) في الأصل: « ولذلك » .

(٤) انظر المغني ٤١٨/٢ .

(٥) سقطت كلمة « أي » من الأصل .

(٦) الذي رأى ذلك هو ابن هشام . انظر المغني ٤١٩/٢ .

(٧) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المعروف بابن النحاس، أبو جعفر النحوي المصري من أهل الفضل الشائع والعلم الذائع، صنف كتباً كثيرة منها: إعراب القرآن، معاني القرآن والكافي في العربية وغيرها .توفي ٣٣٨ هـ . ولم أقف على رأي ابن النحاس في تعليقه على المقرب

جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصاً[١]. انتهى، ونص عليه ابن[٢] مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل). انتهى بحروفه .

قوله: « **والثاني: أن يكون من الإلغاء** » إلى آخره: اعلم أن هذا الجواب يلزم منه أن البصريين (أيضاً[٣]) يوافقون الكوفيين في جواز إلغاء العامل مع تقدمه، لكن لا مطلقاً كما يقول الكوفي، وإنما هو حيث توسط العامل في الجملة، أعم من أن يكون بين معموليه، أو بينهما[٤] وشيء آخر أجنبي عنهما .

قوله: « **أي[٥]: تزعمونهم شركائي** » إلخ : قد قال المصنف في غير هذا الكتاب: إن التقدير يزعمون أنهم شركاء، وهو أولى؛ لأن المصنف قدم أن الغالب على « زعم » أن تدخل على إن أو أن وصلتها، وعند / التقدير إنما يقدر الكثير الشائع في الاستعمال .

قوله: « **من يسمع يخل[٦]** » : الظاهر أن هذا من الحذف الاختصاري[٧] (لا الاقتصاري[٨])؛ لأن المعنى يخل مسموعه صادقاً، وعلى هذا فلا يحسن التمثيل به .

واعلم أنه إذا حذف المفعولان اقتصاراً باعتبار الظاهر .لا يكون في التحقيق من باب

---

(١) في ب : « منقوضاً » .

(٢) انظر شرح التسهيل ٨٩/٢ .

(٣) سقطت كلمة « أيضاً » من ب .

(٤) في ب : « أو بينها » .

(٥) سقطت كلمة « أي » من أ .

(٦) يقال: خِلت إخال بالكسر وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون: أخال بالفتح وهو القياس .

وهذا مثل يضرب في ذم مخالطة الناس وحب اجتنابهم، لأن من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه. انظر مجمع الأمثال ١٦٩/٢ .

(٧) الحذف الاختصاري هو الحذف بدليل، أما الحذف الاقتصاري فهو الحذف لغير دليل

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

الحذف الاقتصاري[١]، وإنما كان كذلك لأن أهل البيان يقولون: إذا كان غرض المتكلم نسبة الحدث إلى من وقع منه من غير قصد الواقع[٢] عليه، لا يكون للفعل إذ ذاك مفعول أصلاً، لا محذوف، ولا مذكور، وعند ذكر هذا الفعل مسنداً إلى فاعله، وعدم ذكر المفعولين، وعدم القرينة الدالة على إرادة المفعولين يعلم أنه[٣] لم يتعلق غرض المتكلم بالمفعولين، فلا يكون المفعولان مقدرين، بل يكون الفعل منزلاً منزلة القاصر، إذا تقرر هذا علمت أن الحق ما قاله سيبويه[٤] والأخفش .

قوله: « **وأمااختصاراً** » : قال أبو علي في البغداديات[٥] كما استغنى في نحو: أزيد ظننته قائماً عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكورة. انتهى .

قوله: « **بعد القول** » : وكذا فروع القول: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا﴾[٦] ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا ﴾[٧] ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ[٨] إِلَيْنَا ﴾[٩] .

و قوله:

---

(١) أقحمت عبارة « ولا كذلك » بعد كلمة الاقتصاري في الأصل .

(٢) في الأصل: « الرافع » .

(٣) في ب : « لعلم أن » .

(٤) انظر الكتاب ٤١/١ وعبارته: « ظننت به جعلته موضع ظنك، كما قلت: نزلت به، ونزلت عليه، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل ﴿ كفى بالله ﴾ لم يجز السكت عليها، فكأنك قلت: ظننت في الدار، ومثله شككت فيه » قال في أوضح المسالك: ٣٢٤/١: « وأما حذفهما اقتصاراً أي لغير دليل فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً » .

(٥) انظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٨٣ ونقل ذلك بتصرف، وانظر المسائل البصريات ٤٨٧/١ .

(٦) سورة البقرة: الآية: ٩٣، وفي الأصل: « سمعت يقولون آمنا قولوا آمنا » .

(٧) سورة آل عمران: الآية: ١٨ .

(٨) سقط « هلم إلينا » من الأصل .

(٩) سورة الأحزاب: الآية: ١٨ .

تَوَاصَوْا بِحُكْمِ الْجُودِ حَتَّى عَبِيدُهُمْ   مَقُولُ[١] لَدَيْهِمْ لَا زَكَا مَالُ ذِي بُخْلِ[٢]

قوله[٣]: « **وسليم يعملونه فيها** » الخ : قال ابن أم قاسم[٤]: إذا عمل القول عمل ظن، يكون ([٥]مضمناً معنى الظن، وأما الرضي[٦]فإنه قال: يكون) ([٧]معناه الظن، فعلى هذا يكون معنى قوله:

تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ[٨]

تظن هزيزَ الريح مرت بأثأب، إذا علمت هذا علمت سقوط الاعتراض على ابن مالك في اشتراط الحال في البيت[٩] المذكور بعد، ولو لم يجب بما أجاب به الشيخ؛ لأن معنى تقول: تظن الدار تجمعنا، ([١٠]فلا فرق بين كون المذكور « متى » ظرفاً ليقول، أو لتجمعنا) فإن الحالية باقية على كلا التقديرين .

قوله:

« **إِذَا قُلْتَ إِنِي آئِبُ** »[١١]

---

(١) في أ : « يقول لديهم الآن كما قال ذي بخل » .

(٢) هذا بيت من الطويل انظر شرح التسهيل ٩٤/٢ ، والمساعد ٣٧٥/١ غير منسوب فيهما .

(٣) في الأصل جاء هذا النص بعد النصين التاليين .

(٤) انظر توضيح المقاصد ٣٩٤/١ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٦) شرح الكافية ١٧٨/٤ قاريونس، وعبارته هي: « وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً لغة سليم » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٨) هذا عجز بيت من اطويل، وهو لامرئ القيس يصف فرساً. انظر ديوانه ٤٩، وأوضح المسالك ٧١/٢، وشرح التصريح ٢٦٢/١، والأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ . وصدره:

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

(٩) وهو الشاهد رقم ١٩٥، أوضح المسالك ٧٤/٢، وهو قوله:

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(١١) هذه قطعة من بيت من الطويل للحطيئة يصف بعيره بالسرعة، انظر ديوانه ٢٢٥، وشرح التسهيل ٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٧/٢، والعيني ٤٣٢/٢، والبيت بتمامه:

إِذَا قُلْتَ إِنِي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ   وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

الولية: البرذعة التي تحت الرحل، والهجر: نصف النهار، وآئب: آت ليلاً .

أي: جَاءٍ بالليل، والولية: البرذعة، وبالهجر: أي: بالهاجرة .

قوله[1]: « **وإسناده للمخاطب** »: شرط ثان، وليس من تتمة كلام الكوفي .

قوله:

« **إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ** »[2]:

يقال: طعن يطعُن بالضم، إذا كان بالرمح ونحوه[3]، فإن كان في النسب قيل: يطعَن بالفتح (٥)

قوله: « **وكونهما**[4]**متصلين** » : يعني في اشتراط اتصال الاستفهام لا سبقه .

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٢) هذه قطعة من بيت من الطويل لعمرو بن معديكرب في ديوانه ٧٢، المغني ١٤٣، وشرح التصريح ٢٦٣/١، والخزانة ٤٣٦/٢، والبيت بتمامه:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

(٣) سقطت كلمة « ونحوه » من أ .

(٤) في أ : « قوله: وخولنا » .

(٥) وبعضهم يقول: يَطْعُنه بالرمح، ويَطْعَنه بالقول – اللسان (طعن)

[هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة]

قوله: « **وللثاني والثالث** » : عبارة التسهيل[١]: وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقاً، خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق .

قوله: « ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٢] » : اختلف في عامل[٣] إذا، فقيل: ﴿خلق جديد﴾ بناء على أن ما في حيز إن[٤] يعمل فيما قبلها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وقيل: العامل مقدر تقديره: تبعثون، أي: إذا مزقتم تبعثون[٥] بدليل ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾ وقيل: العامل ﴿مزقتم﴾ ورده ابن عطية[٦]، وصوبه أبو حيان[٧]، وقال: يجوز أن يكون ظرفاً لـ﴿ينبئكم﴾؛ لأنه بمعنى: يقول﴿وإنكم لفي خلق جديد﴾ ساد مسد المفعولين، ولم تفتح إنّ لأجل اللام المعلقة، وأن يكون ظرفاً لمحذوف، وحينئذ يكون[٨] جملة معترضة .

قوله: « **وحكمهما** » : أي: مفعولا أري وأعلم .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٩٩ .

(٢) سورة سبأ: الآية: ٧ .

(٣) في أ : « اختلف في العامل » .

(٤) سقطت « إن » من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « تبعثون » من الأصل .

(٦) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبدالله بن تمام بن عطية الغرناطي، صاحب التفسير، الإمام الحافظ القاضي أبو محمد، ولد سنة ٤٨١هـ، وتوفي سنة ٥٤٢ هـ، وقيل ٥٤١، وقيل ٥٤٦ هـ . البغية ٢/٧٣ .
وانظر المحرر الوجيز ١٢/١٣٧ .

(٧) انظر الدر المصون ٩/١٥٤ .

(٨) سقطت كلمة « يكون » من الأصل .

قوله: « **وفي منع الإلغاء والتعليق** » : امتناع التعليق والإلغاء على هذا لكونهما ليسا من أفعال القلوب .

قوله: « **إن علم بمعنى عرف** » : مثاله:

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِي[1]

قوله: « **وبادعاء أن الرؤية هنا علمية** » : يريد به أن هذا الدليل لا يتم، وإذا لم يتم الدليل بطل المدعي، وهو أن رأي البصريين سمع[2] تعليقها، إلا أن هذا مبني على أن الدليل منحصر في هذه الآية[3]، وظاهر قوله: يجوز...[4] إلى آخره: أن الدليل ليس منحصراً في هذه الآية، ويمكن أن يكون مراده أن هذه الآية وما هو نحوها يمكن حمله على العلم، وحينئذ لا يتم الدليل، فتبطل الدعوى .

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر لمعن بن أوس المزني في ابن أخته، وعجزه:

فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

وانظر العيني ١/٢٠، وشرح ألفية ابن الناظم [illegible] ٢٢، وحاشية الصبان ١/٢٩ .

(٢) تكررت كلمة « سمع » في الأصل .

(٣) يقصد الآية رقم ٢٦٠ من سورة البقرة، وهي: ﴿ ربي أرني كيف تحيي الموتى ﴾ .

(٤) يقصد قول ابن هشام في الأوضح ٢/٨٣ (وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً نحو (ألبست زيداً جبة) وبالادعاء أن الرؤية هنا علمية)

هذا باب الفاعل

قوله: « **فالاسم** » إلى آخره: الأولى أن يقول: فالاسم[1] نحو « ا الله » من تبارك ا الله .

قوله: « **والمؤول** » الخ: المراد بالمؤول[2] بالفعل ما كان عاملاً عمل الفعل، فيدخل فيه اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة (باسم الفاعل[3])، وأفعل التفضيل، والمصدر واسمه وغير ذلك، فعلى هذا ﴿ ألوانه ﴾[4] فاعل؛ لأنه مرفوع بـ﴿ مختلف ﴾ الذي هو في تأويل الفعل، وفي[5] قوله: « ونحو وجهه[6] » إلى آخره (نظر؛ لأن(وجهه[7]) ليس مثالاً لما هو مؤول بالفعل، لا يقال: مراد المصنف بقوله: والمؤول بالفعل المرفوع بالمؤول بالفعل، فيستقيم قوله: « ونحو وجهه » : لأنا نقول: لا يصح هذا التأويل؛ لأن المصنف إنما تكلم على الرافع لا على المرفوع بدليل قوله: « والفعل كما مثلنا، فقوله: « ونحو وجهه » أي: ونحو رافع وجهه .

قوله[8]: « **ومقدم رافع** » الخ: لا حاجة إليه؛ لأن القيد لا يذكر لرفع الوهم، وإنما يذكر للإخراج أو للإدخال، فلو قال المصنف: ما أسند إليه فعل أو ما في تأويله على

---

(١) سقطت كلمة « فالاسم » من الأصل .

(٢) في الأصل: « المراد بالمولى » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٤) سورة النحل: الآية: ٦٩ ﴿ مختلف ألوانه ﴾

(٥) في أ : « وفي قوله ونحو وجهه إلى آخره أي: ونحو رافع وجهه وفيه نظر » .

(٦) يقصد قول ابن مالك في الألفية:

أتى زيد منيراً وجهه

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٨) في أ : « قوله وقوله مقدم » .

طريقة فَعَلَ أو لم يفعل لكان حسناً .

قوله: « **وأصليٍّ المحل** » : لا حاجة إليه؛ لأن قائم من: زيد قائم ليس مسنداً، بل المسند قائم مع ضميره المستتر فيه .

قوله: « **أو اسْمِه**[1] » : المراد باسم المصدر ههنا: ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي، وفعله مجاوز للثلاثة .

قوله: « **أو بمن**[2] **أو بالباء** » : وقد يجر باللام كما في قوله تعالى: ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾[3]، وتحذف الباء من فاعل (كفى نحو[4]) :

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ[5] نَاهِيَاً[6]

قوله: « **في نحو:** ﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا** ﴾[7] » : فيه نظر، من جهة أنه مثال لما يوهم أن المقدم فيه فاعل، وليس كذلك؛ لأن الفاعل مصرح به في المثالين[8]، وعلى تقدير التسليم[9]، لا نسلم أن الأرجح في ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾[10] الفاعلية، بل كونه مبتدأ،

---

(١) في ب : « أو اسمية » .

(٢) في ب : « أو عن » .

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ٣٦ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) سقطت كلمة « المرء » من الأصل و ب .

(٦) هذا عجز بيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس انظر ديوانه ١٦، والكتاب ٤/٢٢٤، وشرح المفصل ٢/١١٥، والمغني ١١٢، والخزانة ١/٢٦٧، والبيت بتمامه:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا ... كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

(٧) سورة التغابن: الآية: ٦ .

(٨) إنما قال: المثالين؛ لأن في نص ابن هشام: مثالين هما (أبشر يهدوننا) (أأنتم تخلقونه)

(٩) في ب : « السير » .

(١٠) سورة الواقعة: الآية: ٥٩ .

وكونه فاعلاً على السواء؛ لأن لِكُلٍّ مُرَجِّحاً، فَمُرَجِّحُ الابتدائية عطف الاسمية، وهي: ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾، ومرجح الفاعليةِ[1] الاستفهام؛ لأنه بالفعل أولى منه بالاسم .

قوله:

« مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا »[2]:

يروى: مَشْيُهَا بالرفع، وهو محتاج إلى الجوابِ عنه، وبالجرِ والنصب وهما غير محتاجين، واعلم أن المصنف إنما قال: قيل « أو مشيها » بدل[3]؛ لأنه لا يرتضي هذا الجواب؛ لأنه ضعيف، ووجه ضعفه أنه إذا كان بدلاً لا يخلو إما أن يكون بَدَلَ كُلٍّ أو بعضٍ أو اشتمالٍ، لا جائز أن يكون بدل كل؛ لأن « مشيها » ليس صادقاً على ما صدق عليه ضمير « ما » ؛ لأن « ما » عبارة عن أي شيء، والضمير راجع إليها، والمشيُ ليس عبارة عن أي شيء، ولا بدل بعض[4] ولا اشتمال؛ لأنه لا بد فيهما من ضمير، ولا ضمير هنا يرجع إلى المبدل منه، والضمير الذي في « مشيها » إنما يعود على « الجمال » لا على المبدل منه .

قوله: « **إذا كان غداً**[5] » : ويروى إذا كان غد بالرفع، ولا إشكال فيه .

قوله:

« لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ »[6]

---

(١) في الأصل و ب : « الفاعل » وأقحمت كلمة « على » بين الفاعلية والاستفهام .

(٢) هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور ينسب إلى الزباء بنت عمرو بن الضرب ملك الحيرة من نسل العماليق، انظر: أمالي الزجاجي ١٠٧، وشرح التسهيل ٨٢/١، والخزانة ٢٧٢/٣، ونسبه المبرد في الكامل ٨٣/٢ إلى قصير صاحب جذيمة، والبيت كاملاً:

ما للجمال مشيها وئيدا

(٣) أي: بدل من ضمير الظرف .

(٤) سقطت كلمة « بعض » من ب .

(٥) أي قولهم: إذا كان غداً فأتني .

(٦) هذه قطعة من بيت من الطويل وقد اختلف العلماء في نسبته فنسب في الكتاب ٢٨٨/١ إلى الحارث بن نهيك، ونسبه الأعلم الشنتمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد بن ربيعة، وانظر ديوانه ٥، ونسبه الزمخشري إلى مزرد بن ضرار، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري يرثي يزيد بن نهشل، والبيت كاملاً:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

انظر المقتضب ٢٨٢/٣، وشرح التسهيل ١١٨/٢، وشرح الجمل ٥٣٧/١، والهمع ١٦٠/١ .

يروى ببناء الفعل للمجهول، و « يزيد » نائب عن الفاعل، ويروى ببناء الفعل للفاعل، و « يزيد » على هذا منصوب (على المفعولية[١])، و « ضارع » فاعل، وفي كل من الروايتين حسن ليس[٢] في الرواية الأخرى[٣]، أما حسن رواية[٤] البناء للمفعول، فمن جهة (ذكر يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء والمحتاجين في صورة العمدة، ومن جهة[٥]) أن فيه حصول نعمة غير مترقبة، وهي: ذكر الفاعل، ومن جهة الإجمال[٦] ثم التفصيل .

وأما حسن رواية بناء الفعل للفاعل، فمن جهة عدم الحذف ومن جهة أن فيها إيهام الجمع بين متنافيين، وهما ذكر يزيد في صورة الفضلة الدال على عدم الاعتناء بشأنه وتقديمه على الفاعل الدال على الاعتناء[٧] بشأنه، ومن جهة التشويق إلى الفاعل، ببناء الفعل له، ولا سيما مع حصول الفاصل، فإن قيل: جعل المصنف قوله: « ليبك » إلى آخره مما حذف فيه الفعل والمرفوع به فاعل على تقدير جواب الاستفهام المقدر، ولم يجعل المرفوع خبر مبتدأ محذوف[٨]، وهو أولى لوجهين:

---

(١) ما بين الوسين ساقط من الأصل .

(٢) في أ : « ليس في المراد الرواية الأخرى » .

(٣) سقطت كلمة « هو » من ب .

(٤) سقطت كلمة « رواية » من ب .

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٦) في ب : « الاحتمال » .

(٧) في الأصل: « الذي هو الاعتناء » .

(٨) سقطت كلمة « محذوف » من ب .

أحدهما: أن السؤال بجملة / اسمية، فالأولى في الجواب التطابق .

وثانيهما: أن السؤال عن تعيين الذات لا عن الفعل، فالاسمية أولى، قيل: إن العرب لا تزيد في هذا المقام إلا الفعل، يدل على هذا تتبع كلام الله تعالى حيث كان الجواب فيه بالفعلية، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾[١] وقوله: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[٣] وأما قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُمْ ﴾[٤] فقدم لإفادة الاختصاص .

قوله: « **ومنه ﴿ ولئن سألتهم ﴾**[٥]» الآية: لأنه في الظاهر ليس من الاستفهام المحقق؛ لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه، بل قد يكون شرطها مستحيل الوقوع، وكونه من الاستفهام المحقق على معنى أنه إذا وقع منه استفهام يكون محققاً .

قوله: « **وهو قياسي وفاقاً للجرمي وابن جني**[٦] » : وأما مذهب الجمهور فلا ينقاس والبيت[٧] والآية يضمر فيهما مبتدأ المرفوع خبره، أي: المسبح رجال والباكي ضارع .

قوله: « **ولا يجوز في نحو: يوعظ في المسجد رجال** » : قال السيد عبد الله[٨] في

---

(١) سورة الأنبياء: الآية: ٦٢ .

(٢) سورة الزخرف: الآية: ٩ .

(٣) سورة يس: الآية: ٧٨ .

(٤) الأنعام: الآية: ٦٤ .

(٥) سورة الزخرف: الآية: ٨٧ .

(٦) سقطت كلمة « وابن جني » من الأصل و ب .
والجرمي: هو صثالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن، وكان يلقب بالكلب والنباح لصياحه حال مناظرة أبي زيد، قال الخطيب: كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي، وله: التنبيه، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، [illegible] ، [illegible] وغير ذلك، مات سنة ٢٢٥هـ . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ٧٤ .

(٧) يقصد الشاهد في التوضيح رقم ٢٠٤ وهو:
لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ
والآية هي: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ النور ٣٦ .

(٨) هو عبد الله العجمي السيد جمال الدين النقركارا صاحب شرح اللب وشرح اللباب وشرح الشافية في الصرف، قال السيوطي في بغية الوعاة: لم أقف له على ترجمة إلا أنه ذكر في شرح الشافية أنه ألفه للأمير الجائي وهو قريب من الثمانمائة .

شرح اللب[١]: (ويحذف فعل الفاعل جوازاً كما إذا كانت القرينة السؤال، سواء كان محققاً نحو: زيد في جواب من قال: من[٢] قام؟ أو مقدراً يدل عليه لفظ الفعل المجهول، كقوله تعالى: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ ﴾[٣] أي: يسبحه رجال، فرجال) فاعل[٤] (يسبح) مضمراً ([٥]لإشعار « يُسَبَّحُ » به[٦] مع عدم إسناده إليه؛ لأن الرجال إنما يكونون) مُسَبِّحِينَ لاَ مُسَبَّحِينَ، فلا يجوز الحذف إلا مع عدم الصلاحية، ولو قيل: يوعظ في المسجد رجال على معنى: يعظ، لم يجز؛ لصلاحية إسناد يوعظ إلى رجال، والظاهر أن الظاهر بعد الحذف مبتدأ حذف خبره، وذلك لأن السؤال في قولهم: من[٧] قام؟ عن القائم لا عن القيام، فالأولى في الجواب تقديم المسؤول عنه؛ لأنه الأهم، ولأن السؤال وقع بالجملة الاسمية، والأولى أن يكون[٨] (جوابه كذلك ليطابق السؤال)، إلا أن العرب لا تزيد في مثل هذه الصورة إلا أن يكون زيد) فاعلاً؛ لأن حق الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعل أن يقدم الفعل؛ لأنه أولى بمباشرة الاستفهام من الاسم، ولما لم يمكن ذلك في السؤال نحو: من فعل؟ لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه، جيء بالجواب مقدماً فيه الفعل تنبيهاً على أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك، يدل على ذلك قوله

---

(١) انظر العباب في شرح اللباب لوحة رقم ٨١ .

(٢) سقطت كلمة « من » من الأصل .

(٣) سورة النور: الآية: ٣٧ .

(٤) سقطت كلمة « فاعل » من ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) سقطت « به » من الأصل و ب .

(٧) سقطت « من » من الأصل وب .

(٨) سقط ما بين كلمتي « أن يكون » وكلمة « فاعلاً » من الأصل .

تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾[١] بعد قوله تعالى: ﴿ من فعل هذا بآلهتنا يا إبراهيم ﴾ وقوله تعالى: ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾[٢]، و(كقوله تعالى[٣]): ﴿ من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة ﴾[٤]، فينبغي إذا اقتصر في الجواب على الاسم أن يقدر الفعل مقدماً؛ لأن المقدم أصل، والمختفي فرع، فيسلك بالفرع سبيل الأصل، وأما قوله تعالى: ﴿ قل الله ينجيكم منها ﴾[٥] في جواب: ﴿ من ينجيكم ﴾ الآية، فإنما[٦] قدم الاسم؛ لإفادة الاختصاص[٧]. انتهى .

قوله: « **لاحتماله المفعولية** »: وذلك لأنه يحتمل أن يكون المعنى على أن الرجال[٨] موعوظون، فيكون الرجال نائباً عن الفاعل لافاعلاً، وحينئذ يكون التقدير: يعظ رجال على تقدير من يعظ .

قوله[٩]: « **بخلاف يوعظ** » الخ: وذلك لأن زيداً لا يصح إسناده للفعل المتقدم، فتعين أن يكون معمولاً لشيء محذوف هو فعل عند الجمهور، تقديره: يعظ، جواباً لسؤال القائل[١٠]: من يعظه ؟

---

(١) سورة الأنبياء: الآية: ٦٢ .

(٢) سورة الزخرف: الآسة: ٩ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(٤) سورة يس: الآية: ٧٨ .

(٥) سقطت كلمة « منها » من أ و ب . - الآية ٦٤ الأنعام تقدم ذكرها ص ٢٢٦

(٦) في أ : « فإنها تقدم الاسم » .

(٧) نهاية كلام السيد عبدالله ما شرح اللب

(٨) أي: كلمة « رجال » في المثال: يوعظ في المسجد رجال زيد .

(٩) سقطت « قوله » من ب .

(١٠) في الأصل: « الفاعل » .

قوله[1]: « **الخامس: أن فعله واحد** » إلى آخره: قال في المغني[2]: الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طيء وأزد شنوءة، أو بلحارث، ثم قال: وهي حرف عند سيبويه[3] دال على الجماعة كما أن التاء في قامت حرف دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو: قاما أخواك، وقمن نسوتك .

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم .

قال أبو سعيد[4]: نحو أكلوني البراغيث، إذا وصفت بالأكل[5] لا بالقرص، وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة .

وقال ابن الشجري[6]: عندي[7] أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله:

أَكَلْتِ بَنِيْكِ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَى ... وَجَدْتِ مَرَارَةَ الْكَلأِ الْوَبِيلِ[8]

أي: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي. انتهى .

---

(١) سقط النص كاملاً من ب .

(٢) انظر المغني ٢/٣٦٥ .

(٣) انظر الكتاب ١/٥ بولاق .

(٤) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، قال أبو حيان التوحيدي: كان أبو سعيد السيرافي شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة في معرفته النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة، ولد السيرافي قبل سنة ٢٧٠هـ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ، وله شرح الكتاب وشرح الدريدية والإقناع في النحو، وغير ذلك. بغية الوعاة ١/٥٠٧ .

(٥) في أ : « إلا وصفت » .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ١/٢٠٤ حيث قال: وعلى ذلك قول علفة بن عقيل المري الأبي. البيت .

(٧) في الأصل: « عندهم أن الأكل عندهم » .

(٨) من الوافر، ينسب البيت إلى عملس بن عقيل إلى أرطاة بن سهية وهو بغير نسبة في: الحيوان ٦/٤٩، والأغاني ١٢/٢٦٩، وشرح أبياته ٦/١٣٤، ونسب في المجازات النبوية للشريف الرضي: ٣٣١ إلى علقمة بن عقيل وهو تصحيف .

قوله : « فَكُلُّهُمْ أَلْوَمُ »(١):

بالهمزة جمع لئيم، وضبطه بعضهم ألوَم بفتح الواو من غير همزة .

قوله: « وأن هذه اللغة » ...إلخ أمران:

أحدهما: عطف على قوله: « إن الألف » الخ، وعلى هذا فيكون قد تعرض إلى ذكر خلاف في مسألتين، إحداهما: أن الألف والواو والنون هل هي أحرف أو أسماء؟ الصحيح أنها أحرف .

وثانيهما: أنه هل يمتنع لحاقهما عند عطف المفردين أو المفردات ؟ الصحيح أنه لا يمتنع .

(٢)واعلم أن محل الامتناع ما إذا كان العاطف غير أو، وأما إذا كان أو، فإن العلامة(٣) لا تلحق لا تقول: جاءا(٤) زيد أو عمرو، ومن ثم كان خطأ قول أبي البقاء(٥) في قراءة من قرأ: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَانِّ ﴾(٦) بالألف وتشديد النون إنه على هذه اللغة، وأن الألف علامة، كذا قيل، والذي يظهر(٧) أنه لا فائدة في هذا القيد؛ لأنه صدر أول كلامه بأنها أحرف دلوا بها على التثنية، (ومع العطف بأو لا يتأتى أن تكون دالة على التثنية(٨))؛ لأن الفاعل مع العطف بأو لا يكون

---

(١) هذه قطعة من بيت من المتقارب، قيل: إنه لأمية بن أبي الصلت، وهو في ملحق ديوانه ٣٥٧، وقيل: هو لأحيحة بن الجلاح، انظر أوضح المسالك ١٠٠/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٢/٦، وأمالي ابن الشجري ٢٠١/١، والبيت بتمامه:

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلهم ألوم

(٢) في الأصل و ب : « الثاني محله ما إذا كان العاطف » .

(٣) في ب : « الثلاثة » .

(٤) سقطت « جاء » من الأصل .

(٥) انظر التبيان ٩٠/٢ . وهي قراءة حمزة والكسائي كما في السبعة ٣٧٩، وانظر الدر المصون ٣٣٥/٧ .

(٦) سورة الإسراء: الآية: ٢٣ .

(٧) سقطت كلمة « يظهر » من الأصل .

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

مثنى من جهة المعنى؛ لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء .

مسألة:

إذا قيل: قام[١] أخواك أو زيد، امتنع لحاق العلامة إن جعلناه من عطف المفرد، وجاز إن جعلناه من عطف الجمل .

مسألة[٢]:

إذا قيل: قام أخواك وزيد، بالواو، جاز، قاموا أخواك[٣] وزيد، إن قدرته من عطف المفردات، وقاما أخواك، إن قدرته من عطف الجمل .

قوله: « ولمجيء قوله:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ .... »[٤] إلخ

[illegible] عطف على قوله: « لقول الأئمة » [illegible] وظاهر كلامه أن هذا البيت حجة على من يمنع الإلحاق عند عطف المفردين أو المفردات، وليس كما قال، قال في المغني[٥]، وقد رد عليه بقوله:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

---

(١) سقطت كلمة « قام » من الأصل .

(٢) قد ورد هذا الكلام في المغني بنصه : ٣٦٨/٢ [illegible]

(٣) سقطت كلمة « أخواك » من ب .

(٤) من الطويل لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير. انظر ديوانه ١٩٦، وشرح التسهيل ١١٧/٢، وشرح التصريح ٢٧٧/١، [illegible] والبيت كاملاً:

تولى قتال المارقين بنفسه   وقد أسلماه مبعد وحميم

(٥) انظر المغني ٣٦٧/٢ .

وليس بشيء؛ لأنه يمنع التخريج[1] لا التركيب .

قوله[2]:

« **وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ**[3] » :

الضمير في « عليه » للفقير، وعلى فيه للتعليل، والمعنى لأجل الفقر .

قوله: « **وخير** » : بكسر[4] الخاء: الكرم، قاله ابن السكيت، وقبله:

ذَرِينِي لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي ... رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الْفَقِيرُ

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ ... ... البيت

قوله: « **السادس: أنه إن كان مؤنثاً** » الخ: إنما يؤنث الفعل حيث لا مانع يمنع من تأنيثه كما في قول المرأة: أقوم، فإنه لا يمكن تأنيثه، وكذلك الفعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلم المؤنث، أو إلى ضمير الغائبات، فكان على المصنف أن يستثني هذه الصور

قوله: « **إحداهما**[5]**: أن يكون ضميراً** » الخ: إنما وجب لحاق علامة التأنيث بالفعل إذا كان مسنداً إلى ضمير مؤنث حقيقي التأنيث أو مجازيه؛ لأن تأنيث الضمير خفي، فألحقوا الفعل علامة التأنيث ليدل على تأنيث المسند إليه[6].

---

(١) هكذا في المغني ٤٠٧ .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٣) هذا صدر من بيت أسيورده المؤلف مع بيت آخر بعد قليل، والبيتان من الوافر، وهما لعروة بن الورد العبسي في ديوانه ٩١، وانظر: شرح التصريح ٢٧٧/١، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٢ . وعجزه:

وإن كانا له نسب وخير

(٤) في أ : الخير بكسر الخاء .

(٥) في الأصل و ب : « أحدهما » .

(٦) سقطت كلمة « إليه » من ب .

قوله:

« فَلَا مُزْنَةٌ وَدقتْ ... »[١] البيت

أنشد هذا على أن الفاعل فيه ضمير مؤنث و لم يؤنث الفعل، ويمكن أن يقال: ليس في البيت شذوذ، بأن يؤول الأرض بالموضع فيكون الضمير المستتر ضمير مذكر لا مؤنث، فيمتنع لحاق العلامة، وإنما قال: « إبقالها » بالتأنيث مراعاة للفظ، وعكس هذا التأويل قول بعضهم: أتته[٢] كتابي فاحتقرها .

فقيل له : كيف تقول: أتته[٣]؟ فقال العربي في الجواب: أليس أن الكتاب بمعنى الصحيفة، وقال: فاحتقرها مراعاة للمعنى .

قوله: « **حقيقي التأنيث** » : هو ما بإزائه ذكر من الحيوان، (وقولنا: من الحيوان[٤]) احترازاً من نحو النخلة، فإنها وإن كان بإزائها ذكر إلا أنه ليس من / الحيوان، وينبغي أن يستثني فاعل « كفى » المؤنث، فإنه لا يؤنث (نحو: كفى[٥]) بهند، فإن المجرور فاعل والباء زائدة .

قوله: « **وبأن التذكير في ﴿ جاءك ﴾[٦] للفصل** » : فيه نظر؛ لأنه يلزم منه أن يكون القراء يجمعون على غير المختار، وهم لا يجمعون على غير المختار .

---

(١) البيت من المتقارب، وقائله عامر بن جوين الطائي. انظر الكتاب ٤٦/٢، وشرح المفصل ٩٤/٥، وشرح التسهيل ١٢٣/١، والعيني ٤٦٤/٢، والخزانة ٢١/١ . والبيت كاملاً:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

(٢) القول بتمامه: « إن فلاناً لغوب أو لعوب أتته كتابي فاحتقرها » .

(٣) سقطت كلمة « أتته » من الأصل .

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٥) ما بين القوسين سقط من أ .

(٦) يقصد قوله تعالى: ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات ﴾ سورة الممتحنة: الآية: ١٢ .

قوله[١]: « **أو لأن الأصل النساء المؤمنات** » : فيه نظر من جهة أنه يلزم منه حذف الفاعل، اللهم إلا أن يقال: إن المحذور حذفه من غير قيام شيء مقامه، وهذا منتف هنا .

قوله[٢]: « **أو لأن أل مقدرة باللاتي** » : لا يقال: مؤمن، وكذلك[٣] كافر من الأوصاف التي غلب عليها عدم[٤] دلالتها على التجدد والحدوث، وصارت تدل على الدوام والثبوت، فتكون أل الداخلة[٥] عليهما غير موصولة، وإذا كانت غير موصولة امتنع تقديرها باللاتي، فيفسد الجواب؛ لأنا نقول: مؤمن وإن غلب عليه ما ذكرت من عدم دلالة على (الحدوث والتجدد، إلا أن المراد منه في الآية التجدد والحدوث[٦])، فيصح الجواب؛ لأنه يكون دالاً على الحدوث، فتكون أل موصولة .

قوله: « **السابع: أن الأصل فيه أن يتصل بفعله** » : إنما كان الأصل اتصال الفاعل بفعله، ثم يجيء المفعول؛ لأن الفاعل منشأ الفعل، والمفعول متعلقه ومورده، إذ الفعل ينشأ من الفاعل، ثم يصل إلى المفعول .

قوله: « **إحداهما: أن يخشى اللبس** » : أي ينتفي الإعراب لفظاً، ولا قرينة تبين المراد، فيجب تقدم الفاعل وتأخر المفعول، ليكون قرار كل واحد[٧] منهما في مركزه الأصلي منبهاً على فاعلية[٨] الأول، ومفعولية الثاني، فإن قيل: حصول اللبس لا يوجب تقدم الفاعل على المفعول، بل يوجب إما تقدمه على العامل، ولا يلتبس بالفاعل؛ لأنه

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من أ .

(٢) تكررت كلمة « قوله » في أ .

(٣) في أ « وكذلك كان » .

(٤) سقطت كلمة « عدم » من ب .

(٥) في ب : « الدالة عليها » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) سقطت كلمة « واحد » من الأصل .

(٨) في ب : « على فاعلية الأصل » .

لا يتقدم، أو تأخره عن الفاعل ولا لبس أيضاً ؟

قيل: لا نسلم[١] ذلك؛ لأن المفعول إذا تقدم يلتبس بالمبتدأ، فهو وإن حصل بتقديمه عدم التباسه بالفاعل، لكن يحصل منه التباس[٢] بشيء آخر وهو المبتدأ، فالالتباس حاصل فيجب التأخير .

تنبيه[٣]:

مسائل اللبس ست[٤] عشرة مسألة، وذلك لأنهما يكونان موصولين واسمي إشارة ومضافين لياء[٥] المتكلم ومقصورين، تأخذ كل واحد مع الثلاثة، فيحصل الست عشرة مسألة، مثال ذلك: أن يقول[٦]: ضرب موسى عيسى،أومن في الدار، أو غلامي أو هذا، وقس على هذا الباقي .

قوله: « **الثانية: أن يحصر المفعول بإنما** » : إنما وجب تأخيرُ المحصور فيه؛ لأنه إذا ذُكِرَ قبلَ كلمة الاستثناء في الاستثناء المفرغ معمول[٧] خاص لفظاً أو تقديراً للعامل[٨] فيما بعدها، يجب أن يكون ما لذلك المقدم من الفاعلية أو غيرها محصوراً في المتأخر ، وما للمتأخر من المعاني باقياً على الاحتمال، لاقتضاء التركيب ذلك[٩] .

---

(١) في الأصل: « لايم » .

(٢) في ب : « التباين ليشء » .

(٣) في أ : « قوله: « مسائل » .

(٤) في الأصل و أ : « ستة عشر مسألة » وهو خطأ .

(٥) في الأصل: « لها » .

(٦) في أ : « ياءن » .

(٧) في ب : « محصور » .

(٨) في الأصل: « للعمل » .

(٩) سقطت كلمة « ذلك » من ب .

قوله: « **وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري**[١] » : إن قيل: لم وافق ابن الأنباري الكسائي في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً، و لم يوافقه في تقديمه إذا كان فاعلاً ؟

فالجواب: أنه إذا قدم المحصور مفعولاً، كان في نية التأخير، ولا كذلك الفاعل، وأما الكسائي فسوى بين الحصر بإلا في البابين، فأجاز التقديم فيهما، وغير الكسائي ومن وافقه يلتزم تأخير المحصور بإلا، كما التزم الجميع تأخيره مع إنما[٢]، ليجري الحصر على سنن واحد .

وقوله: « كان في نية التأخير » : أي: فكأن لا تقديم، فينتفي[٣] المحذور .

وقوله: « ولا كذلك الفاعل » : أي: لأنه إذا قدم لا يكون في نية التأخير؛ لأن مركزه التقدم، فيلزم المحذور .

قوله:

« **وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِّيَّ إِلَّا وَشِيجُهُ** »[٤]:

الخطي: بفتح الخاء المعجمة: الرمح، والوشيج: بالجيم الأصل .

قوله: « **إحداهما: أن يتصل بالفاعل** » الخ: اعلم أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، وجب تأخير الفاعل، ولك[٥] في المفعول التقدم على الفعل أو التوسط بينه

---

(١) جاء في أ بعد تمام النص العبارة التالية: « قال الشيخ محب الدين بن هشام تغمده الله برحمته: « إن قيل...». وهو ولد ابن هشام محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٩٩هـ. انظر البغية ١٤٨/١ .

(٢) سقطت كلمة « إنما » من الأصل .

(٣) في ب : « فيبقى المحصور » وفي أ : « فيبغي المحذور » .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وهو من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى المزني، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة. انظر ديوانه ١١٥، والإنصاف ٦٥٥/٢، وشرح التسهيل ١٣٤/٢، وأوضح المسالك ١٢٣/٢، وشرح التصريح ٢٨٢/١ .

(٥) في أ : « ذلك في المفعول المتقدم » .

وبين الفاعل، وكذا إذا كان الفاعل محصوراً فيه، فإنه يجب تأخيره مع إنما[١] مطلقاً، ومع إلا[٢] عند غير الكسائي، وأنت بالخيار إن شئت قدمت المفعول على العامل، وإن شئت وسطته بين العامل والفاعل، إذا علمت هذا علمت أنه لا يجب التوسط في المسألتين اللتين ذكرهما المصنف، نعم وجوب التوسط فيما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً صحيح، وهو[٣] ما ذكره في التنبيه آخر الباب .

قوله: « **ولا يجيز أكثر النحويين**[٤] » الخ: حاصل ما حكاه عنهم ثلاثة أقوال: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، التفصيل بين الشعر وغيره، فيجوز في الشعر، ويمتنع في غيره، ومما[٥] احتجوا به قوله:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار[٦]

وسنمار: اسم رجل بنى الخوزنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس، فلما فرغ رماه من أعلاه؛ لئلا يبني مثله لغيره، فضرب به العرب المثل .

فائدة[٧]:

[٨]العرب جيل[٩] من الناس وهم: أهل الأمصار، والأعراب منهم سكان البوادي،

---

(١) في أ : « مع إنها » .

(٢) في الأصل: « ومع غير إنما عند غير الكسائي » .

(٣) سقطت « هو » من ب .

(٤) ولا يجيز أكثر النحويين نحو: زان نوره الشجر، أي: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(٥) في أ : « وإنما » .

(٦) البيت من البسيط، وقائله سليط بن سعد. انظر شرح التسهيل ١٦١/١، وتخليص الشواهد ٤٨٩، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٢، والهمع ٦٦/١ .

(٧) في الأصل و أ جاء بكلمة « قوله » بدل كلمة « فائدة » .

(٨) في أ : « قوله: قالت العرب » العرب حيل » .

(٩) في الأصل: « حل » .

وليس الأعراب جمعاً للعرب، وإنما العرب اسم جنس، قاله في الصحاح[١].

قوله[٢]:

« جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ »[٣]

لا شاهد فيه؛ لأنه يجوز أن يكون الضمير[٤] في « ربه » عائداً إلى الجزاء المفهوم من « جزى » .

قوله:

« وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأٌ »[٥]

الجبأ[٦]: الجبان[٧]، والبطل: الشجاع .

قوله[٨]: « **الثانية[٩]: أن يقع عامله بعد الفاء** » الخ: الأولى أن يقول[١٠]: أن يقع

---

(١) انظر الصحاح (عرب) ١٧٨/١ .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٣) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩١، ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي وهو في ملحق ديوانه ٤٠١، وإلى عبد الله بن همارق . انظر: الخصائص ٢٩٤/١، وتخليص الشواهد ٤٩٠، والمقاصد النحوية ٤٨٧/٢، وشرح التصريح ٢٨٣/١، والخزانة ٢٧٧/١ .

(٤) سقطت كلمة « الضمير » من ب .

(٥) هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه:

مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ... وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبَّأٌ بَطَلَا

وهو بلا نسبة في: تذكرة النحاة ٣٣٥، وتخليص الشواهد ٤٨٧، أوضح المسالك ١٢٩/٢، وشرح التصريح ٢٨٤/١، والهمع ١٦١/١ .

(٦) سقطت كلمة « الجبأ » من ب .

(٧) انظر الصحاح (جبأ) .

(٨) في أ جاء قبل هذا النص النص التالي: « قوله: والثانية: أن يحصر الفاعل إلى آخره: إنما وجب تأخير المحصور فيه؛ لأنه إذا ذكر قبل كلمة الاستثناء في الاستثناء المفرغ معمول خاص لفظاً أو تقديراً للعامل فيما بعدها يجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو غيرها محصوراً في المتأخر، وما للمتأخر من المعاني باقي على الاحتمال لاقتضاء التركيب » . وقد مر هذا النص ص: ٢٤٥ .

(٩) سقطت كلمة « الثانية » من أ .

(١٠) سقطت كلمة « أن يقول » من ب .

عامله بعد فاء الجزاء، إما ظاهرة أو مقدرة .

قوله[١]: « **وليس له** » إلى آخره: لأن المجوز لعمل ما بعد الفاء فيما قبلها « وأما » و « إلا » فهم يقولون: إن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف يقول الشيخ بوجوب تقديم معموله عند هذه الشروط من غير أن يكون هناك « أما » ظاهرة أو مقدرة .

قوله: « **ونحو**: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[٢]» : اعلم أن « أما » موضوعة للتفصيل، وفيها معنى الشرط؛ لأنها لاستلزام شيء لشيء، بمعنى أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، وهذا المعنى ـ أعني الاستلزام ـ لازم لها في جميع مواقعها، وأما التفصيل فقد يكون لمجمل سابق، كقولك: جاء القوم، أما العلماء فكذا، وأما السفهاء فكذا، وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الإشعار بزيادة اعتناء بشأن المذكور بعد أما فيما سبق له من[٣] الكلام، كقوله تعالى: ﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ﴾[٤]، وتعقيبه بقوله: ﴿والراسخون في العلم﴾[٥]؛ لأن المقصود الأول هو ذم الزائغين، وقد يكون تفصيلاً لمتعدد في الذهن، وقد يسبقه ما يدل على المتعدد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾[٦] وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتب والرسائل: أما بعد، وفيه إفادة زيادة توكيد؛ لأن تفصيل المجمل واختيار جمل أو جملة مخصوصة بما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشأن المذكور بعد أما، واعلم أيضاً أنها

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من أ .

(٢) سورة الضحى: الآية: ٩ .

(٣) سقطت كلمة « من » من أ .

(٤) سورة آل عمران: الآية: ٧ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ٧ .

(٦) سورة البقرة: الآية: ٢٦ .

لما كان فيها معنى الشرط لزمتها الفاء في جوابها، إلا في ضرورة الشعر .

وأما قوله تعالى: ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم ﴾[١] فالأصل: فيقال لهم: أكفرتم[٢]، (فحذف القول واستغني عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً[٣])، والتزم توسط جزء مما في خبر الفاء بين أما والفاء؛ لئلا يتلاقى حرف الشرط والجزاء، ذلك الجزء أحد أمور ستة:

المبتدأ / نحو: أما[٤] زيد فمنطلق .

والثاني: الخبر نحو: أما في الدار فزيد .

والثالث: جملة شرط نحو[٥]: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾[٦] .

والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث﴾[٧] .

والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره[٨] ما بعد الفاء نحو: أما زيد فاضربه .

والسادس: ظرف معمول لها لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، وكان القياس أن يرفع الجزء الفاصل بين أما والفاء مطلقاً؛ لأن الغرض الحكم على المذكور بعد أما بما هو واقع بعد الفاء . ألا ترى أنك إذا قلت: أما زيد فمنطلق،

---

(١) سورة آل عمران: الآية: ١٠٦ .

(٢) سقطت كلمة « أكفرتم » من ب .

(٣) ما بين القوسين غير واضح في أ .

(٤) في الأصل: « فما » .

(٥) سقطت كلمة « نحو » من الأصل .

(٦) سورة الواقعة: الآية: ٨٨ .

(٧) سورة الضحى: الآية: ٩ .

(٨) في الأصل: « بغيره » .

يكون المقصود الحكم على زيد بالانطلاق، وكذلك إذا قلتَ: أما اليوم فزيد منطلق، كان المقصود التفصيل باعتبار الأيام والحكم على أن هذا اليوم هو الذي وقع فيه الانطلاق، لكن أبقى على إعرابه المستحق له قبل التقديم من نصب وغيره، إيذاناً من أول الأمر بأن تفضيله باعتبار صفته التي كان عليها ذلك الجزء قبل التقديم من ظرفية أو مصدرية أو غيرهما، ولو رفع[1] لبطل هذا الغرض، وليكون عوضاً من الفعل، وذلك لأن أصل: أما زيد فمنطلق: أما يكن من شيء فزيد منطلق، أي: إن يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق زيد، وهذا جزم بوقوع انطلاقه؛ لأنه مادامت الدنيا باقية لا بد من وقوع شيء فيها، وأما تفسير سيبويه[2]: ([3]أما زيد فمنطلق، بمهما يكن من شيء ([4]فزيد منطلق)، فليس مراده أنها بمعنى مهما؛ لأن مهما اسم وأما حرف، بل غرضه تفسير معنى لا تفسير صناعة، ثم حذف شرطها لغرض لفظي، وهو كثرة استعمالها مع أنها موضوعة للتفصيل المقتضي لتكرارها المقتضي للاستثقال المقتضي للحذف، ولغرض معنوي، وهو لزوم الانطلاق لزيد، فحذف الملزوم الذي هو الشرط، وأقيم ملزوم الانطلاق وهو زيد مقامه، فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها، فحصل من حذف فعل الشرط، (وإقامة جزء الخبر مقامه أربعة أشياء:

تخفيف الكلام بحذف الشرط[5]) الكثير الاستعمال .

وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط .

---

(١) في الأصل: « ولو رقع » .

(٢) الكتاب ٢/٢٣٣ .

(٣) ما بين القوسين غير واضح في أ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(٥) سقط ما بين القوسين من الأصل .

واشتغال جزء واجب الحذف بشيء آخر فإنه لا يحذف شيئاً في كلامهم وجوباً إلا مع قيام شيء آخر مقامه.

وعدم تلاقي حرف الشرط مع حرف الجزاء، ولأجل ذلك جاز وقوع الفاء في غير موقعها، وجاز تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع؛ لتحصيل هذه الأمور .

قوله[١]: « **تنبيه**[٢]: **إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين** » : أي[٣]: متصلين .

وقوله: « **وإذا كان المضمر أحدهما** » : أي: متصلاً .

قوله: « **وجب وصله** » ..الخ: هذه المسألة التي يجب فيها توسط المفعول، والحاصل مما ذكره المصنف في الحكم السابق إلى آخره خمسة أقسام:

قسم[٤] **يجب فيه تقديم الفاعل** ثم ذكر المفعول، وهو في ثلاث مسائل:

إحداها[٥]: أن يخشى اللبس.

وثانيها: أن يكون المفعول محصوراً فيه. وثالثها: أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين .

والقسم الثاني: من الأقسام الخمسة، وجوب تأخر الفاعل وهو في مسألتين:

إحداهما[٦]: أن يكون ملتبساً بضمير المفعول .

والثانية: أن يكون الفاعل محصوراً فيه .

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٢) سقطت كلمة « تنبيه » من الأصل .

(٣) سقطت كلمة « أي » من ب .

(٤) سقطت كلمة « قسم » من الأصل و ب .

(٥) في الأصل و ب : « أحدها » .

(٦) في الأصل و ب : « أحدهما » .

والقسم الثالث: وجوب تقدم المفعول على عامله، وهو في مسألتين:

إحداهما: أن يكون له صدر الكلام .

والثانية[١]: أن يكون معمولاً لما بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها .

والقسم الرابع: وجوب توسط المفعول، وهو ما إذا كان ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً .

والقسم الخامس: وجوب اتصال الفاعل بالعامل، وأنت بالخيار في المفعول[٢] إن شئت قدمته أو أخرته، وهو في مسألة واحدة وهي: ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً .

---

(١) في الأصل: « والثالث » .

(٢) سقطت كلمة « في المفعول » من الأصل .

[هذا باب] النائب عن الفاعل

قال في شرح الشذور[١]: إن عبارة النائب عن الفاعل أولى من قولهم: مفعول ما لم يسم فاعله لوجهين:

أحدهما: أنه لا يشمل غير المفعول به .

الثاني: أنه صادق على المفعول الثاني من باب أعطى، نحو: أعطي زيد درهماً؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، وقال في المغني[٢]: إن عبارة النائب (عن الفاعل[٣]) أولى لوجهين:

أحدهما: أنها أخصر .

وثانيهما: أنها أوضح في المراد، والعرب ينبغي أن تختار الأوضح والأخصر، ويمكن أن يجاب عما ذكره المتقدمون عن مفعول ما لم يسم فاعله بأنهم إنما[٤] قالوا: مفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنهم يرون أن الفعل إذا بني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به، أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة، وبهذا صرح أهل المعاني[٥]، وعلى هذا فعبارتهم أولى؛ لأنها لا تشمل[٦] غير المقصود، وأما صدقها على المفعول الثاني من باب أعطى، فمدفوع بأن كلامهم في المرفوعات لا في المنصوبات. وأما الأخصرية فموجودة في كلامهم؛ لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا، وأما

---

(١) انظر شرح الشذور ٢٠٧ .

(٢) انظر المغني ٨٧١ ، ولعله نقل ذلك بالمعنى . (تحقيقه/ د/ مازن المبارك)

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « إنما » من الأصل و ب .

(٥) انظر شرح التلخيص ٢٢٦/١ .

(٦) في أ : « لا تقبل » .

الأوضحية فموجودة أيضاً .

قوله: « **للجهل به** » ..الخ: لا يقال: الجهل بالشيء غرض باعث على عدم ذكر ذلك الشيء، فيكون قسماً[1] من الغرض المعنوي، فيمتنع أن يكون قسيماً له؛ لأنا نقول: المراد بالغرض المعنوي: ما يكون باعثاً على ذلك الشيء ومقصوداً للمتكلم، (والجهل وإن كان باعثاً لكنه ليس مقصوداً للمتكلم[2]) .

قوله: « **كتصحيح النظم** » إلى آخره: (وذلك لأنه[3]) لو قال بدل قوله:

وعلقت رجلاً غيري[4]

فعلاً مبنياً للفاعل لاحتاج إلى فاعل، ولا يمكن حذفه ولا إضماره، فلا بد من ذكره، وحينئذ ينكسر الوزن، ولا كذلك إذا بني « علقت » للمفعول .

قوله: « **فينوب عنه في رفعه** »: لو قال[5]: فينوب عنه في جميع أحكامه، لكان أخصر وأشمل؛ لأنه أخل من أحكام الفاعل بحكمين[6]، وإنما كان المفعول به واجب النيابة وإن وجد غيره من المفاعيل لأنه نهاية طرف الفعل، كما أن الفاعل مبتدأ طرفه، ولأنه قد يكون فاعلاً في المعنى، واقتضاء الفعل له بنفسه لا بشيء آخر، ولا كذلك بقية

---

(١) في ب : « سراً » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى ميمون بن قيسى التي مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل

والبيت بتمامه:

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

انظر ديوانه ٥٧، وشرح التسهيل ١٢٥/٢، وأوضح المسالك ١٣٧/٢، والعيني ٥٠٤/٢ .

(٥) في أ : « لو قال سيبويه فينوب » .

(٦) سقطت كلمة « بحكمين » من ب و ج .

المفاعيل .

قوله: « **ولنا قولهم: سير بزيد سيراً**[١] » إلى آخره: وجه الرد به: أن سيراً مصدر، ذكر مع الجار والمجرور منصوباً، وذكره منصوباً يدل على أنه ليس نائباً عن الفاعل، فليكن ضميره كذلك؛ لأنه عبارة عنه[٢] وخلف له، فلا يصح قولهم: إن النائب[٣] ضمير المصدر، إلا أنه يمكن أن يقال: إن « سيراً » في: سير بزيد سيرا، لا يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل؛ (لأنه مصدر غير مختص، وشرطه أن يكون مختصاً، وإذا لم يصلح أن يكون نائباً عن الفاعل[٤]) لا يحسن الرد[٥] به عليهم[٦]؛ لأن لهم أن يقولوا: إن النائب في: سير بزيد سيراً[٧]، ضمير مصدر مختص ويكون التقدير: سير بزيد سيرا السير المعهود .

قوله: « **مع امتناع من أحد لم يضرَب** » : لم لا يقال: لا نسلم امتناع: من أحد لم يضرب، بأن يجعل النائب عن الفاعل ضميراً يعود على أحد المتقدم، ويجعل أحد مبتدأ، إذ « من » نصوا على زيادتها إذا اقترنت بأحد المختص بالنفي، والحرف الزائد لا يمنع الابتداء بالاسم .

فإن قلتَ: يلزم وقوع « أحد » في الإثبات، وهو لا يجوز ؟

قلت: قد ذكر في التسهيل[٨] في باب العدد: أنه يغني عن نفي أحد نفي ما بعده إن تضمن ضميره .

---

(١) سقطت كلمة « سيراً » من الأصل و أ .

(٢) في الأصل: « له » .

(٣) في الأصل: « إن الناصب » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) في الأصل: « لا يحسن الرواية عنهم » .

(٦) في ب : « عنهم » .

(٧) في الأصل: « سير » وهو خطأ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٤٠٥/٢ .

فإن قيل: ما سوغ[١] الابتداء بالنكرة حينئذ ؟

فالجواب: العموم كما في: تمرة خير من جرادة، وإن سلمنا أنه لا يجوز تقديم «أحد» في هذا، فلا يرد أيضاً؛ لأنه إنما قال: ولأنه إذا تقدم يكون مبتدأ، ولا ينافيه عدم تقدمه، إذ الشرطية لا تقتضي الوقوع .

قوله: « **مع امتناع كفت بهند**[٢] » : إنما كان ممتنعاً لحاق علامة التأنيث بفعله مع أن الفاعل حقيقي التأنيث؛ / لأنه في صورة الفضلة، وهي لا يؤنث الفعل لها .

قوله: « **الثالث: مصدر مختص** » : قيد المصدر بكونه مختصاً وكذلك الظرف بقسميه، وإنما كان كذلك؛ لأنه لابد في النائب عن الفاعل من أن يفيد فائدة جديدة لم تستفد بدونه[٣]، كما أن الفاعل المنوب عنه كذلك، وكان عليه أن يقيد المفعول، (بأن يقول: إذا أفاد فائدة جديدة[٤])؛ لأنه يمتنع أن يقال: ضرب شيء، ونحوه.

واعلم أن المجرور إنما يقام مقام الفاعل إذا لم يكن مجروراً بحرف التعليل، أما إذا كان مجروراً به فيمتنع إقامته .

قوله: « **فامتناع** « **سير** » **على إضمار السير أحق، خلافاً لمن أجازه** » : اعلم أن الزجاجي[٥] حكى عن سيبويه[٦] أنه يجيز ذلك، فجاء ابن خروف شارح كتاب سيبويه، (فقال: لا يجيز ذلك أحد، وادعاء الزجاجي أنه مذهب سيبويه فاسدٌ؛ لأن سيبويه لا

---

(١) في أ : « ما يسوغ الابتداء بالنكرة وحينئذ » .

(٢) في الأصل: « كفت بهنداً » .

(٣) سقطت كلمة « بدونه » من الأصل .

(٤) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ عدا أ .

(٥) في ب : « الزجاج » .

(٦) انظر الكتاب ١/٢٢٢ ـ ٢٢٨ .

يجيز إضمار المصدر المؤكد في هذا الباب، والذي أجازه سيبويه[1]) لا يمنعه أحد، وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لمتوقع القعود: قد قعد، أي: قد قعد القعود الذي ينتظر وقوعه، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر، وإنما الدال عليه أمر آخر. انتهى كلامه .

وعلى ما قاله ابن خروف فيكون امتناع « سير » على إضمار ضمير السير بإجماع أيضاً .

وقوله: « **على إضمار السير**»: أي: على إضمار ضمير السير، وإلا فالأسماء الظاهرة لا تضمر .

قوله[2]: « **ولا يقال: النائب المجرور لكونه مفعولاً له**[3] »: وإنما لم يسند الفعل إلى المفعول له[3]؛ لأن شرط حذف اللام منه أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل، فلو أسند الفعل إليه صار فاعلاً، فيفوت الشرط، ويمتنع حذف اللام، فلا يقال: ضرب تأديب، بل للتأديب، ولأنه علة لإقدام الفاعل على الفعل، وعلة الشيء إنما تكون بعد تمامه، والفعل لا يتم إلا بفاعله، فلو أقيم مقام الفاعل لزم أن يكون من تمام الفعل، وأن لا يكون، وذا تناقض .

واعلم أيضاً أنه لا يسند إلى المفعول معه؛ لأن معنى كونه مفعولاً[4] معه: أنه وقع اشتراك بينه وبين فاعل فعله، فلو حذف الفاعل، وأقيم مقامه ذهبت المشاركة،فانتفى كونه مفعولاً معه؛ ولأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها أن تكون

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) هذا النص في مكانه بياض في ب .

(٣) سقطت كلمة « له » من الأصل .

(٤) في ب : « فاعلاً .

عاطفة، وهو دليل الانفصال، والفاعل كالجزء، فيلزم من[١] إقامته مقام الفاعل مع الواو أن يكون منفصلاً غير منفصل، ولو أقيم مقامه من غير واو لم يعلم أنه كان مفعولاً معه .

[٢]**قوله**[٣]: « **ولا ينوب غير المفعول به** »: (اعلم أن[٤]) مذهب البصريين أنه إذا وجد المفعول به الصريح في الكلام، وأريد بناء الفعل[٥] للنائب عن الفاعل تعين إقامته مقام الفاعل، وأما بقية المفاعيل التي يمكن إقامتها مقام الفاعل، فالأكثرون على أنه لا تفاضل بينها، وأنك بالخيار في إقامة أيٍّ شئتَ مقام الفاعل .

وقيل: الجار والمجرور أولى؛ لأنه مفعول به، لكن بواسطة، وقيل: الظرفان والمصدر أولى؛ لأنها مفاعيل بلا واسطة .

وقيل: المفعول المطلق أولى؛ لأن دلالة الفعل عليه أقوى، لكن الأولى أن يقال: إن الأولى بالنيابة مناب الفاعل ما كان اهتمام المتكلم بذكره أشد[٦] .

قوله[٧]: « **(والصواب أن بعضهم أجازه)** »: الصواب في الاعتراض على ابن المصنف أن يقول: (والصواب أن الأقوال الآتية[٨]) في إقامة المفعول الثاني من باب علم جارية[٩] في المفعول الثالث من باب أعلم؛ ([١٠]لأن المفعول الثاني من باب علم هو بعينه

---

(١) سقطت « من » من ب .

(٢) في(أ)أخر هذا النص، وقدم عليه النص الذي بعده .

(٣) مكان هذا النص بياض في ب .

(٤) سقطت عبارة « اعلم أن » من الأصل و ب و ج .

(٥) في أ : « وأريد بناء الفعل النائب عن الفعل الفاعل » .

(٦) سقطت كلمة « أشد » من ب .

(٧) هذا النص غير واضح في ب، وساقط من أ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٩) في الأصل « جاز » .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

الثالث من باب أعلم) .

قوله[١]: « **وقيل: يمتنع** » : أي: يمتنع إن لم يعتقد القلب، واعتقاد القلب هو أن يعتقد[٢] الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً، وما أشبه ذلك، وهو من ملح كلامهم .

قوله[٣]: « **وقيل: إن كان نكرة**[٤]» : أي[٥]: الثاني نكرة، قال[٦] ابن أم قاسم[٧]: قال في شرح التسهيل: وعن الكوفيين أنه يقبح إقامة الثاني[٨] إذا كان نكرة، فإن كان معرفة كالأول استويا .

قوله[٩]: « **لأن الغالب كونه مشتقاً** »: أي: ذلك المشتق رتبته التقديم، وفيه ضمير يعود على المفعول الآخر الذي رتبته التأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

قوله[١٠]: « **لأن الأول مفعول صحيح** » : أي: إطلاق المفعول عليه إطلاق صحيح، وأما الآخران فلم يطلق « المفعول » على كل منهما إلا باعتبار أنهما شبها بمفعولي أعطى، لا باعتبار ذاتهما؛ وإنما كان إطلاق المفعول على الأول من باب اعلم صحيحاً؛ لأنه

---

(١) هذا النص غير واضح في ب .

(٢) سقطت كلمة « يعتقد » من ب .

(٣) هذا النص غير واضح في ب .

(٤) سقطت كلمة « نكرة » من الأصل و ب و ج .

(٥) في أ : « أي: وقيل: يمتنع إن كان نكرة إلى آخره، قوله بعد: وقيل: إن كان نكرة الثاني نكرة إلى آخره، قال ابن أم قاسم: قوله في شرح التسهيل» وهو اضطراب ناشئ عن انتقال النظر .

(٦) سقطت كلمة « قال » من الأصل و ب و ج .

(٧) الذي وقفت عليه في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك له ما يأتي: قال المصنف: منع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وعلم، والصحيح عنده جواز ذلك إن أمن اللبس، ولم يكن الثاني جملة ولا ظرفاً ولا مجروراً. انظر ٣٣/٢ .

(٨) سقطت كلمة « الثاني » من ب .

(٩) هذا النص غير واضح في الأصل .

(١٠) سقطت كلمة « قوله » من الأصل و ب .

مفعول الإعلام، وإطلاقه عليهما من غير تشبيه لهما بمفعولي أعطى غير صحيح؛ لأنهما[١] في الأصل من مبتدأ وخبر، وبعد دخول الناسخ ليسا مطلوبين له أصالة، بل مطلوبه التشبيه بينهما .

قوله: « **وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة** » : ليس في كلام ابن مالك[٢] إيهام؛ لما ذكر، ولا إهمال؛ لذكر حكم المفعول الثالث من باب اعلم في الإنابة؛ لأنه[٣] عبارة عن المفعول الثاني من باب علم، وقد ذكر حكمه، نعم لم يستوف الأقوال فيه .

قوله: « **فصل[٤]: يضم أوله فعل المفعول مطلقاً** » : أي: يضم أول الفعل، سواء كان ماضياً أو مضارعاً، وإنما ضم أول الماضي وكسر ما قبل آخره؛ لئلا يلتبس المبني للمفعول[٥] بغيره لو اقتصر على أحدهما، ألا ترى أنه قيل في: أَضْرِبُ أُضْـرِبُ، واقتصر على الضم التبس المبني للمفعول ماضياً بالمضارع المبني للمفعول، من باب ضرب حالة[٦] الوقف.

قوله: « **وَيَشْرِكُهُ ثاني الماضي** » ..الخ: إنما ضم[٧] ثاني المبدوء بتاء زائدة، وثالث المبدوء بهمزة الوصل؛ لئلا يلتبس الماضي المبني للمفعول بصيغة مضارع فعل آخر، ألا ترى أنك لو قلتَ في تَكَلَّمَ: تُكَلِّمَ، وفي تَجَاهَلَ: تُجَاهَلَ، وفي تَدَحْرَجَ: تُدِحْرِجَ لالتبس بصيغة مضارع كلم وجاهل ودحرج عند الوقف؛ ولئلا يلتبس الماضي المبني[٨] للمفعول

---

(١) في الأصل: « لكنهما » .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/١٢٩ .

(٣) سقطت كلمة « لأنه » من ب .

(٤) سقطت كلمة « فصل » من الأصل و أ و ب .

(٥) في الأصل: « مفعول » .

(٦) في ب : « قالة » .

(٧) في أ : « إنما هم » .

(٨) سقطت كلمة « المبني » من الأصل .

بغيره، ألا ترى أنك لو قلت: ألا اسْتُخْرِجُ، بالوقف لم يعلم أهو أمر من استخرج، أو ماضٍ مبني للمفعول ضمت همزته، لكن سقطت لأجل الدرج .

قوله: « **وإذا اعتلت عين**[1] **الماضي** » ...الخ: قال ابن أم قاسم[2]: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة[3] من حركتين؛ ضمة وكسرة على سبيل الشيوع، والأقرب إلى ما حرره بعض المتأخرين وهو: أن يلفظ بحركة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً، جزء الضمة مقدم وهو الأقل، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء، وهذه اللغة فصيحة، وينبغي تسميتها إيماء[4] لا إشماماً .

قوله:

« **تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ** »[5]:

يصف البردة بأنها لصفاقتها[6] وحسنها لا يدخل الشوك فيها .

قوله[7]: « **خافني زيد وباعني** » ...الخ: إنما مثل بهذه الأمثلة للدلالة والتنبيه على

---

(١) سقطت كلمة « عين » من ب .

(٢) انظر توضيح المقاصد ٢/٢٥ .

(٣) سقطت كلمة « ممتزجة » من الأصل .

(٤) في أ : « وينبغي تسميتها وما لا اسماً » وهو تحريف من الناسخ ١٥٧/ب

(٥) هذه قطعة من بيت من الرجز وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٤١، والمقرب ١/٤٣، والهمع ١/٤٣، والخزانة ٧/٤٦١، والبيت كاملاً:

حُبِكْتَ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ
تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

(٦) في أ و ب : « لصفاتها » .

(٧) في أ : « قوله: كخفت وبعت وعقت خاف وباعني إلى آخره » .

أَنَّ خِفْتُ وبِعْتُ وَعُقْتُ مبنية للمفعول لا الفاعل، لكن الياء[١] في خافني إلى آخر الأمثلة لا يمكن أن تقام مقام الفاعل؛ فأبدلت ياء المتكلم؛ لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم .

قوله: « **ولم يلتفت سيبويه[٢] للإلباس؛ لحصوله في نحو مختار** »: ويمكن أن يفرق بين اللبس الواقع في نحو: مختار وتضار[٣]، واللبس الواقع في خفت وبعت وعقت، بأن الأول لا مندوحة[٤] للمتكلم عنه[٥]، بخلافه في خفت وبعت وعقت، فإن للمتكلم عنه مندوحة، بأن يشم أو يضم في خفت وبعت، ويكسر في عقت .

قوله: « **وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف[٦]** » : يتلخص من قول الجمهور وما قاله بعض الكوفيين وما جوزه ابن مالك[٧] وما نقله المهاباذي[٨] أن المضاعف الثلاثي حكمه حكم الثلاثي المعتل العين في جريان الأوجه الثلاثة، أعني: إخلاص الكسر والضم والإشمام في فائه .

---

(١) في الأصل : « لكن البناء » .

(٢) انظر الكتاب ٢٢٢/١ .

(٣) لعله يشير إلى قوله تعالى في الآية ٢٣٣ من سورة البقرة: ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ .

(٤) في أ : « لا منه وجه » .

(٥) سقطت كلمة « عنه » من أ .

(٦) سقطت كلمة « المضعف » من الأصل و أ .

(٧) لم أجد هذا القول فيما وقفت عليه من كتب ابن مالك .

(٨) لم أقف له على ترجمة

هذا باب الاشتغال

قوله[1]: « **فالأصل أن ذلك الاسم** » ... الخ: محل جواز الوجهين: ما إذا كان الاسم صالحاً للابتداء، أما إذا / لم يكن صالحاً له كما في: رجلاً أكرمته، فإنه يتعين نصبه، وهذا[2] الذي ذكرناه يخالف قول أبي علي[3]؛ لأنه أجاز في قوله تعالى: ﴿ورهبانية ابتدعوها﴾[4] أن يكون منصوباً على شريطة التفسير[5]، ([6]ووافق أبا علي ولد[7] ابن مالك[8] حيث جعل ([9]فارساً من قول):

فَارِساً مَا غَادَرُوه[10]

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٢) أقحمت كلمة « وهو » بين كلمتي نصبه وهذا .

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٣١ - ٣٢ .

(٤) سورة الحديد: الآية: ٢٧ .

(٥) في الأصل: « التغيير » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) في جميع النسخ: « وكذا ابن مالك » والصواب ما أثبته .

(٨) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٤١ .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(١٠) هذه قطعة من بيت من الرمل لعلقمة الفحل في ديوانه ١٣٣، أو للنابغة أو لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: هو لامرأة من بني الحارث بن كعب. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٠٧، وأمالي ابن الشجري ١٨٧/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤١، والأشموني ٨٢/٢، والبيت بتمامه:

فارساً ما غادروه ملحماً   غير زميل ولا نكس وكل

والملحم: الذي أحيط به في الملحمة، وهو الموضع الذي يلتحم فيه المحاربون، والزميل: الجبان الضعيف، والنكس من الرجال: الذي لا خير فيه، شبهوه بالسهم ينكسر فوقه، فجعل أعلاه أسفله . والوكل: الفاجر الذي يكل أمره إلى غيره . = الصحاح (لحم) و(زمل) و(نكس) و(وكل)

منصوباً على شريطة التفسير)، ولم[١] يوافق ابن الشجري[٢]؛ لأنه اعترض على أبي علي في جعله ﴿ رهبانية ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ورهبانية ابتدعوها ﴾ منصوباً على شريطة التفسير، فإنه قال: إنما يكون من باب[٣] المنصوبات على شريطة التفسير، إذا صح أن يكون ذلك الاسم مرفوعاً بالابتداء، أما إذا لم يصح فلا يكون، وأقر ابن الشَّجرِيَ الشَّيْخُ في المغني[٤]، واعترض على ولد ابن مالك ([٥]في توجيهه نصب « فارساً ما غادروه » ، لكن الظاهر ما قال أبو علي وولد[٦] ابن مالك)؛ لأن من المسائل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب، وهو لا يصح فيه أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وحينئذ فليس جواز الأمرين شرطاً في صحة الاشتغال، ومما يقوي مقالة أبي علي تجويز جماعة الاشتغال في ﴿ سورة أنزلناها ﴾[٧]، فإن ﴿ سورة ﴾ لا يصح أن يكون مبتدأ، و﴿ أنزلناها ﴾ الخبر، ولهذا إذا أعرب ﴿ سورة ﴾ مبتدأ جعل ﴿ أنزلناها ﴾ صفة، والخبر محذوفاً .

قوله: « **وجملة الكلام حينئذ جملة فعلية** » : إنما قال: وجملة الكلام، ولم يقل: وجملتا الكلام فعليتان؛ لأن الجملة المحذوفة والملفوظة من جهة المعنى متحدتان، فكأنهما جملة واحدة .

قوله: « **ولم يذكر من الأقسام ما يجب رفعه** » ...الخ: إنما لم يذكره؛ لأن حد باب الاشتغال لا يصدق عليه؛ لأن الاسم المتقدم في باب الاشتغال لا بد أن يكون بحيث لو

---

(١) سقطت كلمة « ولم » من الأصل و أ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٢٨٨/١

(٣) سقطت كلمة « باب » من الأصل .

(٤) انظر المغني ٥٧٧/٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) سقطت كلمة « ولد » من الأصل .

(٧) سورة النور: الآية: ٥ .

سلط عليه العامل المشتغل لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية .

قوله[1]: « **فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل** » ..الخ: وقال ابن مالك:

والنصب حتم إن تلى السابق ما   يختص بالفعل كإن وحيثما

وقال ولده[2]: مثاله[3]: إن زيداً رأيته فاضربه، وحيثما عمرا لقيته فأهنه، وهلا[4] زيداً كلمته، فهذا ونحوه مما ولي أداة شرط أو تحضيض أو غير ذلك، مما يختص بالفعل، لا يجوز رفعه بالابتداء؛ لئلا يخرج ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه، ولكن قد يرفع بفعل مضمر مطاوع للظاهر كقول الشاعر:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ   فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[5]

التقدير: إن هلك منفس أهلكته، ويروى: لا تجزعي[6] إن منفساً بالنصب[7] على ما قد عرفت . انتهى .

إذا علمت هذا علمت أنه مخالف للمصنف في وجوب النصب بعد ما يختص بالفعل، اللهم إلا أن يلتزمه الشيخ، ويقول: إن الرفع ضرورة بناء على أن الضرورة ما وقع[8] في

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٧ .

(٣) في ب : « ماله » .

(٤) في أ : « وهذا زيد » .

(٥) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢، الكتاب ١٣٤/١، وشرح أبياته ١٦٠/١، وشرح المفصل ٣٨/٢، [illegible] ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٢ .

(٦) سقطت كلمة « لا تجزعي » من الأصل و ج ، وما أثبته موافق لما في نص ابن الناظم .

(٧) سقطت كلمة « بالنصب » من الأصل .

(٨) في ب : « ما رفع » .

الشعر، لكن الذي يظهر قول ابن الناظم؛ لأن المقصود أن لا[١] يخرج ما يختص بالفعل عن اختصاصه به، وهو حاصل على تقدير جعله مرفوعا بفعل محذوف يفسره هذا المذكور، نعم لو جعلناه مرفوعاً بالابتداء يخرج المختص بالفعل عن اختصاصه به، ولهذا قال ابن الناظم: «لا يجوز رفعه بالابتداء؛ لأنه على هذا[٢] التقدير يخرج المختص بالفعل عن اختصاصه به» إلا أن في كلام ابن الناظم إشكالاً من حيث إنه مثل بقوله: حيثما عمراً لقيته فأهنه، مع أن الاشتغال لا يقع بعد أدوات الشرط غير إذا مطلقاً، و«إن» بشرطه في الكلام، وكلام الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ وإن كان قد مثل بقوله حيثما زيداً لقيته فأكرمه ـ خال عن الإشكال؛ لأنه قد استثنى بعد أدوات الشرط غير إذا، وإن من جواز الاشتغال[٣] بعدها في الكلام، فعلم منه امتناع مثله في الكلام[٤].

قوله: « وأدوات الاستفهام غير الهمزة »: جعل « هل » مختصة بالفعل، وعند الكلام على تعريف[٥] الحرف أول الكتاب جعلها من قسم ما لا يختص، ويجمع بينهما بأنها إنما تختص بالفعل حيث كان في حيزها، أما إذا لم يكن في حيزها تسلب عنه ذاهلة[٦]، ودخلت على الاسم، واعلم أنه[٧] إنما يجب النصب بعد « هل[٨] » حيث قيل

---

(١) سقطت كلمة « لا » من ج .

(٢) سقطت كلمة « هذا » من الأصل .

(٣) في الأصل: « الاستعمال » .

(٤) جاء في (أ) بعد قوله: « امتناع مثله في الكلام » النص التالي: « ذكر المحشي هذا في فرخه، وقال على هامش الأصل: ظاهر كلامه أن النصب واجب بعد أدوات الشرط سواء كان في الكلام أو في الشعر، وكلام ابن الناظم مخالفة؛ لأنه بعد أن ذكر أمثلة قول أبيه:

والنصب حتم ... ... البيت

قال: ولكن قد يرفع بفعل مضمر مطاوع للظاهر كقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفس أهلكته

ثم قال: ويروى: إن منفساً بالنصب » .

(٥) انظر أوضح المسالك ١/٢٦ .

(٦) أي: مهملة .

(٧) سقطت كلمة « إنه » من ب .

(٨) في (ب): « بعدها »

بجوازه إذا كان المشتغل فعلاً، أما إذا كان اسماً كما في: هل زيد أنا ضاربه، فإنه لا يجب النصب، بل يترجح الرفع[١].

قوله: « **إلا أن هذين النوعين** » : أي: أدوات الاستفهام غير الهمزة، وأدوات الشرط غير « إذا » و « إن » بالشرط المذكور فيهما .

قوله: « **ويمتنع في الكلام: إن زيداً تلقه فأكرمه** » : استشكله شيخنا ــ رحمه الله ــ وقال: لا وجه لجزم « تلقه » ؛ لأنه ليس بدلاً ولا بياناً ولا معطوفاً ولا فعل الشرط، وكنت أجبته بأنه لما كان مفسراً لمجزوم أعطي حكمه، فجزم، ثم وقفت في المغني[٢] على ما نصه: ﴿ مسألة: قولنا: إن الجملة المفسرة لا محل لها خالفنى[٣] فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها من الإعراب[٤]، وفي نحو: ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾[٥] ونحو[٦]: زيدٌ الخبزَ يأكله، بنصب الخبز، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: آكِلُهُ، وقال:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهوَ آمِنْ[٧]

فظهر الجزم، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في

---

(١) في ج : « « الفعل » .

(٢) انظر المغني ٤٠٢/٢ بتصرف يسير .

(٣) في الأصل: « خالفت » .

(٤) سقطت كلمة « من الإعراب » من الأصل و أ .

(٥) سورة القمر: الآية: ٤٩ .

(٦) في ج : « وهو » .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه:

وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

وهو لهشام المري . انظر الكتاب ١١٤/٣، والإنصاف مسألة ٨٥، والخزانة ٦٤٠/٤، والهمع ٥٩/٣.

الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير .

ولم يثبت جواز حذف المعطوفِ عليه عطف البيان، واختُلِفَ في المبدَلِ منْهُ، وفي البغداديات[١] لأبي علي: أن الجزمَ في ذلك بأداة شرط مقدرة، فإنه قال ما ملخصه: إن الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

مجزومان في التقدير، وأن انجزام الثاني ليس على البدلية، إذا لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إن، أي: إن أَهْلَكْتُ منفساً إن أهلكته، وساغ إضمار إنْ وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا لضرورة؛ لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقوٍ للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه[٢]: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ، ومنع: مَنْ تَضْرِبْ أَنْزِلْ، حتى تقول: عليه، وقال فيمن قال[٣]: مررت برجل صالح إن[٤]لا صالح فطالح، بالخفض[٥]: (إنه) أسهل من إضمار « رب » بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في: ضرب غلامه زيداً، فإنه ضعيف جداً، وحسن في: ضربوني وضربت قومك، واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية، كما استغني في نحو: أزيداً ظننته قائماً عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي المذكورة)، انتهى .

ذكر هذا بحروفه آخر الكلام على الجملة المفسرة التي هي الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب[٦].

---

(١) انظر البغداديات ٤٦٣ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٦١ .

(٤) في الأصل: « أي لا صالح » .

(٥) سقطت كلمة « إنه » من الأصل و ب و ج .

(٦) جاء في (أ) بعد تمام شرح النص قوله: « ذكر المحشي هذا في فرخه، وقال على هامش الأصل: قوله ويمتنع إن زيداً تلقه فأكرمه، الأولى أن يقول: إن زيداً تلقاه فأكرمه؛ لأنه لا وجه لجزم تلقه؛ لأنه ليس بدلاً ولا معطوفاً ولا فعل الشرط، لذا قيل: والذي يظهر جوازه؛ لأنه مفسره لفعل مجزوم، فأعطي حكمه، وهو نظير قول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن

فجزم نؤمنه وهو مفسر .

قولـه: « **وتسـوية النـاظم** » إلى آخـره: ادعـاء أنهـا مـردودةٌ مـردودٌ؛ لأن النـاظم قال:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ[١] إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ كَـإِنْ وَحَيْثُمَا

فلم يُسَوِّ بين إِنْ وحيثمـا إلا في وجـوب النصـب، (وهـي صحيحـة[٢])، لا في كل الوجـوه .

قولـه[٣]: « **إحداهـا: أن يكـون الفعـل طلبـاً** » : (إنمـا كـان النصـب مختـاراً إذا كـان المشـتغل طلبـاً[٤]) لأمريـن:

أحدهمـا: أن الطلـب بـالفعل أولى منـه بالاسـم، ومـع النصـب تكـون الجملـة فعليـة .

والثـاني: أنـه علـى تقديـر النصـب لا يـلزم منـه محـذور، بخـلاف الرفـع، فإنـه يـلزم منـه جعـل الجملـة الإنشـائية خـبراً، وبعضهـم يمنعـه، وإذا دار[٥] الأمـر بـين متفـق عليـه ومختلف فيـه، فـالمتفق عليـه أولى بـلا شـبهة .

قوله: « **وإنما وجب الرفع في نحو: زيد أحسن به** » : هذا على رأي سيبويه[٦] في أن المجرور في محل رفع على أنه فاعل بأحسن، وزيدت البـاء لإصـلاح اللفـظ، أمـا إذا قيـل:

---

(١) في الأصل: « حتى » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٣) في أ و ج : جاء هذا النص بعد النص الذي يليه .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) في ج : « أراد » .

(٦) لم أقف عليه في الكتاب .

إنه[1] في محل نصب، فالمانع غير ما ذكر، وهو أن / أفعل التعجب[2] جامد لا يعمل فيما قبله .

قوله: « **وإنما اتفق السبعة**[3]» : لينبه على أنه قد قرئ بالنصب[4]، لكن في قراءة غير السبعة .

قوله: « **وذلك لأن الفاء** » ..الخ: مذهب جمهور البصريين أن الفاء لا تدخل في خبر أل الموصولة، خلافاً للمبرد والزجاج، ونقل عن الكوفيين، ذكره ابن[5] أم قاسم في باب المبتدأ .

قوله : « **في الخبر** » : ليس المراد مطلق الخبر، بل مراده: أنها لا تدخل في خبر الموصول الذي هو أل، وأما الموصول إذا كان غير أل فإن الفاء تدخل في خبره اتفاقاً، وكذا إذا كان نكرة عامة موصوفة بجملة، فإنها تدخل في خبره نحو: رجل يأتيني فله درهم .

قوله: « **همزة الاستفهام نحو ﴿ أبشراً**[6]**﴾**[7] : إنما[8] كان الأغلب أن يدخل الاستفهام على الفعل؛ لأن الذوات غالباً معلومة، ولا كذلك الفعل .

قوله: « **نحو: أأنت زيد تضربه** » : ينبغي أن يكون هذا على جعل الضمير مبتدأ، أما

---

(١) سقطت كلمة « إنه » من الأصل .

(٢) في الأصل بياض مكان كلمة « التعجب » .

(٣) أي: اتفقوا على رفع كلمة « الزانية » ، الآية ٢ من سورة النور ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾، وقرئ بالنصب على تقدير فعل مضمر. انظر المحتسب ٣٩٢/٢ .

(٤) في ب زيدت كلمة « غير » قبل كلمة « النصب » .

(٥) لم أقف على هذا القول في توضيح المقاصد .

(٦) في ج : « بشر » .

(٧) سورة القمر: الآية: ٢٤ .

(٨) في ج : « وإنما » .

لو قدر فاعلاً بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه ـ كما هو رأي الأخفش[١] ـ فالمختار النصب، والأول رأي سيبويه[٢] .

قوله: « **وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام** » ...الخ: ما قاله ابن الطراوة[٣] هو الظاهر، إلا أنه على قوله لا تكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأنه يقول: إن النصب فيها شاذ، وليس من أقسام الباب ما نصبه شاذ .

قوله[٤]: « **ومنها النفي بما أو لا أو إن** » : إنما قيد النافي[٥] بكونه أحد هذه الثلاثة؛ لأنه لو كان غيرها لا يقع الاشتغال بعده أصلاً، أو يقع لكن في الشعر، مثال الأول: ليس، فإنه لا يقع الاشتغال بعدها مع كونها أداة نفي، ومثال الثاني: لم، فإنه لا يقع الاشتغال بعدها إلا[٦] في الشعر .

قوله:« **حيث زيداً تلقاه فأكرمه** »**، كذا قال الناظم وفيه نظر** » : لأن التمثيل يتم عند قوله: تلقاه، فإن قصد بها المجازاة بدليل « فأكرمه » فلا يستعمل عند البصريين إلا بما، وحينئذ[٧] يجب النصب، وعند الكوفيين وإن لم يشترطوا « ما » لكنهم يوجبون النصب في هذه[٨] الحالة؛ لأنها من أدوات الشرط .

---

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ١/١٠٤ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٤ .

(٣) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٥٠ .

(٤) في أ جاء قبل هذا النص، النص التالي: « قوله: طهية والخشابا، طهية والخشابا: قبيلتان من العرب» وهي قطعة من الشاهد رقم ٢٣٤ في أوضح المسالك .

(٥) في أ : « إنما قيد الباقي » .

(٦) في الأصل أقحمت عبارة « مع كونها » قبل كلمة إلا في الشعر .

(٧) سقطت كلمة « حينئذ » من ب .

(٨) سقطت كلمة « هذه » من ب .

قوله[١]: « **غير مفصول بأمَّا** » : محله ما لم يكن المشتغل[٢] طلباً، أما إذا كان طلباً فالمختار النصب؛ لسلامته من جعل الجملة الإنشائية خبراً[٣].

قوله: « **مسبوق بفعل غير مبني على اسم** » : زاد الرضي[٤] في الفعل قيداً آخر وهو[٥]: أن لا يكون أفعل به في التعجب، أما إذا كان أفعل به، فإنه لا يطلب المشاكلة إذ ذاك،بل الثابت للمشتغل عنه ما ثبت له لو لم يدخل عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية.

قوله: « **وحتى ولكن وبل كالعاطف** » : (إنما قال: كالعاطف[٦])؛ لأنه سيأتي في باب العطف أن المعطوف بحتى أو لكن أو بل يشترط له شروط:

أحدها: أن يكون مفرداً، ولاسم المنصوب في باب الاشتغال لا بد أن يكون بعض جملة، وهي أن تكون معطوفة بذلك العاطف على الجملة المتقدمة، فلو جعلنا حتى أو لكن أو بل عاطفاً امتنع العطف لفقدان شرطه، فجعلوا كل واحد منها[٧] منزلاً منزلة العاطف في إعطاء حكمه له، وعلى هذا فليس كل واحد من حتى ولكن وبل في باب الاشتغال عاطفاً، بل منزلاً منزلة العاطف، وإن كان كل واحد منها[٨] في أصله عاطفاً .

قوله: « **ومن ثم** » إلى آخر المسائل كلها: إنما لم تكن هذه المسائل من باب الاشتغال؛ لأن المانع[٩] فيها ليس هو الاشتغال بنصبه لمحل ضمير الاسم المتقدم فقط، بل

---

(١) في أ أقحمت كلمة « فأما » بعد كلمة « قوله » .

(٢) سقطت كلمة « المشتغل » من ب .

(٣) سقطت كلمة « خبراً » من ب .

(٤) انظر شرح الكافية ١٧٢/١ .

(٥) سقطت كلمة « وهو » من ب .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) في الأصل: « منهما » .

(٨) في الأصل: « منهما من أصل عاطفاً » .

(٩) في الأصل: لأن لأن ليس فيها ليس هو .

المانع الاشتغال[1]) بالضمير وشيء آخر، وهو أنه إذا امتنع أن يكون الفعل عاملاً فيما قبله وجب الرفع؛ لأن ما لا يعمل فيما قبله في باب الاشتغال لا يفسر عاملاً، وإذا لم يفسر عاملاً بطل الاشتغال .

قوله: « **إن كان الفعل صفة** » : أي مع فاعله، وكذا قوله : « أو صلة » أي: مع فاعله .

قوله: « **الرابعة: إذا بني الفعل على اسم غير (ما) التعجبية** » : إنما استثني الفعل المبني عليها؛ لأنه جامد لا يتصرف فيه بتقديم ولا بتأخير؛ ولأنه خرج عن الأفعال؛ بسبب دلالته على الزمان، حتى إنه التحق بالأسماء في قبول بعض علاماتها، وهو التصغير، ولذا ادعى الكوفيون اسميته، فكأن لا فعل مبني على اسم، وعلى هذا فالأرجح الرفع لسلامته من التقدير، وعلى هذا يقوى ما قاله الرضي[2] من اشتراط كون الفعل في المسألة الرابعة غير فعل التعجب .

قوله: « **وتضمنت [الجملة][3] الثانية ضميره** » : [إنما قال: وتضمنت الثانية ضميره[4]]؛ لأنها إذا لم تتضمن ضميره لا يصح العطف؛ لأن الجملة التي عطف عليها خبر عن المبتدأ الذي بني الفعل عليه، وفيها ما يربطها بالمبتدأ، وهو ضمير المبتدأ، فلا بد في الثانية من ضمير يربطها بالمبتدأ كالأولى، كذا قال الأخفش، وأما سيبويه[5] فظاهر كلامه تجويز المسألة وإن لم يكن في الجملة الثانية ما يربطها بالمبتدأ؛ لأنه يجوز التخالف بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: رب شاة وسخلتها، ويا عبد الله وزيد، ويا زيد

---

(١) في الأصل: « لأن المانع ليس فيها ليس هو » .

(٢) انظر شرح الرضي ١/١٧٢ .

(٣) سقطت كلمة « الجملة » من جميع النسخ، وما أثبته موافق لنص التوضيح ٢/١٧١ .

(٤) سقط ما بين القوسين من الأصل و ب و ج .

(٥) انظر الكتاب ١/٨٢ فيما بعدها .

والحارث، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها ﴾[(١)] بنصب[(٢)] السماء، وأما إذا كان العطف بالفاء، فلا يحتاج لرابط غيرها، لأن الربط يحصل بها كما في: الذي يطير فيغضب زيد[(٣)] الذباب .

قوله: « **وهو المختار** » : فيه نظر؛ لأنه يجوز أن تكون معطوفة على الجملة الكبرى، غايته أن يكون من عطف الفعلية على الاسمية، والأصح جوازه، ونصب[(٤)] الاسم المشتغل عنه عربي جيد، كما تقدم، كذا قيل، وفيه نظر فليتأمل .

قوله: « **الثالث: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله** » : لو أسقط الشرط الثاني واكتفى عنه بهذا الشرط لكان حسناً؛ لأنه لا يكون صالحاً للعمل فيما قبله إلا بعد ثبوت كونه عاملاً .

قوله: « **نعم[(٥)] يجوز النصب** » ..الخ: يشير به إلى أن الوصف ليس مجمعاً على اشتراطه، بل من قال بأنه يجوز أن يعمل اسم الفعل[(٦)] فيما قبله، وكذا المصدر الذي لا ينحل إلى أن والفعل لا يشترط الوصفية .

قوله: « **أو باسم مضاف** » : أي[(٧)]: إلى ضمير المشتغل عنه .

قوله: « **يشترط أن يكون التابع نعتاً[(٨)]** » ..الخ: أدخل التوابع الثلاثة أعني النعت والبيان وعطف النسق بالواو على رأيه من غير شرط، والبدل بشرط أن يكون عامل

---

(١) سورة الرحمن: الآية: ٦ .

(٢) قراءة النصب قراءة الجمهور، وقرأ أبو السمال ﴿ والسماءُ ﴾ انظر المحتسب ٢/٣٠٢ .

(٣) في الأصل و ب : « زيداً » .

(٤) سقطت كلمة « الاسم » من الأصل و أ .

(٥) في الأصل: « ثم يجوز » .

(٦) في الأصل: « اسم الفاعل » .

(٧) سقطت كلمة « أي » من الأصل .

(٨) سقطت كلمة « نعتاً » من أ .

المبدل منه عامله؛ لئلا تخلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير المبتدأ، وهو ممتنع، أو العامل المشتغل من علقة بينه وبين المشتغل عنه، وأخرج التوكيد بجميع أقسامه؛ لأنه إن كان بالمرادف فلا ضمير يربطه بالمؤكد[1] أصلاً ورأساً، وكذا إن كان بإعادة لفظ المؤكد، وأما التوكيد المعنوي، وإن كان معه ضمير، لكن يجب أن يكون راجعاً إلى المؤكد، فلا يمكن مع التوكيد بجميع أقسامه أن يحصل[2] مع العامل والاسم المشتغل عنه علقة .

قوله: « **أو عطفاً بالواو** » : هو تابع في اشتراط كون العاطف الواو[3] تبعاً[4] لابن مالك، فإنه قيده بذلك في التسهيل[5] .

وأما الرضي[6] فلم يقيد العاطف بكونه الواو، بل أطلق في كل عاطف، وما ذهب إليه الرضي هو الظاهر، لأنه إن كان مستند ما ذهب إليه ابن مالك عدم[7] سماعه من العرب، فليكن العطف بغير الواو مقيسا إذ العطف لا يتوقف في جزئياته على السماع وإن [لم يكن][8] مستنده ذلك، فكلام الرضي على هذا أولى بلا تردد .

قوله: « **فإن قدرت الأخ بدلاً بطلت المسألة** » :[[إنما بطلت المسألة][9]] على تقديري الرفع والنصب؛ لأنك لو قلت: زيد ضربت عمراً أخاه، وجعلت الأخ بدلاً معمولاً لعامل آخر يلزم خلو الجملة الواقعة خبراً عن ضمير يربطها بالمبتدأ، وهو لا يجوز،

---

(١) في ب : « وأما المذكور » .

(٢) في الأصل: « إن حصل » .

(٣) سقطت كلمة « الواو » من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « تبعاً » من أ و ب و ج .

(٥) انظر شرح التسهيل ١٤١/٢ .

(٦) انظر شرح الرضي ٤٤٠/١ قاريونس .

(٧) سقطت كلمة « عدم » من أ .

(٨) سقطت كلمة « يكن » من الأصل .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

ولو قلت: زيداً ضربت عمراً أخاه، بنصب « زيداً[١] » ، وجعلت أخاه أيضاً بدلاً لا يصح التركيب أيضاً؛ لأنه لا بد في المشتغل والمشتغل عنه من علقة، نعم إن جعلت العامل في البدل والمبدل منه واحداً[٢] - كما ذكر المصنف - صح أن يكون من باب الاشتغال؛ لأنك إن رفعت فالربط موجود بين المبتدأ والخبر، وإن نصبت فالعلقة موجودة بين العامل والمشتغل عنه .

قوله: « **الثالث يجب كون المقدر** » إلى آخره : اعلم أن الشيخ قال في المغني[٣]: إنا إذا قدرنا العامل المحذوف في باب الاشتغال، نقدره مقدماً على الاسم المنصوب؛ لئلا يلزم مخالفة الأصل من وجهين: حذفه وتقديره مؤخراً بلا ضرورة (تدعو إلى تأخيره ثم نقل عن البيانيين أنهم يجوزون ذلك، ثم قال: وفيه نظر[٤])، وينبغي أن يفصل فيقال: إن كان المقام يقتضي الحصر والقصر[٥]، فالظاهر ما قاله البيانيون من أنه يقدر مؤخراً، بل الظاهر أن تقديره مؤخراً عند إرادة الحصر واجب لا جائز، وإن لم يكن المقام يقتضي الحصر، فلا يقدر إلا مقدماً كما قال الشيخ. انتهى. وقال شارح اللباب[٦] في نحو: زيداً ضربته: المضمر مفسر[٧] بلفظه، وهو أولى؛ لأن المذكور أدل على المحذوف، قال: وإنما قلنا: أولى لجواز تقدير ما هو أعم، وهذا الذي ذكره هو الظاهر؛ لأنه لا ضرورة تلجئنا إلى أن لا نقدر إلا مثل لفظ العامل المشتغل .

---

(١) في الأصل « زيد » .

(٢) في أ : « واحد » .

(٣) انظر المغني ٢/١٦٠ مع حاشية محمد الأمير .

(٤) سقط ما بين القوسين من ب .

(٥) أقحمت كلمة « قوله » بعد كلمة « والقصر » في الأصل .

(٦) انظر العباب في شرح اللباب لوحة ١٤٠ .

(٧) في الأصل: « المضمر مضمر بلفظه » .

قوله: « **واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد** » : اعلم أن المرفوع بعد إذا الفجائية في رفعه خلاف، والأصح كونه على الابتداء، وكذا[1] الاسم الواقع بعد [ليتما][2]، حال كون ما كافة، الأرجح[3] في رفعه كونه مبتدأ .

قوله: « **وفي بقية الصور من معناه دون لفظه**[4]» : ليس شاملاً (زيداً ضَرَبْتُ[5] أخاه، فإنه ليس معنى: زيداً ضربت أخاه: أهنت زيداً ضربت أخاه، بل: أهنت زيداً ضربت أخاه لازمٌ لمعنى، زيداً ضربت أخاه، فالأولى أن يقول:[الأولى][6] أن يقدر في نحو: زيداً ضربته، من لفظه ومعناه، وفي: زيداً مررت به من معناه، وفي نحو[7]: زيداً ضربت أخاه، من لازم معناه، ويدخل فيه أيضاً: زيداً حبست[8] عليه، فإن[9] التقدير فيه من لازم معناه وهو أكرمت زيداً حبست عليه، وأيضاً فيه نظر؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير في[قولك][10]: يوم الخميس صمت فيه: صمت يوم الخميس[11] صمت فيه، وكذلك إذا قلت: تأديباً ضربتك له، يصح أن يكون التقدير: ضربتك تأديباً ضربتك له .

---

(١) سقطت كلمة « كذا » من أ .

(٢) في الأصل بياض بقدر كلمة « ليتما » .

(٣) في أ : « الأرجح في رفعه خلاف كونه مبتدأ » .

(٤) في الأصل و ج جاء هذا النص بعد النص الذي بعده .

(٥) في أ : « أضربته » . وفي الأصل ((لزيد ضربت))

(٦) سقطت كلمة « الأولى » من الأصل .

(٧) سقطت كلمة « نحو » من الأصل .

(٨) في ب : « جلست عليه » .

(٩) في الأصل: « فإن كان التقدير » .

(١٠) سقطت كلمة « قولك » من الأصل .

(١١) تكررت عبارة « صمت يوم الخميس » في الأصل .

قوله: « **نحو: زيد قام عند المبرد**(١) [**ومتابعيه**](٢) » ... الخ : فعلى هذا يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف دل عليه قام الرافع لضميره، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً [به]؛ لأن الفاعل لا يتقدم(٣)، والمبرد لا يقول(٤) بتقدم الفاعل على رافعه .

قوله: « **وقد يستويان** » : سوى بين المثالين في رجحان الفاعلية، وقال في المغني(٥): وتقدير الاسمية في ﴿ أأنتم تخلقونه ﴾(٦) أرجح منه في ﴿ أبشر ﴾(٧)؛ لمعادلتها الاسمية وهي ﴿ أم نحن الخالقون ﴾، وقال أيضاً: والرفع على الفاعلية في ﴿ أبشر يهدوننا ﴾ أرجح من الرفع على الفاعلية في ﴿ أأنتم تخلقونه ﴾، وليس بين ما قاله هنا من التسوية بين المثالين مخالفة لما قاله في المغني آخر الآية(٨)؛ لأنه هنا سوى بينهما في رجحان الفاعلية على الابتدائية، وفي المغني رجح إحدى الفاعليتين على الأخرى .

---

(١) انظر المقتضب ٧٦/٢، ٢٩٩/٢ .

(٢) سقطت كلمة « ومتابعيه » من الأصل و ب و ج .

(٣) في الأصل : « لا يتعدد » .

(٤) سقطت « لا يقول » من ب .

(٥) انظر المغني ٤٢٣ تحقيق د. مازن المبارك .

(٦) سورة الواقعة: الآية: ٦ .

(٧) سورة التغابن: الآية: ٦ .

(٨) سقطت كلمة « الآية » من الأصل و أ و ج .

[هذا باب التعدي واللزوم]

التعدي في اللغة: التجاوز، يقال: فلان عدا طوره، أي: جاوزه .

وفي اصطلاح النحاة: أن يجاوز الفعل [الفاعل][١] إلى المفعول به، فإن تجاوزه إلى غير المفعول [به] لا يكون متعدياً .

قوله: « **إحداهما: أن يصح**[٢] **أن يتصل به هاء** » ..الخ: يدخل في الفعل المتعدي على[٣] القول بهذه العلامة « كان » نحو[٤]: الصديق كنته؛ لأنه[٥] صدق عليه أنه اتصل به هاء ضمير [غير][٦] المصدر، إلا أن يقال: إن المراد بقوله: « أن يتصل » إلى آخره: على وجه لا يكون الضمير فيه خبراً، فلا ترد كان .

قوله: « **تام** » : زاد في التسهيل[٧]: با طراد، ليحترز به عن [مثل] مسموح والأصل « مسموح به » حذف الحرف[٨] فاستتر الضمير، فلا يقال: [(سمح متعد][٩]) لعدم اطراده .

[قوله][١٠]: « **أو على عَرَضٍ وهو ما ليس حَرَكَةَ جِسْمٍ** » : يدخل في هذه العلامة

---

(١) سقطت كلمة « الفاعل » من الأصل . و ب .

(٢) سقطت عبارة « أن يصح » من الأصل و أ و ب .

(٣) في أ : « هي القول » .

(٤) سقطت كلمة « نحو » من أ .

(٥) في الأصل : « لأنه ضمير صدق » .

(٦) سقطت كلمة « غير » من الأصل .

(٧) انظر شرح التسهيل ١٤٨/٢ .

(٨) في الأصل « الخبر » .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

(١٠) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

أفعال متعدية اتفاقاً كفهم وعلم، فإنه يصدق على كل منهما[1] علامة المتعدي بأن يقال: المسألة فهمتها، فتصل به هاء ضمير غير المصدر، ويصدق عليه علامة القاصر .

قوله[2]: [« وَنَهِمَ »]: والنَّهَمُ[3] هو[4] بالتحريك إفراط الشهوة في الطعام، وقد نهم بالكسر نَهِمَ، والنَّهْمُ[5] بالتسكين: مصدر نَهَمْتُ الإبل زجرتها، ابن القطاع[6]، وإنما قال « إذا شبع » ليحترز به عن نهم إذا صار أكولاً، فإنه مما دل على سجية، فيكون من القسم الثالث لا الرابع .

قوله[7]: « **وَضُؤَ** »[8]: وَضَاءَةً جَمُلَ، وَوَضِئَ يَوْضَأُ كذلك .

قوله[9]: « **نَجُسَ** » : ونَجَسَ نَجَسَاً ونجاسة، وَقَذُرَ الشيء وَقَذِرَ قَذَراً وَقَذَارَةً، وَقَذِرْتُه كرهته لوسخه، وَطَهُرَ وَطَهَرَ طُهْراً وَطَهَارَةً فهو طَاهِرٌ .

قوله: « **كأكْوَهَدَّ** » : أكوادَّ وأكوهدَّ متفقان وزناً ومعنى أي: ارتعش .

---

(١) سقطت كلمة « منهما » من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٣) سقطت كلمة « والنهم » من أ .

(٤) سقطت « هو » من ب و ج .

(٥) سقطت كلمة « والنهم » من ج .

(٦) في الأصل « ابن القطان » .

وابن القطاع هو: علي بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن القطاع، قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب . صنف الأفعال، وأبنية الأسماء، وحواشي الصحاح، وغير ذلك،ولد في سنة ٤٣٣ هـ، وتوفي سنة ٥١٥هـ وقيل:٥١٤هـ وانظركتاب الأفعال لابن القطاع ٣/ ٢١٠ / بغية الوعاة ٢/ ١٥٣

(٧) سقطت كلمة : « قوله » من ب .

(٨) في أ:«قوله هم وضؤ ونجس وقذر وطهر وطهر طهراً وطهارة فهو طاهر،وضؤ وضاءة جمل، ووضىء يوضأ كذلك، نجس ونجس ونجس نجساً ونجاسة وقذر الشيء وقذر قذراً قذراً وقذارة، وقذرته كرهته لوسخه »

(٩) في ب: « وكذلك « نجس »»

قوله: « **وافْعَنْلَى** » هذا أيضاً مما هو ملحق بافعنلل فالملحق بافعنلل نوعان .

قوله: « **وحكم اللازم أن يعدى** » ..الخ: هذا إذا كان اللازم[1] مما يمكن أن يتعدى بحرف الجر، أما إذا كان [اللازم] لا يتعدى أصلاً ورأساً كَحَدَثَ وعَرَضَ، فإنه لا يكون حكمه أن يتعدى بالجار .

قوله: « **ويبقى الجر شذوذاً** » : إن جعل معطوفاً على قد مع مدخولها، و رد عليه نحو:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ [الْبَحْرِ][2] ... ...[3]

البيت، ونحو: بكم درهم[4] اشتريت ثوبك، ونحو: إن في الدار زيداً، والحجرة [عمراً]، ونحو: مررت برجلٍ صالحٍ[5]، إن لا صالحٍ فطالحٍ؛ لأنه قد ذكر في باب حروف الجر بعد أن ذكر حكم رب في الحذف، فقال: وقد يحذف[6] غير رب، ويبقى عمله، وهو ضربان: سماعي، ثم قال: وقياسي كقولك: بكم درهم اشتريت، إلى آخر ما ذكرنا من الأمثلة، وإن جعل معطوفاً على مدخول « قد » لم يرد شيء مما ذكرناه؛ لأن المعنى حينئذ: أن الجر قد يبقى شذوذاً، وهو صادق ولو بمسألة واحدة، وليس ينافيه بقاء الجر عند حذف الحرف قياساً فيما عدا المسألة الواحدة .

---

(١) سقطت كلمة « اللازم » من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « البحر » من الأصل .

(٣) هذه قطعة من بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ١٨، وانظر أوضح المسالك ٧٥/٣، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣، والخزانة ٣٢٦/٢، والبيت كاملاً:

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... علي بأنواع الهموم ليبتلي

(٤) سقطت كلمة « درهم » من ب .

(٥) في أ : « مررت برجل صالح لا صالح فطالح » .

(٦) انظر أوضح المسالك ٧٩/٣ .

قوله[١]: « **وقياسي وذلك** » ..الخ: جعله الحذف من أنَّ وأنْ وكي قياسا[٢]، دون نَصَحَ وشَكَرَ غيرٌ ظاهر؛ لأنه إن أراد بكونه قياساً أنه يجوز حذف حرف الجر معها من أي تركيب كان[٣] سمع أو لم يسمع، فهو بعينه في نصح وشكر، وإن أراد بكونه مقيساً أنه لا يجوز الحذف إلا فيما سمع دون ما لم يسمع، ولو كان ما لم يسمع موافقاً المسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع ما ولو، فهذا بعينه في نصح وشكر .

قوله[٤]:

« كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ ... »[٥]:

صدره:

لَدْنٌ[٦] بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ... ...

قوله: « **نحو**[٧]: **نصحته وشكرته** » : ذكر في شرح الشذور[٨] تبعاً لابن مالك في

---

(١) جاء هذا النص متأخراً عن مكانه حيث قدم عليه النص الذي بعده . حسب نص التوضيح

(٢) سقطت كلمة « قياسيا » من ب .

(٣) سقطت كلمة « كان » من ب و ج .

(٤) هذا النص جاء متأخراً عن مكانه هو والنص الذي بعده . حسب نص التوضيح

(٥) هذا بيت من الكامل، وهو من كلام ساعدة بن جؤية الهذلي. انظر الشاهد في: شرح أشعار الهذليين ١١٢٠، والنوادر ١٥، وتخليص الشواهد ٥٠٣، وشرح التصريح ٣١٢/١، والخزانة ٨٣/٣ .

(٦) في ج :

« لدن من الرميح يعسل متنه فيه ... ... »

وفي ب :

« لدن بهز الرمح يعسل متنه »

(٧) سقطت كلمة « نحو » من الأصل و ب و ج .

(٨) انظر شرح الشذور ٤٦١ .

التسهيل[١] أن هذين الفعلين مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، فعلى هذا لا يكون منصوباً مع عدم الحرف سماعياً بل قياسياً، فهو مخالف لما هنا .

وأما الشيخ سعد الدين فإنه يرى أن اللام فيهما وما أشبههما زائدة؛ لأن المعنى معها كهو عند حذفها .

قوله:

« آلَيْتَ حُبَّ الْعِرَاقِ »[٢]:

يروى بفتح التاء وهو الظاهر؛ لأن شخصاً من الشعراء هجا ملكاً من الملوك فبلغه ذلك، فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق كناية عن عدم سكنى العراق؛ لأنه لا يقدر على إقامة بها / من غير أن يأكل الحنطة، فبلغ الشاعر يمينه، فقال البيت مخاطباً للملك[٣]، والبيت[٤] يروى بضم التاء، وهو خلاف الظاهر، وإنما جعل البيت مما هو خاص بالشعر، و لم يجعل المنصوب فيه من باب المنصوب على شريطة التفسير بقوله: « أطعمه » مع أنه في الظاهر يمكن أن يكون (منه، فيكون مقيساً لا سماعياً؛ لأن« أطعمه» لا يصلح أن يكون[٥]) عاملاً فيه؛ لأن قبله « لا » مقدرة في جواب قسم، فيكون لها صدر الكلام، وما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله .

---

(١) انظر شرح التسهيل ١٤٩/٢ .

(٢) هذه قطعة من بيت من البسيط من كلام المتلمس وهو جرير بن عبد المسيح، والبيت بتمامه:

آليت حب العراق الدهر وأهله والحب يأكله في القرية السوس

انظر ديوان المتلمس ٩٥، وأوضح المسالك ١٨٠/٢، وتخليص الشواهد ٥٠٧، وشرح التصريح ٣١٢/١، والخزانة ٣٥١/٦ .

(٣) سقطت كلمة « للملك » من الأصل و ج .

(٤) في ب : « البيت ويروى بفتح التاء » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب و ج .

قوله: « **ويشكل عليه (قوله تعالى[1]): ﴿ وترغبون[2]﴾[3]** » الآية : ذكر ابن أم قاسم[4] عن الآية جوابين:

أحدهما: أنه حذف اعتماداً على القرينة، وفيه نظر؛ لأن المنزل في شأنهم كانوا فرقتين، بعضهم يرغب فيهن؛ لأجل مالهن، وبعضهم يرغب عنهن[5] لذمامتهن .

الثاني: أنه أراد الإبهام فحذف، ليرتدع من يرغب فيهن ومن يرغب عنهن، وهذا الجواب أحسن، فإن الذي يشترط أمن اللبس يقول: إذا خيف اللبس لا يجوز الحذف، وعند إرادة الإبهام لا يخاف[6] اللبس، فجوز الحذف لأجلها .

وقال الشيخ في المغني[7] في الباب الخامس بعد قوله: خاتمة: وأما ﴿ وترغبون أن تنكحوهن ﴾ فإنما حذف الجار[8] فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في [سبب] نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة. انتهى .

وهذا يوافق الجواب الأول من جوابي ابن أم قاسم، وبما قرره يزول النظر المورد عليه؟

قوله: « **واخترت زيداً** » ...الخ : هذا بناء على أصله من أنه نصب بعد [حذف][9] حرف[10] الجر .

---

(١) في نص التوضيح: « ويشكل عليه وترغبون » .

(٢) في ب : « وترعنون أن تنكحوهن » .

(٣) سورة النساء: الآية: ١٢٧ .

(٤) انظر توضيح المقاصد ٢/٥١ .

(٥) سقطت كلمة « عنهن » من ب .

(٦) في ب : « لا يخالف » .

(٧) المغني ٢/٦٠٤ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٨) سقطت كلمة « الجار » من ب .

(٩) سقطت كلمة « حذف » من الأصل .

(١٠) سقطت كلمة « حرف » من « أ »

قوله: « **كما إذا خِيفَ اللَّبْسُ** » : خلافية ابن الحاج[1] تأتي هنا .

قوله: « **أو كان الثاني محصوراً** » إلى آخره: اعلم أنه إذا كانت أداة الحصر « إنما » وجب تأخير المحصور فيه، وإن كانت « ما » وإلا، فإن قدمت بدون « إلا » انعكس المعنى وامتنع التقديم، وإن قدمت مع « إلا » فإن بنيت على أنه يجوز أن يستثني بأداة واحدة شيئان [(من غير عطف امتنع التقديم أيضاً؛ لفساد المعنى، وإن بنيت على أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان[2])] بدون عطف ـ وهو الصحيح ـ فمنهم من يجوز التقديم؛ لعدم اللبس، ومنهم من يمنعه حملاً للحصر بما وإلا على الحصر بإنما .

قوله: « **أو ظاهراً والأول ضمير** » :[(ليس ما ذكره من وجوب تأخير الثاني إذا كان ظاهراً والأول ضميراً[3])] بلازم، بل يجب اتصال الأول؛ لأنه أمكن الاتصال، فلا يعدل إلى الانفصال .

وأما المفعول الثاني فأنت بالخيار، إن شئت قدمته على الفعل، وإن شئت أخرته عن الأول، وهذا الاعتراض نظير ما اعترض به المصنف[4] على ابن مالك في باب الفاعل في الحكم بوجوب التأخير، حيث حصل بين الفاعل والمفعول التباس[5]، أو كان الفاعل ضميراً، فقال الشيخ: إذا كان الفاعل ضميراً وجب وصله بالفعل، وأنت بالخيار في المفعول إن شئت قدمته عليهما، وإن شئت أخرته عنهما .

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو العباس الإشبيلي ابن الحاج، قرأ على الشلوبين وله : إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر الخصائص، وغيرها، توفي سنة ٦٤٧ هـ . بغية الوعاة ١/٣٥٩ - ولم أقف على خلافيته هذه

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) انظر أوضح المسالك ٢/١٣٤ .

(٥) في الأصل: « التباين » .

قوله: « **مجرى الأمثال** » : المثل في الاصطلاح هو: الكلام المشتمل على استعارة بالكناية ، وفشى استعماله، والجاري مجرى الأمثال من جهة فشو استعماله على ذلك الوجه، واعلم أن الأمثال لا تغير؛ لأنه لما شبه[1] مضربها بموردها، لزم أن يلتزم فيها أصلها، فتقول[2]: الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبَنَ[3]، للمخاطب بجميع أقسامه، وهذا مَثَلٌ لكل من يطلب من شخص شيئاً وقت فراغه .

---

(١) في الأصل ك « لما اشتبه » .

(٢) في الأصل: « فقول المصنف: ضيعت اللبن » .

(٣) انظر: الأمثال لابن سلام ٢٤٧، وجمهرة الأمثال ٥٧٥/١، ومجمع الأمثال ٦٨/٢ .

هذا باب التنازع في العمل

إنما ذكر هذا الباب هنا؛ لأن المتنازع فيه[1] قد يكون منصوباً على أنه مفعول به .

قوله: « **ويتأخر عنهما معمول** » : فيه أمران:

الأول: لم يشترط فيه كونه ظاهراً، وقد اشترطه ابن الحاجب[2]، وفيه نظر؛ لأنه يلزم منه ألا يكون: ما ضربت وشتمت إلا إياك من باب التنازع، مع أنه منه، ولا فرق بين إعمال الأول والثاني في إضمار ضمير النصب على قوله، إلا من جهة الأولية[3] وعدمها، لأنه يقول: إذا أعملنا الأول واحتاج الثاني إلى ضمير أضمر على المختار لا على الوجوب، ويكون على[4] هذا الذي ذكرنا من أنه يجوز التنازع في الضمير[5] المنصوب المنفصل بإلا[6] على تقدير إعمال الثاني، قد حذفنا الضمير مع الأول .

وأما الشيخ[7] وابن مالك[8] فيقولان: إنا إذا أعملنا الأول أضمرنا في الثاني ما يحتاج إليه وجوباً، فينبغي أن[9] لا تكون هذه المسألة من باب التنازع على قولهما؛ لأنا إذا أعملنا الأول وجب أن يضمر في الثاني، فإن أضمرنا بدون إلا[10] انعكس المعنى، وإن

---

(١) في أ: « لأن المتنازع به » .

(٢) انظر الكافية ٧٠ .

(٣) في الأصل و ج : « الأولوية » .

(٤) سقطت كلمة « على » من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « الضمير » من أ .

(٦) في ج : بلا .

(٧) انظر أوضح المسالك ٢/١٩٨ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢/١٦٥ .

(٩) في الأصل: « أن تكون » .

(١٠) سقطت كلمة إلا من ب .

أضمرنا معها فالحروف لا تضمر، إلا أنه يمكن أن يقال: إنه يجوز أن يكون من باب التنازع، ولا يضمر[١] في الثاني للضرورة، بل يحذفه مع إلا، أو يعمل الثاني دائماً، ويحذف من الأول ولا إشكال .

الثاني[٢]: لا بد أن يقول: مرتبطان، فلا يجوز: قامَ قعد أخواك، وذلك لتكون الجملتان كالجملة الواحدة، فيكون الفصل كلا فصل .

قال ابن إياز[٣] في شرح الفصول عند الكلام على التنازع: وهنا تنبيه: وهو أن العبدي[٤] نقل في شرح الإيضاح: أن بعض الكوفيين يشترط في ذلك حرف العطف، (وأنه لازم والآية الشريفة والبيت يردان عليه، نعم له أن يدعي حذف حرف العطف[٥])، وليس ذلك بضرورة، ونبين ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى. [انتهى] .

والآية هي قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾[٦] والبيت:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ[٧]

قوله: « **وقد تتنازع ثلاثة**[٨] » : أي: وقد تتنازع أربعة كهذا البيت:

طَلَبْتَ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي وَلَيْتَنِي ... قَعَدْتُ فَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ[٩]

---

(١) في الأصل: « وتصمر » .

(٢) في أ قوله: « فعلان متصرفان » إلى آخره لا بد أن يقول .

(٣) لم أقف على رأي ابن إياز في شرح الفصول .

(٤) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي أبو طالب، أحد أئمة النحاة المشهورين، قال ياقوت: كان نحوياً لغوياً قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وله شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، اختل عقله في آخر عمره، مات سنة ٤٠٦ هـ . بغية الوعاة ٢٩٨/١، ولم أقف على رأيه هذا .

(٥) ما بين القوسين ساقط من أ و ب .

(٦) سورة الحاقة: الآية: ١٩ .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ١٤٣، وانظر شرح المفصل ٨/١، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، والهمع ١١١/٢، والخزانة ٢٢٣/٥، وعجزه:

وعزة ممطول معنى غريمها

(٨) في الأصل تكررت عبارة: « وقد تتنازع ثلاثة » .

(٩) البيت من الطويل وهو للحماسي في حاشية يس على شرح التصريح ٣١٦/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٧٠/٧، وشرح الأشموني ٢٠٣/١ .

والشاهد فيه: تنازع أربعة عوامل وهي: (طلبت ، وأدرك ، وقعدت ، وابغ) في مفعول واحد هو الظرف « بعد » .

قوله: « ثلاثاً وثلاثين[١] »: هو مفعول مطلق، وإنما كان مصدراً؛ لأن أسماء العدد من الأسماء المبهمة التي لا يتبين معناها إلا بحسب ما تميز[٢] به، وقد ميز بمصدر، فيكون مصدراً .

قوله: « ولا بين جامدين » : الظاهر جوازه في فعلي[٣] التعجب، غاية ما في الباب أنه يحذف مفعول فعل التعجب، ولا بدع في ذلك .

قوله: « ولا في معمول مقدم » : جعلوا منه قوله تعالى: ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٤] وعلى هذا فيترجح الأول عند الجميع؛ لاجتماع صفتين القرب والسبق، والصواب أن ذلك لا يجوز التنازع فيه؛ لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول .

قوله: « ولا في معمول متوسط » ..[الخ]: الحق جوازه؛ لأن غاية ما فيه أن الأول يكون أولى بالعمل، وأما أنه يمتنع فلا؛ لأن معمول العامل يجوز تقديمه عليه، وكذلك المعمول المتقدم، كما ذكر[٥] ذلك الرضي، واختاره فيهما .

وقوله[٦]: « أيهم ضربت أو شتمته » : إذا قلنا بصحة التنازع فيه يكون أحد

---

(١) جزء من حديث موجود في أوضح المسالك ٢/١٩٠وهو: « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » .

(٢) في الأصل: « يمر به » .

(٣) في الأصل: « في فعل » .

(٤) سورة التوبة: الآية: ١٢٨ .

(٥) سقطت كلمة « ذكر » من ب .

(٦) في الأصل و ج : « وقولهم » .

المتنازعين شتمت[١] المضمر المفسر بقوله: شتمته؛ لأنه من باب الاشتغال فافهمه .

قوله: « **ولا يمتنع التنازع في زيد ضَرَبَ**[٢] » الخ: لكن ينبغي في نحو: زيد اضرب وأكرم أخاه، أن يمتنع فيه التنازع؛ لعدم الرابط[٣] في الجملة المخبر بها، الذي أهمل فعلها، وينبغي أن لا[٤] يمتنع التنازع في نحو[٥]:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ ... ...[٦]

لأنه لا[٧] مبتدأ هنا مخبر عنه بجملة لا ضمير فيها، وإن كان سببياً مرفوعاً .

قوله: « **جاز إعمال أيهما شئت باتفاق** » : في شرح الكافية[٨] لابن مالك: أن الكوفي لا يجوز إعمال الثاني إذا كان في الأول ضمير مرفوع، تجنباً للإضمار قبل الذكر (للمفسر[٩]، وفيه تخالف مع قول المصنف: جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، وقال ابن الحاجب[١٠]: إن الفراء يمنع إعمال الثاني إذا كان الأول مقتضياً للفاعل، (والثاني للمفعول لإفضائه إلى حذف الفاعل[١١]) والإضمار قبل الذكر) .

---

(١) قوله « شتمت » مكرر في الأصل .

(٢) في الأصل: « ضربت » .

(٣) في أ : « لعدم الشرائط » .

(٤) في الأصل: « وينبغي أن يمتنع » .

(٥) سقطت كلمة « نحو » من ب و ج .

(٦) هذه قطعة من بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٢، وتخليص الشواهد ٢٤١، وشرح التصريح ١/١٨، والهمع ١/١٧٧، والبيت كاملاً:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

(٧) في الأصل: « لأنه مبتدأ هنا » وفي ب : « لأنه هنا مبتدأ » .

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٥

(٩) ما بين القوسين من قوله « ذكر » إلى قوله « ذكر » ساقط من ب .

(١٠) انظر الكافية ٧١ .

(١١) ما بين القوسن من كلمة « الفاعل » إلى كلمة « الفاعل » ساقط من الأصل .

قوله: « **واختار الكوفيون** » الخ: إنما كان قولهم مرجوحاً؛ لأنه يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، والعطف على الشيء قبل كماله، بخلاف مذهب البصريين، فإنه سالم عن هذين .

قوله: « **وبعضهم يجيز** » الخ: الصحيح تبعاً لابن الحاجب[١] والرضي[٢] ما قاله البعض؛ لأنه فضلة يحذف للدليل الدال عليها، فلا مانع منه .

قوله: « **ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل** » الخ: هذا أيضاً جار فيما إذا أعملنا الثاني وحذفنا من الأول، فلاوجه لجعله مرجحاً[٣] للثاني على الأول عند[٤] إعمال[٥] / الأول .

قوله: « **والكسائي وهشام[٦] والسهيلي** » الخ: يقال لهم: ما ذهبتم إليه أشنع مما فررتم عنه؛ لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر .

قوله: « **فالعمل لهما نحو: قام وقعد أخواك** » : وزاد الرضي[٧] جواز إضماره مؤخراً فيما إذا استويا في طلب المرفوع، كما يقول به في اختلافهما .

[[٨]**وقوله:** « **تمسكاً بظاهر قوله** » **إلى آخره**] : يمكن أن يقال: إنه أضمره مفرداً على تأويل من ثم، أو: من ذكر، كما أول في قوله: ضربني وضربت قومك بهذا التأويل، وقوله: هو انتهت مقالة الفراء[٩] إليها[١٠] .

---

(١) انظر الكافية ٧١ .

(٢) انظر شرح الكافية ١/٨٠ دار الكتب .

(٣) في الأصل: « مرجوحاً » .

(٤) في الأصل: « دون إعمال الأول » .

(٥) سقطت كلمة « إعمال » من ج .

(٦) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، صنف كتاب مختصر النحو، توفي سنة ٢٠٩ هـ . البغية ٢/٣٢٨

(٧) انظر شرح الكافية ١/٧٩ .

(٨) سقط هذا النص من الأصل و ب و ج . ويقصد بظاهر قوله (تمنعه بالأرطى لها وأرادها ... البيت)

(٩) انظر أوضح المسالك ٢/٢٠٢ .

(١٠) سقطت كلمة (إليها) من ج

[**قوله**][1]: « **فإن أَوْقَعَ حَذْفُهُ في لبس** » : وجوب الإضمار في صورة خوف اللبس ظاهر؛ لأنا لو قلنا في مثالنا/ استعنت واستعان علي زيد، و لم نقل: به، لم يعلم أن[2] زيداً مستعان[3] به أو عليه، وإنما وجب الإضمار مؤخراً؛ لأنه فضلة لا يغتفر فيها الإضمار قبل الذكر .

قوله: « **أو كان العامل من باب كان** » ... إلخ : هذا هو المشهور، لكن الصحيح ما قاله بعد ذلك من أنه يحذف[4]؛ لأن منصوب [كان] أصله الخبر، وهو جائز الحذف؛ للدليل، فلأن يحذف في صورة الفضلة للدليل من باب أولى، ولأن أحد منصوبي باب ظن يحذف للدليل .

قوله: « **مسألة: إذا احتاج العامل** » ... إلخ : منع بعضهم التنازع في متعد[5] لاثنين أو ثلاثة؛ لأن العرب لم تستعمله، وَرُدّ بأن سيبويه[6] حكى عن بعض العرب: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، على إعمال رأيت، وزيد منطلق على إعمال قلت .

قوله: « **وذلك لأن الأصل: أظن ويظنني** » الخ: أي: الأصل بعد إعمال الأول، وقبل إعمال الثاني في مرفوعه .

قوله: « **والذي يظهر**[7] **لي فساد دعوى التنازع في الأخوين** » : (إنما قال في

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٢) في ج : « أو زيداً » .

(٣) في الأصل: « اشتعال به » .

(٤) في الأصل: « من أنه لا يحذف » .

(٥) في جميع النسخ « متعدد » ولا معنى له .

(٦) انظر الكتاب ١/١٢٣ هارون .

(٧) في نص التوضيح « و لم يظهر لي » . ٢/٥٠٠

الأخوين[١])، و لم يقل فساد دعوى التنازع مطلقاً؛ لأن التنازع في الزيدين صحيح؛ لأن اشتغال الثاني بضمير المتكلم المفرد المنصوب لا يمنعه من أن يطلبهما على الفاعلية .

واعلم أن الشيخ نجم الدين سعيداً[٢] ذكر ما قاله الشيخ في صورة سؤال، وأجاب عنه بأن قال: قلت التنازع بعد اشتغاله بالياء (إنما هو[٣]) في ذات ثبت لها الانطلاق، وفيما قاله نظر؛ لأن التنازع إنما يكون في معين لا مبهم، ولو سلمنا أن التنازع في ذات ما، ثبت لها الانطلاق باعتبار ما في الذهن، لكن لا يمكن أن يكون العامل المتصل بالياء الذي هو ضمير مفرد يطلب ذاتاً أعم من أن تكون مثناة أو مجموعة، بل إنما يطلب ذاتاً مبهمة مقيدة بكونها مفردة، فالحق ما قاله الشيخ .

ومما يقوي كلام الشيخ ما ذكروه في فساد دعوى التنازع في بيت امرئ القيس[٤]، حيث راعوا صحة المعنى، و لم يجوزوه حيث كان .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ج : « سعيد » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) هو البيت المذكور في حاشية أوضح المسالك ١٨٧/٢ :

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة

وهو الشاهد رقم ٤١٤ في مغني اللبيب .

[هذا باب] المفعول المطلق

قوله[1]: « **أي الذي يصدق عليه قولنا: مفعول** » : مراده هذه المادة التي هي عبارة عن ميم وفاء وعين وواو ولام، وأما قولهم في المفعول به: ما يطلق عليه اسم مفعول تام، فالمراد ما يشتق له من فعله اسم المفعول المقابل لاسم الفاعل، لا لفظ مفعول .

قوله: « **أو يبين نوعه أو عدده** » : قال السيد في شرح اللباب[2]: إن المبين للنوع هو[3] المصدر الموصوف، سواء أكان ذلك الوصف معلوماً من الوضع نحو: رجع القهقرى، أو من الصغة مع ثبوت الموصوف نحو: جلست جلوساً حسناً، أو مع حذفه نحو: ﴿ عمل صالحاً ﴾[4]، أي: عملاً صالحاً، ونحو: ضربته ضرب الأمير اللص[5]، أي: ضرباً مثل ضربه، أو من كونه اسماً صريحاً مبيناً كونه بمعنى المصدر لا لفظه من نحو: ضربته أنواعاً من الضرب أو الإضافة نحو: ضربته أي ضرب، وأشد ضرب، أو من كونه مثنى أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع نحو: ضربته ضربين، أي: مختلفين، أو من كونه معرفاً بلام العهد نحو: ضربت الضرب، عند الإشارة إلى ضرب معهود. وقال في المبين للمرة: هو الذي يدل على عدد المرات، معيناً كان العدد أو لا، سواء كان العدد معلوماً من الوضع نحو: ضربته ضربة، أو من الصفة نحو: ضربته ضرباً [كثيراً][6]، أو من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو: ضربته ثلاث ضربات، أو غير المميز به نحو: ضربته ألفاً، أو من الآلة

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٢) انظر العباب في شرح اللباب لوحة رقم ١١٢ .

(٣) في أ : « هذا المصدر » .

(٤) سورة فصلت: الآية: ٤٦ .

(٥) سقطت كلمة « اللص » من الأصل .

(٦) سقطت كلمة « كثيراً » من الأصل .

الموضوعة موضع المصدر نحو: ضربته سوطاً أو سوطين أو أسواطاً، فإن تثنية الآلة وجمعها؛ لأجل تثنية المصدر[(١)] وجمعه؛ لقيامها مقامه، فيكون الأصل[(٢)] فيه : ضربته [(٣)ضربة بسوط وضربتين بسوط، وضربات بسوط، ويجوز أن يكون الأصل فيه: ضربته] ضربة سوط، بالإضافة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة، كما [اجتمعا][(٤)] في نحو: ضربته ضربتين، إذا قصد اختلاف الأنواع. انتهى كلامه .

قوله[(٥)]: « **يؤكد عامله** » : أي: إذا كان مصدراً، أما إذا كان فعلاً فإنما يؤكد مضمونه، لا نفسه، وكذلك إذا كان[(٦)] وصفاً .

واعلم أن المفعول المطلق لا يزيد في الدلالة على عامله، فهو إما مساو له [في الدلالة،] أو أحط منه .

قوله: « **والمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل** » : قال بعد هذا في باب إعمال المصدر واسمه: الاسم[(٧)] الدال على الحدث، إن كان علماً كفجار وحماد، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل، أو فعله متجاوزاً للثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كعطاء وعلاء[(٨)]، فهو اسم مصدر، وإلا فهو مصدر، فجعل اسم المصدر ثلاثة

---

(١) في ب : « الآلة » .

(٢) سقطت كلمة « فيه » من ب .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « اجتمعا » من الأصل .

(٥) هذا النص ترتيبه قبل النص الذي سبقه في التوضيح .

(٦) سقطت كلمة « كان » من ب .

(٧) انظر أوضح المسالك ٣/٢٠٠ .

(٨) في أ : « وعساء » .

أنواع، وفي هذا[(١)] الموضع لم يحترز إلا عن نوع واحد، وهو ما كان فعله متجاوزاً للثلاثة، وهو بزنة اسم[(٢)] حدث الثلاثي، فأدخل قسمين من اسم المصدر في حد المصدر، فلا يكون حده مانعاً على أن الحق أنه يجب إدخال ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة في حد المصدر؛ لأنه مصدر، وأما تسميتهم له أحياناً اسم مصدر فتجوز، فلا يكون الحد[(٣)] غير[(٤)] مانع، إلا لأجل إدخال اسم الحدث إذا كان علماً، فينبغي أن يحترز عنه بقوله: وليس علماً .

قوله: « **وخرج بهذا القيد** » الخ: اسم المصدر ثلاثة أنواع: الميمي، والعلمي[(٥)]، وما هو غير جار على الفعل، ولم يحترز إلا عن نوع واحد، فما سر[(٦)] ذلك ؟

فائدة:

سميت مصادر؛ لأن الأفعال صدرت عنها، أي: أخذت منها كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه .

قوله: « **أو ما اشتق منه** » : أي: من المصدر،[(واحترز به عن الفعل الجامد كفعل التعجب، وعن الوصف الذي لا يشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل، فإنهما لا ينصبان المصدر[(٧)])] وكونه أصلاً لهما ولغيرهما من المشتقات، هو مذهب جمهور البصريين، وعللوه بأن مدلول المصدر مفرد،[(ومدلول الفعل والوصف وكذلك بقية المشتقات غير

---

(١) في أ : « وفي غير هذا اموضع » .
(٢) سقطت كلمة « اسم » من الأصل .
(٣) في الأصل: « الحدث » .
(٤) في الأصل: « فلا يكون الحد مانعاً » .
(٥) في أ و ب : « والعلم » .
(٦) في الأصل: « فما سوى ذلك » .
(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

مفرد[1])]والمفرد أصل لغير المفرد .

قوله: « **من فعل** » : لا بد أن يقول: متصرف حتى يحترز به عن فعل التعجب، فإنه وإن كان مشتقاً جامداً لا ينصب المفعول المطلق . وأما الفعل الناقص وهو كان فإن بنينا على أنه ليس[2] مشتقاً من مصدر فلا يرد؛ لأنه قال: أو ما[3] اشتق منه، أي: من المصدر، وإن بنينا على أنه مشتق من المصدر، فلا بد أن يقول: تام أيضاً حتى يحترز به عن كان .

وقوله: « **أو وصف** » : ينبغي أن يقول[أيضاً]بعده: متصرف حتى يحترز به عن أفعل التفضيل، فإنه جامد لا[4] ينصب المفعول المطلق، مع أنه مشتق من المصدر .

قوله: « **وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ** » : اعلم أن الفعل إذا قرن به مصدر غير مصدره، فإما أن يكون ملاقياً له في الاشتقاق نحو: ﴿[وا للّه]أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾[5] أو غير ملاق، نحو: قعدت جلوساً، فإن كان الأول فناصبه عند سيبويه[6] فعل مقدر، لا ذلك المذكور، وعند المبرد[7] والسيرافي[8] المذكور .

وإن كان الثاني أي: غير ملاق، فإما أن يكون له فعل أو لا، إن كان الأول فالخلاف[9] فيه كما تقدم، وإن كان الثاني فالناصب المذكور عندهم .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « ليس » من ب .

(٣) في ب : « وما اشتق منه »

(٤) في ب : « جامد ينصب » .

(٥) سورة نوح : الآية: ١٧ .

(٦) انظر الكتاب ٢٣١/١ هارون .

(٧) انظر المقتضب ٢٣٢/٣ .

(٨) شرح الكتاب ٩٧/٢ مخطوط .

(٩) في ب : « مالخلاف فيه » .

وذهب / بعض[١] الكوفيين إلى أن ناصبه فعل مقدر، ولو لم يسمع فتقول في: رجع القهقرى: رجع وتقهقر القهقرى .

واعلم أيضاً أن القرفصاء والصماء والقهقرى منصوبات على أنها صفات موصوف محذوف عند المبرد[٢] والسيرافي[٣]، وعلى أنها مصادر غير نائبة عن شيء عند سيبويه[٤]، إذا تقرر هذا فنقول: إن بنينا على قولهما فكان على المصنف أن لا يذكر القرفصاء والقهقرى في قسم قسيم للصماء، وإن بنينا على مذهب سيبويه فلا يصح التمثيل بالقرفصاء والقهقرى لما هو نائب عن المصدر؛ لأنه يرى أن لا نيابة أصلاً .

قوله: « **نحو: عبد الله أظنه جالساً** » : إنما كان الضمير نائباً عن المصدر؛ لأن « أظن » قد استوفى معموليه فلا ينصب محل الضمير على أنه مفعول به، إلا إذا قيل: إن عبد الله منصوب على شريطة التفسير، فإنه لا يكون من هذا الباب، بل من[٥] باب المفعول به .

قوله: « **وهو ثلاثة [أقسام[٦]]: اسم مصدر** » الخ: إن جعلنا قوله: ﴿ والله[٧] أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ مثالاً لاسم العين لزم منه مخالفة النحويين، فإنهم يقولون: إن ﴿ نباتاً ﴾ في قوله تعالى: ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ مصدر لفعل غير ﴿ أنبت ﴾ وهو نبت، وإن جعلناه مع ما بعده مثالين للنائب الذي هو مصدر لفعل آخر يلزم منه أن[٨] لا

---

(١) سقط كلمة بعض من ب .

(٢) لم أقف على رأي المبرد في المقتضب، وهو موجود في شرح الرضي على الكافية ٢٩٩/١ قاريونس .

(٣) شرح الكتاب ٢٨٠/٢ مطبوع . (للسيرافي)

(٤) الكتاب ٣٣٨/٢ بولاق .

(٥) سقطت كلمة « من » من أ .

(٦) سقطت كلمة « أقسام » من جميع النسخ، وما أثبته هو الموافق لنص التوضيح .

(٧) سقطت كلمة « والله » من أ .

(٨) في أ : « أو لا يكون » .

يكون قد مثل للنائب[١] إذا كان اسم عين، إلا أنه أسهل من الأول؛ لأن ترك التمثيل لا يلزم منه مخالفة النحويين .

قوله: « **أو على آلته** » الخ: يشترط في اسم[٢] الآلة إذا كان نائباً عن المفعول المطلق أن يكون مما عهد الضرب به، فلا يقال: ضربته عموداً ونحو ذلك مما لم يعهد كونه آلة .

قوله: « **أو بعض كضربته بعض الضرب** » : بقي عليه:

وقت الضرب[٣] نحو:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا[٤]

وما الاستفهامية نحو: ﴿ما أغنى عني ماليه﴾[٥] .

أو الشرطية نحو: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾[٦] .

وأسماء الأعيان نحو: ترباً وجندلاً وصفان على خلاف[٧] فيهما .

قوله: « **مسألة: المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع** » : إنما امتنع تثنيته وجمعه؛ لأن المطلوب[٨] من المؤكد إنما هو الحقيقة من حيث هي هي، (فلو جعل المؤكد مثنى أومجموعاً لزم منه أن لا يكون المراد الحقيقة من حيث هي هي[٩])، فيلزم منه التناقض

---

(١) في الأصل: « للنايت » .

(٢) في أ : « في اسم الدلالة » .

(٣) سقطت كلمة « الضرب » من أ .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ١٨٥، وانظر الخصائص ٣٢٢/٣، والمحتسب ١٢١/٢، وشرح المفصل ١٠٢/١، والمغني ٦٢٤/٢، و الخزانة ١٦٣/٦ . وعجزه:

وبت كما بات السليم مسهدا

(٥) سورة الحاقة: الآية: ١٨ .

(٦) سورة التوبة: الآية: ٧ .

(٧) في الأصل: « على خلاف ما فيهما » .

(٨) في الأصل و ب : « لأن المطلوب من الأول من المؤكد » .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

وعدم التطابق بين المُؤَكَّدِ[١] والمُؤَكِّدِ، ولأن المصدر بمنزلة الفعل، والفعل لا يثنى فكذلك ما هو بمنزلته.

قوله: « **ورده ابنه** » : ظاهر هذا موافقة ابن المصنف[٢]، إلا أن[٣] ابن عقيل[٤] نقل هذا الكلام عن ابن المصنف، ورده[٥] عليه بما نصه: وما[٦] استدل به على دعواه من وجوب حذف[٧] عامل المؤكد ليس منه، وذلك أن ضرباً زيداً، ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال عن التأكيد بمثابة: اضرب زيداً؛ لأنه واقع موقعه، فكما أن: اضرب زيداً لا تأكيد فيه، كذلك: ضرباً زيداً، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دال[٨] على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، ويدل أيضاً على أن ضرباً زيداً ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله[٩] أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أم لا . والصحيح أنه يعمل، فزيداً[١٠] في قولك: ضرباً زيداً منصوب بضرباً على

---

(١) في ب : « بين المذكور » .

(٢) انظر شرح الألفية ٢٦٥ .

(٣) سقطت كلمة « أن » من الأصل .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١٧٥/٢ .

(٥) في ب : « ورد عليه » .

(٦) في أ : « ومما » .

(٧) سقطت كلمة « حذف » من ب .

(٨) في ب : « دالاً » .

(٩) في ب : « لفعله » .

(١٠) في الأصل: « فزيد » .

الأصح. انتهى كلامه بحروفه[١].

وفي كل واحد مما رد به نظر بين، يُعلم بأدنى التفات وإلمام .

قوله: « **وقد يقام المصدر** » إلخ: لا يقال: المُقَسِّمُ[٢] أنَّ المصدرَ يقامُ مقام فعله، فكيف يصح قوله[بعد][٣]: « وهو نوعان »[ما]لا فعل له، وما له فعل، لأنا نقول: معنى قوله: مقام فعله، الذي من شأنه أن يكون له فعل أعم من أن يكون ملفوظاً به أولاً، ومعنى قوله: « لا فعل له » أي: لم يسمع من كلامهم له فعل .

قوله : « **نحو: وَيْلَ زَيْدٍ، وَوَيْحَهُ** » : ويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة يستحقها، وويب كذلك، وويح يقال[٤] لمن وقع في هلكة لا يستحقها، وويس[٥] كذلك، وبله بمعنى الترك .

قوله: « **فيقدر له عامل من معناه** » الخ: ظاهره موافقة بعض الكوفيين فيما إذا قرن بالفعل مصدر غيره، وليس له فعل، فإنه يقدر له فعل[٦]، ولا يتوقف على السماع .

وقوله: « **كسَقْياً ورَعْياً وجدعاً** » : أي: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وهذا دعاء للمخاطب، وجدعك الله[٧] جدعاً، وهذا دعاء عليه، والجدع: قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو اليد، كذا ذكره[٨] الشيخ الرضي[٩] .

---

(١) سقطت كلمة « بحروفه » من ب .

(٢) كذا في جميع النسخ، ومعناها غير واضح إلا أن يكون مراداً بالكلمة الموضح؛ لأن التقسيم له » .

(٣) سقطت كلمة « بعد من الأصل » .

(٤) سقطت كلمة « يقال » من الأصل .

(٥) في الأصل : « وليس كذلك » .

(٦) في الأصل و ب : « فعلاً » .

(٧) سقطت كلمة « الله » من أ.

(٨) في أ : « كذا ذكر الشيخ » .

(٩) انظر شرح الكافية ١/ ١١٦

قوله:

« فَنَدْلاً زُرَيْقُ ٱلْمَالَ ... ... »(١)

الندل: خطف الشيء بسرعة، وندلاً: مفعول مطلق بدل من اللفظ بالفعل، وزريق: اسم رجل وهو(٢) منادى، حذف منه(٣) حرف النداء، والتقدير: يا زريق، وأجاز ابن مالك(٤) أن يكون مرفوعاً بندلاً، وفيه نظر؛ لأنه إن جعل ندلاً نائباً مناب(٥) فعل أمر المخاطب والتقدير: اندل، لم يصح أن يكون مرفوعاً به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، وكذلك ما ناب منابه، وإن جعل نائباً مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير: ليندل، صح أن يكون مرفوعاً به(٦)، لكن المنقول: أن(٧) المصدر لا ينوب مناب فعل الغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب، نحو: ضرباً زيداً، أي: اضرب زيداً، والمال منصوب بندلاً على الأصح .

قوله: « **نحو: أتوانياً** » : أي: أتتوانى توانياً، وأتلوم لوماً، إنما امتنع ذكر العامل عند

---

(١) هذه قطعة من بيت من الطويل لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢٦٢/٢، وله أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٤٦/٣، وهو في ملحق ديوان الأحوص ٢١٥، وملحق ديوان جرير ١٠٢١، وبلا نسبة في: الكتاب ١١٥/١، وهو بتمامه:

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلاً زريق المال ندل الثعالب

وقبله:

يمـرون بالدهنـا خفافاً عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(٢) سقطت كلمة « هو » من الأصل .

(٣) سقطت كلمة « منه » من ب .

(٤) انظر شرح التسهيل ١٢٨/٣ .

(٥) سقطت كلمة « مناب » من الأصل .

(٦) سقطت كلمة « به » من الأصل .

(٧) تكررت كلمة « أن » في ب .

قيام المصدر مقامه؛ لئلا يُجْمَعُ[١] بين النائب والمنوب عنه .

قوله: « **إحداها: مصادر مسموعة** » الخ: يشير به إلى أَنَّ حذف عامل الواقع في الخبر على نوعين:

أحدها: ما ليس داخلاً تحت ضَابِطَةٍ كُلِّيَّةٍ يرجع حذف العامل وجوباً إليها .

[([٢]والثاني: ما هو داخل تحت ضابطه كلية يرجع في حذف العامل وجوباً إليها)].

فالنوع الأول يحفظ ولا يقاس عليه، (والثاني يقاس عليه[٣]) كل ما[٤] أشبهه .

قوله: « حمداً » : أي: أحمد حمداً، وأشكر شكراً، ولا أكفر كفراً،[([٥]وأصبر صبراً)] وأعجب[٦] عجباً،[([٧]وأكرم كرامة، وأُسَرُّ مسرة)؛]ولا أكاد كيداً، ولا أهم هماً .

قوله: « **الثانية: أن يكون** » الخ: أي: يكون ذلك المصدر بياناً للعلة الغائبة؛ لأن الباعث على شد[٨] الوثاق واحد من الأسر والمن والفداء والاسترقاق، وهو غير معلوم، فيذكر المصدر تفصيلاً له .

قوله: « **وعامله خبر[٩] عن اسم عين** » : راجع إلى ما يكون مكرراً أو محصوراً أو مستفهماً عنه .

---

(١) أقحمت كلمة « يرجع » قبل كلمة « يجمع » في ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) في ب « كما » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(٦) في أ : « ولا أعجب » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(٨) يقصد قوله تعالى: ﴿ حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما مناً بعد وإما فداء ﴾ والآية في أوضح المسالك ٢٢٢/٢، وهي الآية رقم ٤ من سورة محمد .

(٩) في ب : « خبراً » .

قوله: « **فالأول الواقع بعد جملة** » الخ: اعلم أنهم اختلفوا في ناصبه، فقيل: مقدر، وقيل: الجملة المتقدمة [عليه][1] لكونها[2] بمعنى الفاعل والفعل، أي: بمعنى: أعترف، وكذلك الكلام فيما إذا كان فعلاً علاجياً[3] إلى آخره، فإن الجمهور على أن الجملة المذكورة غير عاملة، وسيبويه[4] على أنها عاملة، وقيل: ناصبه الاسم الذي بمعناه .

قوله: « **وَلَا أَفْعَلُ كَذَا ٱلْبَتَّةَ**[5] » : البت: القطع، يقال: لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه، [([6]قاله في الصحاح)][7] .

[[8]**قوله:** « **الخامسة أن يكون فعلاً** » أي: من أفعال الجوارح .]

قوله[9]: « **مشتملة عليه وعلى صاحبه** » : أي: مشتملة على اسم بمعناه، [([10]وعلى صاحب الاسم الذي بمعناه)]؛ لأن الصوت الأول في: فإذا له صوت صوت حمار [([11]ليس غير الصوت الثاني .

(١) في ب : « قبله » .

(٢) في الأصل: « لكونه » .

(٣) في الأصل « فعلاً عاجياً » .

(٤) الذي وقفت عليه في الكتاب ٣٨٣/١ هارون هو: « واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه وما أكد به نفسه، فينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول؛ لأنه ليس في معنى كيف ولا لم كأنه قال: أحق حقاً فجعله بدلاً كظننا من أظن » .

(٥) سقطت كلمة « البتة » من ب .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(٧) الصحاح (بتت) ٢٤٢/١ .

(٨) هذا النص ساقط من الأصل و ب .

(٩) هذا النص ساقط من الأصل و ب .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .

(١١) سقط ما بين كلمتي « حمار » و « حمار » من الأصل .

قوله: « **فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ** » : منصوب على المفعول المطلق، وعامله محذوف وجوباً؛ لأنه فعل علاجي وتشبيهي؛ لأنه على تقدير: كصوت حمار، وواقع بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه .

قوله: « **وَبُكَاءٌ بُكَاءَ** » **أي: وله بكاء**[1] .

قوله: « **وفي نحو: صوتُه صوتٌ حمار** » : وذلك لأن الشرط أن يقع بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، وهي مفقودة ههنا .

وقوله: « **فإذا عليه نوحٌ [**[2]**نوحُ الحمام، لعدم تَقَدُّمِ صاحبه)** » : هذا[3] التعليل يختص بقوله: فإذا عليه نوح] الخ؛ لأنه وجد قبله جملة مشتملة عليه، وهي: فإذا عليه نوح، ولم يشتمل على صاحب النوح، وحينئذ فالفرق بين نحو: صوته صوت حمار، و: إذا عليه نوح نوح الحمام، أن في الأول فقد تقدم الجملة المشتملة عليه وعلى[4] صاحبه، وفي الثاني / فقد الدلالة على صاحبه دون الجملة .

قوله:

« **مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ...** »[5]:

... إلخ ، يصف فرساً مضمراً قد بلغ في التضمير إلى حد لا يصل بطنه إلى الأرض إذا برك[6]، فقوله[7]: « طَيَّ الْمِحْمَلِ » أي: له تجاف كتجافي المحمل .

---

(١) في أ : « أي: له بكاء بكاء » .

(٢) ما بين كلمتي « نوح » و « نوح » ساقط من الأصل .

(٣) في ب : « عذا التعليل » .

(٤) سقطت كلمة « على » من الأصل وأ وب .

(٥) هذه قطعة من بيت لأبي كبير الهذلي عامر بن الحليس يصف تأبط شراً ابن امرأته، ديوان الهذليين ٢/٩٣، والبيت بتمامه:

مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ ... مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ

وانظر الكتاب ١/٣٥٩، والمقتضب ٣/٢٠٤، وشرح التسهيل ٢/١٩١، وشرح التصريح ١/٣٣٤ .

(٦) في الأصل: « إذا نزل » .

(٧) في أ : « فقول على المحمل » .

هذا باب المفعول له

قوله[1]: « ويسمى المفعول لأجله ومن أجله[2] » : فعلى[3] هذا يكون له ثلاثة أسماء، ولم يَحُدَّه المصنف، وهو: ما جعل علة للإقدام على مضمون الفعل، أي: هو المقصود من المعلل وثمرته، سواء تقدم وجوده على وجود مضمون الفعل كما في: قعدت جبناً، أو تأخر كما في: جئتك إصلاحاً لك، فإن وجود الإصلاح مسبب[4] عن وجود المجيء، وتصوره في الذهن سبب للإقدام عليه، فالوجه الذي كان[5] به سبباً غير الوجه[6] الذي كان به مسبباً .

قوله: « وأنكره سيبويه[7] » : أي: أنكر تخريجه على ما قال يونس، لا روايته؛ لأنه يمكن أن يقال/ مهما يذكر شخص لتملك العبيد .

قوله: « وأجاز الفارسي[8]: جئتك ضَرْبَ زَيْدٍ » : ظاهر هذا: أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً، لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب .

قوله: « وكونه علة » : لا يحسن جعل هذا شرطاً؛ لأن حقيقة المفعول له كونه علة،

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من الأصل و ب .

(٢) سقطت عبارة « ومن أجله » من الأصل و ب .

(٣) سقطت كلمة « فعلى » من أ .

(٤) في ب : « متسبب على » .

(٥) أقحمت « عليه » قبل كلمة « به » في ب .

(٦) سقطت كلمة « الوجه » من الأصل .

(٧) الكتاب ٣٨٧/١ هارون .

(٨) لم أقف على هذه المسألة فيما اطلعت عليه من كتب أبي علي .

والباقي شروط خارجة، ولهذا لم يقل: ففاقد الثلاث إلا [أن يكون] مراده بالشرط: ما لا بد منه، وحينئذ فلا إشكال .

قوله: « **عَرَضاً** » : المراد بالعرض: ما كان علة للإقدام على الفعل، سواء كان وجوده متقدماً على وجود الفعل أم لا، وحينئذ فيصح كون رغبة[١] مثالاً[٢] لما هو عرض، والمراد بقولنا: ما كان علة للإقدام على الفعل، ما كان اختيارياً[٣] للفاعل حتى لا يدخل فيه نحو: قعد عن الحرب جبناً؛ لأنه وإن كان[٤] علة للإقدام على الفعل ليس اختيارياً للفاعل .

قوله: « **كَرَغْبَةٍ** » : في جعل رغبة مثالاً لما كان عرضاً نظر؛ لأن العرض ما كان باعثاً على الفعل، ووجوده متأخر عنه .

قوله: « **واتحاده** » الخ: أي: لا بد أن يشترك المعلل والمعلل في زمن، وذلك بأن يكون وقوع الفعل في بعض زمن المفعول له نحو: قعدت عن الحرب جبناً، أو يكون أول زمان الفعل آخر زمانه نحو: حبستك خوفاً من فرارك، فإن أول الحبس آخر زمان [([٥]خوف الفرار، أو يكون آخر زمان)] الفعل أول زمان المفعول له نحو: جيئتك إصلاحاً لك .

[٦]**قوله:** « ﴿ **مِّنْ إِمْلَاقٍ** ﴾[٧]» : الْإِمْلَاقُ: الفقر وقول الشاعر:

نَضَّتْ ... ...[٨]

---

(١) في الأصل و ب : « رغب » ، ويقصد المثال (جئت رغبة فيك) .
(٢) في ب : « مثال » .
(٣) في الأصل: « ما كان اختيارُ الفاعل » .
(٤) سقطت كلمة « كان » من أ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب .
(٦) هذا النص مع شرحه ساقط من الأصل و ب .
(٧) سورة الأنعام: الآية: ١٥١ .
(٨) هذه قطعة من بيت لامرئ القيس وهو:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ... لدى الستر إلا لبسة المتفضل

وهو الشاهد رقم ٢٥٢ في أوضح المسالك ٢/٢٢٦ .

أي: خلعــــت .

قولــه:

« وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ »[1]:

الهــزة: بالكســر النشــاط والارتيـــاح، ([2]قالـــه في الصحـــاح)[3].

وقولـــه[4]: « ﴿لِدُلُـــوكِ﴾[5] » : دَلَكَـــتِ الشَّـــمْسُ [([6]دُلُوكـــاً)]: مـــالت عـــن كبـــد الســـماء ([7]قالـــه في الصحـــاح)[8].

---

(١) هذا صدر بيت لأبي صخر الهذلي من الطويل، انظـــــر: شــــرح أشـــــعار الهذليـــــين ٢/٩٥٧، والإنصـــاف ١/٢٥٣، وشــــرح المفصـــل لابـــن يعيـــش ٢/٦٧، وشـــرح التصريـــح ١/٣٣٦ .

وعجـــزه:

كمـــا انتفـــض العصفـــور بللـــه القطـــر

(٢) ســـقط مـــا بـــين القوســـين مـــن الأصـــل و ب .

(٣) انظـــر الصحـــاح (هـــزز) .

(٤) في الأصـــل : « وقولـــك » وهـــو خطـــأ .

(٥) ســـورة الإســـراء: الآيـــة ٧٨ وهـــي: ﴿ أقـــم الصـــلاة لدلـــوك الشـــمس ﴾ .

(٦) ســـقطت كلمـــة « دلوكـــاً » مـــن الأصـــل و ب .

(٧) مـــا بـــين القوســـين ســـاقط مـــن الأصـــل و ب .

(٨) الـــذي يوجـــد في الصحـــاح: « ودلكـــت الشـــمس دلوكـــاً: زالـــت، وقـــال تعـــالى: ﴿ أقـــم الصـــلاة لدلـــوك الشـــمس إلى غســـق الليـــل ﴾ ويقـــال: دلوكهـــا: غروبهـــا » الصحـــاح (دلـــك).

قوله:

« لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ »[1]:

لو أتى[2] على الأكثر لكان « للجبن » ولكان « رغبة[3] » بلام الجر في الأول وإسقاطها في الثاني، ([4]وإنما كان جر المجرد قليلاً بخلاف المقترن باللام؛ لأنه أشبه الحال والتمييز، لما فيه من البيان، وكونه نكرة على الحال والتمييز) .

قوله: « **عند من اشترط** » إلى آخره: وذلك لأن الله تعالى أمرهم بالعبادة، وزمن وجودها مستقبل، مع أن ﴿الإيلاف﴾[5] ثابت في حال الأمر[6]، والله أعلم .

---

(١) هذه قطعة من بيت من مشطور الرجز. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٨٧/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/١، الهمع ١٩٥/١. والبيت كاملاً:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الهيجاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

(٢) في أ : « لعرايت على الأكثر الجبن وكان » .

(٣) يشير إلى الشاهد رقم ٢٥٥ في أوضح المسالك ٢٢٩/٢، وهو قوله:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ

(٤) ما بين القوسين ساقط من أ و ب .

(٥) يشير إلى قوله تعالى: ﴿لإيلاف قريش﴾ وقد وردت في أوضح المسالك ٢٣٠/٢، وهي الآية رقم ١ من سورة قريش .

(٦) في ب : « في حال الكفر » .

[هذا باب] المفعول فيه

وهو المسمى ظرفاً

اعلم أن الرضي[١] ينازع في جعل هذا والمفعول له قسمين مستقلين، بل يرى أنهما من قسم المفعول به، ويقول[٢]: إِنَّ حَدَّهُ صَادِقٌ[٣] عليهما؛ لأنه ما وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بالوقوع: التعلق المعنوي، أعم من أن يكون مباشرة أو غيرها[٤]، ولا شك في صدق هذا الحد عليهما، ويقول: إن المفعول به إما أن يكون صريحاً أو غير صريح، والصريح ما تعدى إليه الفعل بنفسه، وغيره ما تعدى إليه بحرف جر، فإن نصبا كانا من النوع الأول، وإن جرا كانا من النوع الثاني .

قوله: « **مَا ضُمِّنَ معنى « في » باطراد** » : ليس المراد بالتضمين أن يكون ذلك ضمن معنى الحرف، وصار جزء ([٥]مدلوله كما في الأسماء التي تضمنت معنى الحرف، وإلا للزم بناؤه، بل المراد: أن ذلك الاسم دال على معنى من غير أن يكون) جزء مدلوله .

قوله: « **كجلست طويلاً من الدهر** » الخ: أصله: جلست زماناً طويلاً، في المكان شرقي الدار، فحذف « زماناً » وأقيم « طويلاً » مقامه، فصار مبهماً لا يدرى طوله[٦] من أي شيء، فوصفه بقوله: من الدهر؛ ليرفع إبهامه، وحذف المكان، وأقيم صفته مقامه .

قوله: « **والغالب في هذا[٧] النائب[٨]**» الخ: حاصل ما ذكره ثلاثة أقسام: قسم

---

(١) انظر شرح الكافية ١٩١/١ دار الكتب .

(٢) في أ : « ويقول: إنه حد صادق » .

(٣) في الأصل: « صادقاً » .

(٤) في الأصل أقحمت عبارة: « أو غير مباشرة » بين قوله: « أعم من أن يكون مباشرة » و « غيرها » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في الأصل: « طويلة » .

(٧) في ب : « أن هذا » .

(٨) يشير إلى قول ابن هشام في أوضح المسالك : « ثم أنيب ... » الخ ٢٣١/٢ .

غالب[١]، وقسمان غير غالبين، وأما كون النائب غير مصدر والمنـوب عنه ليس بزمان ولا مكان، فلم يذكره أحد من النحويين .

وقوله: « **ولا بد من كونه** » الخ: محترز به عما لو قلت: انتظرتك ضَرْبَ زيد، فإنه لا يصح؛ لأن ضَرْبَ زيد لا يعين وقتاً ولا مقداراً، إلا أَنَّ هذا الشرط لم نره في كلام غيره من النحويين .

قوله: « **وَأَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ** » : الْحَلْبُ: اللبن المحلوب، وأيضاً مَصْدَرُ حَلَبْتُ النَّاقَةَ، والصَّلاَةُ[٢]: اسْمٌ وضع موضعَ المصدر، يقال: صليت صلاةً، ولا يقال: تَصْلِيَةً، وعلى هذا ففي تمثيل المصنف به لما كان[النائب فيه]مصدراً[٣] تسامح .

قوله:

« **وَأَنَّكَ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَخَمْرُ** »[٤]:

يريد به: أن هواها لا يعرف حاله .

قوله: « **وناصب** « **حيث** »[٥] **يعلم محذوفاً** » : ناصب: مبتدأ، وحيث: مضاف إليه، ويعلم: خبر المبتدأ،ومحذوفاً: حال .

قوله: « **والثالث: نحو: دخلت الدار** » : اعلم أنهم اختلفوا في « دخلت » من: دخلت الدار، في أنه[٦] متعد إليها[٧] بنفسه، وأنها مفعول[به]أو أنه عدي إليها توسعاً،

---

(١) في ب : « قسمان غير غالب » .

(٢) يشير إلى قول ابن هشام في أوضح المسالك: « جئتك صلاة العصر ... » ٢٣١/٢ .

(٣) في ب : « مصدر مسامح » .

(٤) هذا عجرز بيت من الطويل، وهو لفائد ابن المنذر. انظر تخليص الشواهد ١٧٧، والمغني ٥٥/١، وشرح التصريح ٣٣٩/١، والمقاصد النحوية ٨١/٣ . وصدره:

أفي الحق أني مغرم بك هائم

(٥) من قوله تعالى ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته ﴾ الأنعام الآية ١٢٤

(٦) سقطت كلمة « في أنه » من ب .

(٧) في الأصل : « متعد لها » .

ذهب الجرمي إلى الأول، والجمهور إلى الثاني وهو الصحيح؛ لأن مصدره[1] فُعُول، وهو من المصادر اللازمة غالباً؛ ولأن نظيره وهو: عبرت، ونقيضه[2] وهو: خرجت، لازمان[3]، فيكون « دخلت » كذلك قياساً له عليهما، أما على نظيره فواضح، وأما على نقيضه فلأنهم قد يحملون الشيء على النقيض، كما يحملونه على النظير .

قوله: « حينئذ الآن » : هذا يقال لمن يقول: كان كذا وكذا وما أشبه ذلك، فيقول [له] المتكلم حينئذ :[الآن][4]، أي: كان ما يقوله واقعاً في وقت إذ كان كذا وكذا، واسمع الآن ما أقول لك، فعلى هذا يكون « حينئذ » منقطعاً من جملة، و « الآن » من جملة أخرى، ويكون مشتملاً على النهي للمخاطب عما هو يتكلم به، والأمر بسماع ما يقول قائل هذا الكلام .

قوله: « ومختصها كيوم الخميس، ومعدودها » : اعلم أن المصنف[5] جعل مقابل المبهم من الزمان قسمين، وغيره جعل مقابله قسماً واحداً، ولكل وجه .

أما جَعْلُ غَيْرِهِ فلا إشكال فيه؛ لأنه فسر[6] المؤقت بماله حد يحصره، فدخل فيه جميع أسماء الزمان التي ليست مبهمة .

---

(١) في الأصل: « إلى مصدره » .

(٢) سقطت كلمة « نقيضه » من أ .

(٣) في الأصل : « لازماً » .

(٤) سقطت كلمة « الآن » من الأصل .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٦٧٦/١ .

(٦) في الأصل: « لأنه من المؤت » .

[(وأما[1])]جَعْلُ المصنف؛ فلأنه رأى أن المؤقت ينقسم إلى كم[(من[2])]متصل[3] وإلى كم[من]منفصل، فيوم الخميس من المتصل، ويومين ونحوهما من المنفصل، قيل:[قوله: « ومعدودها » إلى آخره هو مندرج في المختص، فكيف يجعله قسيماً له. انتهى .

قوله: « **وهو ما افتقر** »...الخ دخل فيه داخل وخارج وجَوْف[4]، وما أشبه ذلك من نحو: باطن وظاهر إذا أريد بهما الظرفية مع أنه لا يجوز انتصاب شيء منها على الظرفية، بل يجب التصريح معه بحرف الجر، وكذلك[5] يلحن من يقول: ظاهر[باب][6] المفتوح مثلاً[7]، ففي عبارته إشكال .

قوله: « **صورة مسماه** » أي: صورة هي مسماه أو صفة هي[8] مسماه .

قوله: « **وجانب** » : فيه نظر؛ لأنه مما يتعين التصريح معه بفي .

قوله: « **والثاني: ما اتحدت مادته** » الخ: قال الرضي[9]: الظرف إذا كان مشتقاً من حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والدوام ([10]يجب التصريح معه بفي، وقال في المشتق من حدث / بمعنى الاستقرار والدوام) أنه ينصب على الظرفية إذا كان عامله فعلاً مشتقاً

---

(١) سقطت كلمة « وأما » من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « من » من الأصل و أ .

(٣) تكررت كلمة « متصل » في الأصل .

(٤) في الأصل: « وجوب » .

(٥) في ب : « ولذلك » .

(٦) سقطت كلمة « باب » من الأصل .

(٧) سقطت كلمة « مثلاً » من الأصل .

(٨) سقطت كلمة « هي » من ب .

(٩) انظر شرح الكافية ١/١٨٤-١٨٥ دار الكتب .

(١٠) سقط ما بين القوسين من أ .

[([1]من حدث)] بمعنى الاستقرار، ولم يشترط اتحاد المادة، ومنع نحو: ضربت مضرب عمرو وما أشبهه؛ لأنه لا يدل على الدوام، والمراد بالدوام: الدوام عادة، وجوز: جلست موضع القيام، وتحركت مكان السكون[2]، وكلام المصنف ظاهره جواز ضربت مضرب زيد، ومنع تحركت مكان السكون، وجلست موضع القيام[(والله أعلم[3])].

[[4]قوله: « قط[5] » : ظرف للماضي، و « عَوْضُ » ظرف للمستقبل .]

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « السكون » من ب .

(٣) ما بين القوسين زيادة من ب .

(٤) هذا النص ساقط من الأصل و ب .

(٥) في أ : « لفظ حرف للماضي » والتصويب من نص التوضيح ٢٣٨/٢ .

هذا باب المفعول معه

قوله: « **وتشرب اللبن** »: ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب « تشرب » وإلا فهو بمنزلة الاسم، فينبغي أن يعطى حكمه، وقد صرح بعضهم بأنه مفعول معه، وهو الحق.

قوله: « **وبالرابع نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده** »: قد خرج هذا بقوله: فضلة، وكذلك: كل رجل وضيعته.

قوله: « **فلا يتكلم به** »: وذلك لأنه لم يوجد قبل الواو جملة فيها فعل ولا اسم فيه معناه وحروفه، وأما أبو علي[1] فإنه يكتفي بوجود الفعل تقديراً، فإن قلت: لِمَ اكْتُفِي بتقدير الفعل في: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، ([2]ولم يكتف به[3] في: هذا لك وأباك، ([4]مع أن الفعل مقدر ؟

قيل: إنما كان كذلك؛ لأن الفعل المقدر في: هذا لك وأباك) ممتنع ذكره، بخلاف: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، فإن الفعل محذوف فيهما جوازاً لا وجوباً، فكأنه مذكور، فنزل منزلة تقدمه على الواو ([5]ذكراً)، فجاز النصب لوجود شرطه.

قوله: « **فإن قلت: فقد قالوا: ما أنت وزيداً** » الخ: قال سيبويه[6]: إذا نصب ما بعد الواو هنا مع قلته وضعفه، قدرت « كان » بعد « ما » الاستفهامية، و « يكون » بعد « كيف »؛ وذلك لكثرة وقوعها ههنا، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً

---

(١) انظر الإيضاح ٢١٥ وما بعدها، وانظر كذلك المقتصد ١/٦٥٦.

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ.

(٣) سقطت « به » من الأصل و ب.

(٤) ما بين كلمتي « إياك » و « إياك » ساقط من ب.

(٥) سقطت كلمة « ذكراً » من الأصل.

(٦) انظر الكتاب ١/٣٠٣ هارون.

قال المبرد[١]: لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل .

قال السيرافي[٢]: لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص، وإنما أراد التمثيل على الوجه الممكن .

ومما نصب على المفعول معه بإضمار كان قوله:

فَمَا[٣] أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ[٤]

أي: ما أكون مع السير في مهلكة، ويُبَرِّحُ: من بَرَّحَ به الأمر إذا جَهِدَهُ، والمَتْلَفُ: موضعُ التَّلَفِ، وعنى بالذكر الضابط: البعير الذَّكَرُ، والباء في « بالذكر » للتعدية، أي: يحمله على ما يكره من السير، ذكره السيد في شرح اللباب[٥] .

قوله: « **والناصب للمفعول معه**[٦] » الخ : قال الرضي[٧]: إن الناصب له ما تقدمه من فعل أو شبهه بواسطة[٨] الواو، وهو الظاهر .

قوله: « **ورجحانه كجاء زيد وعمرو** » : اعلم أن معنى[٩] النصب والرفع مختلف؛ لأنه مع النصب يكونان[١٠] جاءا معاً، وفي الرفع يحتمل أن يكون جاءا معاً، أو منفردين،

---

(١) انظر شرح الرضي ٥٢٤/١ قاريونس .

(٢) المصدر السابق .

(٣) في جميع النسخ « وما » .

(٤) البيت من المتقارب، وهو ولأسامة بن الحارث الهذلي. انظر ديوان الهذليين ١٥٩/٢، والكتاب ٣٠٣/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ٥٢/٢، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ .

(٥) انظر العباب في شرح اللباب للغالي لوحة رقم ١٢٢ .

(٦) سقطت كلمة « معه » من الأصل .

(٧) انظر شرح الكافية ١٩٥/١ .

(٨) في أ و ب : « بتوسط » .

(٩) سقطت كلمة « معنى » من الأصل و ب .

(١٠) في الأصل « يكون » .

الثاني قبل الأول، أو بالعكس، فكيف يحكم[١] برجحان العطف مع اختلاف المعنى ؟

والذي يظهر أَنْ يقال: إِنَّ المتكلم إِنْ قصد المعية نصاً نصب لا غير، وإن لم يقصد المعية نصاً رفع لا غير .

قوله: « **ووجوب المفعول معه** » الخ: هذا بناء على أَنَّه لا يشترط في [صحة][٢] المفعول معه جواز العطف، وهو الصحيح، فإن بعضهم اشترط جواز العطف لصحة[٣] المفعول معه .

قوله: « **لامتناع العطف في الأَوَّلِ من جهة الصناعة** » : الأول هو: مالك وزيداً، ووجهه من جهة الصناعة: أن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند البصريين، إلا أَنَّ المصنف[٤] وابن مالك[٥] يريان جوازه، نصا على ذلك في باب عطف النسق، ولك أن تقول: ما الفرق بين: ما لك وزيداً، في وجوب النصب، وقوله أولاً: هذا[٦] لك وأباك، حيث حكم بامتناعه، خلافاً لأبي علي الفارسي[٧]، ونجيب: بأن ما لك وزيداً الدلالة على الفعل فيه قوية؛ لأنها من وجهين:

أحدها: الاستفهام؛ لأنه بالفعل أولى .

والثاني: من جهة الجار والمجرور المتعلق بالفعل، فكأنه مذكور لقوة ما يدل عليه، ولا كذلك: هذا لك وأباك، فإن الطالب شيء واحد فلم تقو الدلالة على الفعل، فلذلك امتنع الأول دون الثاني .

---

(١) في أ : « فكيف يحكم به برجحان » .

(٢) سقطت كلمة « صحة » من الأصل و أ .

(٣) سقطت كلمة « الصحة » من أ .

(٤) انظر أوضح المسالك ٣/٣٩٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ .

(٦) في أ : « أولاً هنا لك » .

(٧) انظر الإيضاح ٢١٦ .

قوله: « **ورجحانه** » الخ: اعلم أنّ الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم؛ لأن معنى النصب والرفع مختلف؛ لأن النصب لا يحتمل غير المعية، بخلاف الرفع فإنه يحتمل أموراً ثلاثة، بل التحقيق أنا إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة؛ لأنه إما أن[١] يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد، فإن كان الأول نصب قطعاً، وإلا رفع جزماً، فأين جواز الأمرين مع رجحانية المفعول معه، فالحق ما ذكرناه أولاً من أنه [مع][٢] قطع النظر عن مراد المتكلم .

واعلم أيضاً أن هذه الأحوال التي ذكرها للمفعول معه إنما هي[٣] على رأي من يقول: إن المفعول معه قياسي لا سماعي، أما من يقصره على السماع فلا يتأتى هذا على مذهبه؛ لأنه لا يتجاوز حينئذ ما سمع فيه، ذكر هذه الخلافية صاحب اللباب[٤] فيه[٥].

[٦]**قوله:** « **وذهب الجرمي** » الخ: فإن قلت: هل يجوز على رأي الجرمي[٧] ومن تبعه أن يكون ما بعد الواو مفعولاً معه ؟

قلت: إن حملت الإنالة على الإعطاء والوضع بين يديها[٨]، فالظاهر الجواز؛ لأنه لا مانع من وضع العلف[٩] والماء بين يديها معاً لتأكل ثم تشرب .

---

(١) سقطت « أن » من ب .

(٢) سقطت « مع » من الأصل و ب .

(٣) في الأصل: « إنما هو » .

(٤) انظر لباب الإعراب للإسفراييني ٢٩٠ .

(٥) جاء بعد تمام هذا النص تكرار النص السابق قبل هذا النص بنصين وهو: « قوله: ووجوب المفعول معه » إلى آخره في أ .

(٦) هذا النص في مكانه بياض في ج .

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٩٠ .

(٨) في الأصل: « يديهما » .

(٩) في أ و ب : « العطف » .

مسألة[١]:

لا[٢] يتقدم المفعول معه على عامله كما تتقدم سائر المفاعيل على عاملها[٣] رعاية[٤] لأصل الواو الذي هو العطف .

مسألة:

يضمر المفعول معه[٥] منفصلاً نحو قوله:

وكان[٦] وإيَّاها كحَرَّانَ لم يُفِقْ عن الماءِ إذْ[٧] لاقاهُ حتَّى تَقَدَّدا[٨]

أي: كان العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية[٩] شربه ونهاية امتلائه .

---

(١) في الأصل و أ : « قوله مسألة » .

(٢) سقطت كلمة « لا » من ج .

(٣) سقطت « على عاملها » من ب .

(٤) في ب : « لا رعاية » وتكررت كلمة الأصل .

(٥) سقطت « معه » من ب .

(٦) في رواية (فكان وإياها)

(٧) سقطت كلمة « إذ » من ب .

(٨) البيت من الطويل لكعب بن جعيل. انظر الكتاب ٢٩٨/١، والتبصرة ٢٥٨/١، والأصول ٢١١/١، والحلل ٣٦٦ .

والحران: العطشان، وتقدد: تشقق معاه من كثرة ما شرب من الماء .

(٩) في الأصل: « من غير شربه » .

[هذا باب] المستثنى

الاستثناءُ: إخراجٌ بإلّا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً، والمراد بالإخراج تحقيقاً: الاستثناءُ المتصلُ، وتقديراً: المنقطع، قال ابن مالك في الكافية[(١)]:

وَهُوَ إِذَا[(٢)]مَا كَانَ بَعْضاً مُتَّصِلْ   وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَمُنْفَصِلْ

يعني أن المستثنى على ضربين:

إما أن يكون بعضاً من الأول نحو: قام الرجال إلا زيداً، إذا أشرت بالقوم إلى جماعة مشتملة على زيد فمتصل[(٣)] أو غير بعض منه نحو: قام الرجال إلا حماراً فمنقطع[(٤)] ومنفصل.

وقال ابن[(٥)] السراج[(٦)]: إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون ما قبل إلا دالاً على ما يستثنى. انتهى.

ولذلك حسن: قام القوم إلا حماراً، ولم يحسن: قام القوم إلا ثعباناً.

[([(٧)]قال] ابن الحاجب[(٨)]: المستثنى متصل ومنقطع، المتصل: المخرج من متعدد لفظاً أو) تقديراً بإلا وأخواتها، والمنقطع: المذكور بعدها غير مخرج.

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٠١.

(٢) في جميع النسخ: « وهو ما إذا كان » وما أثبته من نص الكافية ٢/٧٠١.

(٣) في ب: « فمنفصل ».

(٤) في الأصل: « المنقطع ».

(٥) سقطت « ابن » من ج.

(٦) انظر الأصول ١/١٩١.

(٧) سقطت كلمة « قال » من الأصل، وسقط ما بين القوسين من ب.

(٨) انظر الكافية ١٠٩.

قال[1] الرضي[2]: اعلم أنه قسم المستثنى قسمين، وَحَدَّ كُلَّ واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى، قال: وذلك لأن ماهيتهما مختلفتان، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد، وذلك لأن الحد مبين للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمناً، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا في حد، والدليل على اختلاف ماهيتهما: أن أحدهما مخرج، والآخر غير مخرج، بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع[3] اشتراكهما في اللفظ، فيقال: المستثنى هو: المذكور بعد إلا وأخواتها، هذا آخر كلامه، ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية .

قوله: « **لأن أحدهما[4] مخرج من متعدد والآخر غير مخرج** » : قلنا: لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً من متعدد[5] من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو: المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها، نفياً وإثباتاً، ثم نقول: كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً، من شرطه لا من تمام ماهيته، فعلى هذا / المنقطع داخل[6] في الحد كما في نحو: جاءني القوم[إلا][7] حماراً؛ لمخالفة الحمار للقوم في المجيء، ثم قال: ثم إن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته؛ لأن « زيداً » في قولك: جاءني القوم إلا زيداً، لو قلنا: إنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع؛ لأنهم أطبقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج، ولا إخراج إلا بعد الدخول، فإن جاز الشك في مثله، لم

---

(١) سقطت كلمة « قال » من أ و ج .

(٢) انظر شرح الكافية ٢٢٤/١ دار الكتب .

(٣) سقطت كلمة « يمتنع » من ب و ج .

(٤) كلمة « قوله » ههنا ليس إشارة إلى كلام ابن هشام في أوضح المسالك؛ لأنه لم يذكر حداً للاستثناء .

(٥) في الأصل: « ومن أجزاء » .

(٦) في ج : « داخلاً » .

(٧) سقطت كلمة « إلا » من الأصل .

يصح في نحو: له علي دينار إلا دانقاً؛ للعلم بأن دانقاً مخرج من الدينار، والباقي بعده هو المقر به، وإن قلنا: إنه داخل في القوم، وإلا لإخراج زيد منهم بعد الدخول، فإن المعنى: جاء زيد مع القوم، و لم يجئ زيد، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يجنب كلام العقلاء عن مثله، وقد ورد في الكتاب العزيز [(١)من الاستثناء شيء)] كثير، كقوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً ﴾(٢) فيكون المعنى إذاً: لبث الخمسين في جملة الألف، لم يلبث تلك الخمسين، تعالى الله عن مثله علواً كبيراً .

فقال بعضهم: [نختار](٣) أنه غير داخل، بل القوم في قولك: جاء القوم عام مخصوص، أي: أن المتكلم أراد بالقوم جماعة(٤) ليس فيهم زيد، وقوله: إلا(٥) زيداً، قرينة تدل السامع على مراد المتكلم، وأنه أراد بالقوم غير زيد، وليس بشيء لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج، ولا إخراج إلا بعد الدخول، (٦)وأيضاً يتعذر دعوى عدم الدخول) في نحو: له علي(٧) عشرة(٨) إلا واحداً؛ لأن واحداً داخل في العشرة؛ لقصده (٩)ثم أخرج، وإلا كان مريداً بلفظ العشرة(١٠) تسعة، وهو محال

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢) سورة العنكبوت: الآية: ١٤ .

(٣) سقطت كلمة « نختار » من الأصل .

(٤) في ب : « جملاً » .

(٥) في أ : « إلا أن زيداً » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٧) سقطت كلمة « علي » من ب .

(٨) في الأصل: « غيره » .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

(١٠) سقطت كلمة « تسعة » من الأصل و ب .

وقال القاضي عبد الجبار[١] أيضاً: هو غير داخل، لكنه قال: المستثنى والمستثنى منه وآلة[٢] الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك: له علي عشرة إلا واحداً بمعنى له علي تسعة، لا فرق بينهما من وجه، فلا دخول هناك ولا إخراج، وهذا أيضاً غير مستقيم؛ لقطعنا بأن عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له[مفردة][٣] بلا استثناء، وهو الخمستان، وإلا تفيد الاستثناء، وواحداً هو المخرج، وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة، وأيضاً إجماعهم على أن[٤] الاستثناء مخرج يبطله هذا، ويلزم مثل مافروا منه في بدل البعض و[بدل][٥] الاشتمال كقوله تعالى: ﴿ و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾[٦] لأن الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم، فيكون كأنه قال: و لله على جميع[٧] الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم، بل لله على مستطيعهم وحده

وقال آخرون[٨] وهو الصحيح[٩] المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم: إن[١٠] المستثنى داخل في المستثنى منه، والباقي بعد[١١] بدل البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في نحو[١٢]: جاءني القوم إلا زيداً غير

---

(١) انظر قوله في شرح الرضي على الكافية ١/٢٢٥ مع أني لم أعثر له على ترجمة

(٢) في الأصل و ب : « ماله » .

(٣) سقطت كلمة « مفردة » من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « أن » من ب .

(٥) سقطت كلمة « بدل » من الأصل .

(٦) سورة آل عمران: الآية: ٩٨ .

(٧) سقطت كلمة « جميع » من ب .

(٨) هذا الكلام منقول بحروفه من شرح الكافية للرضي ٢٢٥/١ دار الكتب .

(٩) سقطت كلمة « الصحيح » من ب .

(١٠) سقطت « إن » من ب .

(١١) سقطت « بعد » من ب .

(١٢) سقطت « نحو » من الأصل و أ و ج .

لازم، وإنما يلزم ذلك لو كـان المجيء منسوباً إلى القوم فقط، وليس كذلك، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك: إلا زيداً كما أن نسبة الفعل في نحو: جاءني غلام زيد، ورأيت غلاماً ظريفاً إلى الجزئين معاً، لكن جرت العادة بأنه إذا كان الشيء منسوباً إلى شيء ذي جزئين أو أجزاء قابل كل واحد منهما للإعراب، أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه ([1]في مثل ذلك الموقع، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف[إليه][2]) ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع الخمسة، وإن لم يستحق شيئاً[3] من ذلك نصب كالمستثنى، تشبيهاً بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع، وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو: جاءني القوم إلا زيداً؛ لأن[4] المجموع هو المسند إليه.

فزبدة[5] الكلام: أن دخول المستثنى في المستثنى منه ثم إخراجه بإلا وأخواتها إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم التناقض في نحو: جاءني القوم إلا زيداً؛ لأنه بمنزلة قولك/ القوم المخرج ([6]منهم زيد جاءوني، ولا في نحو: له علي[7] عشرة إلا درهماً؛ لأنه بمنزلة قولك: العشرة المخرج) منها واحد له علي، وذلك لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقدم وجوداً[8] على النسبة التي يدل عليها

---

(١) ما بين القوسين سلقط من ب .

(٢) سقطت كلمة « إليه » من الأصل .

(٣) في الأصل: « شيء » .

(٤) في الأصل: « كأن » .

(٥) في الأصل: « في مدة الكلام » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) سقطت كلمة « علي » من الأصل .

(٨) في ب : « وجوباً » .

الفعل، إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة، ([1]والفعل موضوع للمنسوب والنسبة معه، بخلاف الاسم[2] في نحو: زيد أبوك، فإن الرابطة التي هي النسبة مقدرة بين المبتدأ والخبر، وهي التي يعبر عنها أهل المنطق بلفظة « هو ») ففي[3] الاستثناء لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه مع[4] إلا والمستثنى، فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة، فلا بد إذاً من حصول الدخول[5] والإخراج قبل النسبة، فلا تناقض، انتهى .

قوله[6]: « **وفعلان وهما: ليس ولا يكون** » :

أما ليس: فالصحيح فعليتها، ولا إشكال فيها .

وأما لايكون فلا يحسن عده فعلاً، لأنه مركب من حرف وفعل، والمركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً، وقول بعضهم: إن أداة الاستثناء « يكون » و « لا » شرط ضعيف؛ لأن « يكون » لا يدل على معنى الاستثناء بوجه من الوجوه، فالأولى أن يقول: إن المصنف تساهل في عدها فعلاً .

قوله[7]: « **وكان الكلام غير تام** » : إنما قدم المستثنى ([8]إذا كان [الكلام][9] غير تام على المستثنى) إذا كان تاماً؛ لأن غير التام[10] مشتمل على عدم، والتام مشتمل على

---

(١) ما بين القوسين ليس من كلام الرضي .

(٢) في أ : « بخلاف الأصل الاسم » .

(٣) في أ : « معنى » .

(٤) سقطت « مع » من أ .

(٥) في الأصل: « المدخول » .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٧) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٨) ما بين القوسين ساقط من ج .

(٩) سقطت كلمة « الكلام » من الأصل و أ .

(١٠) في أ : « لأن غير المقام » .

وجود، والعدم سابق على الوجود .

قوله[١]: « **وشرطه كون الكلام غير إيجاب** » : هذا بناء على الأعم الأغلب، وإلا فالتفريع يكون في الإيجاب إذا أفاد نحو قولك: قرأت إلا يوم الجمعة، يحرك الفك الأسفل في الأكل إلا[٢] التمساح، هذا رأي غير المصنف، وأما المصنف فظاهر كلامه أنه لا بد أن يكون غير إيجاب إما لفظاً وإما تقديراً .

قوله[٣]: « **والاستفهام الإنكاري** » : لم يقيد الرضي[٤] الاستفهام[٥] بكونه إنكارياً، بل أطلق .

([٦]**قوله: وإن كان الكلام غير موجب)** : واعلم أنه إذا كان الكلام غير إيجاب وكان المستثنى منه مذكوراً، فيشترط لاختيار الإتباع على البدلية شروط[٧]: أن تكون الأداة إلا، وأن[٨] يكون متصلاً، وأن يكون المستثنى غير متراخ عن المستثنى منه، وأن لا يكون مردوداً به كلام متقدم، وأن لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه .

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٢) في أ : « كالتمساح » .

(٣) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٤) انظر شرح الكافية ٢٣٠/١ دار الكتب .

(٥) في ب : « الاستفهام الإنكاري » .

(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل و ب و ج .

(٧) في ب : « شروطاً » .

(٨) في الأصل: « فأن » .

[1]**قوله**[2]: « **فإن كان[الاستثناء]متصلاً** » : المتصل ما كان مخرجاً من متعدد حساً أو حكماً، مثال الأول نحو: جاءني القوم إلا زيداً، إذا[3] أشرت بالقوم إلى جماعة مشتملة على زيد، ومثال الثاني: ضربت زيداً إلا رأسه، فإن أجزاء زيد يصح افتراقها حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال وإن كان زيد مفرداً متصل الأجزاء حساً،[و]المنقطع: ما لم يكن مخرجاً من متعدد، سواء كان من جنس المتعدد المذكور أو لا ، مثال ما كان من الجنس وهو غير مخرج من متعدد قولك[4]: جاء القوم إلا زيداً، مشيراً بالقوم إلى جماعة ليس زيد منهم، ومثال ما لم يكن من الجنس: جاء القوم إلا حماراً .

[5]**قوله**[6]: « **فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه** » : لا بد أن يقيد اختيار البدل بقيدين آخرين[أيضاً][7]، بأن يقول: غير مردود به كلام تضمن[معنى][8] الاستثناء، وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه، واحترز بالقيد الأول عن نحو: ما قام القوم إلا زيداً، رداً[9] على من قال:[قام[10] القوم]إلا زيداً، فإن النصب هنا هو المختار [[11]عند] قصد

---

(١) سقط هذا النص من ج ، وجاء بالنص الذي بعده مكانه غير أن الشرح كان للنص الساقط، ثم جاء بشرح النص الثاني متصلاً بشرح النص الأول .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من أ .

(٣) سقط كلمة « إذا » من ج .

(٤) في ج : « كقولك » .

(٥) سقط هذا النص [illegible] من أ .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من ب و ج .

(٧) سقطت كلمة « أيضاً » من الأصل .

(٨) سقطت كلمة « معنى » من الأصل و أ و ب .

(٩) في الأصل: « رد » .

(١٠) سقطت كلمة « قام » من الأصل .

(١١) سقطت كلمة « عند » من جميع النسخ، وأثبتها من نسخة مستبعدة .

التطابق بين الكلامين، وبالثاني[١]: عن نحو ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً، فإن البدل فيه غير مختار؛ لأن البدل إنما كان مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يظهر التطابق، نص على هذين القيدين الرضي[٢].

قوله[٣]: « **نحو: لا إلـه إلا الله** » : لا يمتنع رفع الجلالة[٤] على الخبرية على قول سيبويه[٥]: إن « لا » المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر، ولا يضر إيجابه، كذا قيل، إلا أنه يلزم منه الإخبار بمعرفة عن نكرة [[٦]في موضع لا يجيزه أحد؛ لأن سيبويه إنما أجاز الإخبار بمعرفة عن نكرة] في نحو: كم[٧] جريباً[٨] أرضك، واقصد رجلاً خيرٌ منه أبوه .

قوله[٩]: « **وحمل عليه الزمخشري**[١٠]» الخ: وجه جعلها من الاستثناء المنقطع أنه تعالى ليس في مكان لا في السموات ولا في الأرض، فلا يصدق عليه تعالى، قوله: ﴿ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾[١١]، وأما قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ ﴾[١٢]

---

(١) أي: واحترز بالقيد الثاني .

(٢) انظر شرح الكافية ٢٣٠/١ دار الكتب .

(٣) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٤) كذا في جميع النسخ، وواضح أنه يقصد لفظ الجلالة .

(٥) انظر الكتاب ٣١٢/٢ هارون، وعبارته: « ومن ذلك أيضاً: ما فيهم أحد، اتخذت عنده يداً إلا زيد، وما فيهم خير إلا زيد، إذا كان زيد هو الخبر » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٧) في أ : « كم جريباً أذحل » .

(٨) انظر الصحاح (جرب) حيث قال: « والجريب من الطعام والأرض: مقدار معلوم، والجمع أجربة وجربان».

(٩) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(١٠) الكشاف ١٥٦/٣ .

(١١) سورة النمل: الآية: ٦٥ .

(١٢) سورة الأنعام: الآية: ٣ .

فمؤول بالرحمة وما أشبهها .

قوله[1]: « **وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه** » إلى آخره: اعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه نحو[2]: ما جاءني إلا زيداً أحد، وإن تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن[3] المستثنى منه نحو: القوم إلا زيداً ضربت، ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معاً في الاختيار نحو قولك: إلا زيداً قام القوم، فقوله:

وَبَلْــدَةٍ لَيْسَ بِهَا[4] طُوْرِي
وَلاَ خَلاَ الْجِنُّ بِهَا إِنْسِي[5]

شاذ عندهم للضرورة، وقيل: تقديره: ليس بها طوري، ولا بها إنسي سوى الجن، فأضمر الحكم[6] والمستثنى منه، و « بها إنسي » الظاهر تفسير له، أي: المذكور تفسير لذلك المضمر .

واعلم أيضاً أن المستثنى مع آلة الاستثناء إذا[7] قام مقام المستثنى منه، وذلك في الاستثناء المفرغ، التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله، فلا يجوز: إلا زيداً لم أضرب، وزيداً إلا راكباً لم يأتني، وخالف الكوفيون فجوزوا في السعة تقدم المستثنى على

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٢) سقطت كلمة « نحو » من الأصل .

(٣) في الأصل: « على » .

(٤) في الأصل: « لها » .

(٥) هذا رجز للعجاج. انظر أراجيز العرب ١٧٨، وجمهرة اللغة ١١٤٥، والخزانة ٣١١/٣، والأصول ٣٠٥/١، وشرح التسهيل ٢٩١/٢، والمساعد ٥٦٩/١ .

(٦) في ب : « في المستثنى منه » .

(٧) في أ : « مع آلة الاستثناء قاما مقام المستثنى » .

المستثنى منه والحكم معاً، نحو: إلا زيداً ضربني القوم، وكذلك جوزوا تقدم المستثنى[١] في المفرغ على الحكم نحو: إلا زيداً لم أضرب .

ومذهب البصريين أولى؛ لعدم سماع هذا ويمنعه القياس أيضاً، وذلك لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً، ثم نسب الحكم إلى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً؛ لأنَّ الظاهر أنك أخرجت زيدًا من حكم المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه، فكان حقه أن يجيء بعد المستثنى منه[٢] والحكم معاً، لكنه جُوِّزَ لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما نحو: جاءني إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً إخوتك، ولم يُجَوَّزْ تقدمه عليهما معاً، وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم، [لم][٣] يجز تقدمه عليه .

قوله[٤]: « **وبعضهم يجيز غير النصب** » الخ: قال الرضي[٥]: على أنه قد حكى يونس أن بعض العرب يقول: ما لي إلا أبوك أحد، بجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من المستثنى، كما قيل: ما مررت بمثله[٦] أحد، فـ « أحد » بدل من « مثله » ، ويجوز لك أن تقول: ما لي إلا أبوك صديقاً، على أن « أبوك » مبتدأ، و « لي[٧] » خبره،[[٨]و « صديقاً » حال، وتقول: ([٩]من لي إلا أبوك صديقاً، فـ « من » مبتدأ، و « لي » خبره)]و « أبوك » بدل من

---

(١) في الأصل: (وكذلك جوزوا تقديم الاستثناء)

(٢) سقطت كلمة « منه » من ج .

(٣) سقطت كلمة « لم » من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٥) انظر شرح الكافية ٨٣/٢ قاريونس .

(٦) في الأصل: « ما مررت بمسلم أحد وأحد » .

(٧) في ب : « وفي خبر » .

(٨) ما بين كلمتي « خبره » و « خبره » بعدها ساقط من الأصل .

(٩) سقط ما بين القوسين من ب .

« من » ، كأنك قلت: ما لي [أحد] إلا أبوك، و « صديقاً » حال، وتقول : ما لي إلا زيداً صديق وعمراً[1] وعمرو، فتنصب « عمراً » على العطف على زيد، وترفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي[2]: وعمرو كذلك .

قوله[3]: « **فرسيمه**[4]: **بدلٌ** » : لا يقال: إن الرسيم ليس بدل كل، بل بدل بعض، فلا يكون مما الكلام فيه؛ لأن كلامه فيما إذا كان البدل بدل كل؛ لأنا نقول: لم يرد ذلك، وإنما أراد مطلق البدلية .

قوله: « **وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء** » : اعلم أنهم اختلفوا في عامل النصب في المستثنى .

فقال البصريون: العامل الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بتوسط إلا؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى، إذ هو جزء[5] مما نسب إليه الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام، فشابه المفعول .

وقال المبرد[6] والزجاج: العامل « إلا » ؛ لقيام معنى الاستثناء به، والعامل ما به يتقوم[7] المعنى المقتضي، ولكونها نائبة عن أستثني، كما أن حرف النداء نائب عن

---

(١) سقطت كلمة « عمراً » من الأصل .

(٢) سقطت كلمة « أي » من أ .

(٣) في أ : « قوله الشاعر إلا وسيمه » .

(٤) هذه قطعة من بيت من الرجز، والبيت بتمامه:

مالك من شيخك إلا عمله

إلا رسـيمه وإلا رمله

انظر الكتاب ٣٤١/٢، وشرح التسهيل ٢٩٥/٢، والهمع ٢٢٧/١ . وهو غير منسوب فيها .

(٥) في الأصل: « إذ هو نحو » .

(٦) هذه الأقوال أوردها الرضي في شرح الكافية ٢٢٦/١ دار الكتب .

(٧) في أ : « ما به يلتزم المعنى » .

أنادي .

وقال الكسائي: هو منصوب بـ « أنَّ » مقدرة بعد « إلا » محذوفة الخبر، وَرُدَّ .

وقال الفراء: « إلا » مركبة من « إن » و « لا » العاطفة، فحذف النون الثانية من إن، وأدغمت الأولى في لام « لا » فإذا انتصب الاسم بعدها فبإن، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فـ « بلا » وَرُدَّ بِأَنَّ « لا » على ما ذكر ليست عاطفة حتى يتبع ما بعدها ما قبلها في إعرابه، ولئن سلم فـ « لا » العاطفة إنما تقع بعد الإيجاب، وأنت تقول: ما جاء القوم إلا زيد، وبأن[1] فيما قاله عزلاً لـ « إن » تارة، ولـ « لا » أخرى؛ عما يقتضيه كل منهما؛ [وذلك][2] لأنه ينصب بـ « إن » مرة، ويتبع بـ « لا » أخرى لعدم اجتماع الحكمين معاً في موضع، وبأن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف، نحو: ما قام إلا زيد، وقال بعضهم: هو منصوب بـ « أستثني » وعلى هذا [فهو][3] مفعول به .

وقال ابن الحاجب[4]: العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا، قال: لأنه [ربما][5] لا يكون هناك فعل ولا معناه، فيعمل نحو: القوم إلا زيداً[6] إخوتك، وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين، وجوابه[7]: أن في « إخوتك » معنى الفعل، أي: ينسبون إليك بالأخوة، وجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بإلا، ولا يلزم مثله في

---

(١) في الأصل: « وبأن فيمن قال عن لا » .

(٢) سقطت كلمة « ذلك » من الأصل .

(٣) سقطت كلمة « فهو » من الأصل .

(٤) شرح المفصل ٣٦٢/١ - ٣٦٣ .

(٥) في الأصل: « لأنه مما لا يكون » .

(٦) في أ : « القوم إلا زيد إخوتك » .

(٧) في الأصل : « وصوابه » .

المفعول معه، فإنه لا يتقدم على عامله عندهم، وإن كـان فعـلاً صريحـاً؛ لأن أصـل الـواو للعطف، فروعي ذلك الأصل فيها، هذا كله في المتصل .

وأما المنقطع: فمذهب سيبويه[1] أنه ينصب بما قبل إلا من الكلام كـالمتصل، قـال في الكتاب: فحمل على معنى « لكن » وعمل فيه ما قبله[2] كعمل العشرين في الدراهـم، ومـا بعد إلا عنده مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعـاً، فهـي وإن لم تكـن حـرف عطـف إلا أنها كلكن العاطفة لمفرد على مفـرد[([3]في وقـوع المفـرد)] بعدهـا، فلـذا وجـب فتـح إن بعدها نحو قولك: زَيْدٌ غَنِيٌّ إلا أنه شقي، والمتأخرون لما رأوها بمعنى « لكن » قـالوا: إنهـا الناصبة نصب « لكن » للأسماء، وخبرها في الأغلب محذوف نحو قولك: جاءني القوم إلا حماراً، أي[4]: لكن حماراً لم يجئ، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً نحـو قولـه تعـالى: ﴿ إلا قوم يونس ﴾[5]الآية .

وقال الكوفيون: « إلا » في الاستثناء المنقطع بمعنى « سوى » وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل .

وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع تلزم مخالفته لما قبله، نفياً وإثباتاً كما في « لكن »، وفي « سوى » لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: عليك ديناران سوى الدينـار الفلانـي، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى « لكن » الاسـتدراك، والمـراد بالاستدراك فيهـا: رفـع توهـم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مـع أنـه ليـس بداخـل، وهـذا[6] هـو

---

(١) الكتاب ٣٦٢/١ بولاق .

(٢) في ب : « ما مثله » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) سقطت « أي » من الأصل .

(٥) سورة يونس: الآية: ٩٨ .

(٦) في الأصل : « وهو هو » .

معنى الاستثناء المنقطع بعينه[1].

قوله: « **فإن تقدمت المستثنيات** » : اعلم أن البصريين لا يجيزون تقدم المستثنى على المستثنى منه والعامل جميعاً، فلا يجيزون: إلا زيداً قام القوم، والكوفيون يجيزونه .

قوله: « **فيجب نصبها في نحو: قاموا غير زيد** » قال ابن أم قاسم[2]: ناصب « غير » ما قبلها من العوامل على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وهو الظاهر من قول سيبويه[3]، وإليه ذهب الفارسي[4] في التذكرة، والمشهور أن انتصابها على حد انتصاب ما بعد «إلا». انتهى. لكن يلزم من هذا أن تكون عاملة النصب في نفسها إذا قيل بأن أداة الاستثناء هي الناصبة، وهو مختار ابن مالك[5].

فائدة:

يجوز اعتبار المعنى في تابع المستثنى بـ « غير » فتقول: قاموا غير زيد وعمرو[6] وعمراً.

قوله: « **أتاني سواك** » : ظاهره أنه (أتى به[7]) على أنه مما الخلاف فيه، وهي ما إذا كانت سوى أداة استثناء، بدليل صدر الكلام، والظاهر أنه ليس مما الكلام فيه، فإما أن يقصد به أن الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء، أو يمكن أن يكون مما نحن بصدده بأن

---

(١) في أ : « جاء بعد نهاية هذا النص قوله: « وقال المحشي قريباً من هذه الحاشية، قوله: وينتصب الباقي بـإلا، هذا بناء على أن إلا هي العاملة، وهو رأي ابن مالك وجماعة » .

(٢) لم أقف على هذا القول في شرح الألفية له

(٣) الكتاب ٣٤٣/٢ هارون .

(٤) التبصرة والتذكرة ٣٨٢/١ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٧١/٢ .

(٦) في الأصل: « وعمراً وعمرو » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

يكون الاستثناء مفرغاً بالتأويل، (ويكون المعنى: لم يتخلف[١] سواك[٢]) .

[قوله: « قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية » إلى آخره: من[٣] وقوعها مبتدأ:

فسواك بائعُها وأنت المشتري[٤]

و منسوخته :

[٥]أأترك ليلى ليس بيني وبينها   سوى ليلةٍ؟إنّي إذاً لَصَبُورُ[٦]

ومجرورة بالحرف قوله ﷺ : « ما أنتم في سواكم من الأمم[٧]» ، وقوله: « من سوى أنفسهم[٨]» .

قوله: « أتوني لا يكون زيداً واسمها ضمير مستتر » : إنما التزم إضمار اسمها وجوباً؛ لمراعاة باب الاستثناء؛ لأن أصل المستثنى أن يكون منصوباً تالياً أداة الاستثناء، فحيث ضمنوا الفعل معنى أداة الاستثناء وأخرجوه عن أصل وضعه، ينبغي أن يراعى ما لا بد

---

(١) في جميع النسخ: « لم يختلف سواك » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في أ : « مفرد من وقوعهما مبتدأ » .

(٤) هذا عجز بيت من الكامل لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدني المعروف بابن الموكي، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة. انظر ديوان الحماسة ١٧٦١، والمقاصد النحوية ١٢٥/٣، وشرح الأشموني ١٢٥/١، والهمع ٢٠٢/١ . وصدره:

وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تشترى

(٥) في الأصل: « لا يزل ليلي » .

(٦) البيت من الطويل لمجنون بني عامر شهل بن شيبان. انظر لباب الآداب ٤١٤، وشرح التسهيل ٣١٥/٢، والهمع ٢٠٢/١ .

(٧) أخرجه البخاري في الرقاق ٤٥-٤٦ الأنبياء، ومسلم في باب الإيمان ٣٧٧، وابن ماجه في باب الزهد ٢٤، والنسائي في الجنة ١٣، وأحمد ٢٨٦/١ .

(٨) أخرجه مسلم في باب الفتن ١٩، ومالك في الموطأ باب القرآن ٣٥، وابن ماجه في الفتن ٩، وأحمد ١٢٣/٤، ٣٣٢ .

للفعل منه، وما هو حق الاستثناء الذي انتقل الفعل إليه، فجعلوا مرفوعه ضميراً مستتراً، ونصبوا المستثنى على الخبرية، فوجدوا المرفوع الذي لا بد للفعل منه، ولم يؤثر في كون المستثنى تالياً لأداة الاستثناء؛ لأنه مستتر] .

واعلم أنه جعل مرجع الضمير اسم الفاعل أو البعض المفهوم ([1]من الكل السابق، [ولم يجز كونه راجعاً إلى المصدر المفهوم)] من الفعل السابق، ويكون التقدير: لا يكون هو، أي: القائم زيداً، مع أن هذا النفي صحيح، إلا أنه لا يلاقي ما الكلام فيه؛ لأن الكلام[2] إخراج واحد من القوم، وهو لا يحصل بهذا التأويل، فتعين ما قاله .

قوله: « أو مستأنفتان فلا موضع لهما » : الذي يظهر القول الأول؛ لئلا يلزم التناقض؛ لأن الجملة المستأنفة ليست من تمام المسند إليه، ولا كذلك على القول بالنصب على الحالية؛ لأنها تكون قيداً في الأول .

قوله:«([3]وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان: أحدهما: الجر[4] على أنهما حرفا جر)

وإنما جر المستثنى بكل منهما ولم ينصب مع أن نصبه هو الأصل؛ للفرق بينهما حرفين، وبينهما فعلين، وأعطي الحرف الجر، والفعل النصب؛ لأن الفعل لا يعمل الجر؛ ولأن عمل الحرف النصب[5] بالحمل عليه[6].

قوله:« وموضعهما نصب »: فقيل[7]: هو نصب عن تمام الكلام، قال ابن أم قاسم

---

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) في ج : « لأن الكلام إخراج » .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٤) في أ : « أحدهما الخبر » وهو خطأ .

(٥) سقطت كلمة « النصب » من ج .

(٦) قد جاء هذا الشرح قبل مكانه في جميع النسخ، وفي النسخة أ جاء قوله: « عامل على اسم فاعل » إلى آخره: اعلم أنه جعل مرجع الضمير... ولم أجد هذا النص في نسخ التوضيح التي وقفت عليها .

(٧) في الأصل: « قل » .

في شرح الألفية[١] في باب التمييز عند الكلام على التمييز الرافع للإبهام عن النسبة ما نصه: وذهب قوم إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها. انتهى. فيكون العامل على قول من يقول: إنه نصب عن تمام الكلام هو الجملة .

قوله: « **وقيل: لأنهما متعلقان** » إلى آخره: معناه: أنهما في موضع المفعول به، كـ « بزيد مررت » ، فهما [معديان][٢] ما قبلهما لما بعدهما، إلا أنها تعدية على [جهة][٣] السلب، قاله الجرجاني[٤].

قوله: « **وفي مفسره** » الخ: اعلم أن المنصوب بخلا وعدا مفعول به، أما عدا ففعل متعد، وأما خلا وإن كان بحسب أصل الوضع قاصراً؛ لأنه يقال: خلت الدار من كذا، إلا أنه ضمن - حيث جعل أداة استثناء - معنى جاوزت، فيتعدى بنفسه، واعلم أنا إذا جعلنا فاعلهما ضميراً عائداً على البعض المفهوم من الكل السابق يفوت المعنى المقصود[٥]؛ لأنه لا يلزم من خلو المجيء عن البعض خلوه عن الكل، فالأولى أن يكون راجعاً إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق .

---

(١) انظر توضيح المقاصد ٢/١٦٧ .

(٢) سقطت كلمة « معديان » من الأصل .

(٣) سقطت كلمة « جهة » من الأصل .

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور، أبو بكر، كان من كبار أئمة العربية والبيان، شافعياً أشعرياً، صنف المغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرحه ، وإعجاز القرآن الكبير، والصغير، والجمل، والعوامل المائة، والعمدة في التصريف وغيرها، توفي سنة ٤٧١هـ وقيل ٤٧٤هـ . وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧١٤ .

(٥) في الأصل : « السابق » .

هذا باب الحال

الحال تذكر وتؤنث، اي: باعتبار الصفة الراجعة إليها، وتأنيثها أي: الصفة أرجح، ([١]فتقول راجحاً: حال حسنة، ومرجوحاً: حال حسن)، وقد يؤنث لفظها، قال الشاعر:

على حالةٍ لو أَنَّ في القوم حَاتِماً على جُودِهِ لَضَنَّ بالماء حَاتِمِ[٢]

قوله: « **وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل** » : لا يقال: كلامه في الشروط للحال المتقدم ذكرها، وهي الحال المؤسسة، ([٣]فلا يصح قوله: « وتقع في ثلاث » الخ، بل في مسألتين، وتسقط المؤكدة؛ لأنها ليست) مما هو بصدده؛ لأنا نقول: لا نسلم أن هذه شروط للحال المتقدم ذكرها، بل لها وللمؤكدة من حيث هي هي، وإنما قلنا: (من حيث[٤])هي هي؛ للاحتراز من[٥] الحال الموطئة، فإن جمودها قياس فيها .

قوله: « **بالمشتق في ثلاث مسائل: إحداها: أن تدل على تشبيه** » : اعلم أنهم اختلفوا في تأويل: كر زيد ([٦]أسداً، على قولين، فمنهم من يقول: إن التقدير: كر زيد) مثل أسد، وبدت الجارية مثل قمر، وتثنت[٧] مثل غصن، ومنهم من يقول: إن التقدير

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢، وانظر: شرح المفصل ٦٩/٣، وشذور الذهب ٣١٧، والمقاصد النحوية ١٨٦/٤ . ويروى (على جوده ضنت به نفس حاتم)

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « من » من الأصل .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) في الأصل و أ و ب : « وبدت مثل غصن » .

كما قال المصنف، وحصول الدلالة على التشبيه على القول الأول لا الثاني، وعلى هذا فلا يحسن قوله: « إحداها: أن تدل على تشبيه » ، مع قوله: أولاً: «وتقع[1] الحال جامدة مؤولة بالمشتق؛ »لأنها[2] إذا أولت بالمشتق تفوت الدلالة على التشبيه، لا يقال: إن معنى قوله: « وتقع إلى آخره .. » أي: الحال بحسب الحقيقة، وهو المِثْلُ المحذوف الذي يؤول بالمشتق، وبه يصح قوله: إن الحال جامدة دالة على التشبيه، فيستقيم الكلامان؛ لأنا نقول: كلامه أخيراً يرد هذا؛ لأنه قال: «لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي»، والتشبيه من قسم الحقيقة .

قوله: « **كـ[3]ادخلوا رجلاً رجلاً** » : فيه نظر؛ لأن كلامه فيما لا يصح أن يراد به معناه الحقيقي، وهو منتف ههنا .

قوله: « **الثلاث الأول** » : هو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب .

قوله: « **وأنها لا تؤول بالمشتق** » :[([4]في كونه (مشتقاً[5]) مفهوماً من كلام ابن مالك في هذا البيت[6]، نظر؛ لأنه إنما يفهم منه أن الكثير كونها جامدة مؤولة بالمشتق،] أو دالة على تسعير، وأن ما عدا هذين قليل، سواء أمكن تأويله أم لا .

قوله: « **لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي** » قال أولاً: إحداها : ما دل على تشبيه، ولا شك أن المراد معنى الكلام ([7]الحقيقي) حال التشبيه، ولا تنافي بينهما؛ لأن

---

(١) في ب : « أولا يقع » .

(٢) سقطت كلمة « لأنها » من ب .

(٣) في أ : « قوله كما دخلوا » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « مشتقاً » من الأصل و ب و ج .

(٦) يقصد قول ابن مالك:

وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

كل واحد من « زيد » و « أسد » استعمل في معناه الحقيقي في قولهم:) كَـرَّ زيـدٌ أسـداً، نعم إذا أريد من « أسد » الشجاع، يكـون مجـازاً، إلا[١] أنـه لا تشـبيه فيـه، وبهـذا ظهـر بطلان قوله: أي شجاعاً؛ لأنه مناف للتشبيه، وكذلك الكـلام في: بـدت الجاريـة قمـراً، وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضاً؛ لأن معنى قولهـم: بعتـه يـداً بيـد: بعتـه ذا يـدٍ بيد[٢]، أي: شيئاً صاحب يد بشيء صاحب يد، وكل من اليدين أريد به معناه الحقيقـي، فلا يكون مجازاً، وكذلك ما دل على ترتيب نحو: ادخلوا رجلاً فرجلاً أو ثم رجلاً، أو: رجلاً، فإن المراد من الرجل معناه الحقيقي، والترتيب مستفاد مـن « الفاء » أو « ثم » عند ذكرها، وعند عدمه منها مقدرة، ولكن حذفت للاختصار .

قوله: « **الثالث: أن تكون نكرة** » : إنما اشترط أن تكون نكرة؛ لأنها لتقييد الحـدث المنسوب إلى صاحبها بجنس مـن الأجنـاس، والـدال علـى الأجنـاس النكـرات؛ لأنـك إذا قلت: جاء زيد، احتمل أجناساً من المجيء، فإذا قلت: قائماً[٣] مثلاً، تقيد بجنس القيام .

قوله: « **قالوا: جَاءَ وَحْدَهُ** » : هو مصدر وَحَدَ يَحِدُ وَحْـداً وَحِـدةً، مثـل: وَعَـدَ يَعِـدُ وعداً وَعِدَةً، وفيه مخالفة الأصل من وجهين:

أحدهما: كونه مصدراً .

والثاني: كونه معرفة .

قوله: « **وجاءوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ** » يقال: امرأة جماء أي: كثيرة لحـم المرافـق، والغفـير: الساتر، أي: جاءوا جماعة كثيرة سائرة بكثرتها وجه الأرض .

قوله: « **وأصل صاحب الحال التعريف** » : إنما كان الأصل فيه التعريف؛ لأنه بمنزلـة

---

(١) سقطت كلمة « لا » من ب .

(٢) سقطت كلمة « بيد » من ب .

(٣) في الأصل: « وإنما » .

المحكوم عليه، والأصل فيه أن يكون معرفة .

قوله: « **كأن يتقدم عليه الحال** » : هذا موافق لما قاله في باب المبتدأ، وهو: أنه من جملة المسوغات للابتداء بالنكرة، أن تخبر عنها بظرف مختص مقدم عليها، فجعل التقديم هناك وهنا مسوغاً للابتداء بالنكرة، ولمجيء الحال منها، وقال في المغني[١]: التحقيق أن المسوغ في باب المبتدأ للابتداء بالنكرة: أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لدفع إلباس الخبر[٢] بالصفة، وقال أيضاً: إن تقدم حال النكرة عليها، ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً، وكلام الرضي[٣] يوافق ما قاله في المغني .

قوله[٤]:

« **لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ** »[٥]:

إنما يكون حالاً منه إذا جوزنا الاختلاف بين عامل الحال[٦] وذيها[٧]، فيكون « طلل» معمولاً للابتداء، و « موحشاً » : لـ « مية » أو نقول: إن « طلل » مرفوع بـ « لمية » ،

---

(١) انظر المغني ٤٦٩/٢ .

(٢) في ج : « إلباس الجنس بالصفة » .

(٣) انظر شرح الكافية ٢٣/٢ قاريونس .

(٤) سقطت كلمة « قوله » من ج .

(٥) هذا صدر بيت من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، وانظر: الكتاب ١٢٣/٢ هارون، وابن الشجري ٢٦/١، والخصائص ٤٩٢/٢، والخزانة ٥٣٣/١، وعجزه:

يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

والطلل: ما شخص من آثار الديار .

(٦) يقصد بين عامل الحال وصاحبها .

(٧) استعمل « ذا » التي بمعنى صاحب مضافة إلى الضمير، وهذا شاذ .

وإن لم يعتمد على شيء، بناء على مذهب الأخفش[1] والكوفيين، وعلى هذا فيتحد عاملهما، وإن لم ينبنِ على جواز الاختلاف بين العامل فيهما، وجب أن يكون حالاً من الضمير في « لمية » ، وحينئذ لا تكون الحال متقدمة على صاحبها .

قوله: « ﴿**ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً**[2]﴾ » : يحتمل أن يكون ﴿مصدقاً﴾ حالاً من الضمير في ﴿من عند الله﴾ الذي انتقل إليه من العامل فيه على الأصح .

[**قوله**[3]: « **وليس منه**[4] ﴿**فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً**[5]﴾ » الآية[6]: إنما لم يكن منه؛ لأن الحال إنما يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، وليس شيء من هذه الثلاثة موجوداً هنا .

قوله: « **أو بإضافة** » : لا يحسن جعله قسيماً لقوله: أو بمعمول؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه على الصحيح؛ فهو مما يختص بمعمول، فالصواب إدراجه في القسم الذي بعده، أعني ما يختص بمعمول.

[[7]**قول الشاعر:** « **حُمَّ**[8] » أي: قدر .]

---

(١) انظر شرح الرضي ٢٣/٢ قاريونس .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٨٩. في الأصل و ب : « مصدق » .

(٣) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٤) سقطت كلمة « منه » من ب .

(٥) سورة الدخان: الآية: ٤ .

(٦) في الأصل و ج : « إلا أنه » .

(٧) هذا النص ساقط من الأصل و ب .

(٨) هذه قطعة من بيت من البسيط، لرجل من طيئ، والبيت كاملاً:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى ... فِي نَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلاَ

انظر أوضح المسالك ٣١٦/٢ .

قوله: « **عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضاً** » : لقائل أن يقول: قد حصل التخصيص بالحكم على النكرة بالجار والمجرور، ووجد المسوغ للابتداء، فما بالهم لم يكتفوا به، بل قالوا: إن صاحب الحال نكرة لم يتخصص، وكذلك :

قوله: « **وصلى [وراءه] رجال قياماً**[١] » : قد تخصصت النكرة بالحكم عليها بالفعل، فخرجت عن كونها غير مخصصة، فلا تحتاج إلى مسوغ آخر؛ لانتصاب الحال عنها .

قوله: « **إحداها: - وهي الأصل - أن يجوز فيها** » الخ: جعل الأصل أن يجوز فيها الأمران، وهو بالنظر إلى وجوب التقدم أو التأخر لا مطلقاً؛ لأن الأصل المطلق أن تتأخر عن صاحبها .

قوله: « **الثانية: أن تتأخر عنه وجوباً** » ... الخ : إنما امتنع تقديم الحال المحصورة على صاحبها؛ لأنه لا يخلو إما أن يتقدم مع « إلا » أو بدونها، فإن كان بدونها انعكس المعنى؛ لأنها تصير محصورة وصاحبها محصوراً فيه؛ لأن ما بعد « إلا » محصور فيه دائماً، وما قبلها محصور على[٢] ما بعدها، لا يتجاوزه إلى غيره، وإن كان مع « إلا » فإن بنينا على أنه يجوز أن يستثني بأداة واحدة شيئان من غير عطف، انعكس المعنى أيضاً؛ لأنه يصير كل من الحال وصاحبها محصورا فيه ومحصوراً على الآخر، وإن لم نبن على أنه يستثني بأداة واحدة شيئان من غير عطف - وهو الأصح - امتنع أيضاً .

قوله: « **أو يكون صاحبها مجروراً** » الخ: اعلم أنه إذا كان صاحبها مجروراً تعين أن يكون عامل الحال هو العامل في الجار والمجرور؛ لأن حرف الجر لا يعمل في الحال إجماعاً، ولا يلزم منه الاختلاف بين العامل في الحال وذيها[٣]؛ لأن العامل في الحال

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٥٩/٢، وروايته: « وصلى خلفه رجال قيام » .

(٢) في أ : « وما قبلها محصور على ماقبلها بعدها » .

(٣) في الأصل : « وفيها » .

والمجرور عامل في محل المجرور، فهو معمول له بواسطة حرف الجر .

قوله: « **غير زائد** »: إنما اشترط كون الحرف غير زائد؛ لأنه إذا كان زائداً يكون وجوده كعدمه، فلا يكون صاحب الحال مجروراً .

قوله: « **وتعدي (أرسل) باللام** » : هذا لا يصلح أن يكون قادحاً؛ لأنه واقع أيضاً في التنزيل[١] .

قوله: « **وإنما تجيء الحال من المضاف إليه** » : اعلم أن المحققين على[٢] أن الحال إنما يكون إما من الفاعل لفظاً أو معنى، أو من المفعول إما لفظاً وإما معنى، وأن العامل في الحال هو العامل في ذيها، إذا علمت هذا علمت أن مجيء الحال من المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملاً[٣] عمل الفعل، مخالف لقولهم من وجهين:

أحدهما: أنه ليس فاعلاً ولا مفعولاً .

وثانيهما: أن العامل في الحال ليس[٤] هو العامل في ذيها، اللهم إلا أن يقال: إنما اشترط كون المضاف بعضاً أو كبعض؛ ليوافق قول المحققين في أنها إما من الفاعل أو [من][٥] المفعول، ألا ترى أنه إذا حذف « اللحم »[٦] يصير « الأخ » مفعولاً، وكذلك إذا حذف ﴿ملة[٧]﴾، وكذلك إذا حذف ﴿ صدور[٨]﴾، وعلى هذا فالعامل في الحال

---

(١) قال تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ سورة سبأ: ٢٨، وهي الآية التي استشهد بها ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٣٢١.

(٢) سقطت كلمة « على » من ب .

(٣) في الأصل: « عاملها » .

(٤) سقطت كلمة « ليس » من الأصل .

(٥) سقطت كلمة « من » من الأصل .

(٦) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ﴾ الحجرات: ١٢ .

(٧) يشير إلى الآية الكريمة: ﴿ ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ البقرة: ١٣٠ .

(٨) يشير إلى الآية الكريمة ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً ﴾ الحجر: ٤٧ .

وذيها واحد، ولا تضر المخالفة في الصورة، وأما إذا كان المضاف عاملاً عمل الفعل فليس فيه إلا أنه ليس صاحب الحال فاعلاً ولا مفعولاً، ويجاب عنه بما أجبنا أولاً .

قوله: « **إذا كان (المضاف)[1] بعضه** » : المراد بالبعض: ما يصح حذفه والاستغناء بالمضاف إليه، وكذلك المراد بما هو كبعضه .

قوله: « **أو عاملاً في الحال نحو: ﴿ إليه مرجعكم جميعاً ﴾**[2] » : اعلم أن هذا القسم يكون العامل في الحال وذيها متحداً[3]، والقسم الذي قبله يكون عاملها مختلفاً قطعاً .

قوله: « **الثانية: أن تتقدم عليه** » إلى آخره: ينبغي أن يذكر مما يجب فيه[4] تقدم الحال على صاحبها (ما إذا كان صاحبها[5]) ملتبساً بضمير عائد إلى ما أضيف الحال إليه[6]، مثاله[7]: يعجبني ضارب زيد أخوه، وهذه المسألة تقدم نظيرها في باب المبتدأ، وهو ما إذا كان المبتدأ ملتبساً بضمير يعود على بعض الخبر نحو: في الدار صاحبها .

قوله: « **وهي الأصل: أن يجوز فيها** » : المراد بالأصل: ما يقابل وجوب تقديمها على عاملها، أو وجوب تأخيرها عنه .

قوله: « **أو صفة تشبه الفعل المتصرف** » : أدخل في العامل المتصرف الصفة المشبهة بدليل أنه مثل بقوله:

وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[8]

---

(١) سقطت كلمة « المضاف » من الأصل و أ .

(٢) سورة يونس: الآية: ٤ .

(٣) في الأصل : « متحد » .

(٤) سقطت كلمة « فيه » من ب .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٦) سقطت كلمة « إليه » من ب .

(٧) في أ جاءت كلمة « قوله » بدل كلمة « مثال » .

(٨) هذه قطعة من بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١٧٠، وانظر: شرح المفصل ٢/١٦، ابن يعيش والمغني ٢/٤٦٢ والهمع ١/٨٤ والخزانة ٢/١٥٤ والبيت بتمامه:

عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحملين طليق

إلا أن صاحب المفصل[١] منع تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة، وهو حسن؛ لأنها قاصرة، ويشهد له أنهم اتفقوا على منع تقديم الحال على فعل التعجب؛ لجموده، مع أنه أقوى عملاً منها؛ لأنه ينصب المفعول به الصريح، وهي لا تنصبه، وبه يتم استدلال الكوفيين بالبيت على أن « هذا » يرد موصولاً أيضاً، إلا أن تجويز البصريين أن يكون « تحملين » في محل نصب على الحال، و « طليق » هو العامل في محلها صريح في الرد على الزمخشري .

قوله: « ﴿**خشعاً**﴾[٢] » : حال من الواو في ﴿يخرجون﴾ و﴿أبصارهم﴾ فاعل ﴿خشعاً﴾[٣].

قوله: « **في ست مسائل** » : سيذكر[٤] بعد ذلك أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة يجب تأخيرها عنها؛ فيرد عليه إذا قلنا: إن العامل الجملة، كما هو رأي ابن مالك[٥].

قوله: « **مقدراً بالفعل وحرف مصدري** » : إنما قال: وحرف مصدري؛ ليشمل « أن » و « ما » .

قوله[٦]: « **أو اسم فعل** » : عند الرضي[٧] اسم الفعل في العامل الذي ضمن معنى

---

(١) انظر شرح المفصل ٥٧/٢، حيث قال: « والعامل فيها إما فعل أو شبهه من الصفات ... فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً، ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً » .

(٢) سورة القمر: الآية: ٧ . وفي جميع النسخ كتبت « خاشعاً » وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي . النشر ٣٤٠

(٣) جاء بعد كلمة « خشعاً » في أ : « قول الشاعر طليق هو صفة مشبهة » .

(٤) أي ابن هشام. انظر أوضح المسالك ٣٤٦/٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٤٨/٢ .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٧) انظر شرح الرضي ٢٠١/١ دار الكتب .

الفعل دون حروفه، وفيه شيء؛ لأن اسم الفعل قد يكون فيه حروف الفعل، وإن كان متضمناً معناه نحو: « نزال » و « ضراب » وما أشبه ذلك، ولو جعل بعض اسم الفعل داخلاً فيما ضمن معنى الفعل دون حروفه، وبعضه قسماً مستقلاً لكان له وجه .

قوله: « **أو عاملاً آخر عرض له مانع** » : دخل[(فيه[1])]ما إذا كان العامل صلة لـ « أل » ، فإن ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه، أو بحرف مصدري، فإن ما في حيزه لا يتقدم عليه، لكن بقي عليه أن يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو: والشمس طالعة جئتك، فإنه لا يقال. وإنما لم تتقدم مراعاة لأصل الواو، فإن أصلها العطف والمعطوف) لا يتقدم على المعطوف عليه .

قوله: « **كـ** « **هذا بسراً أطيب منه رطباً** » : اعلم أن الضمير المستتر في « أطيب » هو صاحب الحال الأولى، وإنما اغتفر تقدم الحال على عاملها الضعيف؛ لأن نسبة « أفعل » إلى حذف[2] الفاضل نسبة الفعل؛ لأن المعنى هذا زاد طيبة، حال كونه بسراً على طيبه حال كونه رطباً، فحصلت له قوة بسبب ذلك، واختلفوا في العامل في « بسراً » على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اسم الإشارة .

وثانيها: (أنه[3]) فعل محذوف التقدير: هذا إذا كان بسراً إلى آخره.. لكنهم حذفوا الظرف، وما أضيف إليه سداً بالحال مسده .

وثالثها: أفعل التفضيل - وهو الأصح - وأما « رطباً » فالعامل فيه « أطيب » بلا خلاف .

---

(١) سقطت كلمة « فيه » من الأصل و ب و ج .

(٢) في أ إلى حدث الفاصل . وما أثبته هو الذي ورد في النسخ الأخرى ولم يظهر لي مقصود المؤلف به

(٣) سقطت كلمة « أنه » من الأصل .

قوله: « **جاز أن تتعدد لمفرد وغيره** » : الظاهر أنه إذا تعدد صاحب الحال مع تعددها لا يكون من باب تعدد الأحوال؛ لأن[1] كل حال راجع إلى صاحبها، ويشهد لهذا ما قاله المصنف[2] في باب المبتدأ في قوله[3]:

يَدَاك يد ... ...[4] البيت

« إنه ليس من باب تعدد الخبر؛ لأن « يداك » في قوة مبتدأين [[5]لكل منهما خبر] فحكم بعدم التعدد؛ لأجل أن كل خبر راجع إلى مبتدأ .

قوله: « **وليس منه نحو:** ﴿**أن الله**﴾[6] » ... إلخ : إنما لم يكن منه[7]؛ لأن كلاً من ﴿سيداً وحصوراً﴾ عطف نسق لا حال صناعة، وهو مخالف لما سيقوله[8] بعد: من أن الحال ([9]إذا تلت عاطفاً امتنع أن يكون الرابط الواو .

قوله: « **ويقدر الأول [للثاني]**[10] » : أي الحال) الأول للصاحب الثاني .

قوله: « **وبالعكس** » : أي تقدر الحال الثانية للصاحب الأول .

---

(١) سقطت كلمة « لأن » من أ .

(٢) انظر ما قاله المصنف أوضح المسالك ٢٢٨/١ .

(٣) في الأصل: « قولك » .

(٤) هذه قطعة من بيت من المتقارب، وهو لطرفة بن العبد، وهو وفي ملحق ديوانه ١٥٥، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٢٥، والأشموني ٢٢٣/١، وشرح التصريح ١٨٢/١ . والبيت بتمامه:

يداك يد خيرها يرتجى   وأخرى لأعدائها غائظه

(٥) ما بين الوقيعن ساقط من الأصل و أ .

(٦) الجزء المستشهد به في أوضح المسالك : ﴿أن الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوراً﴾ آل عمران: ٣٩ .

(٧) سقطت « منه » من الأصل .

(٨) انظر ما قاله المصنف في أوضح المسالك ٣٥٣/٢ .

(٩) ما بين القوسين ساقط من ب .

(١٠) سقطت كلمة « للثاني » من الأصل و ب و ج .

قوله:

« خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[1] »

فقوله: « أمشي تجر » الأول حال من التاء في « خرجت » ، والثاني: من الضمير في «بها» فهي مرتبة ([2]وقوله: « تجر وراءنا » الخ) يريد الشاعر أنها[3] تقفوا الأثر بذيل مرطها حتى لا يعرف أحد ممن يقص الأثر مكانها؛ لأنه[4] لو ثبت أثر مشيها عرف مكانهما بقص أثرهما . وقوله: « المرحل » بالحاء المهملة: إزار خز فيه علم .

قوله: « **وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل** » : لأجل أن التعدد موجود تقديراً؛ لأن صاحب أفعل إذا قيد بالبسرية يكون غيره إذا قيد بالرطبية .

قوله: « **وهي معمولة لمحذوف وجوباً** » الخ: هذا الذي ذكره رأي سيبويه[5]، وأما ابن مالك[6] فقال: إن العامل فيها الجملة؛ لما فيها من معنى الإسناد، وعلى هذا فيكون من الأحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها، وتضم إلى المسائل الست التي ذكرها قبل .

واعلم أنا إذا قلنا: إن العامل محذوف كما قاله الشيخ: فالظاهر أنه لا منع من تقديره مؤخراً عن الحال؛ لأنه فعل متصرف لم يعرض له ما يمنعه من العمل فيما قبله، فإن قلت:

---

(١) البيت لامرئ القيس وهو من الطويل، انظر ديوانه ٩٨، وهو من معلقته، وانظر: شرح التسهيل ٣٥٠/٢، وشرح التصريح ٣٨٧/١، والهمع ٢٤٤/١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٣) في الأصل و ج : « أنها لا تقفوا الأثر » .

(٤) في الأصل و ب و ج : « مكانها لو بقيت إثر مشيها عرف مكانها » .

(٥) الكتاب ٢٥٧/١ بولاق .

(٦) الذي وقفت عليه في شرح التسهيل هو قوله: « ويؤكد بها أيضاً في بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد، خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان جموداً مخصوصاً، وعاملهما أحق أو نحوه مضمراً بعدهما » . شرح التسهيل ٣٥٥/٢ .

مقتضى كلام الشيخ أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة؟ قلت: لا شك أن الأبوة يلزمها عادة وغالباً العطف والحنو، فكون الأب عطوفاً مستفاد من قولنا: زيد[١] أبوك ، فالمستفاد من « عطوفاً » مستفاد مما قبله، فلذلك كان مؤكداً .

قوله: « **تقديره أحقه** » : أي: أعرفه وأثبته من: حققت الأمر إذا كنت منه على يقين.

قوله: « **وظرفاً كـ « رأيتُ » الهلالَ** » ...إلخ : لا حاجة إلى عد هذين القسمين؛ لأنهما إما من قسم المفرد، أو من قسم الجملة، فهما إما داخلان في قوله: مفرداً أو في قوله: جملة، إلا أن يقال: إنه إنما عدهما؛ لكونهما غير متعينين للإفراد ولا للجملة، بل كل منهما محتمل لأن يكون مفرداً، و أن يكون جملة، فعلى هذا لا يكونان داخلين فيما تقدم .

قوله: « **الثاني أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال** » : لا يقال: ينتقض بما إذا كان جملة الشرط والجزاء حالاً، فإنها مصدرة بدليل استقبال، وهو « إن » وإنما تقع جملة الشرط والجزاء حالاً إذا شرط شيء ونقيضه نحو: لا ضربته إن ذهب وإن مكث، ومنه: ﴿إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث﴾[٢] أي: فمثله كمثل الكلب لاهثاً على كل حال؛ لأنا نقول: إنما يمتنع ذلك إذا كان دليل الاستقبال باقياً على أصل ما وضع له، أما [إذا]انسلخ عنه ذلك[٣]، فلا مانع .

وجملة الشرط إنما تقع حالاً إذا انسلخ الشرط عن أصله، ألا ترى أن معنى قولنا:

---

(١) يقصد المثال « زيد أبوك عطوفاً » وهو من الحال المؤكدة لمضمون الجملة .

(٢) سورة الأعراف: الآية: ١٧٦ .

(٣) سقطت كلمة « ذلك » من ب .

لأضربنه ذهب أو مكث، لأضربنه على كل حال .

قوله: « **وغلط من أعرب ﴿سيهدين﴾**[1] » الخ: إن أراد هذا القائل أن ﴿سيهدين﴾ حال حقيقة فهو كما ذكر الشيخ، وإن أراد أنها حال باعتبار أنها معمولة لما هو حال، فلا تغليط .

قوله: « **أو بالضمير فقط** » : وسواء كانت الجملة مثبتة كما ذكر أو منفية نحو: ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه﴾[2]، اعلم أن الربط بالضمير وحده بالنسبة إلى الواو وحدها ضعيف، وإنما كان الربط بالواو أقوى؛ لأنها موضوعة لإفادة الجمع، والمطلوب اجتماع الجملة الواقعة حالاً مع عامل صاحبها، ولا كذلك الضمير فإنه لا يدل على الاجتماع .

قوله: « **إحداها: الواقعة بعد عاطف** » : فيه نظر؛ لأنه قال في خبر المبتدأ حيث كان معطوفاً: إنه تابع لا خبر، وقياسه: أن يكون الحال الواقعة بعد عاطف تابعاً لا حالاً صناعياً .

قوله: « **هو الحق لا شك فيه** » : اعلم أن الظاهر أن « لا شك فيه » من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وعلى هذا فالمؤكدة لمضمون الجملة تارة تكون مفردة، وتارة تكون جملة .

قوله: « **التالي « إلا » نحو: ﴿إلا كانوا﴾**[3] الآية: ويرد عليه قوله:

نِعْمَ امرَءاً هَرِمٌ لم تَعْرُ نَائِبَةٌ ... إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[4]

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ إني ذاهب إلى ربي سيهدين ﴾ الشعراء: ٦٢ .

(٢) سورة الرعد: الآية: ٤١ .

(٣) يقصد قوله تعالى: ﴿ إلا كانوا به يستهزئون ﴾ من الآية ١١ من سورة الحجر .

(٤) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سُلمى يمدح هرم بن سنان، ولم أجده في ديوانه، انظر شرح شذور الذهب ١٩٧، وأوضح المسالك ٢٥٧/٣، وشرح التصريح ٣٩٢/١ .

واعلم أن صاحب شرح اللباب[1] صرح بجواز الأمرين، الواو وعدمها فيما إذا كان الماضي تالياً إلا .

قوله: « **الخامسة** » ... الخ : جوز ابن الحاجب[2] الواو في المضارع المنفي مطلقاً، وكذلك الماضي المثبت والمنفي .

قوله: « **المنفي بـ(لا)** » : قيده ابن مالك[3] بقوله: غالباً؛ لأجل قراءة ابن[4] ذكوان: ﴿ولا تتبعان﴾[5] بتخفيف النون، وقيل: هي على إضمار مبتدأ، تقديره وأنتما .

واعلم أنه إنما امتنعت الواو حالة النفي بـ« ما » أو بـ« لا » نظراً إلى المعنى؛ لأن معنى قوله: ﴿ وما لنا لا نؤمن با لله ﴾[6] أي شيء ثبت لنا حالة عدم الإيمان با لله، وكما يمتنع ([7]الإتيان بالواو في قولنا: أي شيء ثبت لنا ..الخ، فكذلك ما هو بمعناه، ومن جوز الإتيان بالواو) حالة النفي بلا نظر، إلى لفظ الجملة .

قوله:

« **عَهِدْتُكَ مَا تَصْبُو** ... [8]» الخ

أي: كنت حالة الصبا غير لاه، وصرت في حالة الشيخوخة لاهياً، مع أن مقتضى

---

(١) انظر العباب في شرح اللباب لوحة رقم ١٤٧ .

(٢) انظر الكافية ١٠٥ .

(٣) لم أقف على قول ابن مالك فيما وقفت عليه من كتبه .

(٤) سقطت كلمة « ابن ذكوان » من ب .

(٥) انظر التبصرة في القراءات ٢٢٠ . سورة يونس: الآية: ٨٩ .

(٦) سورة المائدة: الآية: ٨٤ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٨) هذه قطعة من بيت من الطويل، لم أقف على قائله، انظر: شرح التسهيل ٣٦٠/٢، وأوضح المسالك ٣٥٥/٢، والمساعد ٤٤/٢، وشرح الأشموني ١٤٥/٢ . والبيت بتمامه:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة   فمالك بعد الشيب صباً متيماً

الحال عكس ذلك .

قوله: « **المضارع المثبت** » : أي الخالي من « قد » و « إلا » ، فقد سبق أنه إذا كان المضارع مقروناً بـ « قد » وجب الواو .

قوله: « **(تصدق بدينار فصاعداً)** » : أي فذهب المتصدق به صاعداً، أي: زائداً، وكذلك [في:] اشتره بدينار فسافلاً، أي: فذهب الثمن سافلاً، أي: آخذا في النقصان .

قوله: « **أتوجد** » : تقدير: « أتوجد » و «أتظهر » أولى من تقدير/ أتتحول؛ لأن منصوب تتحول خبر لا حال .

قوله[١]: « **أي: ثبت لك الخير** » : [([٢]إنما قال: ثبت لك) الخير] إلى آخره؛ ليبين أنه يجوز في « هنيئاً[٣] » أن تكون حالاً مؤسسة، وأن تكون حالاً مؤكدة؛ لأن التأويل الأول[٤] للمؤسسة، والثاني للمؤكدة .

---

(١) سقطت كلمة « قوله » من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

[illegible]

(٣) من قول ابن هشام: هنيئاً لك .

(٤) سقطت كلمة « الأول » من أ .

[هذا باب] التمييز

قوله: « **بمعنى من** » : ليس المراد بقوله: بمعنى من : أن الاسم تضمن معنى « من » ولا أن [ثم من] مقدرة، بل مراده: أنه جيء به للتبيين، كما يجاء بمن كذلك[١]، ويرد عليه قوله: طاب زيد نفساً، و﴿فجرنا الأرض عيوناً﴾[٢]، فإن تمييزهما ليس على معنى « من» [([٣]والجواب: أن الاسم جيء به لتبيين الجنس، كما تجيء من كذلك، لا أن ثم « من »] مقدرة) كما تقدم، و « من » التي يصرح بها في التمييز ([٤]لبيان الجنس) وقيل: للتبعيض، ولذلك لم تدخل في: طاب زيد نفساً؛ لأن نفساً ليس أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة .

وقال الشلوبين: « من » الجارة للتمييز زائدة عند سيبويه[٥] مثل: ما جاءني من أحد .

قوله[٦]: « **والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم** » إلى آخره: أي التام إما بنون الجمع كـ« عشرين »، وإما بالتنوين وهو إما ظاهر أو مقدر[٧]، وإما بنون التثنية [([٨]وإما بالإضافة)] [قال الرضي[٩]: وإما بالتنوين، وهو إما ظاهر كما في: رطل زيتاً، وإما

---

(١) يشير إلى أن من معاني « من » بيان الجنس .

(٢) سورة القمر: الآية: ١٢ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) ما بين القوسين ساقط من أ و ب .

(٥) انظر الكتاب ٢/١١٧ هارون ، حيث قال: « وذلك قولك: هذا راقود خلاً... وإن شئت قلت راقود خل، وراقود من خل » .

(٦) سقطت كلمة « قوله » من الأصل .

(٧) في الأصل و ب اضطراب في النص بمقدار سطرين، وتكرار في الأمثلة، وأصلحته كما ترى من أ .

(٨) ما بين القوسين ساقط من الأصل و ج .

(٩) انظر شرح الكافية ١/٢١٨ .

مقدر كما في: خمسة عشر وفي « كم » وإما بنون التثنية كما في : منوان سمناً) .

قوله: « **وعلم** (**[1]بذلك بطلان عموم قوله**)[2] ... إلخ » : وذلك؛ لأن[[3]النسبة] مفسرة بالتمييز، وهي ليست ناصبة له، بل الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه .

قوله: « **تمييزاً**[4] » : منصوب على التمييز .

قوله: « **أحدها العدد كـ﴿أحد عشر كوكباً﴾**[5] » : الأولى جعل هـذا القسـم مـن قسم المقدار؛ لأن المراد من المقدار ما يبين به نسبة[6] مقدار الشيء، سواء كان من جهـة العدد أو الوزن أو الكيل أو غير ذلك،(قال الرضي[7]: والمقدار: مـا[يقـدر بـه[8] الشـيء أي[9])]يعرف به قدره ويتبين، والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعـة ليعرف بهـا قـدر الأشياء كالأعداد، وما يعـرف [به[10]]قـدر المكيـل كـالقفيز والإردب والكـر[11]، ومـا يعرف به قدر المـوزون كصنجـات[12] الـوزن، كـالدانق والدينـار والمنا والرطـل، ونحـو

---

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) يقصد قول ابن مالك:

ينصب تمييزاً بما قد فسره

(٣) في جميع النسخ : « لأن التثنية » والصواب ما أثبته .

(٤) من قول ابن مالك :

« ينصب تمييزاً ... ... »

(٥) سورة يوسف : الآي: ٤ .

(٦) سقطت كلمة « نسبة » من أ و ب .

(٧) انظر شرح الكافية ٢١٧/١ دار الكتب .

(٨) في أ و ب و ج : « ما يعرف به » والتصويب من نص الرضي ٢١٧/١ .

(٩) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(١٠) سقطت كلمة « به » من جميع النسخ، وأثبتها من شرح الرضي ٢١٧/١ .

(١١) قال في الصحاح: والكر: واحد أكرار الطعام .

(١٢) قال في اللسان (صنج): وصنجة الميزان وسنجته: فارسي معرب .

ذلك، وما يعرف به قدر المزروع والممسوح، كالذراع وكقدر راحة، وكقدر شبر، ونحو ذلك، أو مقاييس غير[1] مشهورة ولا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: ﴿ ملء الأرض ذهباً ﴾[2]، وقولك: عندي مثل زيد رجلاً، [([3]وأما غيرك إنساناً وسواك رجلاً فمحمول على مثلك بالضدية[4]، وقولك: بطولك رجلاً)] وبعرضه أرضاً، وبغلظه خشباً، ونحو ذلك من المقاييس أيضاً، فهذه المقادير إذا نصب عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير.

[**قوله**[5]: « **منا** » : قال في الصحاح[6]: « منا » بالقصر ما يوزن به].

قوله: « وحمل على هذا نحو[7]: إن لنا غيرها إبلاً » : أي: على قوله تعالى: ﴿ ولو جئنا بمثله مدداً[8] ﴾[9] ووجه حمله عليه أنه غيره وهم يحملون الغير على المثل، كما يحملون المثل على المثل، وإنما حمل عليه؛ لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار، إلا بأن يحمل على ما ألحق به وهو المثل .

قوله: « والرابع: ما كان فرعاً للتمييز نحو: خاتم حديداً » : اعلم أن الجر في « خاتم حديد » أحسن من النصب، والنصب بعد المقادير أحسن من الجر؛ لأنه نص في المعنى المراد، بخلاف الجر بعد المقادير، فإن المعنى المراد يصير محتملاً، وأما حسن الجر في « خاتم

---

(١) سقطت كلمة « غير » من الأصل .

(٢) سورة آل عمران: الآية: ٩١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) في الأصل و ج : بالمصدرية » .

(٥) هذا النص بشرحه ساقط من الأصل و ب و ج .

(٦) الذي يوجد في الصحاح: والمن: المنا، هو رطلان، والجمع: أمنان، وجمع المنا أمناء. الصحاح (منن) .

(٧) في نص التوضيح لا توجد كلمة « نحو » .

(٨) سورة الكهف: الآية: ١٠٩ .

(٩) في أ : « الذي هو ملحق بالمقدرة، ووجه .. » .

حديد » فمن جهة حصول التخفيف بحذف التنوين، وضَعْفُ النصب؛ لأن فيه إعمال الاسم عملاً لا يستحقه بطريق الأصالة، وأما من جهة المعنى في « خاتم حديد » حالتي الجر والنصب[(١)] فلا ضعف؛ لأن المعنى واحد، قال الرضي[(٢)]: وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون[(٣)] مما يصح إطلاق الاسم عليه نحو: خاتم حديداً، وباب ساجاً، وثوب خزاً، والخفض في هذا أكثر منه في المقادير، وذلك لأن المقدار مبهم يحتاج إلى مميز، ونصب التمييز نص على كونه تمييزاً، وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر، فإنه علم الإضافة، فهو في غير المقدار أولى؛ لأن إبهامه مع الجر ليس كإبهام المقدار، مع أن الخفة مع الجر أكثر؛ لسقوط التنوين والنونين[(٤)] بالإضافة، وإن لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو: قطعة ذهب، وقليل فضة، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز، وقد خالفوا القاعدة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة، وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما؛ لكثرة استعمال العدد، فآثروا التخفيف[(٥)] بالإضافة، مع أنه جاء في الشذوذ على الأصل: خمسة أثواباً، ومائتين عاماً، وإنما تركوا الجر في العدد المركب نحو: أحد[(٦)] عشر؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظاً، فلو أضيف[(٧)] العدد المركب إلى مميزه، والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج للتمييز، لكان جعلاً لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظاً ومعنى، وأما نحو: ثلاثة عشرك، فمخالفة

---

(١) يقصد: ما في الصفحة السابقة من قوله: « خاتم حديدا » .

(٢) شرح الكافية ٢١٧/١ دار الكتب .

(٣) في شرح الرضي: « ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه نحو: « خاتم حديد » .

(٤) في أ : « والتنوين » .

(٥) في الأصل: « التخفيف مع الإضافة » .

(٦) في الأصل و ج : « إحدى عشر » .

(٧) في الأصل: « فلو أعيد » .

المضاف[(١)إليه معنى المضاف)]سهلت الإضافة. انتهى .

قوله: « **والنسبة المبهمة نوعان** » : ليس كما ينبغي، والصواب أن يقول: والنسبة المبهمة أربعة أنواع: نسبة الفعل للفاعل، ونسبته للمفعول، [ونسبته للمحول]عن غيرهما، ونسبته لغير المحول أصلاً، كذا قيل، وجوابه أن المراد بنسبة الفاعل والمفعول: ما يشمل الفاعل والمفعول الأصليين والمحولين، وأما النسبة إلى غير المحول أصلاً فأمر نادر، فلذلك تركها .

قوله: « **ولك(٢)في تمييز الاسم** » : يحترز به عن مميز النسبة، فإنه لا يجوز جره أصلاً .

قوله(٣): « **إلا إذا كان الاسم عدداً** » : المراد بالعدد ما كان مختوماً بنون شبيهة بنون الجمع، وذلك من العشرين إلى التسعين، وما بقي من الأعداد المركبة، أي: من أحد عشر إلى تسعة(٤) وتسعين، لا مطلق العدد؛ لأن المائة فما فوقها يجب إضافتها إلى المميز .

قوله(٥): « **أو مضافاً نحو: ﴿بمثله مدداً﴾** » : لا بد من التقيد بالإضافة إلى ما لا يصح حذفه نحو: ملء الإناء[ماء](٦)، بخلاف[(نحو(٧)):]أحسن الناس رجلاً .

قوله: « **و لله دره فارساً** » : إنما قال ذلك؛ لينبه على أن مميز النسبة الواقع بعد ما يفيد التعجب لا يشترط فيه أن يكون بعد(٨) فعل التعجب، بل ما يفيد التعجب أعم من

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢) في أوضح المسالك (تمييز) ٢/٣٦٦ .

(٣) في ب تأخر هذا النص وتقدم عليه النص الذي بعده .

(٤) في قوله: « من أحد عشر إلى تسعة وتسعين » نظر؛ لأن تسعة وتسعين وما ماثله ليس من الأعداد المركبة، بل هو من الأعداد المعطوفة على العقود .

(٥) جاء هذا النص متقدماً عن مكانه في أ .

(٦) سقطت كلمة « ماء » من الأصل و ب و ج .

(٧) سقطت كلمة « نحو » من الأصل و أ . ولعلها كلمة (هو)

(٨) سقطت كلمة « بعد » من الأصل .

أن يكون فعل تعجب أو غيره، و « الدَّرُ » في الأصل: ما يَدُرُّ أي: ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما أضاف فعله إليه تعالى قصداً؛ للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب، فمعنى « لله دره » : ما أعجب فعله، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي: أتعجب من ذلك اللبن الذي يُرَبَّى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات .

واعلم أن الضمير في « دره » وكذلك في « ياله[1] رجلاً » ، و « يا لها قصة » ، إن كان مبهماً لا يعرف المقصود منه، كان التمييز عن المفرد، لا عن النسبة؛ لأن الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلاً أو امرأة أو صبياً أو حراً أو عبداً، وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو: جاءني زيد فياله رجلاً، ولقيت زيداً، فلله دره فارساً، أو كان كاف الخطاب مقامة لشخص معين أو اسم مظهر، نحو: لله درك رجلاً، و لله در زيد رجلاً، كان التمييز عن النسبة في الإضافة لا محالة، وعلى هذا يحمل كلام المصنف؛ لأنه مثل به للتمييز عن النسبة فافهم .

قوله: « **وشرط نصب هذا كونه فاعلاً معنى** » : [(معرفة كونه فاعلاً معنى[2])] بأن يوضع موضع أفعل التفضيل فعل يرفع ذلك الاسم مع صحة المعنى .

قوله: « **بخلاف مال زيد أكثر مالاً** » : إنما لم يكن مما هو فاعل معنى؛ لأجل فساد المعنى؛ لأنَّه لو كان منه لكان الأصل: مال زيد كثير ماله، فيلزم منه أن يكون للمال مال، وهو فاسد[3].

قوله: « **وإنما جاز: هو أكرم الناس رجلاً** » إلى آخره: لما شرط في نصب المميز

---

(١) في الأصل: « ماله رجلاً » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٣) جاء في أ بعد كلمة « فاسد » قوله: « فالخفض أي واجب » .

الواقع بعد اسم التفضيل كونه فاعلاً معنى، كان مقتضاه أن لا يصح النصب في نحو ما ذكر؛ لأنه لا يصح أن يكون « رجلاً » فاعلاً معنى؛ لفساد المعنى، لأنه لو قيل: هو كرم رجل على أن « رجل » فاعل بكرم؛ لكان فاسداً، إذ لا يصح أن يكون « كرم رجل » خبراً عن « هو » فلهذا احتاج إلى أن أجاب بأن النصب لأمر ملجئ إليه، وهو كون أفعل قد أضيف، والمضاف ما دام مضافاً إلى شيء يمتنع أن يضاف إلى غيره .

قوله: « **أحدها: تمييز العدد** » إلى آخره: إنما امتنع في المسائل الثلاث؛ لأن وضع «مِنْ » المبينة أن يفسر بها[١] ومصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه، نحو: ﴿يحلون فيها من أساور من ذهب﴾[٢] وامتنع ذلك في العدد؛ لعدم صحة الحمل؛ لكون العدد دالاً على متعدد، والمميز مفرد، وفي الفاعل المعنوي؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور، وكذلك المحول عن المفعول، نحو: ما أحسن زيداً أدباً[٣]، [([٤]وإنما جاز في: ما أحسن زيداً رجلاً؛ لأن « رجلاً » نفس « زيد »)].

قوله: « **ومنه: ما أحسن زيدا أدباً** » : وذلك لأن أصله: ما أحسن أدبه .

[**قوله**[٥]: « **غيره** » : أي غير الفاعل].

قوله:

« أَبْرَحْتِ جارًا »

[([٦]هو من قولهم): أبرحه الأمر، إذا أعجبه، قال الأعشى:

---

(١) سقطت كلمة « بها » من ج .

(٢) سورة الكهف: الآية: ٣١ .

(٣) من هنا إلى قوله: « ما أحسن أدبه » غير واضح في ج .

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٥) هذا النص ساقط من الأصل و ب و ج.

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

أَقُولُ لها حِينَ جَدَّ الرَّحِيـ ـلُ أَبْرَحْتِ رَبًّا وَأَبْرَحْتِ جَارًا[1]

أي: أَعْجَبْتَ وَبَالَغْتَ، وأَبْرَحَه بمعنى: أَكْرَمَهُ وَأَعْظَمَهُ .

قوله: « **إذ المعنى: عظمت فارساً** » إلى آخره: أي: عَظُمَتْ فُرُوسِيَّتُكَ، وَعَظُمَ جِوَارُكَ، لكن ليس هذا هو الأصل المعدول عنه، لكن الأولى أَنْ يقال: إنَّ « فارساً » بمعنى فَاعِلِ « عَظُمَ » فيكون فاعلاً معنى؛ لأن ما هو بمعناه فاعل صناعة ومعنى .

قوله[2]: « **ومن ذلك: نعم رجلاً زيد** » : أي: مما هو فاعل معنى، وليس محولاً عن الفاعل صناعة، وإنما كان [[3]منه]؛ لأنه غير الضمير المرفوع بـ(نعم) وهو فاعل صناعة، فيكون « رجلاً » فاعل معنى .

قوله: « **لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً**[4] » : إنما لا يتقدم إذا كان اسماً؛ لكونه ضعيفاً في العمل، وكذلك الجامد لا يتقدم عليه؛ لأجل ضعفه، واعلم أنه يمتنع تقدمه على عامله إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً باتفاق .

---

(١) هذا البيت [من المتقارب] للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معديكرب الكندي، في ديوانه ٣٧ . وانظر: الكتاب ١٧٥/٢، والنوادر ٥٥، والخزانة ٥٧٥/١ .

(٢) سقطت كلمة « قوله » من الأصل و ج .

(٣) سقطت كلمة « منه » من الأصل .

(٤) تكرر شرح هذا النص في ب .

الفهارس العامة

١ - فهارس الآيات القرآنية

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

٣ - فهرس الأمثال

٤ - فهرس الأشعار

٥ - فهرس الأرجاز

٦ - فهرس الأقوال والأساليب

٧ - فهرس لغات القبائل والمذاهب النحوية

٨ - فهرس المذاهب النحوية

٩ - فهرس الكتب الواردة في المتن

٩ - فهرس الأعلام

١٠ - فهرس المصادر والمراجع

١ - أراجيز العرب لمحمد توفيق البكري، ط الأولى ١٣١٢هـ . ـــ

٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النماس، مكتبة الخانجي - القاهرة ط الأولى ١٤٠٨هـ .

٣ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل لعبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق د. حمزة النشرتي - الرياض دار المريخ ط الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٤ - الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٥ - الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط السادسة ١٩٨٤م

٦ - الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر ـــ دمشق، ط الأولى ١٤٠٣هـ .

٧ - أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ط الأولى، وطبعة بيروت غير المحققة - دار المعرفة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

٨ - الأمالي النحوية لأبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة - الدوحة ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٩ - إملاء ما من به الرحمن (التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري، دار الفكر ـــ بيروت ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١٠ - إنباه الغمر بأبناء العمر لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبد المعين خان، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، ط الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

١١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .

١٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - دار الفكر - بيروت.
وتحقيق مصطفى السقا وآخرون، دار إحياء التراث العربي ط السادسة ١٩٨٠ م

١٣ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف - القاهرة ط الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

١٤ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر - بيروت ط الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

١٥ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر - بيروت، ط الثانية ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م

١٦ - التبصرة في القراءات لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية - الكويت ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٧ - التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق د. فتحي مصطفى أحمد علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

١٨ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لجمال الدين ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١٩ - التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .

٢٠ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ط الثانية .

٢١ - الجامع الصغير في حديث البشير النذير للسيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٧هـ .

٢٢ - جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لمحمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق د. محمد علي الهاشمي، دار القلم - دمشق ط الثانية ١٩٨٦م

٢٣ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .

٢٤ ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطليوسي

٢٥ ـ خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط الثالثة ١٩٨٩م

٢٦ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط الثانية .

٢٧ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم ــ دمشق ط الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٨ ـ درة الحجال في أسماء الرجال لأبي العباس أحمد بن محمد المكناسي ابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث ــ القاهرة، ط الأولى ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م

٢٩ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت ط الأولى ١٩٨١م

٣٠ ـ ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، ط السابعة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

٣١ ـ ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) شرح أبي سعيد السكري، دار صادر ــ بيروت ١٩٨١م

٣٢ ـ ديوان الحماسة بشرح الخطيب التبريزي، ط الثانية ١٩١٣م

٣٣ ـ ديوان الراعي النميري، دار صادر ـ بيروت .

٣٤ ـ ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشروق ـ بيروت ١٩٧١م

٣٥ - ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٥ هـ

٣٦ - ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة ط الرابعة ١٩٨٤م

٣٧ - ديوان جرير بن عطية، تحقيق د. نعمان أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط الثالثة.

٣٨ - ديوان جميل بثينة، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط الأولى ١٩٩٢هـ .

٣٩ - ديوان حاتم الطائي رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة ط الثانية ١٩٩٠م

٤٠ - ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٤١ - ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان - بيروت ط الأولى ١٩٨٢م

٤٢ - ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة - بيروت ط الثانية ١٩٨٠م

٤٣ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام - الكويت، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٤٤ - السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٤٥ - الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية - مكة المكرمة، ط الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

٤٦ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، دار الفكر للطباعة - بيروت .

٤٧ - شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ط الأولى، ١٣٩٣هـ .

٤٩ - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق .

٥٠ - شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة - القاهرة .

٥١ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت .

٥٢ - شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٥٣ - شرح التلخيص لسعد الدين التفتازاني، المطبعة الأميرية (بولاق) ط الأولى ١٣١٧هـ.

٥٤ - شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد - وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٥٥ - شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ط الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٥٦ - شرح الكافية للرضي، ط دار الكتب - بيروت ، وط قاريونس تحقيق عمر يوسف حسن، طرابلس - ليبيا .

٥٧ - شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت

٥٨ - شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي .

٥٩ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

٦٠ - شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، ترتيب وتعليق عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية - بيروت .

٦١ - شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق د. إبراهيم السامرائي ١٩٦٩م

٦١ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب - بيروت، ط الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٦٢ - الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت دار العلم للملايين، ط الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٦٣ - صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة .

٦٤ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة - بيروت .

٦٥ - ابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٦٦ - العباب في شرح اللباب للسيد عبد الله الغالي، مخطوط، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٧١ نحو .

٦٧ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

٦٨ - غريب الحديث للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العائد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٦٩ - كتاب الأفعال لابن القطاع، تحقيق د. محمد حسين محمد شرف، ود. محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

٧٠ - كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء ط الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

٧١ - الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، وط بولاق .

٧٢ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ط الحلبي ـ القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م

٧٣ ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٧٤ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى ـ بيوت .

٧٥ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م

٧٦ ـ ابن كيسان النحوي، حياته وآثاره وآراؤه للدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط الأولى ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م

٧٧ ـ لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الأسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي ـ الرياض ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م طالأولى

٧٨ ـ لسان العرب لابن منظور، دار صادر ـ بيروت ط الأولى، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م

٧٩ ـ مجالس أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ـ القاهرة، ط الخامسة ١٩٨٧م

٨٠ ـ مجمع الأمثال للميداني، المطبعة الخيرية ١٣١٠ هـ

٨١ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ١٣٨٦هـ .

٨٢ ـ المحصول في شرح الفصول لابن إياز، مخطوط، مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم: ١٠١٨ نحو .

٨٣ ـ المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد ١٩٨٣م

٨٤ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقي وتعليق د. محمد كامل بركات، دار الفكر ـ د مشق، ط الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م

٨٥ ـ مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم

الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الرابعة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م

٨٨ ـ معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٨٩ ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م

٩٠ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ـ بيروت .

٩١ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز ، وتحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد، دار الفكر ـ بيروت ط الثانية ١٩٦٩م

٩٢ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني، المطبعة الأميرية ـ القاهرة .

٩٣ ـ المقتصد في شرح الإيضاح أبي بكر عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام والثقافة العراقية ـ بغداد ١٩٨٢م.

٩٤ ـ المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والأوقاف ـ القاهرة ١٣٩٩هـ .

٩٥ ـ منال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي .

٩٦ ـ الموطأ للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .

٩٧ ـ النكت الحسان في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ـ الكويت، منشورات معهد المخطوطات العربية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م

٩٨ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ القاهرة ط الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م

٩٩ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي ـ بيروت ط الثانية ١٩٦٧م .

١٠٠ ـ همع الهوامع للسيوطي، ط الأولى ١٣٢٧ هـ .

١١ - فهرس الموضوعات